المنح الفكرية

في شرح المقدمة الجزرية

تأليف

ملا علي القاري

تحقيق

أسامة عطايا

مراجعة

الأستاذ الدكتور أحمد شكري

كلية الشريعة - الجامعة الأردنية

دار الغوثاني للدراسات القرآنية

دمشق - سورية

رفع

عبد الرحمن النجدي

أسكنه الله الفردوس

www.moswarat.com

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

المنح الفكرية

في شرح المقدمة الجزرية

الموضـــــــوع : القرآن وعلومه
العنـــــــوان : المنح الفكرية في شرح المنظومة الجزرية
تـأليـــــــف : ملا علي القاري
عدد الصفحـــات : ٣٤٢
قياس الصفحـــات : ١٧ × ٢٤
الرقم التسلسلي : ٢٥
الرقـم الدولـي : ISBN 978-9933-403-23-2
التنفيذ الطباعي : مطبعة المصحف الشريف
التنضيد الضوئي : مركز الحجازي

جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الثانية
١٤٣٣هـ - ٢٠١٢م

الموزعـون

سـوريـة ـ حـلـب ـ دار نـور الهـدايـة ـ هاتف: ٣٢٣٧٣٠٠ ٢١ (٠٠٩٦٣)
سـوريـة ـ حمـص ـ مكتبـة الأنصـار ـ هاتف: ٢٤٦٧٢٥٥ ٣١ (٠٠٩٦٣)
الأردن ـ عـمـان ـ دار الفـاروق ـ هاتف: ٤٦٤٠٠٦٤ ٦ (٠٠٩٦٢)
لبنـان ـ بـيـروت ـ دار البشائر الإسلامية ـ هاتف: ٧٠٢٨٥٧ ١ (٠٠٩٦١)
السعودية ـ الـريـاض ـ مكتبة الرشـد ناشرون ـ هاتف: ٤٣٢٩٣٣٢ ١ (٠٠٩٦٦)
السعودية ـ المدينة المنورة ـ دار ابـن الجـزري ـ هاتف: ٥٤٣٤٨٨٨٠ ٥ (٠٠٩٦٦)
مصـر ـ القـاهـرة ـ دار السـلام ـ هاتف: ٢٢٧٤١٥٧٨ ٢ (٠٠٢٠)
مصـر ـ القـاهـرة ـ المكتبـة الأزهـريـة ـ هاتف: ٢٥١٢٠٨٤٧ ٢ (٠٠٢٠)
الإمـارات العـربيـة ـ مـكتبـة البـرهـان ـ هاتف: ٥٦٦٧٣٨١ ٥٠ (٠٠٩٧١)
الجزائـر ـ العاصمـة ـ دار القـرآن الكـريـم ـ هاتف: ١٢٩٧٨١٠ ٢ (٠٠٢١٣)
اليمـن ـ صنـعـاء مكتبة خالد بن الوليد ـ هاتف: ٢٢٧٨٥٥ ١ (٠٠٩٦٧)
المغـرب ـ الدارالبيضاء ـ مـكتبـة الهـجـرة ـ هاتف: ٢٢٥٤٢١٦٩ ٥ (٠٠٢١٢)
فرنسـا ـ بـاريـس ـ مكـتبـة سـنـا ـ هاتف: ٤٨٠٥٢٩٢٨ ١ (٠٠٣٣)

دار الغوثاني للدراسات القرآنية
دمشق - حلبوني - هاتف: ٢٢٥٣٦٣٨ ١١ (٠٠٩٦٣+)
فاكس: ٢٢٥٤٠١٣ ١١ (٠٠٩٦٣+) - جوال: ٤٥٣٦٣٨ ٩٤٤ (٠٠٩٦٣+)
www.gwthani.com / gwthani@gmail.com

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

المنح الفكرية

في شرح المقدمة الجزرية

تأليف

مُلَّا علي القاري

تحقيق

أسامة عطايا

مراجعة

الأستاذ الدكتور أحمد شكري
كلية الشريعة - الجامعة الأردنية

دار الغوثاني للدراسات القرآنية
دمشق - سورية

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

بسم الله الرحمن الرحيم

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

قال الله تعالىٰ :

﴿ وَقُرْءَانًا فَرَقْنَٰهُ لِتَقْرَأَهُۥ عَلَى ٱلنَّاسِ عَلَىٰ مُكْثٍ وَنَزَّلْنَٰهُ تَنزِيلًا ﴿١٠٦﴾ ﴾ [الإسراء : ١٠٦] .

صدق الله العظيم

وقال رسول الله ﷺ :

« يُقَالُ لِصَاحِبِ القُرْآنِ اقْرَأْ وَارْتَقِ وَرَتِّلْ كَمَا كُنْتَ تُرَتِّلُ في الدُّنْيَا فَإِنَّ مَنْزِلَتَكَ عِنْدَ آخِرِ آيَةٍ تَقْرَأُهَا » .

صدق رسول الله ﷺ

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

مقدمة التحقيق

الحمدُ لله الذي أنارَ شرعه بكتابه المُبين ، وَجَعَلَهُ هدايةً وتبصرةً للعالمين ، وقَصَمَ به كيد أعدائه المُتَجَبِّرين ، ونَصَبَ له دَعَائِمَ تُبْعِدُ عنه كل ضَغين ، فانقضُّوا رَاشِفينَ من فيضه كما ينقضُّ اللَّيث على رزقِهِ من العَرِين ، والصلاة والسلام على من تلقىٰ هذا الفيض العظيم ، وقلب به دَعْوَةَ عُتْبَةَ فأصبحت كالصَّريمِ ، وعلى آله وأصحابه المتقين ، صلاةً وسلاماً دائمين بدوام ملك الله العظيم .

أما بعد . . .

فقد قَيَّضَ المولىٰ تبارك وتعالىٰ لهذه المنظومة المسماة بـ« **المقدمة فيما على قارىءِ القرآنِ أن يَعْلَمَهُ** » رجالاً عظماء يكشفون عن حقيقتها السِّتْرَ ، ويخرجون منها التِّبْر ، فقدموا لنا قواعدَها وأحكامَها وتطبيقاتِها عذبةً طريةً نشرب من معينها كما يشربُ الماء الصافي من البئر .

هذا ، ولما كان شرح الشيخ زكريا الأنصاري شيخ الإسلام والمسلمين ـ رحمه الله ـ شرحاً مُوَفَّقاً ليس له مثيل ؛ انتشر انتشاراً واسِعَاً بين الطلبةِ وأهلِ العلم ، ومع ذلك فإن الأئمة من القراء الكبار ، والمحرِّرينَ العظام ، رأوا نوع إبطاء في عرض تلك المعاني والعلومِ والنكتِ الوفيرةِ المستفادة من هذا المتن ، فقام منهم العلاَّمةُ المقرىءُ الفقيهُ الحنفيُّ علي بن سلطان القاري رحمه الله ، فأوضح معانيها ، وحَرَّرَ علومها ونُكَتها ، وَبَيَّنَ غامضها ، وحلَّ ألغازها ، حتى بدت كالشمس في الأفق يسطع نورها على كل الشهب .

وإنني إذ أكتبُ هذه السطور لا يفوتني أن أحظىٰ بذكر أصحاب الشرف والنخوة الذين كانت لهم اليد الطولىٰ في تحقيق هذا الكتاب وتنقيحه وإخراجه ، منهم شيخي وأستاذي الكريم الذي قرأت عليه ختماً كاملاً بالقراءات العشر المتواترة في بلد القرآن والقراءات **عربين** الشيخ المقرىء **محمد إحسان السيد حسن** حفظه الله ، فقد أسهم كبيراً في تمحيص وحَلِّ مسائلَ ذات عُقَدٍ واشتباك ، وكلُّ ما أفرغه محققه في الحاشية قد نهله من بحر شيخه الواسع ، فجزاه الله عنه وعن المسلمين كل خير .

وكذلك فضيلة الشيخ الأستاذ الدكتور **يحيىٰ الغوثاني** ، فقد تفضل عليَّ بإرشاداته وملاحظاته الجليلة الهامة خصوصاً فيما يتعلق في بحث مخارج الحروف وصفاتها ، إضافة إلى شرح كثيرٍ من عبارات الكتاب التي اكتنفها الغموض وقد تفضل علي بنشر هذا الكتاب في مكتبته دار الغوثاني فجزاه الله كلَّ خير .

كما إنني لأشكر فضيلة الشيخ المقرىء أحمد شكري ، والأستاذ فضل حميدات علىٰ ملاحظاتهما الجليلة في هذا الكتاب ، وجهودهما الكريمة بالتدقيق العلمي واللغوي ، فجزاهما الله أيضاً خير الجزاء .

كما إنني لأشكر السادة الأفاضل القائمين على تلك الدار لما بذلوه من عنايةٍ كبيرة فائقة لينهل طلبة العلم من شرابها سائغاً نقياً عسىٰ الله أن يتقبل منا صالحَ أعمالنا ، والحمد لله رب العالمين .

أسامة بن هيثم عطايا

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

تَرْجَمَةُ المُؤَلِّف (الشارح)

اسمه :

هو الإمام العَلاَّمة الشيخ نور الدين ، أبو الحسن ، علي بن سلطان محمد القاري ، الهَرَوي ثم المكي ، الحنفي المعروف بـ« مُلاَّ[1] علي القاري » .

نشأته :

ولد في حدود سنة ٩٣٠هـ في « هراة » ، وتعلم فيها قراءة القرآن الكريم ، وحَفِظَهُ عن ظهر قلبٍ ، وجَوَّده ، وتلقىٰ فيها مبادىء العلوم وجلس في حلقات العلم هناك ، ثم انتقل بعد ذلك إلىٰ مكة المكرمة ، ولازمَ من كان فيها من العلماء الأجلاء ، فزاده ذلك نبوغاً وعلماً وفهماً وخشوعاً وإخلاصاً لله عزوجل ، وأَكَبَّ علىٰ طلب العلم ولازم العلماء الأماثل .

اشتهر بـ« القاري » لأنه اشتغل بعلم القراءات من صغره ، وكان قد درس علم القراءات في بلده وأجاد حفظ القرآن ، وصلَّىٰ به صلاة التراويح إماماً مع تمام حفظه وجودته فلقبوه بذلك ، ثم اشتهر به ، ثم واصل دراسته في ذلك العلم على مشايخِ وقراء مكة المكرمة ، ثم اشتغل بتدريس علم القراءات والتجويد إلىٰ جانب تدريسه العلوم الإسلامية الأخرىٰ ، يشهد له بذلك مؤلفاته في علم القراءات والتجويد ورسم المصاحف وشروحه وتعليقاته .

رحلته :

رحل الشيخ علي القاري إلىٰ مكة المكرمة بعد أن استفاد وحصل من العلوم

---

(١) مُلاَّ : بضم الميم وتشديد اللام كلمة فارسية معناها الأستاذ أو الشيخ .

لدىٰ علماء « هراة » الأفاضل الكثر ، ولكن لم يذكر أحد من المترجمين له تاريخ رحلته هذه .

وقد يكون من أسبابها تغلّب الشاه اسماعيل الصفوي علىٰ هراة في سنة ٩١٦هـ ، وما تبع تغلبَه عليها من حدوثِ فتنة عظيمة استمرت سنوات طويلة ، إلا أنَّ قدومه إلىٰ مكة المكرمة كان بعد ذلك بكثير ؛ حيث إن الشيخ القاري وصف الأستاذ أبا الحسن البكري (ت٩٥٢ هـ) بقوله : « شيخ مشايخنا » وذلك يدل على أنه لم يَلْقَه ، وعلى أنه قدم مكة المكرمة بعد وفاته أي بعد سنة ٩٥٢هـ .

وقد تتلمذ الشيخ القاري على جماعة من العلماء في مكة المكرمة وتأثر بهم ، ومنهم العلامة ابن حجر الهيثمي (ت٩٧٣ هـ) وهو أقدم شيوخه وفاةً ، فثبت بذلك قدومه إلىٰ مكة المكرمة ما بين سنة ٩٥٣ و٩٧٣ هـ .

وبذلك يتبين لنا أن إقامة الشيخ القاري في مكة المكرمة ، تتجاوز الأربعين سنة ، فقد تُوفي بها سنة ١٠١٤هـ .

طَلبهُ العلم في البلد الأمين :

عندما دخل الشيخ البلد الحرام ، واستقام له طيب العيش فيه ، جلس في حلقات المشايخ يرتشف من رحيقهم ، وينهلُ من معينهم ، وما أكثرهم في ذلك العصر! وقد حمد الله عز وجل على ما منحه من نعم كثيرة من بينها الهجرة إلى البلد الطيبة والمجاورة فيها كما عَبَّرَ عن ذلك في كتابه « شم العوارض » فقال : « والحمد لله علىٰ ما أعطاني من التوفيق والقدرة على الهجرة من دار البدعة إلىٰ خير ديار السنة التي هي مهبط الوحي وظهور النبوة وأثبتني على الإقامة من غير حولٍ مني ولا قوة »[1] .

فمكة المكرمة تجبىٰ إليها الثمرات ، ومن هذه الثمرات العلماء الأعلام

---

(١) « شم العوارض » (خ) ق (٢٥/ب) .

الذين تَحَلَّقَ حولهم طلاب العلم من كل مكان ، ليقرؤوا في مختلف علوم الشريعة .

وكانت هذه المرحلةُ هي الثانيةَ من حياته رحمه الله ، فانتظم في هذا السلك الذهبي ، وشرح الله صدره وأراد به خيراً ، وكان لا يُرىٰ إلا ومعه كتاب أو بين يدي أستاذ .

ولازم علماء بيت الله الحرام سنواتٍ طويلة واستمر راغباً في العلوم مولعاً بالتعليم والتعلم حتىٰ صار بارعاً عالماً يشار إليه بالبنان ، وبرع في عدد من العلوم منها القراءات والتفسير والحديث والأصول والكلام والعربية .

وظهر منه في فترة عيشه العفاف ، وكان يأكل من عمل يده اتباعاً لقوله ﷺ : « ما أكل أحد طعاماً قطُّ خيراً له من أن يأكل من عمل يده ، وإن نبي الله داود كان يأكل من عمل يده »[1] فكان رحمه الله خطاطاً يعمل بالكتابة ويأكل من ذلك الكسب ، وكان يكتب كل عام مصحفاً بخطه الجميل ويقتات من ثمنه ، وغلب على حاله الزهد والعفاف والرضا والكفاف ، وكان قليل الاختلاط بغيره وكثير العبادة والتقوىٰ ، شديد الإقبال علىٰ عالم السر والنجوىٰ[2] .

محاربته البدع والمنكرات :

كان الشيخ علي القاري يكافح البدع والمنكرات الشائعة في زمانه ويستنكرها بلسان شديد ، وينكر على العامة مخالفاتهم ، ويواجه العلماء بالتذكير والنصيحة ، وكانت كلماته مسموعة عند الناس لهيبته ، لذا فإنك ترى الناس من حوله التزموا السنة بشكل كبير ، وتركوا البدع والأهواء قطعاً حتى صار له وقعٌ خاصٌ بين علماء مكة رحمه الله .

---

(١) رواه البخاري في كتاب البيوع ، باب : كسب الرجل وعمله بيده .

(٢) « البضاعة المزجاة » ص٣٠ .

ورعه وتقواه :

كان الشيخ القاري ديِّناً تقياً ورعاً زاهداً عفيفاً نزيهاً ، وكان يرىٰ أنَّ التزلف إلى الحكام وقبولَ منحِهم والاشتغال بالمناصب الرسمية يضر بالإخلاص والورع ، وقد ألف في ذلك رسالة سماها « تبعيد العلماء عن تقريب الأمراء » وكان يردِّدُ دائماً قوله : رحمَ الله والدِي كان يقول لي : (ما أريد أن تصير من العلماء خشية أن تقف علىٰ باب الأمراء)[1] .

والقاري في موقفه هذا متبع لعدد من الأئمة مثل الإمام أبي حنيفة ، وسفيان الثوري والفضيل بن عياض وأحمد بن حنبل وأبي جعفر الطبري وأمثالهم ، وقد أعرض عن منح الحكام ولم يقبل أيَّ وظيفة رسمية ، وواجه الحكام وعلماء السوء بالإنكار ، وخَوَّفهم بالله تعالىٰ ، ونَدَّدَ بهم بشدة ، وكان عفيفاً نزيهاً قنوعاً بما حصل له من عمل يده ، راضياً بالكفاف من الرزق ، متوكلاً على الله تعالىٰ ، متشبهاً بأولٰئك السلف الصالح رضي الله عنهم أجمعين .

ثناء العلماء عليه :

قال فيه محمد أمين المحبيِّ في « خلاصة الأثر » : (أحد صدور العلم ، فرد عصره ، الباهر السمت في التحقيق وتنقيح العبارات ، وشهرته كافية عن الإطراء بوصفه)[2] .

وقال فيه عبد الملك العصامي في « سمط النجوم » : (الجامع للعلوم العقلية والنقلية والمتضلع من السنة النبوية ، أحد جماهير الأعلام ، ومشاهير أولي الحفظ والأفهام)[3] . وتبعه في وصفه هذا غير واحد من الأعلام .

وقال عنه الشيخ عثمان العرباني في « الرمز الكامل » : (وهو من كبار

---

(١) « مرقاة المفاتيح » (١/ ٢٥٤) .
(٢) « خلاصة الأثر » (٣/ ١٨٥) .
(٣) « سمط النجوم » (٤/ ٣٩٤) .

المصنفين وعظماء المؤلفين ، كنز المحققين والحفاظ ، ورئيس المدققين والوعاظ)[1] اهـ

ووصفه عدد من العلماء بالمجدد ، وعده بعضهم مجدد زمانه ووردت عنه عبارات تفيد أنه يرى هذا في نفسه[2] ، ومع كل هذا الثناء عليه والتقدير له ولعلمه ، وُجد من يعترض عليه ويردّ أقواله ويراه متطاولاً على العلماء السابقين ومنتقصاً لهم ومجترئاً عليهم بالتخطئة ، ومتعصباً لمذهبه الحنفي[3] .

شيوخه :

أخذ الشيخ القاري عن علماء أجلاء كثر ؛ لأنه سكن في بلد تهوي إليه أفئدة المؤمنين ، وقد اعتاد أن يذكر في كتبه كبار شيوخه الذين تلقىٰ عليهم القراءة وصحبهم ولازمهم واستفاد منهم وتخرج عليهم ، نذكر بعضاً منهم :

١ـ الشيخ أحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيثمي السعدي الأنصاري الشافعي شيخ الإسلام المشهور المولود في مصر سنة (٩٠٩) هـ والمتوفىٰ في مكة سنة (٩٧٣) هـ .

٢ـ علي بن حسام الدين المتقي الهندي صاحب « كنز العمال » العلامة الكبير المحدث المتوفىٰ سنة (٩٥٢) هـ تقريباً .

٣ـ عبد الله بن سعد الدين العمري السندي ثم المكِّي الحنفي العلامة الفقيه المحدث القاضي المتوفىٰ سنة (٩٨٤) هـ .

٤ـ محمد بن أبي الحسن البكري الصِّدِّيقي الشافعي المصري الإمام العالم العلامة المحدث الفقيه النحرير المتوفى سنة (٩٩٤) هـ .

---

(١) « التعليق الممجد » ص٢٧ (الفائدة التاسعة) ، وفي مقدمة تحقيق « شرح شرح نخبة الفكر » وكتاب : الإمام علي القاري وأثره في علم الحديث ، عبارات أخرى في الثناء عليه .

(٢) رسائل ابن عابدين (١/ ٣٤٦) .

(٣) « خلاصة الأثر » ٣/ ١٨٥ و١٨٦ و« سمط النجوم » (٤/ ٣٩٤) .

٥ـ أحمد بن بدر الدين العباسي الشافعي المصري ثم الهندي الفقيه المتوفىٰ سنة (٩٩٢) هـ .

٦ـ عطية بن علي بن حسن السلمي المكي المشهور بزين الدِّين عالم مكة وفقيهها ، انتهت إليه رياسة الشافعية المتوفىٰ سنة (٩٨٢) هـ .

٧ـ قطب الدين محمد بن أحمد بن قاضي خان محمود النهروالي الحنفي المؤرخ المتوفىٰ سنة (٩٩٠) هـ .

تلاميذه :

أما تلامذته فهم كُثر ، إذ إنه إمام عصره ، فريد دهره ، علم عالم جليل ، محدث فقيه ، مقرىء ، له اليد الطولىٰ في كثير من العلوم ، فمن كبار تلامذته :

١ـ عبد الرحمن بن عيسىٰ بن مرشد ، أبو الوجاهة العمري المرشدي العلامة الفقيه القاضي مفتي الحرم المكي ، ولد سنة (٩٧٥) هـ ، وتوفي سنة (١٠٣٧) هـ .

٢ـ أبو عبد الله محمد بن فروخ المورووي المكي الحنفي ، كان عالماً عاملاً ، ولد سنة (٩٩٦) هـ وتوفي سنة (١٠٦١) هـ .

٣ـ محيي الدين عبد القادر بن يحيىٰ بن محمد بن مكرم الشافعي الحسيني الطبري العلامة الإمام المفتي الخطيب ، ولد سنة (٩٧٦) هـ وتوفي سنة (١٠٣٣) هـ .

٤ـ الشيخ الإمام السيد معظم الحسيني البلخي رحمه الله .

وتراجم هؤلاء مدونة في الكتب المختصة ، تبين مدىٰ سعة علمهم وفضلهم في ذلك لما استنشقوه من رحيق شيخهم .

مؤلفاته :

أما مؤلفاته فقد كثرت واشتهرت وذاعت وكثرت نسخها وعظم فضلها

ونفعها عند أهل العلم ، وقد قاربت (١٤٨) مؤلفاً ، نذكر منها :

من مؤلفاته في علوم **القرآن والتجويد والقراءات** :

١ـ المنح الفكرية في شرح المقدمة الجزرية ، وهو هذا الكتاب الذي بين أيدينا .

٢ـ الفيض السماوي في تخريج قراءات البيضاوي .

٣ـ شرح « حرز الأماني ووجه التهاني » (الشاطبية) .

ومنها في علم التفسير :

٤ـ أنوار القرآن وأسرار الفرقان .

٥ـ حاشية على تفسير البيضاوي .

٦ـ الجمالين على الجلالين .

٧ـ العلامات البينات في بيان بعض الآيات .

ومنها في علم العقيدة :

٨ـ شرح الفقه الأكبر للإمام الأعظم أبي حنيفة .

٩ـ الضوء المعالي لبدء الأمالي .

١٠ـ شم العوارض في ذم الروافض .

ومنها في علم الحديث ومصطلحه :

١١ـ شرح مسند أبي حنيفة النعمان .

١٢ـ المصنوع في معرفة الحديث الموضوع (الموضوعات الصغرىٰ) .

١٣ـ الأسرار المرفوعة في الأحاديث الموضوعة (الموضوعات الكبرىٰ) .

١٤ـ شرح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر لابن حجر العسقلاني .

ومنها في علم الفقه وأصوله :

١٥ـ فتح باب العناية بشرح النقاية .

١٦ـ حاشية على كتاب فتح القدير .

١٧ـ صلات الجوائز في صلاة الجنائز .

١٨ـ الاستدعاء في صلاة الاستسقاء .

١٩ـ توضيح المباني وتحقيق المعاني .

ومنها في السيرة والتاريخ :

٢٠ـ جمع الوسائل في شرح الشمائل للترمذي .

٢١ـ شرح الشفاء للقاضي عياض .

٢٢ـ الأثمار الجنية في أسماء الحنفية .

٢٣ـ نزهة الخاطر الفاكر في ترجمة الشيخ عبد القادر .

وله أيضاً مؤلفات كثيرة في غير هذه الموضوعات كالأذكار والأدعية واللغة والتصوف ونحو ذلك ، مما يَدُلُّ على سعة عقله وعمق تفكيره وحبه للعلم .

وفاته :

توفي رحمه الله بمكة المكرمة سنة ألف وأربع عشرة من الهجرة ، في شهر شوال ، ودفن في مقبرة المَعْلاة بمكة المكرمة ، وحدد مكان قبره الشيخ أحمد القطان في كتابه « تنزيل الرحمات »[١] .

ولما بلغ علماء مصر خبر وفاته صلوا عليه صلاة الغائب في جامع الأزهر في جمعٍ حافل عظيم يجمع أكثر من أربعة آلاف نسمة[٢] .

* * *

---

(١) ١٢٨/٢ .

(٢) مصادر الترجمة : « خلاصة الأثر » (٣/ ١٨٦) ، و« الفتح المبين » (٣/ ٩٠) ، و« البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع » (١/ ٤٤٦) ، و« سمط النجوم » (٤/ ٣٩٤) ، و« الأعلام » للزركلي (٥/ ١٦٦) .

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

ترجمة المُصَنِّف (النَّاظِم)

اسمه ونسبه :

هو الإمام الحافظ المقرىء المحقق المدقق الحجة شمس الدين محمد بن محمد بن محمد بن علي بن يوسف العمري الدمشقي ، ثم الشيرازي الشافعي المعروف بـ« ابن الجزري » شيخ الإقراء في زمانه وشيخ الإسلام .

ولادته ونشأته :

ولد رحمه الله في دمشق الشام سنة ٧٥١هـ ليلة السبت في الخامس والعشرين من شهر رمضان ، ونشأ بها وأتم حفظ القرآن في الرابعة عشرة من عمره .

ولقب بـ« ابن الجزري » نسبةً إلى جزيرة ابن عمر شمال الموصل قرب نهر دجلة .

طلبه للعلم :

حفظ القرآن الكريم سنة ٧٦٤هـ وأجازه خال جده محمد بن إسماعيل الخباز ، ثم أخذ القراءات إفراداً على الشيخ أبي محمد عبد الوهاب بن السَّلاَر ، والشيخ أحمد بن إبراهيم الطحان ، والشيخ أحمد بن رجب خلال سنة ٧٧٦ و٧٧٧هـ .

ثم بعدها جمع للسبعة على الشيخ إبراهيم الحموي ، ثم جمع القراءات بمضمن كتبٍ عديدة على الشيخ أبي المعالي ابن اللبان الدمشقي سنة ٧٧٨هـ .

رحلاته :

تنقل رحمه الله بين عدد من الأمصار ، ففي سنة ٧٦٨هـ حج إلى بيت الله الحرام ، وذهب إلى المدينة المنورة وقرأ فيها بمضمن « الكافي » و« التيسير » على الشيخ أبي عبد الله محمد بن صالح الخطيب والإمام .

ثم في سنة ٧٦٩هـ رحل إلى القاهرة وجمع القراءات الاثني عشر على الشيخ أبي بكر عبد الله بن الجندي ، وللسبعة بمضمن « العنوان » و« التيسير » و« الشاطبية » على أبي عبد الله محمد بن الصائغ ، ولما أكمل على الشيخين المذكورين رجع إلى دمشق .

ثم رحل ثانية إلى مصر وجمع على ابن الصائغ للعشرة بمضمن الكتب الثلاثة المذكورة و« المستنير » و« التذكرة » و« الإرشادين » و« التجريد » ثم على ابن البغدادي للأربعة عشر ما عدا اليزيدي ، ثم رجع إلى دمشق وجمع بها السبعة في ختم على القاضي أبي يوسف الحنفي ثم رحل ثالثةً إلى مصر وقرأ بمضمن « الإعلان » وغيره على الشيخ عبد الوهاب القروي ، وسمع كثيراً من كتب القراءات وأجيز بها .

وقرأ الحديث والفقه والمعاني والبيان والأصول على كثير من شيوخ مصر منهم الشيخ ضياء الدين سعد الله القزويني ، وأجازه بالإفتاء شيخ الإسلام المقرىء المحدث المؤرخ أبو الفداء إسماعيل بن كثير قبيل وفاته سنة ٧٧٤هـ ، وكذلكَ أذِنَ له الشيخ ضياء الدين سنة ٧٧٨هـ ، وكذلك شيخ الإسلام البلقيني سنة ٧٨٥هـ ، وجلس للإقراء تحت قبة النسر بالجامع الأموي سنين .

طلابه :

تخرج على يده رحمه الله علماء وقراء كثيرون ، فممن أكمل عليه قراءة العشر بالشام ومصر :

١ـ ابنه أبو بكر ، أحمد [شارح طيبة النشر] .

٢ـ الشيخ محمود بن الحسين بن سليمان الشيرازي .

٣ـ الشيخ أبو بكر بن مصبح الحموي .

٤ـ الشيخ نجيب الدين عبد الله بن قطب بن حسن البيهقي .

٥ـ الشيخ أحمد بن محمود الرومي .

٦ـ الشيخ يوسف بن أحمد بن يوسف الحبشي ، وكثيرون آخرون .

وأما الذين قرؤوا عليه ولم يكملوا فهم أيضاً كثيرون ، منهم ابنه الشيخ أبو الفتح محمد ، والشيخ أبو القاسم الحسيني ، والشيخ يعقوب بن عبد الله ، وغيرهم .

مؤلفاته :

ألف رحمه الله كتباً كثيرة في مختلف العلوم والفنون منها :

١ـ النشر في القراءات العشر .

٢ـ منظومة طيبة النشر .

٣ـ تحبير التيسير في القراءات العشر .

٤ـ غاية النهاية في طبقات القراء .

٥ـ التمهيد في علم التجويد .

٦ـ الهداية في فنون الحديث .

٧ـ الحصن الحصين من كلام سيد المرسلين .

٨ـ الجوهرة في النحو .

٩ـ الاهتدا إلى معرفة الوقف والابتدا .

١٠ـ المصعد الأحمد في ختم مسند الإمام أحمد .

وغيرها كثير أيضاً .

وفاته :

توفي رحمه الله في شيراز ضحوة الجمعة لخمسٍ خلون من ربيع الأنور سنة ٨٣٣هـ عن ٨٢ سنة ودفن بدار القرآن التي أنشأها بها ، رحمه الله وأسكنه واسع رحمته[١] .

* * *

(١) انظر ترجمته في « غاية النهاية » (٢/ ٢٤٧) ، و« طبقات الحفاظ » للسيوطي ٣/ ٨٥ ، و« الضوء اللامع » ٩/ ٥٥ ، و« الأعلام » للزركلي ٧/ ٤٥ .

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

شروح متن الجزرية

دخل متن الجزرية أفئدة القراء الكبار وغيرهم بما احتواه من نكت وفوائدَ وتعليلات يعيش معهم فضلها أثناء التلاوة والقراءة ، إضافةً إلىٰ ما احتواه من الاتزان العروضي للأبيات ، والمعاني المَعِيْنَةِ اللغوية منه ، حتى حرك عزيمتهم إلىٰ شرحه ، والتقصِّي في استخراج دُرره ، والعمل على حل ألغازه وألفاظه ، وكل منهم حاول أن يشرحه بشرح يودع فيه ما لم يودعه قريبه وسابقه ، ليُظهرَ ما فيه من مكنونات وتنبيهات غفل عنها غيره حتىٰ كثرت عليه الشروح وزادت عليها الحواشي ، وربت على ثلاثين شرحاً ، نذكر منها هنا ما تيسر لنا معرفته .

فأول من سعىٰ وخطا خطاه الأولىٰ في شرحها وغاص في معانيها الإمام أبو بكر أحمد بن محمد الجزري (ت نحو ٨٣٥ هـ) ابن ناظم هذا المتن المبارك ، شرحها شرحاً وافياً سماه « **الحواشي المفهمة في شرح المقدمة** » وقد طبع هذا الكتاب منذ مدة طويلة بمصر ، ومكتبات العالم الإسلامي مليئة بالمخطوطات من هذا الكتاب الجليل .

وشرحه بعده عبد الدائم الأزهري (ت ٨٧٠ هـ) بشرح سماه : « **الطرازات المُعلِمة في شرح المقدمة** » ، وهو مطبوع .

ثم تلاه العلامة زين الدين خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاوي الأزهري (ت٩٠٥هـ) ، وقدم لهذا المتن شرحاً مبسطاً أثنىٰ عليه العلماء خيراً ، وقد طبع طبعات عديدة .

وقد ترجم هذا الشرح إلى اللغة التركية محمد بن أحمد المعروف بـ« صوفي زاده » (ت١٠٢٤هـ) وقال في تأريخ ترجمته : « أُتْرُجَّة » تحديداً لها وهي سنة (١٠٠٤هـ) وإشارةً إلىٰ حديث « مثل المؤمن الذي يقرأ القرآن كمثل الأترجة » .

وشرحه برهان الدين إبراهيم بن عبد الرحمن بن أحمد الأنصاري (من علماء القرن التاسع) وتوجد منه نسخة في المكتبة الأزهرية .

ثم تلاه الإمام العلامة شيخ الإسلام أبو يحيىٰ زكريا الأنصاري (ت٩٢٦هـ) فشرحَهُ شرحاً وافياً مختصراً سهلاً ، دقيقاً في عرض الأفكار ، كُتِب له القبول ، وذاعت شهرته في شتى البقاع وسماه « **الدقائق المحكمة في شرح المقدمة** » وقد طبع هذا الكتاب طبعات كثيرة ، ومكتبات العالم ممتلئة بنسخٍ مخطوطة عنه .

هذا ، وقد وضع الشيخ أبو النصر عبد الرحمٰن بن محمد النحراوي المصري الشهير بالمُقْرِيْ شرحاً وفوائد على الشرح السابق سماه « النكات الحسان على شرح شيخ الإسلام لمقدمة تجويد القرآن » وقد طبع في مصر ، كما وضع سيد لاشين أبو الفرج شرحاً عليه سماه : « **دروس مهمة شرح الدقائق المحكمة في شرح المقدمة** » ، وهو مطبوع .

وشرحه الشيخ أبو العباس أحمد بن محمد القسطلاني (ت٩٢٣هـ) صاحب « المواهب » شرحاً سماه « **اللآلىء السنية في شرح المقدمة الجزرية**» .

وشرحه محمد بن عمير بن مبارك الحضرمي الملقب بِـ : بَحْرَق (ت٩٣٠) وسماه : « **ترجمة المستفيد لمعاني مقدمة التجويد** » ، ومنه نسخة في مكتبة برامبور في الهند .

ثم تلاه الشيخ شمس الدين محمد بن محمد الدلجي (ت٩٤٧) شارح كتاب الشفاء وشرحه شرحاً موجزاً جيداً .

وشرحه أيضاً الشيخ محمد بن عمر المعروف بـ« قورد أفندي » (ت٩٩٦هـ) شرحاً باللغة التركية ولم تفد المصادر معلومات عن نسخ خطية لهذين الشرحين .

ثم تلاه العلامة المؤرخ عصام الدين أبو الخير أحمد بن مصطفى المعروف بـ« طاش كوبري زاده » (ت٩٦٨) وشرحه شرحاً كان مَنْ بَعدَه عالة عليه ،

لا يستغني عنه قارىء للقرآن لما فيه من فوائد ونكت ولغويات خلت من غيره ، وقد طبع طبعةً خالية من ذكر مكانها ومصدرها .

وكذلك شرح الشيخ رضي الدين محمد بن إبراهيم الحلبي المعروف بـ« ابن الحنبلي » (ت٩٧١) وشرحه شرحاً وافياً سماه « **الفوائد السرية في شرح المقدمة الجزرية** » فرغ منه في صفر سنة ٩٤١ .

وشرحه الإمام ملا علي القاري وسيأتي الكلام عنه مفصلاً .

ثم تلاه الشيخ عمر بن إبراهيم بن علي بن المسعدي المقري الشافعي (ت١٠١٧) وشرحه شرحاً مبسطاً مفيداً سماه « الفوائد المسعدية في حل ألفاظ المقدمة الجزرية » لمّا يطبع بعد ، ومنه نسخة خطية في مكتبة الأسد الوطنية برقم (٣٩٦٦) .

وشرحه أبو الفتوح سيف الدين بن عطاء الله الوفائي البصير (ت١٠٢٠) وسماه : « **الجواهر المضية على المقدمة الجزرية** » ، ومنه نسخة في مكتبة الأوقاف ببغداد .

وجاء بعده الشيخ علاء الدين علي بن محمد بن ناصر الدين الطرابلسي الدمشقي (ت١٠٣٢) وشرحه شرحاً مفيداً أيضاً لم يطبع بعد وسماه « **الفوائد الجلية على المنظومة الجزرية** » ومنه نسخة كذلك في مكتبة الأسد الوطنية برقم (٦٥٠٦) .

وجاء بعده الشيخ حسن بن علي بن أحمد بن عبد الله المنطاوي الشافعي الشهير بالمدابغي (ت١١٧٠) ووضع حواشٍ مفيدة على هذا المتن ، وهو أيضاً مخطوط ، ومنه نسخة في مكتبة الأسد الوطنية برقم (١٠٥٧٧) .

ومن شروحه أيضاً شرح الشيخ محمد بن كمال الدين المدني المسمىٰ بـ« **الفوائد المحررة في شرح المقدمة** » وهو مخطوط في المكتبة السابقة برقم (١٠٨٤٧) .

وشرحه منصور بن عيسى بن غازي الأنصاري السمنودي (ت بعد ١٠٨٤) وسماه : « **الدرة المنظمة البهية في حل ألفاظ المقدمة الجزرية** » ، كما ذكر عمر رضا كحالة[١] .

وشرحه أحمد بن يحيى السوسي ، ومنه نسخة في دار الكتب الوطنية بتونس .

وشرحه محمد بن بشير الشهير بالغزوي (ت بعد ١٣٠٥) وسماه « **التعليقات الوفية على متن الجزرية** » ، منه نسخة ببغداد .

وشرحه محمد بن علي يالوشة الشريف وسماه « **الفوائد المفهمة في شرح الجزرية المقدمة** » . وهو مطبوع بتونس .

وشرحه عبد الرزاق بن علي موسى (معاصر) شرحاً ميسراً بأسلوب سهل وسماه : « **الفوائد التجويدية في شرح المقدمة الجزرية** » وضمنه عدداً من التنبيهات المهمة ، وهو مطبوع .

وشرحه أبو عبد الرحمن هاني بن محمد القاضي وسماه : « **المنح الإلهية شرح مقدمة الجزرية** » ، وهو مطبوع .

وشرحه محمود محمد عبد المنعم العبد ، وسماه : « **الروضة الندية شرح متن الجزرية** » ، وهو مطبوع بتحقيق : السادات السيد منصور أحمد .

وقد توجد شروح أخرى غير هذه وإن دلت كثرة هذه الشروح على شيء فإنها تدل على المكانة المميزة لهذه المقدمة بين علماء التجويد ، والمنزلة العالية لها بينهم ، ولعل من أهم أسباب اشتهارها مقام ناظمها وشهرته الفائقة في هذا العلم ، واحتواؤها على جميع أحكام التجويد وسهولة عبارتها وقصرها .

* * *

---

(١) « معجم المؤلفين » ١٣/ ١٨ .

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

كتاب (المنح الفكرية)

منهج الشارح فيه :

يُلحظ من العرض السابق لشروح الجزرية أن شرح ملاّ علي القاري قد سُبق بشروح عديدة وتبعه كثير من الشروح ، فهو يمثل واسطة عقدها ، وقد امتدحه وأثنى عليه كثير من العلماء ، حيث إنه امتاز بعدد من الأمور ، منها : ما في كتابه من التعمق والتفكيك لعبارة الناظم وحل ألغاز كثير من الألفاظ ، يزاد على هذا ما في شرحه من قوةٍ ، وضبطٍ ، وجزالةِ ألفاظ ، واستدراكاتٍ ، وتعقباتٍ على الشروح التي سبقته ، فكان هذا الشرح عمدةً للمحققين ، وأساساً للمبتدئين ، ولا شك أن المنزلة العلمية التي تبوأها القاري كانت سبباً مهماً لانتشار شرحه وذيوعه بين العلماء وقبولهم له واعتمادهم عليه .

وسلك القاري في شرحه منهجاً أطال فيه النفَس وناقش الأقوال ورجح بينها وردّ على ما لم يرتضه منها ، وتعقب كلام الشراح السابقين بالنقد والتمحيص والموازنة والترجيح .

وفصَّل في بعض المسائل بما أخرجه أحياناً عن المقصود وأبعده عن الموضوع .

وكثرت في هذا الشرح تعقبات القاري على الشراح قبله في قضايا لغوية وتجويدية عديدة ، وقد لاحظت من خلال تحقيق الكتاب أن لكثير من هذه التعقبات قيمة علمية كبيرة ، ودلالة على دقة القاري في قراءته لكتب من سبقه ، وتمحيصه في عباراتهم ، وتدقيقه في أقوالهم ، إلا أن في عدد من هذه

التعقبات مبالغة أو تخطئة في غير موضعها[١] ، ومما يؤخذ على القاري أنه بعد أن يخطىء الشراح السابقين في أمر يقول به في موضع آخر[٢] ، كما وقع القاري في الوهم في عدة مواضع من شرحه[٣] ، وقد تعمدت تصحيح المعلومة والتعليق على كلام القاري بأسلوب غير مباشر ، تقديراً للشارح وظناً مني أن هذا الأسلوب أفضل وأسلم ، ويبقى هذا الشرح محتوياً على علم غزير وفوائد كثيرة وتعليقات مهمة نافعة .

* * *

---

(١) من الأمثلة عليها : ردُّه على المصري في اقتراحه تعديلاً على بيت (البيت رقم ٨٤) ورده على المصري في عدد ورود (بئسما) في القرآن (في شرح البيت رقم ٨٧) ورده على المصري (في شرح البيت ٧٠) ورده على ابن المصنف (في شرح البيت ٧٧) .

(٢) من الأمثلة عليها أنه كان عادة يرى أن قصر المهموز من الناظم اتباع لمذهب حمزة في الوقف على الهمز ، لا ضرورة كما يقول بعض الشراح ، وفي شرحه للبيت رقم ٥٥ قال « بالقصر ضرورة » .

(٣) من الأمثلة عليها : عزوه الحديث إلى الصحيحين وليس في أحدهما (في شرح البيت ٧٨) وعزوه الحديث للموطأ وسنن النسائي وليس فيهما (في شرح البيت ٣٢) وتجويزه المد والتوسط والقصر في (عين) من الطريقين (في شرح البيت ٧٠) وعزوه كلاماً للداني في « المقنع » وليس فيه (في شرح البيت ٨٦) وترجيحه أنَّ الألف صورة للهمزة الثانية من الهمزتين في كلمةٍ مطلقاً (في شرح البيت ٧٢) وإطلاقه إجماع القراء (في شرح البيت ٩٣).

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

وصفُ النسخ الخطية

اعتمدت في تحقيق كتاب « المنح الفكرية » ثلاث نسخ خطية ، وفيما يلي وصفها .

تعريف بالنسخة الأولى : (نسخة مكتبة الملك عبد العزيز بالمدينة المنورة)

● نسخة قديمةٌ قريبةُ عهد بمؤلفها ، من الحجم الكبير ، في كل صفحة حوالي واحد وعشرون سطراً ، متوسط كل سطر حوالي إحدى عشرة كلمة ، وعدد أوراقها مئةٌ ورقة واثنتان .

● على الصفحة الأولىٰ من المخطوط تملك باسم **عبد الله نجيب بن السيد محمد سندي سَهْرَلي** ، وعليها أيضاً ختم ووقف باسم مدرسة محمود بن زياد ، وعليها عنوانها المشهور ، وقد كتبت بخط خضر بن الحاجي علي القنوي سنة ١٠٩٧ هـ من ذلك يظهر أنها قريبة عهد بالمؤلف رحمه الله .

● خطها حَسَنٌ مقروء ، وأوراقها بحالة جيدة وحسنة يزينها إطار الصفحة الذهبي والألوان الجميلة .

● على هامش بعض صفحاتها استدراكات مما سقط من أصلها عند نسخها ، وأخطاؤها قليلة ووضع فوق كل آية قرآنية خَطٌّ يميزها عن بقية الكلام ، ورمزت لها بالرمز « أ » .

تعريف بالنسخة الثانية (نسخة المكتبة الظاهرية بدمشق) :

● نسخة قديمة من الحجم الصغير ، في كُلِّ صفحة خمسة عشر سطراً ، متوسط كل سطر حوالي ثلاث عشرة كلمة ، وعدد أوراقها مئة وتسعة وعشرون

ورقة ، وقد خلت من اسم كاتبها وتاريخ نسخها ، وهي من مخطوطات المكتبة الظاهرية بدمشق ، أما رقمها فهو (٦٤١١) .

● خطها حَسَنٌ مقروء ، ولكن اعتورتها بعض الأخطاء الكتابية والنحوية وبعض النقص .

● على هامش أكثر صفحاتها استدراكات تابعةٌ لما سقط منها بطريق السهو ، وبعض هذه الهوامش قد يكون عنونةً لبحثٍ معين .

● ورقها لا يزال بحالةٍ مقبولة يسهل قراءة ما فيها دون صعوبة ، وقد رمزت لهذه النسخة في الحاشية بالرمز « ب » .

تعريف بالنسخة الثالثة : (نسخة مكتبة الدولة ببرلين)

● كتبت هذه النسخة سنة ١١٢٤هـ ، وتقع ضمن مجموع تشكل فيه الأوراق (٦٨ـ١٣٠) أي أن عدد أوراقها ثلاث وستون ورقة من الحجم الكبير ، وعدد الأسطر في الصفحة واحد وعشرون سطراً ، ورقمها في المكتبة ببرلين (٥٢٢) .

● تنقص هذه النسخة عدة أوراق من أولها ، حيث يبدأ الموجود منها بشرح البيت ٢٠ من المنظومة ، وفي وسط النسخة سقط عدة أوراق أيضاً . وخطها مقروء بصعوبة ، وفي بعض صفحاتها تعليقات يسيرة .

● أثبت في آخر النسخة اسم كاتبها وهو : (محمد أكرم بن الحافظ أمان الله . . .) . وقد رمزت لهذه النسخة بالرمز (ج) .

تعريف بالنسخة المطبوعة :

● طبع هذا الشرح سنة ١٣٢٢هـ بالمطبعة الميمنية بمصر ، ثم أعيدت طباعته سنة ١٣٦٧هـ ـ ١٩٤٨م بمطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر وبحاشيتها شرح زكريا الأنصاري ، وخلت هذه الطبعة من أية معلومات عن أصولها الخطية ، وتقع في ٨٤ صفحة من القطع الكبير .

● أعيدت طباعة هذه النسخة بصفّ جديد سنة ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٣م ونشرتها دار المنهاج بالقاهرة ، حيث جعلت بقطع متوسط وبلغ عدد صفحاتها ١٨٠ صفحة ، وقد قمت بالمقارنة بين الطبعتين فوجدتهما متطابقتين تماماً .

وقد كنت أستعين بهذه النسخة عند الحاجة إليها في العبارات الغامضة والتراكيب المشكلة وعند الحاجة ، ورمزت لهذه النسخة بالرمز (د) .

وقد اطلعت أثناء العمل في تحقيق الكتاب على طبعة جديدة له بتحقيق أبي عاصم حسن بن عباس ، نشرتها مؤسسة قرطبة ، وصدرت الطبعة الأولى منها عام ٢٠٠٢م وورد في هذه الطبعة أن المحقق اعتمد على نسختين خطيتين محفوظتين بدار الكتب والوثائق بالقاهرة وعلى النسخة المطبوعة .

* * *

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

منهج التحقيق

١ـ قمت بنسخ نص الكتاب حرفياً من النسخة « أ » ، ثم قمت بمقابلتها عليها ، ثم بمقابلتها على النسخة « ب » و« ج » وأحياناً « د » لبيان ما أشكل في النسخة الأولىٰ أو سقط منها ، وكنت اعتمد إثبات ما أراه أقرب للصواب في المتن مع الإشارة إلى الاختلافات المهمة بين النسخ في الحاشية .

٢ـ عزوت الآيات القرآنية والألفاظ المستشهد بها من الآيات إلى سورها مع ذكر رقم الآية ، وجعلته بين حاصرتين ضمن المتن لئلا أثقل الحاشية بكثرة الإحالات مع ملاحظة تركي لهذا العزو أحياناً حين يكون الاستشهاد بكلمة واحدة خاصة فيما يكثر وروده منها وإذا كان اللفظ القرآني وارداً في أكثر من سورة اكتفيت غالباً بأحدها .

٣ـ عزوت القراءات القرآنية لقارئيها وتوثقتها من مصادرها المعتمدة ، وميزت الشاذ منها بالحكم عليه بالشذوذ .

٤ـ خرجت الأحاديث النبوية الشريفة وعزوت أبيات الشعر إلى قائليها وأحلتها إلى مظانها .

٥ـ عرفت بالأعلام والكتب الواردة في الكتاب بإيجاز إلا ما لم أستطع تعريفه منها ، وتركت التعريف بالأعلام المشهورين جداً كالصحابة وأئمة المذاهب .

٦ـ وثقت الأقوال التي أوردها المؤلف وذلك بالرجوع إلى الكتب المنقول منها ، إلا ما لم يتيسر لي توثيقه ، كما أثبت رقم الصفحة المنقول منها في الحاشية ، أو في متن الكتاب بين حاصرتين بالنسبة للكتب التي كان المؤلف

يكثر من النقل منها وهي : شرح ابن الناظم ، وخالد الأزهري ، وزكريا الأنصاري ، وطاش كوبري زاده (الرومي) ، ولامية الشاطبي ، ورائيته ، والمقنع[1] .

٧ـ شرحت الألفاظ الغريبة والرموز المستخدمة في الكتاب معتمداً على أمهات كتب القراءات والتجويد واللغة وغيرها .

٨ـ رقمت أبيات المنظومة وضبطتها بالشكل التام .

٩ـ استخدمت عدداً من الرموز في التحقيق هي :

﴿﴾ لحصر الآيات القرآنية

« » لحصر أسماء الكتب والكلمات التي ينبه إليها المؤلف أو يشرحها .

( ) لحصر الأحاديث الشريفة وأبيات المقدمة الجزرية ، والأقوال المنقولة .

[] لحصر ما أضفته إلى المتن من عناوين وتوثيقات وترقيم الأبيات .

هذا وأسأل الله تعالى أن يتقبل مني هذا العمل ، وأن ينفع به من قرأه ، وأن يتجاوز عما وقع لي فيه من سهوٍ أو قصور وأن يوفقني لخدمة كتابه العظيم على الوجه الذي يرضيه سبحانه .

* * *

---

(١) لم أتمكن من معرفة مراد المؤلف بالشارح المصري ، وقد قمت بمقارنة بعض عباراته بما تيسر لي الوقوف عليه من شروح المقدمة فلم تتطابق ، ولا أدري ما السبب الذي حمل المؤلف على عدم التصريح باسم هذا الشارح ، وكذلك الحال بالنسبة للشارح اليماني ، أما شرح بحرق فلم يتيسر لي الوقوف عليه .

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www moswarat com

نماذج من
صور بعض صفحات المخطوطات

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

شرح جزري لعلي القاري

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي أودع جواهر المعاني الرنيانية ● في قوالب الحروف الهجائية ● وابدع المكونات لظهور حقيقة ذاته العلية في مرائي صفاته الجلية ● وانزل القرآن بلسان عربي مبين مع وساطة الروح الامين ● على رسوله خاتم النبيين وسيد المرسلين الذي اشار الى صفاء صدره بسورة ص وهو افصح من نطق بالضاد من بين العباد ● وأظهر المغيبات بما أدغم وأظهر ● وقلب على قلب اهل العناد ● صلى الله تعالى وسلم عليه ● وعلى آله واصحابه ● المؤيدين اليه والمرضيين لديه الذين على سبيل التنزيل لكتابه ● والمجودين ● لاداء آدابه الواقفين ● على عتبة بابه الواصلين الى حضرت جنابه المزينين ● على وفق خطابه حيث شمروا لجة فاتحة الكتاب ● وداموا ايما قاموا لاجة لامعة خاتمة الكتاب اما بعد فيقول الملتجئ الى مولاه رتبة الباري ● علي بن سلطان محمد القاري عاملهما الله بلطفه الخفي وكرمه الوفي ● ان المقدمة الجزرية للعلامة شيخ الاسلام والمسلمين ● وخاتمة الحفاظ والمحدثين ● سيدنا وسندنا ومولانا وشيخ مشايخنا من اولانا الشيخ ابو الخير شمس الدين محمد بن محمد بن محمد الجزري قد نال سترة السرور

آرايت لها شرحا كاملا ● يبين مبانيا شاملا يكون لتحقيق
كافلا فلم يسنح ببالي ان اضع عليها شرحا معتمدا لا مختصرا
مخلا ولا مطولا ممللا فاقول وبالله التوفيق وبيده ازمة التحقيق ان
قوله يقول راجع عند سيبويه باشباع كسرة العين لدين وفي
نسخة بإثبات ياء الاضافة محمد بن محمد الجزري الشافعي مشيرا
الى ان العبارات المقولة اذا كانت من جنس العلوم المنقولة ينبغي
ان تنسب الى قائلها ليكون سندا لناقلها وعبر بصيغة المضارع الدال
على الاستقبال بشرط ان لا يظهر منقدمة على اصل المستقدمة وقد يعكس
ذلك لوجد له وجه ايضا هناك بان حمل على حكاية
الحال الماضية ويؤيده تعبير بعضهم بقال في اوائل التصانيف الرضية
وترتيب شارح حيث قال وهو اولى من قيل وقد يجاب
بقال لان القول لم يقع ولا يقال انه الف الكتاب ثم بعد
قرائنه قال هذا القول لانه خلاف الظاهر بل هو المتبادر بناء على
حسن الظن بالاكابر والراجح اسم فاعل من الحل اللام الاولى وابدل
واوه ياء لنظيرها وانكسار ما قبلها ثم استثقال الضمة على
الياء فحذفها وجوز نكونه مضافا اليه بالتبعية الى سابقه وانكان
مضافا من جهة لاحقه ولو تهم بعضهم وجوز نصبه على انه مفعول
لاسم الفاعل بناء على انه من قبيل والمقيمي الصلوة حيث قرئ
في الشواذ بنصبها وليس كذلك لعدم التوافق هناك
كان الاولى ان يجعل نظير المقولة فيما انكم لذائقو العذاب
الاليم العذاب على رواية شاذة في الآية وقد ضعفت

كتبه الفقير محمد الجزري لان الاولاد يضاف
عند الجزري والمزري

قرأت

صورة الصفحة الأولى من المخطوط (أ)

اليه في موضع الاستراحة واما ان انضمت الهاء بعد فتحة او الف
نحو لدا او اوناه دخلها الروم والاشمام بلا خلاف لعدم العلة المانعة
منهما واما الحركة العارضة وهو ما حرك لساكن بعده متصل او منفصل
نحو ولا تنسوا الفضل وانذر الناس ويومئذ وحينئذ وقل اوحي
وقد افلح ومن استبرق فلا يجوز في هذا روم ولا اشمام لان الحركة
انما عرضت لساكن لقيه حال الوصل وزالت عند الوقف
لذهاب المقتضي فلا يعتد بها فلا وجه للروم والاشمام بخلاف
نحو سل ودف اذا القيت حركة الهمزة وهي تدل عليها على
ما قبلها في قراءة حمزة واشام حيث قرأ بالروم والاشمام
فيهما لانها حركة الهمزة وهي تدل عليها فكان الهمزة ملفوظا بها
كما صرح به مكي فنظمت هذه الاحكام التي في حكم المستثنى
من المرام فقلت وما تانيث وعارض الكلام ممتنع الروم مع
الاشمام ولا يخفى ان العارض من الحركة يشمل ميم الجمع
فلا يحتاج الى الغرض هذا وفي النظم ابطاء بتكرار الحركة وهو
عيب فلو قال وبعض بركة برفع بعض على ان التنوين بدل
من المضاف اليه اي وبعض من الحركة بركة وكفاية وقد ختم
المص مباحث علم التجويد بمباحث الوقوف ايماء الى حسن
المقطع وقد احسن في ذلك وجاد فيما افاد والله الهادي الى الرشاد
والملهم الى السداد وقد تقضى نظمي المقدمة بفتح ياء الاضافة على
استعمال لغة لا كما قال المصري انه للضرورة والنظم مصدر
ويحتمل ان يراد به المعنى المفعول واللام في المقدمة للعهد الذي

تقدم وبينها وبين ما من لفظ تقدمة صنعة الجناس نحو قوله تعالى
فاقم وجهك للدين القيم على ما هو مقدر ومحرر في صنيع البديع مني
لقارئ القرآن تقدمة تقضي اصله تقضض وابدلوا من الضاد
الاخير ياء لاستثقالهم ثلاث ضادات متواليات مشتق
من انقض الحائط اي سقط والمراد ههنا انقضى نظمي المقدمة وفي
بعض النسخ قد انقضى والاول اصح كذا ذكره الرومي لكن كون
تقضى مضاعفا غير صحيح بل هو ناقص ففي الصحاح تقضى وانقضى
بمعنى واحد وان كان بابهما مختلفا نعم باب التفعل اصله للتكلف
فمعناه الانقضاء شيئا فشيئا والظاهر ان المراد هنا مجرد الانتهاء
اي قد انقضى نظمي لهذه المقدمة في علم تجويد القراءة وهي مني لقارئ
القرآن تحفة متقدمة وهدية متصلة فجزاه الله عنا خير الجزاء
والمثوبة فتقدمة مبتدأ مؤخرة وقال اليماني حال كونها تقدمة
فمني بها متعلقة ثم يجوز ان يكون قارئ القرآن مفردا مرادا به الجنس
او جمعا حذف نونه للاضافة والحمد لله لها ختام بكسر الخاء
اي وجملة الحمد لله مما يختم به المقدمة ليكون الشكر اولا واخرا
على جزيل النعمة وجميل المنة وليكون ختامه مسكا قال الله تعالى في حق
رحيق الجنة يسقون من رحيق مختوم ختامه مسك اي اخر ما يجدونه
رائحة المسك بعد تمام الشربة في مقام اللذة واصل الختام الطين
الذي يختم به الاناء للعصمة او الحرمة فعنيه تلويح الى تاكيد ختم المقدمة وتلميع
الى ذكر صاحب ختم النبوة ولذا قال ثم الصلوة بعدد السلام
اي ثم الصلوة على خاتم الانبياء بعد حمد الله تعالى لها ختام وكذا السلام

تقدم

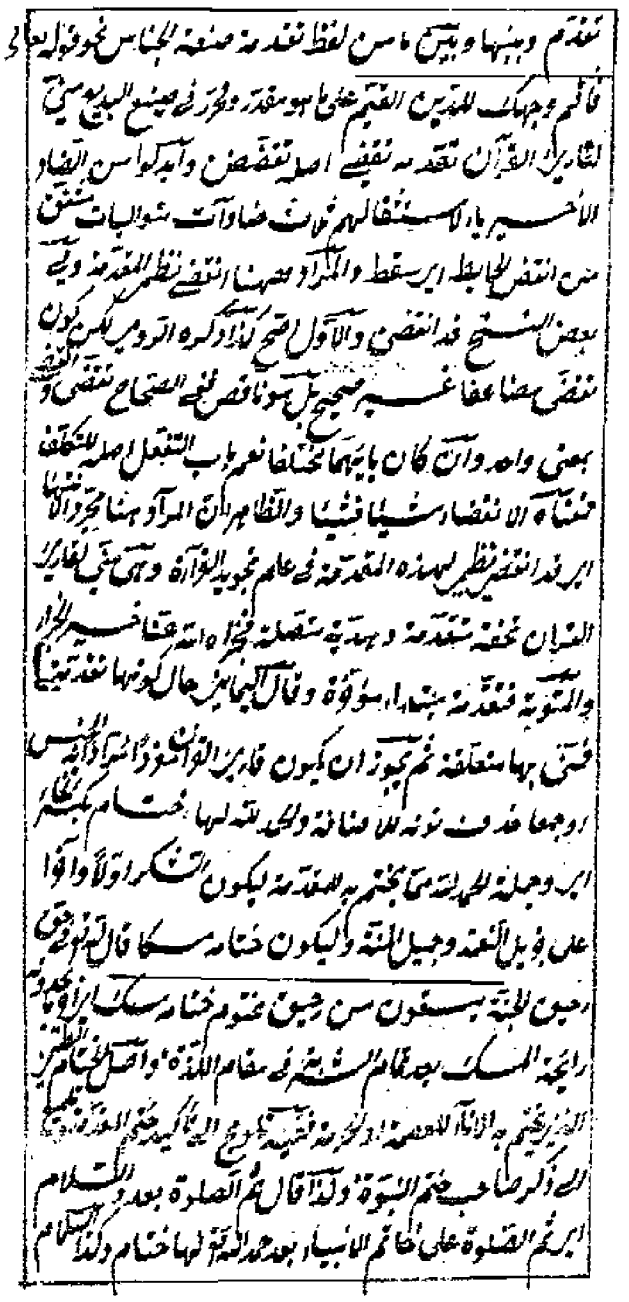

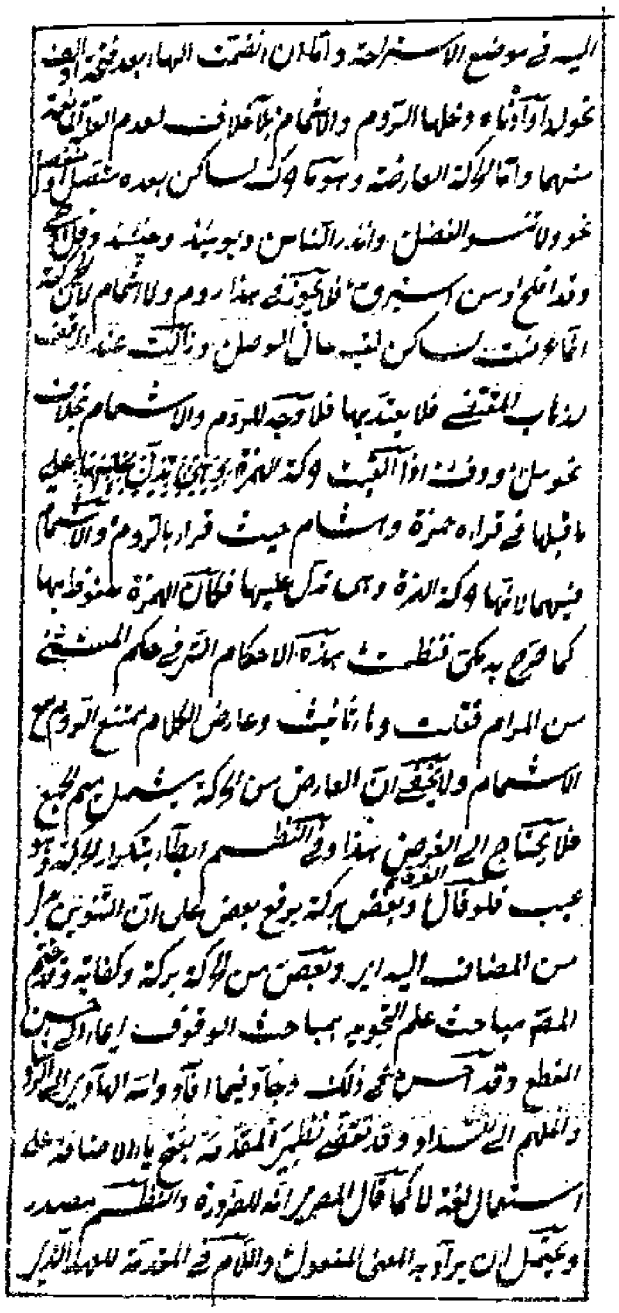

صورة الصفحة الأخيرة من المخطوط (أ)

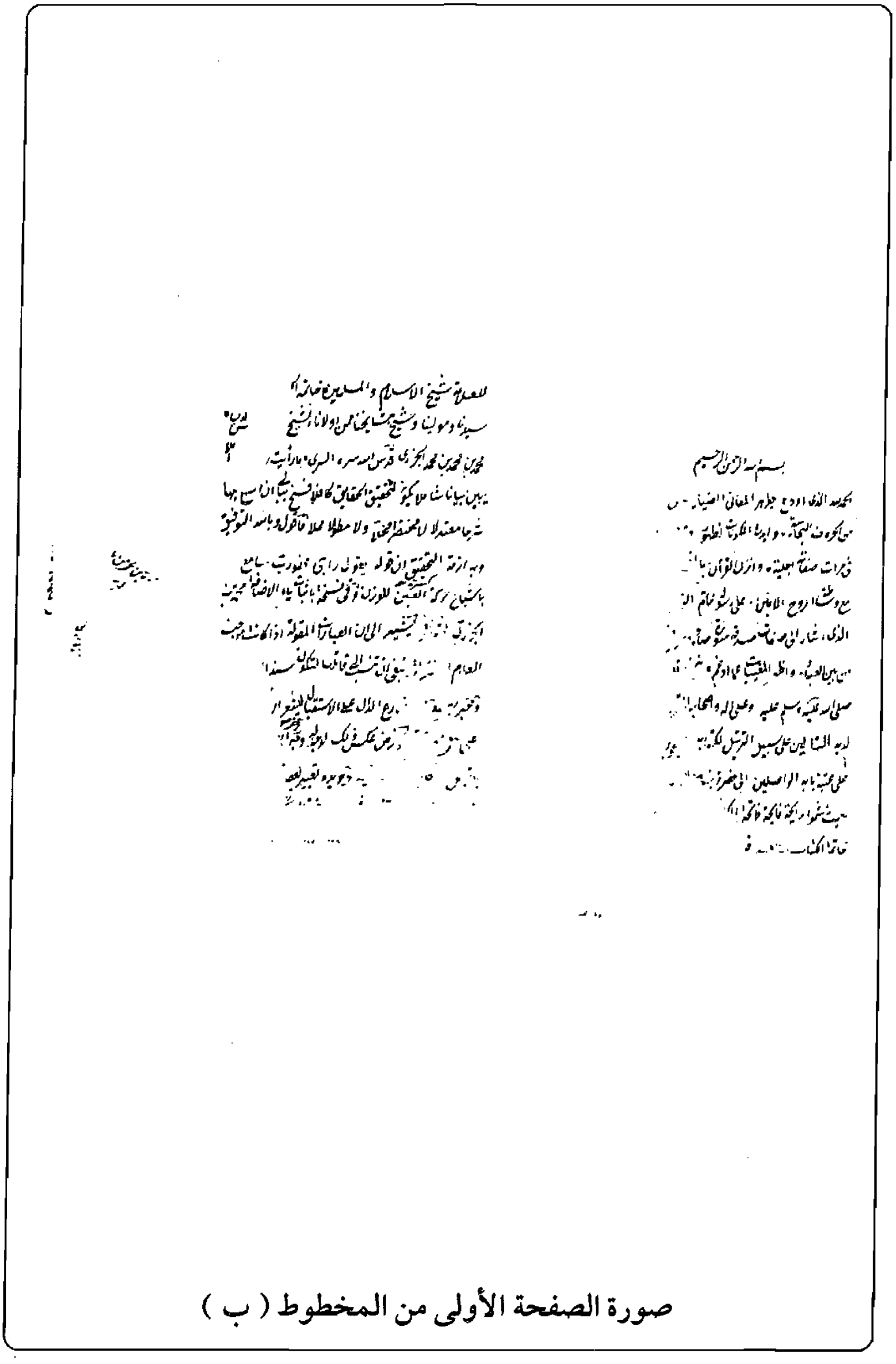

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي اودع جواهر المعاني الضياء ... من الحروف الهجائية وابدع الكونات لظهور ... في مرآت صفاته العلية وانزل القرآن ... مع وساطة الروح الامين على رسوله خاتم ... الذي اشار الى صفات صدقه سورة ... من بين العباد واظهر المغيبات عما ادغم ... صلى الله عليه وسلم عليه وعلى آله واصحابه ... لديه السالكين على سبيل الترتيل لكتابه ... على عتبة بابه الواصلين الى حضرة ... حيث شموا رائحة فائحة ... خاتمة الكتاب ...

للعلامة شيخ الاسلام والمسلمين خاتمة ... سيدنا ومولينا وشيخ مشايخنا من اولانا الشيخ ... محمد بن محمد بن محمد الجزري قدس الله سره السري ما رأيت ... يبين بيانا شاملا يكون لتحقيق الحقائق كافلا فسنح ببالي ان اسمع بها شرحا معتدلا لا مختصرا مخلا ولا مطولا مملا فاقول وبالله التوفيق

وبه ازمة التحقيق ان قوله يقول راجي عفو رب سامع باشباع حركة العين للوزن وفي نسخة باثبات ياء الاضافة محمد بن الجزري ... يشير الى ان العبارات المقولة اذا كانت موجبة العام ... ينبغي ان تنسب الى قائلها لتكون سندا ... وتعبيره ... الدال على الاستقبال ... عكس ذلك ... ويؤيده تعبير ...

صورة الصفحة الأولى من المخطوط (ب)

صورة الصفحة الأخيرة من المخطوط (ب)

طريق السلف الصالح رضي الله عنهم وقد روى ذلك عن ابي وائل شقيق بن سلمة وهو من اكابر التابعين من اصحاب عبد الله بن مسعود رضي الله عنه نحو من ذلك قال سبب الملك عن ابي وائل رجل خصي من حمير يكون في هوذابة قال اغرا نقضه واذا رجع بناه كذا ذكره ابو سامة رحمه الله وخرج حض فعل ماض بني للمفعول يعني اختص صحف عليه والمراد هنا ان حروف الاستعلاء سبعة اجتمعت في مركبات هذه الكلمات وهي الخاء المعجمة والضاد المهملة والغين المعجمة والطاء المهملة والقاف والظاء المشالة مستعلية للاستعلاء اللسان عند النطق بها الى الحنك الاعلى وما عداها مستفلة لانخفاض اللسان عن الحنك عند النطق بها وضاد ضمنا ظاء مطبقة الباء وجوز كسرها وبتزين البيت بتنوين الثاني والرابع واتمام تركيب هذه الحروف الاربعة المطبقة على قياس سائرها لعدم حصول معنى تركيبها ولثقلها على اللسان بخلاف غيرها والمراد ان حروف الاطباق اربعة الصاد والضاد والطاء والظاء وهي من جملة الحروف المستعلية خصت بها وسميت بها لانطباق ما يحاذي اللسان من الحنك على اللسان عند خروجها وهو ابلغ من مستعلية وصولات الشفتين وهي الفاء والباء المفتوحة وسميت بالانفتاح لتباعد اللسان والحنك وخروج الريح عند النطق بها وسهولة الافتراق ومن الغرائب ان قوما صعب عليهم قول بجميع لطبقة فلم يجمع في كلمة غيرها وقرمن لب الحرف المذلقة اي والحروف المذلقة مجموع حروف فرمن لبب وهو بضم اللام وحذف في التوزين للوزن على المكروه جمع لبيب والب الذي هو العقل بمعنى الفاعل والمعنى هرب الجاهل من العاقل ويمكن ان يكون المعنى فرمن لب اي فر من الخلق من له عقل به عرف الحق ففيه ايماء الى قوله تعالى ففروا الى الله وقوله سبحانه وتعالى وتبتل اليه تبتيلا والمذلقة من الفار والراء والميم والنون واللام والباء الموحدة يقال ذلق الرجل ذلقا اذا حد ذلق اللسان بالشفة اي طرفهما والمراد ان خروج بعضها من ذلق اللسان

صورة الصفحة ٧٠/ أ من المخطوط (ج)

... مسلم معطوف على الصلوة وخبرهما محذوف لانه معلوم بقرينة المقام ولتعين تعميم الصلوة
والسلام بهذا اللزام ولذا جاء في نسخة بعد قوله والسلام . على النبي احمد وآله بتنوين
احمد للضرورة وفي نسخة بدله لفظ المصطفى وهو كما لا يخفى . وصحبه وتابعي سنته
بكسر الميم اي طريقه وحاله في افعاله واقواله وفي نسخة على النبي المصطفى المختار وآله وصحبه
الاطهار . وحاصله ان الصلوة والسلام لها ختام كما ان للحمد لله سبحانه لها ختام ولا يبعد
ان يقال الصلوة والسلام للحمد ختام ففيه ايماء الى معنى كلمتي التوحيد المطلوب وجودهما
عند الخاتمة لارباب التأييد ويحتمل ان يكون قوله والسلام كلام مبتدأ مالم تمام اكتفاء بالمرام
كما هو عبارة بعض الكرام من ختم كتابهم بلفظ والسلام كما قيل : وكنت ذخرت افكاري
لوقت : فكان الوقت وقت والسلام : وكنت اطالب الدنيا لحر : فانت الحر وانقطع
الكلام : وسلام على خاتم الانبياء والمرسلين وعلى الملئكة المقربين وعلى اهل طاعتك اجمعين والحمد لله رب العلمين .

• • • •

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

المنح الفكرية

في شرح المقدمة الجزرية

تأليف

ملا علي القاري

تحقيق

أسامة عطايا

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

[مقدمة الشارح]

الحمد لله الذي أودع جواهر المعاني الضيائية في قوالب زواهر المباني من الحروف الهجائية ، وأبدع المكوَّنات لظهور حقيقة ذاته العلية في مرآة صفاته الجلية ، وأنزل القرآن الكريم بلسان عربي مبين مع وساطة الروح الأمين على رسوله خاتم النبيين وسابق الأولين ، الذي أشار إلى صفاء[1] صدقه بسورة ص ، وهو أفصح من نطق بالضاد من بين العباد ، وأظهر المغيبات مما أُدغم وأخفيَ وقُلِبَ علىٰ قلب أهل العناد ، صلى الله عليه وسلم وعلىٰ أصحابه المقربين إليه والمرضيِّين لديه ، التالين على سبيل الترتيل لكتابه ، والمجودين لأداء آدابه[2] ، الواقفين على عتبة بابه ، الواصلين إلىٰ حضرة جنابه ، المترسِّمين على وفق خطابه حيث شموا رائحة فاتحة الكتاب ، وراموا فيما قاموا لائحةً لامعةً خاتمةَ الكتاب .

أما بعد :

فيقول الملتجىء إلىٰ حرم ربه الباري ، علي بن سلطان محمد القاري ، عاملهما الله بلطفه الخفي وكرمه الوفي :

إن المقدمة المنسوبة للعلامة شيخ الإسلام والمسلمين وخاتمة الحفاظ والمحدثين سيدنا وسندنا[3] ، ومولانا ، وشيخ مشايخنا ممن أولانا ، الشيخ

---

(١) في « ب » : صفات قلبه .
(٢) في « ب » : لأدائه .
(٣) سقط من « ب » .

أبي الخير شمس الدين محمد بن محمد بن محمد الجزري ـ قدس الله سِرَّه السَّرِيّ ـ ما رأيت لها شرحاً كاملاً يبين بياناً شاملاً يكون لتحقيق الحقائق كافلاً ، فسنح ببالي أن أضع عليها شرحاً معتدلاً ، لا مختصراً مخلاً ، ولا مطولاً مُمِلاً ، فأقول وبالله التوفيق ، وبيده أزمة التحقيق :

إنَّ **قوله** : [١] (**يقولُ رَاجِي عَفْوِ رَبٍّ سَامعِ**) بإشباع كسرة العين للوزن ، وفي نسخة بإثبات ياء الإضافة .

(**مُحمدُ بنُ الجَزَرِيِّ الشَّافِعي**) يشير[١] إلىٰ أن العبارات المقولة إذا كانت من جنس العلوم المنقولة ينبغي أن تنسب إلىٰ قائلها لتكون سنداً لناقلها[٢] .

وعبَّر بصيغة المضارع الدَّالِّ على الاستقبال ليشعرَ أن الخطبة متقدمةٌ على أصلِ المقدمة ، ولو فرض عكس ذلك لوجد له وجهٌ أيضاً هنالك بأن حمل على حكاية الحال الماضية ، ويؤيده تعبير بعضهم بـ« قال » في أوائل التصانيف المرضية .

وأَغْرَبَ شارحٌ حيث قال : (وهو أولىٰ من تعبيره في طَيِّبَته[٣] بـ« قال » ؛ لأن المقول لم يقع ، ولا يقال إنه ألف الكتاب ثم بعد فراغه قال هذا القول لأنه خلاف الظاهر) .

أقول : بل هو خلاف المتبادر بناء علىٰ حسن الظن بالأكابر .

---

(١) في « أ » : مشيراً .

(٢) في « ب » إلى ناقلها .

(٣) في « ب » : في الطيبة ، واسمها « طيبة النشر في القراءات العشر » للإمام المحقق ابن الجزري ، وهي نظمٌ لخص فيه كتابه « النشر في القراءات العشر » ، وافتتح نظمه بقوله :

قـــالَ محمـــدٌ هـــو ابـــن الجـــزري يـا ذا الجـلالِ ارحمـهُ واسْتُـر واغْفِـرِ

وقد جمع في نظمه هذا ثمانين طريقاً تحقيقاً ، تتشعب هذه الثمانون إلى نحو تسعمئة وثمانين طريقاً ، طبع هذا النظم مراراً ، ومن أَجَلِّ طبعاته الطبعة الأخيرة المضبوطة والمصححة على يد الشيخ المقرىء محمد تميم الزعبي في جدة .

والـ« راجي » اسم فاعل من المعتل اللاَّم الواوي ، وأبدل واوه ياءً لتطرفها وانكسار ما قبلها ، ثم استثقال الضمة باعث لحذفها .

وجُرَّ « عفوِ » لكونه مضافاً إليه بالنسبة إلىٰ سابقه وإن كان مضافاً من جهة لاحقه ، وتوهم بعضهم وجَوَّزَ نصبه على أنه مفعول لاسم الفاعل بناءً علىٰ أنه من قبيل ﴿ وَٱلْمُقِيمِى ٱلصَّلَوٰةِ ﴾ [الحج : ٣٥] حيث قرىء في الشواذ بنصبها[١] ، وليس كذلك لعدم التوافق هنالك ، وكان الأَولىٰ أن يجعله نظيراً لقوله تعالى : ﴿ إِنَّكُمْ لَذَآئِقُوا۟ ٱلْعَذَابِ ﴾ [الصافات : ٣٨] بنصب « العذاب » على روايةٍ شاذةٍ في القراءة ، ووجهٍ ضعيفٍ[٢] في العربية[٣] ، إلا أنَّ نصب « عفوَ » مع تنوين « راجٍ » لا يصح روايةً ولا درايةً ، [وكذا لا يجوز تنوين « راج » ونصب « عفو » لما ذكر مع مخالفته لما رُسِمَ وسُطِر .

نعم عَمَلُ اسم الفاعل المضاف إذا كان مَعرَّفاً نصبَ مفعوله تخفيفاً معتبرٌ في العربية ، وأما عمله كذلك مع كونه نكرة فهو ضعيف كما صرحوا به ، وإن قرىء قوله : ﴿ إِنَّكُمْ لَذَآئِقُوا۟ ٱلْعَذَابِ ﴾ بالنصب ، فلا يقاس عليه ، سيما مع مخالفته الرسم لديه][٤] .

والـ« رب » بمعنى المربي على الأظهر من جملة معانيه للمناسبة في مبانيه .

---

(١) قرأ الحسن البصري بنصب « الصلاةَ » على حذف النون من « المقيمين » تخفيفاً لا للإضافة ، انظر « المحتسب » ٢/ ٢٠٩ .

(٢) في « ب » : وفيه ضعفٌ .

(٣) وجه ضعفها أن اسم الفاعل تحذفُ منه النون ويَنْصِبُ إذا كان فيه الألف اللاَّم فلما عدم الألف واللام من « لذائقوا » لم يجز نصب ما بعدها بها ، ولذا قال العكبري في (التبيان ٢/ ٣٤٧) : قراءة النصب سهوٌ من قارئها لما ذكر . وقد أجازه الأخفش في قراءة أبي السمال المذكورة ﴿لذائقوا العذابَ﴾ فنصب اسم الفاعل المفرد مفعولاً من غير أن ينون « معاني القرآن » للأخفش ٨٦ ، وتابعه ابن جني « المحتسب » ٢/ ٨١ .

(٤) ما بين المنعكفين سقط من « أ » وأثبتناه من « ب » .

وأما قول ابن المصنف[1] [٣] : (لا يقال له رَبُّ بمعنىٰ الصاحب ؛ لأنه ليس من أسمائه ففيه نظر ، لورود (اللهمَّ أنت الصاحب في السفر)[2] مع أنه لا يلزم من عدم كون الصاحب من أسمائه وصفاته تعالىٰ عدم جواز إطلاق الرَّبِّ بمعنى الصاحب عليه ، فتأمل فيما يتوجه إليه .

ثم قول المصنف « **سامع** » بإشباع حركة[3] العين على ما في الأصول المحررة والنسخ المعتبرة .

قال الشيخ خالد الأزهري[4] [٢] تبعاً لابن المصنف [٣] : (هو بمعنىٰ سميع لكن سميعٌ أبلغ) ففي العبارة مناقشة كما أن في الإطلاق مسامحة ؛ فإنَّ أسماء الله تعالىٰ توقيفية ، ولا يجوز تغيير ما ورد من الصفات الجلية مع اقتضائها وصف الأبلغية ، حتى قيل في الصفة السلبية قد يؤتىٰ بصيغة المبالغة للإشعار بأنه لو كانت ثابتةً له لكانت بهذه الصفة الحقيقية كما حققَ في قوله تعالىٰ : ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّـٰمٍ لِّلْعَبِيدِ﴾[5] [فصلت : ٤٦] وهذا مسلكٌ دقيقٌ ليس عليه مزيد للمريد .

---

(١) هو أحمد بن محمد بن الجزري ، ولد سنة ٧٧٧هـ ، بلغ الغاية في القراءة والفقه والأحكام ، وأخذ القراءة عن والده ، كما كان عارفاً بالحديث ، فاضلاً جليلاً ورعاً ، له مصنفات عديدة ، منها « شرح طيبة النشر » و« شرح المقدمة الجزرية » كلاهما متنان في القراءات والتجويد لوالده ، و« شرح مقدمة علوم الحديث » . توفي بعد والده بقليل وذلك نحو سنة ٨٣٥هـ . « معجم المؤلفين » ٢/ ١٤٨ .

(٢) جزء من حديث رواه مسلم في كتاب الحج برقم ٣٢٦٢ باب : ما يقول إذا ركب إلى سفر الحج وغيره ، وأبو داود في الجهاد برقم ٢٥٩٩ باب : ما يقول الرجل إذا سافر ، والترمذي في الدعوات برقم ٣٤٤٧ باب : ما يقول إذا ركب الناقة .

(٣) في « ب » : كسر العين .

(٤) هو خالد بن عبد الله بن أبي بكر الجرجاوي الأزهري ، زين الدين ، كان يعرف بالوقاد ، نحوي ، من أهل مصر ، نشأ وعاش في القاهرة ، وولد بها سنة ٨٣٨هـ ، وتوفي عائداً من الحج قبل أن يدخلها سنة ٩٠٥هـ ، له كتب منها « المقدمة الأزهرية في علم العربية » . اهـ « الكواكب السائرة » ١/ ١٨٨ ، و« الضوء اللامع » ٣/ ١٧١ .

(٥) والإشكار الوارد في معنى الآية : أن نفي الأبلغية عن ذلك يقتضي بقاء الظلم وخرجت على =

ثم من المعلوم أنه لم يرد « سامع » في السامع[1] بحسب إطلاقه ، وإن جاء في بعض الروايات « سَامِعُ خَلْقِهِ »[2] ، نعم قد يكون السمع بمعنىٰ القبول والإجابة ، ومنه قول المصلي : (سمع الله لمن حمده)[3] .

قال عصام الدين[4] : (أي ممن حمده) وهو بعيد مبنى ومعنىٰ ؛ أما أولاً فلأن اللام بمعنى « مِنْ » غير معروفة ، وأما ثانياً فلأن تحته ليس إفادة تامة ؛

= نفي نسبة الظلم إليه تعالىٰ ، وارجع إن شئت إلى كتاب « الأسماء والصفات » للإمام البيهقي ففيه فوائد جليلة .

(١) أي من الدليل النقلي المستمد من القرآن الكريم والسنة المطهرة .

(٢) رواه الطبراني في « الكبير » برقم ١٦٨٥ ، و« الأوسط » برقم ٤٩٨٤ ، ورواه البيهقي في « شعب الإيمان » برقم ٦٨٢١ ، ورواه أحمد في « المسند » برقم ٦٥٠٩ و٦٨٣٩ وذكره المنذري في « الترغيب والترهيب » ١/ ٦٥ ، وابن كثير في تفسيره ٣/ ١٠٧ ، وذكره في « مجمع الزوائد » ١/ ٢٢٢ ، وفي ذكر الطبراني له إسنادان ، أحدهما صحيح ، ولفظ الحديث : « من سَمَّعَ الناس بعمله سَمَّعَ الله به سامعُ خلقه وصغَّره وحقَّرَه » .

وسامعُ خلقه : اسم فاعل من سمع ، وهو بالرفع على أنه صفة لله ، ومفعول سَمَّعَ مقدرٌ في الكلام ، أي سَمَّعَ الله الذي هو سامعُ خلقِه الناسَ ، أو المعنى : فضحه ، فلا حاجة إلى تقدير مفعول ، أو بالنصب على أنه مفعول ، أي : سَمَّعَ الله به من كان له سمع من خلقه . وقيل : معناه على الأول : من سَمَّعَ الناس بعمله سَمَّعَهُ الله وأراه ثوابه من غير أن يعطيه ، فيكون المفعول هو الجار والمجرور ، أعني « به » ، وقيل : من أراد بعمله الناس أسمعه الله الناس ، وكان ذلك ثوابَهُ . اهـ « النهاية » ٢/ ٤٠٢ مادة سمع .

(٣) قال الإمام البيهقي نقلاً عن الخطابي : السميع بمعنىٰ السامع إلا أنه أبلغ من الصفة ، وبناء فعيل بتاء المبالغة ، وهو الذي يسمع السرَّ والنجوىٰ ، سواء عنده الجهر والخفت والنطق والسكت . . . قال : وقد يكون السمع بمعنىٰ القبول والإجابة كقول النبي ﷺ : « اللهم إني أعوذ بك من دعاء لا يسمع » أي من دعاء لا يستجاب ، ومن هذا قول المصلي سمع الله لمن حمده . معناه قَبِلَ الله حمدَ من حمده . اهـ « الأسماء والصفات » للبيهقي ص٤٤ ، وانظر « النهاية » ٢/ ٤٠١ .

(٤) أحمد بن مصطفى بن خليل الشهير بطاش كوبري زاده ، ولو في بروسة ونشأ في أنقرة ، مؤرخ أديب فقيه وفي قضاء القسطنطينية ، توفي سنة ٩٦٨هـ . « خلاصة الأثر » للمحبي ٣/ ٣٥٦ ، و« الأعلام » ١/ ٢٥٧ ، وهذه العبارة ليست من شرحه للجزرية .

لأنه صفة سماعه ـ بمعنىٰ إدراكه ـ عامة[1] ، فيحمل على معنى القبول والإجابة لتمام الإفادة .

وأما قول ابن المصنف [٣] : (معناه قَبِلَ حَمْدَ من حَمِدَه وأجاب من حمده إلىٰ ما طلب منه) . فمستقيم من جهة المعنىٰ إلا أنه يحتاج إلى القول بزيادة اللام في المبنىٰ .

فالأظهر أن يقال : إن « سمع » بمعنىٰ استجاب ، فإنه يتعدىٰ بنفسه كما في « القاموس »[2] وباللام كما في « الكتاب »[3] .

وأما قول ابن المصنف [٣] : (وهذا المعنىٰ هو المراد به هنا) يعني في هذا البيت ففيه نظر ظاهر[4] من جهة حصر الإرادة ؛ إذ يمكن حمله على المعنىٰ المشهور من السمع وهو الملائم لقوله : « يقول » ، نعم الأَولىٰ أن يحمل عليه لما سبق من الإشارة إليه .

وقد جمع الشيخ زكريا[5] بين إرادة الحقيقة والمجاز واستعمل بين المعنيين المشتركين على ما أجازه الشافعي ، فقال في المسألتين [٢٠] : (أي سامع لراجيه وغيره فيجيبه لما رجاه) .

لكن لا يخفىٰ أنَّ قوله[6] : (مُؤَمِّلٌ صفحَ مالكٍ) [٢٠] تفسير بما هو أخفىٰ ،

---

(١) لأن التخصيص في « ممن حمده » قد ينفي حصول السماع عما عداه من الشكر والدعاء والتضرع والتوبة والاستغفار ونحو ذلك .

(٢) « القاموس المحيط » للفيروزآبادي ، باب العين فصل السين ، وقد أشار صاحب « القاموس » إلى أن الفعل « سمع » يتعدىٰ بنفسه وباللام .

(٣) « الكتاب » للعلامة النحوي سيبويه ٣/ ١٩٤ .

(٤) « ظاهر » سقط من « ب » .

(٥) هو زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري المصري الشافعي ، أبو يحيىٰ ، شيخ الإسلام ، قاض ، مفسر ، ولد سنة ٨٢٣هـ ، له كتب كثيرة ، منها « فتح الرحمن » في متشابه القرآن ، و« تحفة الباري شرح صحيح البخاري » و« شرح شذور الذهب » في النحو ، توفي سنة ٩٢٦هـ . اهـ « الكواكب السائرة » ١/ ١٩٦ ، و« الأعلام » ٣/ ٤٦ .

(٦) يعني الشيخ زكريا الأنصاري رحمه الله تعالى .

فالأَولىٰ أن يقال : المعنىٰ يقول طامعُ مغفرةِ ربٍّ عظيم . . . ، لما في ذكر الرب من الاستعطاف والإيماء إلىٰ عادته ـ سبحانه ـ في الكرم والعطاء وسائر الألطاف المستفاد من قوله « سامع » أي سماع إجابة وقبول كما قيل في قوله تعالىٰ : ﴿ وَٱسْمَعُوا۟ ﴾ [البقرة : ١٠٤] وحينئذٍ يكون الإجابة والقبول قيداً في السماع لا أنه معنىً مستقل مضموم إليه .

ولا يبعد أن يكون « سامعي » بياء الإضافة[١] على الالتفات من الغيبة إلى التكلم ، وحينئذٍ إما أن يكون خبراً بتقدير « كان »[٢] أو بتقدير « هو » علىٰ أن الجملة معترضة .

وأخطأ شارح حيث قال : (السميع والسامع صفتان مشتقتان من السَّمْعِ بمعنىٰ القبول والإجابة) بل السميع صفةُ مبالغةٍ من السمع بمعنى السماع والإدراك للمسموعات، ومنه قوله تعالىٰ : ﴿ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴾ [الشورى: ١١] .

[اسمُ المُصَنِّفِ ونِسْبَتُهُ]

ثم يرفع « **محمد** » على أنه بدل أو عطف بيان لـ« راجي » ، ويجوز نصبه بتقدير « أعني » أو « يعني » ، وأبعدَ من جعله فاعلاً وجعل « راجي عفوِ » حالاً .

و« الجزري » نسبة إلىٰ جزيرة ابن عمر[٣] ببلاد المشرق ، كذا ذكره ابن المصنف [٣] وتبعه من بعده في إجماله .

---

(١) في « ب » بالإضافة .
(٢) من قوله : « وحينئذ . . . . . » إلى « كان » سقط من « أ » و« ب » ، وأثبتناه من « د » .
(٣) قال في : « معجم البلدان » ٢/ ١٣٨ : « بلدة فوق الموصل ، بينهما مسيرة ثلاثة أيام ، ولها رستاق ـ يعني سواد ـ مخصب ، يحيط بها دجلة إلا من ناحية واحدة شبه الهلال ، فعمل له خندق أجري فيه الماء فأحاط بها ، تنسب إلى بانيها عبد العزيز بن عمر من أهل بلدة من أعمال الموصل » .

وفي « القاموس » : « بلد شمال الموصل يُحيط به دجلة مثل الهلال »[١] والله أعلم بالحال .

والمراد بـ« ابن عمر » الذي نسب[٢] إليه هو عبد العزيز بن عمر ، وهو رجل من أهل بَرْقَعِيد من عمل الموصل ، بناها فنسبت إليه ، نَصَّ على ذلك العلامة أبو الوليد بن الشِّحْنَة[٣] الحنفي في تاريخه « روضة المناظر في علم الأوائل والأواخر » فليس بصحابي كما توهمه بعضهم .

و« **الشافعي** » نسبة إلى الإمام محمد بن إدريس بن شافع القرشي المطلبي ، كذا قال الشُّرَّاح .

وقال ابن المصنف [٤] : (نسبة إلىٰ مذهب الإمام) وهو أقرب إلىٰ المرام وأنسب في هذا المقام ، وإلا فالتحقيق أن « الشافعي » نسبة للإمام إلىٰ جده شافع ، وأن القياس في النسبة إلىٰ مذهب الإمام الشافعي[٤] تكرير النسبة وأنه اكتفىٰ بواحدٍ منها تخفيفاً .

وهنا لطيفة خفية وهي أن نسبة الحنفية حقيقية ، ونسبة الشافعية مجازية .

ثم « الشافعي » صفة لـ« محمد » ، فهو مرفوع ، أو لـ« الجزري » فهو مجرور ، والثاني أقرب[٥] ، والأول أنسب[٦] ، وسَكَّن الياءَ وخَفَّفَ للضرورة .

---

(١) « القاموس المحيط » مادة جزر .

(٢) في « ب » : نسبت .

(٣) هو محمد بن محمد أبو الوليد محب الدين ، ابن الشحنة الحلبي ، فقيه حنفي من علماء حلب ، وُلِّيَ قضاءها مرات ، له اشتغال بالأدب والتاريخ ، له كتب منها « روضة المناظر في علم الأوائل والأواخر » ، ولد سنة ٧٤٩ وتوفي سنة ٨١٥هـ . اهـ « الضوء اللامع » ١٠ / ٣، و« الأعلام » للزركلي ٧/ ٤٤ .

(٤) سقط لفظ « الإمام » من « ب » .

(٥) للقرب بين الصفة والموصوف .

(٦) لأنّه أراد نفسه لا غيره في الوصف .

[٢] (الحمـــــدُ للهِ وَصَلَّـــــى اللهُ علـــــىٰ نَبِيِّـــــهِ وَمُصْطَفَـــــاهُ)

بالإشباع فيهما ، والجملتان مع ما بعدهما من الأبيات إلىٰ آخر الكتاب مقول القول .

والجملة الأولىٰ إسمية مفيدة للدوام والثبوت الأزلية والأبدية ، وهي في المبنىٰ خبرية وفي المعنىٰ إنشائية .

والجملة الثانية فعلية[١] ماضوية مفيدة للتجدد في كل حالٍ وقضية ، وهي خبرية لفظاً ودعائية معنىً .

ثم قيل : الحمد والمدح والشكر ألفاظ مترادفة .

والمحققون علىٰ أنها حقائق مختلفة ؛ فإن الحمد هو الثناء باللسان على الجميل الاختياري على جهة التبجيل من نعمة وغيرها ، ومثله حَدُّ المدح لكن بحذف « الاختياري » منه ، فيقال : حمدت زيداً على علمه وكرمه ، ولا يقال : حمدته على حسنه ، بل مدحته .

والشكر : فعل ينبىء عن تعظيم المنعم بسبب إنعامه على الشاكر أو غيره قولاً وعملاً واعتقاداً وفعلاً[٢] ، فهو أعم منهما مورداً وأخصُّ متعلقاً ، وهما بالعكس . والمدحُ أعم من الحمد مطلقاً .

ثم « ال » فيه **للاستغراق** عند أهل السنة خلافاً للمعتزلة بناءً على خلافهم في

---

(١) في « د » : والجملة الثانية خبرية وفي المعنى فعلية .

(٢) يستشهد البلغاء في مثل هذا المكان بقول الشاعر :

أفـــادتكـــم النعمـــاءُ منِّـــي ثـــلاثـــةً يـــديْ ولسَـــانـــي والضَّميـــرَ المحَجَّبـا

أي إنَّ نعمتكم عَلَيَّ أفادتكم من يدي ولساني وجَنَاني ، فهي وأعمالكم لكم ، فهو استشهاد معنوي على أن الشكر يطلق على أفعال الموارد الثلاثة ، وبيان أنه جعلها جزاءً للنعمة ، وكل ما هو جزاء للنعمة عرفاً يطلق عليه الشكر لغةً ، فكأنه قال : كثرت نعمتكم عندي فوجب عَلَيَّ استيفاء أنواع الشكر لكم ، وبالغ في ذلك حتى جعل مواردها ملكاً لهم ، قاله ابن المنيِّر نقلاً عن السيد الشريف .

مسألة خلق الأفعال ، إذ المعنى : كل حمد صدر من حامد فهو ثابت لله تعالىٰ ، أي مختص به دون من عداه ، فإن حمد المصنوع راجع إلى حمد الصانع سواء علم بذلك أو جهل فيما هنالك .

أو للجنس ، وهو يفيد في هذا المقام ما يستفاد من الاستغراق في عموم المرام ، فإن لام « لله » للاختصاص فلا فرد منه[1] لغيره ، وإلا لم يكن مختصاً به .

أو للعهد ، يعني الحمد الذي حمد الله به نفسه في أزله ، وأظهره على لسان أنبيائه وأصفيائه مختص به .

والعبرة بحمد من ذكر ، فلا فرد منه لغيره .

وقد يقال في المعنىٰ : إنَّ صفة الحامدية والمحمودية ثابتة له تعالىٰ ، فهو الحامد وهو المحمود ، ليس في الدار غيره دَيَّارٌ[2] ، وما في الوجود إلا الله .

و« الله » اسم لذات الواجب الوجود المستجمع لصفات الكمال التي من جملتها الكرم والجود .

والقول الأتم أنه الاسم الأعظم لكن بشرط أن تقول : الله ، وليس في قلبك سواه .

واختلف هل هو مشتقٌ أم لا ؟

وقد ذكرنا بعض ما يتعلق به لغةً وإعلالاً[3] في بعض المسائل بحسب ما ظهر لنا من الوسائل ليكون مقنعاً لكل طالب وسائل ، وإن لم يكن طائل تحت هذه المسائل[4] .

---

(١) قوله : « منه » سقط من « ب » .

(٢) في « د » : ليس في الدار دَيَّار سوىٰ الله تعالى .

(٣) في « ب » : واصطلاحاً ، وهو وَهْمٌ .

(٤) أنصف الأقوال في ذلك ما ذكره الإمام البيهقي نقلاً عن الإمام أبي سليمان الخطابي قال : اختلف الناس هل هو اسم موضوع أو مشتق ؟ =

. . . . . .

= فروي فيه عن الخليل روايتان : إحداهما أنه اسم علم ليس بمشتق فلا يجوز حذف الألف واللام منه كما يجوز في « الرحمن والرحيم » .

وروي عن سيبويه أنه اسم مشتق فكان في الأصل « إلاه » مثل « فِعَال » فأدخل الألف واللام بدلاً من الهمزة .

وقال غيره : أصله في الكلام « إلـه » وهو مشتق من أَلِهَ الرجل يألَهُ إليه إذا فزع إليه من أمرٍ نزل به ، فآلهه ، أي أجاره وآمنه فسمي إلهاً كما يسمى الرجل إماماً إذا أمَّ الناسَ فأتموا به ، ثم إنه لما كان اسماً لعظيم ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ﴾ أرادوا تفخيمه بالتعريف الذي هو الألف واللام لأنهم أفردوه بهذا الاسم دون غيره فقالوا : الإله ، فاستثقلوا الهمزة في كلمة يكثر استعمالهم إياها ، وللهمزة في وسط الكلمة ضغطة شديدة فحذفوها فصار الاسم كما نزل به القرآن .

وقال بعضهم : أصله « وِلاَه » فأبدلت الواو همزة فقيل : إله : كما قالوا إسادة ووسادة ، ووَشاح وإشاح ، واشتُقَّ من الوَلَه ؛ لأن قلوب العباد توله نحوه كقوله سبحانه ﴿ ثُمَّ إِذَا مَسَّكُمُ ٱلضُّرُّ فَإِلَيْهِ تَجْـَٔرُونَ ﴾ وكان القياس أن يقال مألوه كما قيل : معبود ، إلا أنهم خالفوا به البناء ليكون اسماً علماً فقالوا : إله ، كما قيل للمكتوب : كتاب ، وللمحسوب حساب . وقال بعضهم : أصله من أَلِهَ الرجل يألهُ إذا تحيَّرَ وذلك لأن القلوب تأله عند التفكر بعظمة الله سبحانه وتعالى ، أي تتحير وتعجز عن بلوغ كُنْهِ جلاله .

وحكىٰ بعض أهل اللغة : أنه من أَلَهَ يألَهُ إلاهةً ، بمعنىٰ عبد يعبُدُ عبادةً ، وروي عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال : التألُّهُ التعبُّدُ ، فمعنىٰ الإله : المعبود ، وقول الموحدين : لا إله إلا الله ، معناه لا معبود غير الله ، و« إلا » في الكلمة معناها غير ، لا بمعنى الاستثناء ، وزعم بعضهم أن الأصل فيه الهاء التي هي الكناية عن الغائب ، وذلك لأنهم أثبتوه موجوداً في فطر عقولهم فأشاروا إليه بحرف الكناية ، ثم زيدت فيه لام الملك إذ قد علموا أنه خالق الأشياء ومالكها فصار « لَهْ » ثم زيدت الألف واللام تعظيماً وفخموها توكيداً لهذا المعنى .

ومنهم من أجراه على الأصل بلا تفخيم ، فهذه مقالات أصحاب العربية والنحو في هذا الاسم ، وأحب هذه الأقاويل إليّ قولُ من ذهب إلى أنه اسم علم وليس بمشتق كسائر الأسماء المشتقة ، والدليل على أن الألف واللام من بنية هذا الاسم ولم تدخلا للتعريف دخولُ حرف النداء عليه كقولك : يا أله ، وحروف النداء لا تجتمع مع الألف واللام للتعريف ، ألا ترى أنك لا تقول : يا الرحمن ويا الرحيم ، كما تقول : يا أله ، فدلَّ على

[بيان في البسملة والحمدلة] :

وبدأ بـ« الحمد » اقتداءً بالقرآن الحميد ، واقتفاءً بحديث النبي المجيد ﷺ « كُلُّ أمرٍ ذي بالٍ لَمْ يُبْدَأْ فيهِ بالحمدُ للهِ فَهُوَ أَجْذَم »[1] أي مقطوع البركة ، وفي رواية « فهو أقطع » ، وفي أخرىٰ « فهو أبتر » ، والحديث أخرجه أبو داود وغيره عن أبي هريرة رضي الله عنه ، وحَسَّنه ابن الصَّلاَح[2] وغيره .

وورد أيضاً عنه مرفوعاً « كُلُّ أمرٍ ذي بالٍ لا يبدأُ فيه ببسمِ اللهِ الرحمٰنِ الرحيمِ فهو أقطع »[3] ، وفي رواية عنه أيضاً « كل أمرٍ ذي بال لا يبدأُ فيه بحمدِ اللهِ والصلاةِ عليَّ فهو أقطع أبتر[4] ممحوقٌ من كلِّ بركة »[5] .

والمراد بـ« ذي بال » صاحب الشأن في حال أو مآل ، فتحصل[6] من

= أنه من بنية الاسم ، والله أعلم . اهـ « الأسماء والصفات » للبيهقي ١٨ و١٩ . وانظر توسعة هـذا المسألـة فـي « الكتـاب » ١/ ٣٠٩ ، ٢/ ١٤٤ ، ١٤٥ ، و« المقتضـب » ٤/ ٢٤٠ ، و« سفر السعادة » ١/ ٧ .

(١) رواه أبو داود في الأدب برقم ٤٨٤٠ باب : الهدى في الكلام ، وابن ماجه في النكاح برقم ١٨٩٤ باب : خطبة النكاح ، وأحمد في « المسند » ٢/ ٢٥٩ .

(٢) هو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري الكردي ، أبو عمرو ، أحد الفضلاء المقدمين في التفسير والحديث والفقه وأسماء الرجال ، ولد سنة ٥٥٧هـ في شرخان ، وَلاَّه الملك الأشرف تدريس دار الحديث ، توفي فيها سنة ٦٤٣هـ له « الأمالي » و« الفتاوي » و« معرفة علوم الحديث » . اهـ « وفيات الأعيان » ١/ ٣١٢ ، و« شذرات الذهب » ٥/ ٢٢١ ، و« الأعلام » ٤/ ٨٧ .

(٣) رواه أحمد في « المسند » ٢/ ٢٥٩ ، وانظر « كنز العمال » رقم ٢٤٩١ .

(٤) « أبتر » سقط من « ب » .

(٥) رواه أحمد في « المسند » برقم ٦٨١٤ ، وانظر « كنز العمال برقم ٢٥١٠ و٦٤٦٣ ، ورواه عبد القادر الرهاوي في « الأربعين » وقال فيه : إنه غريب تفرد بذكر الصلاة فيه اسماعيل بن أبي زياد ، وهو ضعيف جداً لا يعتبر بروايته ولا زيادته ، ورواه ابن المديني وابن منده وغيرهم بأسانيد كلها مشحونةٌ بالضعفاء والمجاهيل . اهـ « فيض القدير » ٥/ ١٤ .

(٦) في « ب » فيحصل .

مجموع الأحاديث أنه ينبغي أن يقع الابتداء بكل من الثلاثة[١] ، وأن الابتدائية يعتبر فيها التوسعة في أجزائها الزمانية المقيدة بما قبل الشروع في المقاصد التصنيفية .

والترتيب مستفاد من ورود الآيات القرآنية فيتعين تأخير الصلاة المحمدية عن الجملة الحمدية لنقصان العبودية عن صفة الرُّبوبية .

وأما تقديم الشاطبي[٢] رحمه الله الجملة الصلاتية فلعله أراد أن[٣] البسملة بمنزلة الشهادة للوحدة[٤] ، والتصلية بمنزلة الاعتراف بالنُّبُوَّة[٥] ، وبهما يحصل مقام الإيمان ، فيناسب أن يقع بعده الحمد لله[٦] على ذلك الإحسان .

ثم إن الشَّاطبيَّ ـ رحمة الله عليه ـ تكلف وأتىٰ بأجزاء البسملة منظومةً لكنها متفرقة منفصلة[٧] ، ولم يسع الناظم هنا أن يأتي[٨] بتلك الطريقة فاكتفىٰ بالحمدلة كما يدل عليه حديث « كلُّ أمرٍ ذي بالٍ لم يبدأ فيه بذكر الله . . . »

---

(١) يعني البسملة والحمدلة والصلاة على رسول الله ﷺ .

(٢) هو القاسم بن فِيْرُّه ـ بالفاء المكسورة والياء الساكنة والراء المشددة المضمومة ـ بن خلف بن أحمد الرعيني الشاطبي إمام القراء ، ولد في « شاطبة » سنة ٥٣٨هـ ، كان عالماً باللغة والحديث والتفسير والقراءات ، له « عقيلة أتراب القصائد » في الرسم ، و« حرز الأماني ووجه التهاني » منظومة في القراءات السبع ، كُتِبَ لها القبول وكثرت عليها الشروح ، توفي الإمام الشاطبي سنة ٥٩٠هـ . « الوفيات » ١/ ٤٢٢ ، و« غاية النهاية » ٢/ ٢٠ .

(٣) في « أ » : بأنَّ .

(٤) أي عند قولك : لا إله إلا الله .

(٥) أي عند قولك : محمد رسول الله .

(٦) « لله » سقط من « ب » .

(٧) نظمُ الشاطبي في كتابه مفتتح بقوله :

بَـدَأْتُ ببسـمِ اللهِ فـي النَّظْـمِ أَوَّلا ... تَبَـارَكَ رَحْمَـانَـاً رَحِيْمَـاً ومَـوْئِـلا
وثَنَّيْـتُ صلـىٰ اللهُ ربـي علـى الـرِّضَـا ... مُحَمَّـدِ المُهْـدىٰ إلـى النـاس مُـرْسَـلا
وعِتْـرَتِـهِ ثُـمَّ الصحـابـة ثُـمَّ مَـنْ ... تَـلاَهـم علـى الإحسـانِ بـالخيـر وُبَّـلا
وثَلَّثْـتُ أَنَّ الحمـدَ لله دائمـاً ... ومـا ليـسَ مبـدُوءاً بـه أجـذمُ العَـلا

(٨) « أن يأتي » سقط من « ب » .

الجامع الرافع للنزاع في أنَّ الابتداء يكون حقيقة وإضافة .

والحاصل أن المقصود من الأحاديث النبوية أن الابتداء لا يصدر في حالة الغفلة[١] ليفيد الإخلاص لله[٢] والاختصاصَ به ، وينفي الرياء والسمعة وليحصل له ببركة الابتداء توفيق الانتهاء وعدم الانقطاع في الأثناء ، سواء يكون ذكر الله في ضمن البسملة أو الحمدلة أو التصلية أو غيرها ، ولا يبعد أن المصنف جمع بينهما بأن تلفظ بالبسملة ولم يجعلها جزءاً من الكتابة .

وأما شرح الشيخ زكريا فهو يشير إلى أن البسملة في أولها قبل الشروع فيها موجودة بحسب الكتابة[٣] ، لكنه مخالفٌ لما عليه الأصول مع أنها لا تدخل حينئذٍ تحت المقول[٤] ، ويؤيد ما ذكرنا قول ابن المصنف [٤] : (بدأ بالحمد تأسياً بالقرآن العظيم[٥] وبحديث الحمد[٦] في كل أمرٍ ذي شأن) .

وأغرب شارح مصري هنا حيث قال : (الوقف على « بسم الله » قبيح ، وعلى « الرحمن » كذلك ، وعلى « الرحيم » تام. . .)[٧] . اهـ وهو كلام ناقص كما سيأتي حَلُّه في مَحَلِّهِ[٨] وكذا في قوله : (يجوز كسر الدال بنقل حركة اللاَّم إلى الدَّال على الإتباع) ، فإنه لا نقل في ذلك بل إتباع مجرد هنالك كما قرىء شاذاً بالكسر والضم[٩] في ﴿الحمدُ لله﴾ .

---

(١) في « ب » : التلفظ بدل الغفلة .
(٢) في « ب » : « لله تعالى » .
(٣) وجه الاستدلال بذلك أن الشيخ زكريا بدأ في شرح البسملة وجعلها من قول المصنف فقال : قال الناظم رحمه الله : بسم الله الرحمن الرحيم .
(٤) يعني قول الناظم في افتتاح قصيدته : يقول راجي عفوِ رَبٍّ سامعِ .
(٥) « العظيم » سقط من « ب » وليس مذكوراً في نسخة ابن المصنف المطبوعة .
(٦) في « ب » الأمر بدل الحمد .
(٧) لم أعثر على هذا النص في شروح المقدمة التي وقفت عليها مخطوطة ومطبوعة .
(٨) انظر باب الوقف والابتداء من هذا الكتاب ص ٢٤٤ .
(٩) قرأ بكسر الدال الحسن البصري كما في « الفوائد المعتبرة » ص٢٦٥ ، وقرأ بضم اللاَّم إبراهيم بن أبي عبلة كما في « الكشاف » ص١٠ وهما شاذتان .

ثم « **النبي** » إما مهموز من النبأ وهو الخبر ، فعيلٌ بمعنى الفاعل وهو الأظهر لأنه مخبرٌ عن الله تعالىٰ ، وإما غير مهموز وهو الأكثر ، فقيل : إنه مخفف المهموز فأبدلت همزتُهُ ياءً ، وهو المختار كما أشار إليه الشاطبي بقوله :

وَجَمْعَاً وَفَرْدَاً في النَّبيءِ وفي النُّبُو ءَةِ الهَمْزَ كُلٌّ غَيْرَ نَافعٍ ابْدَلاَ [٤٥٨]

وأُغْرَب شارحٌ بقوله : (هو مأخوذ من الإنباء ، وقيل : من النَّبَأ) . اهـ

وقيل : إنَّه من النَّبْوَة بمعنىٰ الرِّفعة ؛ لأن النبي مرفوع الرتبة على سائر البرية[١] .

وهو **إنسانٌ أوحيَ إليه شرع وإن لم**[٢] **يؤمر بتبليغه**[٣] .

والرسول : إنسان أوحيَ إليه بشرع وأُمِرَ بتبليغه ، فالنبيُّ أَعَمُّ منه مطلقاً .

وأما قول ابن المصنف [٦] : (والفرق بينه وبين الرَّسول أنَّ الرَّسول مأمورٌ بتبليغِ ما أُنبِيءَ به ، والنبيُّ هو المخبر ولم يؤمر بالتبليغ ، فكل رسولٍ نبي وليس كُلُّ نَبيٍّ رسولاً) . فتفريعٌ غير صحيح لما قدمناه من أنَّ الرسول أَخَصُّ من النبي كالإنسان بالنسبة إلى الحيوان ، والله المستعان[٤] .

ثم اختار وصفَ النبوة لأنها أعم وفي الأحوال[٥] أتم ، ولأنه إذا كان بنعت النبوة يستحقُّ الصلاة وإنزال الرحمة ، فباعتبار وصف الرسالة أولىٰ كما لا يخفىٰ .

---

(١) هو قول الشارح طاش كبري زادة (الرومي) ص٥ ، وقول الشيخ خالد الأزهري ص٤٣ .

(٢) في « ب » : ولم يؤمر .

(٣) لو عَرَّفَ أحدٌ من الشُّرَّاح النبيَّ أو الرسول بمثل ما عرفه المؤلف لانتقد المؤلف تعريف وجعله ناقصاً ؛ لأنه لا يخفىٰ اشتراط أن يكون النبي ذكراً لتخرج بذلك الأنثى ، وحراً ليخرج بذلك العبد .

(٤) ردّ الشارح على ابن المصنف مع أن كلامهما متقارب جداً ، هذا وللعلماء أقوال أخرى في الفرق بين النبي والرسول (انظر : « عون المريد لشرح جوهرة التوحيد » لعبد الكريم تتان ومحمد أديب الكيلاني ص٨٣ـ٨٧) .

(٥) في « ب » وفي الأصول أتم .

وأراد بقوله « ومصطفاه » رسوله ، كما يشير إليه قوله تعالىٰ : ﴿ ٱللَّهُ يَصْطَفِى مِنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ رُسُلًا وَمِنَ ٱلنَّاسِ ﴾ [الحج : ٧٥] وهو لا ينافي حديث مسلم : « إنَّ الله اصطفىٰ كنانة من ولد إسماعيل ، واصطفىٰ قريشاً من كنانة ، واصطفىٰ من قريشٍ بني هاشم[١] ، واصطفاني من بني هاشم ، فأنا خيارٌ من خيارٍ من خيار »[٢] .

واعترض الشيخ زكريا على المصنف حيث قال [٢١] : (وكان ينبغي له ذكر السلام ؛ لأنَّ إفراد الصلاة عنه مكروهٌ كعكسه لاقترانهما في قوله تعالىٰ : ﴿ صَلُّوا۟ عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا۟ تَسْلِيمًا ﴾ [الأحزاب : ٥٦] ولعله ذكره لفظاً) انتهىٰ . وهو مبني على ما قاله النووي[٣] .

والمصنف ذهب إلىٰ خلافه حيث قال في « مفتاح الحصن »[٤] : (وأما الجمع بين الصلاة والسلام فيقال ﷺ فهو الأولىٰ والأفضل والأكمل ، ولو اقتصر على أحدهما جاز من غير كراهة ، فقد جرىٰ عليه جماعة من السلف ، منهم الإمام مسلم في أول صحيحه وهَلُمَّ جراً ، حتى الإمام وليُّ الله أبو القاسم الشاطبي في قصيدته « اللامية » و« الرائية ») .

وقول النووي : (وقد نَصَّ العلماء ـ أو من نَصَّ منهم ـ على كراهة الاقتصار على الصلاة من غير تسليم)[٥] . اهـ فليس بذلك ، فإني لا أعلم أحداً نصَّ

---

(١) في « ب » : واصطفىٰ قريشاً من بني هاشم ، وهو مخالفٌ للصحيح ولما في الصحيح .
(٢) رواه مسلم في الفضائل برقم ٥٨٩٧ باب : فضل نسب النبي ﷺ وتسليم الحجر عليه قبل النبوة ، والترمذي في المناقب برقم ٣٦٠٥ باب : في فضل النبي ﷺ .
(٣) هو يحيىٰ بن شرف بن مِرِّي بن حسن الحزامي الحوراني النووي الشافعي ، أبو زكريا محيي الدين ، علامة بالفقه والحديث ، ولد بـ« نوى » في حوران سنة ٦٣١هـ وتوفي فيها سنة ٦٧٦هـ وإليها نسبته ، تعلم في دمشق وأقم بها زمناً طويلاً . اهـ « طبقات الشافعية » ٥/ ١٦٥ ، و« الأعلام » ٨/ ١٤٩ .
(٤) أحد مؤلفات ابن الجزري ، ولم يتيسر لنا الاطلاع عليه .
(٥) انظر « الأذكار » للنووي ص٦٧ .

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

على ذلك من العلماء ولا من غيرهم[١] .

أقول : ولا دلالة في الآية للجمع بينهما على وجه المعية ، وأما قول من قال : (يكره تركه ولو خطأ) فخطأ .

ثم لاشك أنَّ الإضافة في « نبيه » و« مصطفاه » عهدية ، وهو الفرد الأكمل ممن اتصف بالنبوة والاصطفائية ، لكن مع هذا أوضحه المصنف بقوله :

[٣] (مُحَمَّـــدٍ وآلِـــهِ وَصَحْبِـــهِ ومُقْـــرِىءِ القُـــرْآنِ مَـــعْ مُحِبِّـــهِ)

بجر « محمد » على أنه بدل أو عطف بيان ، وهو عَلَم مأخوذٌ من حَمَّدَ مبالغةُ حَمِدَ لما اقتضاه من الصيغة التفعيلية ، ثم نقل من الوصفية إلى الاسمية .

والمراد بـ« آله » أقاربُهُ وأهل بيته ، أو جميعُ أتباعهِ من أُمَّته[٢] ، فعطفُ « صَحْبِهِ » من باب عطف الخاص على العام ، فلا يحتاج إلى قول ابن المصنف [٦] : (والتقدير : وصحبه غير الآل ليقوى العطف معنىً[٣] ، إذِ الأصل فيه المغايرة) لكن نقول : يكفي فيه المغايرة الاعتبارية .

واختار[٤] الآل على الأهل لأنَّ الآل مختصٌ بذوي الشرف ، وأما علىٰ المعنى الأول فبينهما عموم وخصوص من وجهٍ فتأمل .

فإنَّ الصَّحْب ـ بفتح الصاد وبكسره ـ اسم جمع كـ« رَكْب » للراكب ، وهو

---

(١) قال الشيخ عبد الغني النابلسي في تحقيق ذلك : وما قيل من كراهية الإفراد فالمراد خلاف الأولىٰ ، وليست الكراهة على بابها ، فإن الإتيان بهما فيه أجر ، وتركهما أو أحدهما مُخِلٌّ بذلك الأجر وتركٌ للأولىٰ . اهـ انظر « صرف العنان إلى قراءة حفص بن سليمان » للنابلسي ص٤٩ بتحقيقنا .

وقول المصنف : « لا أعلم أحداً نصَّ على ذلك من العلماء ولا من غيرهم » ليس كافياً للرد على من علم ذلك ، ثم إنَّ من حفظ ـ كالنووي ـ حجة على من لم يحفظ .

(٢) استناداً إلى قوله ﷺ حينما سئل من آلك ؟ قال : « آلي كُلُّ مؤمن » أو « مؤمن تقي » على اختلاف الروايتين ، رواه الطبراني في الصغير والكبير ، والعقيلي وابن عساكر .

(٣) في « أ » و« ب » : يعني ، والمثبت من « د » .

(٤) في « أ » : والاختيار ، وفي « د » واختيار الآل مختص بذوي الشرف .

اختيار سيبويه[1] ، وقيل : جمع لـ« صاحب » ، وهو مختار الأخفش[2] ، وضُعِّفَ بأنه لا يجمع فاعِل على فَعْل .

والصحيح في حد الصحابي أنه **من لقي النبي ﷺ مؤمناً به ومات على الإيمان من غير تخلل بالرِّدة** ، وقد حقَّقْنَا هذا البحث في شرحنا لـ« شرح النخبة »[3] .

والمراد بـ« مقرىء القرآن » معلمه ، وهو يشمله ﷺ وآله وأصحابه وأتباعه ، ولا بِدْعَ في توارد التصلية باعتبار الصفات المختلفة ، فلا يحتاج إلىٰ تخصيص الإقراء بالتابعين وغيرهم ممن بعدهم كما ذكره ابن المصنف .

والضمير في « محبه » راجع إلى القرآن ، وهو[4] صادق لعموم أهل الإيمان فلا يحتاج إلىٰ تقييده بالعامل به كما ذكره الشيخ زكريا .

أو إلى مقرئه[5] ، وهو أبلغ في مقام البرهان ، ثم هو أعم من أن يكون قارئاً أو غيره[6] ؛ لأن المرء مع من أحب .

---

(١) انظر « الكتاب » ١/ ١٩٩ ، وسيبويه هو عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء ، إمام النحو ، ولد في قرى شيراز سنة ١٤٨ هـ ، وقدم البصرة فلزم الخليل بن أحمد ففاقه ، وصنف كتابه المسمى بـ« كتاب سيبويه » في النحو لم يصنع مثله لا قبله ولا بعده ، توفي بالأهواز سنة ١٨٠هـ . اهـ « وفيات الأعيان » ١/ ٣٨٥ ، و« الأعلام » ٥/ ٨١ .

(٢) هو سعيد بن مسعدة المجاشعي بالولاء ، البلخي ثم البصري ، نحوي ، عالم باللغة والأدب ، سكن البصرة وأخذ العربية عن سيبويه ، وصنف كتباً منها « تفسير معاني القرآن » و« شرح أبيات المعاني » و« كتاب الملوك » وغيرها ، توفي سنة ٢١٥هـ . اهـ « وفيات الأعيان » ١/ ٢٠٨ ، و« انباه الرواد » ٢/ ٣٦ .

(٣) قال ابن حجر في شرح النخبة : (ولو تخللت ردّة على الأصح) وقال الشارح : يشترط أن تحصل له الرؤية ثانية بعد الردّة ليعد صحابياً ، على ما يقتضيه مذهبه . « شرح شرح نخبة الفكر » ص٥٧٦ .

(٤) يعني لفظ « محبه » .

(٥) عطف على قوله : راجعٌ إلى القرآن .

(٦) يعني أنه لو قال : مقرىء القرآن مع قارئه لم يدخل فيه من لم يعرف القراءة ، بخلاف « محبه » فإنه أعم من ذلك .

وقيل : الضمير في « محبه » راجعٌ إلى النبي ﷺ ، وهو في غايةٍ من البعد ، وكذا قول الشارح الرومي [٧] : (أصله مقرئين ، وسقط النون بالإضافة) .

وفي الجمع بين الآل والصحابة إيماءٌ إلى اعتقادِ أهلِ السُّنَّة ، خلافاً للخوارج والرافضة[١] أبعدهم الله عن مرتبة المحبة .

تنبيه : وقع اختلاف بين أكابر الأمة في أن النبوة أفضل أم الرسالة ، ولكلٍ وجهةٌ ؛ إذِ النبوة المجردة من حيث التوجه إلى الله تعالىٰ وأخذ الفيض منه سبحانه وتعالىٰ أولىٰ من حيث التوجه إلى الخلق وإيصال الفيض إليهم ، إلا أنَّ الرسول من حيث إنه كامل مكمل أفضل من النبي من حيث إنه كامل ، مع أن الرسالة لا تنافي الولاية فله المرتبة الجمعية المستفادة من صفة الاصطفائية فإنَّ الكامل الواصل إلى مرتبةِ جمع الجمع لا تحجبه[٢] الكثرة عن الوحدة ولا الوحدة عن الكثرة[٣] ، وأما عبارة بعض الصوفية أنَّ الولاية أفضل من النبوة فيعنون بها أنَّ ولاية الرسول أفضل من نبوته كما سبق لا مطلقاً ؛ لئلا يلزم[٤] منه أن يكون الولي أفضل من النبي ، إذ لم يقل به أحدٌ من أهل الإسلام .

وأما قول الحليمي[٥] : (يحصل الإيمان بقول الكافر آمنت بمحمد النبي بخلاف محمد الرسول لأن النبي لا يكون إلا لله ، والرسول قد يكون لغيره)[٦] ،

---

(١) في « ب » زيادة : « الذين » .
(٢) في « أ » : لا يحجبه .
(٣) في « ب » : ولا الوحدة عن الوحدة .
(٤) في « أ » : ليلزم ، والصحيح ما أثبتناه .
(٥) هو الحسين بن الحسن بن محمد بن حليم البخاري الجرجاني أبو عبد الله ، فقيه شافعي قاض ، كان رئيس أهل الحديث في ما وراء النهر ، ولد بجرجان سنة ٣٣٨هـ وتوفي في بخارىٰ سنة ٤٠٣هـ ، له « المنهاج » في شعب الإيمان . اهـ « الرسالة المستطرفة » ٥/ ٤٤ ، و« الأعلام » ٢/ ٢٣٥ .
(٦) انظر « المنهاج » في شعب الإيمان للحليمي ١/ ٢٣٧ .

فمبني على الاستعمال العرفي إلا أن لفظ الإيمان يمنع من حمله على المعنى العرفي كمالا يخفىٰ على أهل الإيقان .

وفي البيت إيماء إلى قوله عليه الصلاة والسلام : « أُغدُ عالماً أو متعلماً أو سامعاً أو محباً ولا تكن الخامسة فتهلك »[1] رواه البزار والطبراني عن أبي بكرة رضي الله عنه .

[٤] (**وبَعْدُ إنَّ هَذه مُقَدِّمَة**) أي بعدما تقدم من الحمد والصلاة ، وهي كلمة يؤتىٰ بها للانتقال من غرض أو أسلوب إلىٰ آخر ، ويستحبُّ الإتيان بها في الخطب والمكاتبات اقتداءً بالنبي عليه الصلاة والسلام ، كذا ذكره خالد [٢٤] ، وفيه أنَّ الإتيان بـ« أما بعد » هو مستحبٌ بلا شبهة ، إنما الكلام في « وبعد » ، ولا يبعد أن يقال : ما لا يدرك كله لا يترك كله ، خصوصاً في ضرورة[2] الكلام مع احتمال تقدير « أمَّا » لتحصيل المرام .

هذا وقد روىٰ عبد القادر الرَّهَاوي[3] في « الأربعين »[4] بأسانيد عن أربعين صحابياً أنه عليه السلام كان يأتي بها في خُطَبِهِ وكُتُبه[5] .

---

(١) رواه البزار في كتاب العلم برقم ١٣٤ باب فضل العالم والمتعلم ، والطبراني في الكبير برقم ٨٧٥٣ وكذا في الصغير والأوسط ، وقال في « المجمع » ١/ ١٢٢ : ورجاله رجال الصحيح إلا أنَّ عبد الملك بن عمير لم يدرك ابن مسعود .

(٢) في « ب » : في صيرورة الكلام .

(٣) هو عبد القادر بن عبد الله الرهاوي الحنبلي ، ولد سنة ٥٣٦ بالرَّهَا ، حُبِّبَ إليه فن الحديث فسمع الكثير وحَدَّث وصنف وجمع ، قال ابن خليل : كان حافظاً ثبتاً كثير التصنيف ، توفي رحمه الله بـ« حَرَّان » سنة ٦١٢ . اهـ « شذرات الذهب » ٥/ ٥١ ، ٥٢ .

(٤) « الأربعون المتباينة الإسناد والبلاد » قال عنه في « شذرات الذهب » : هو أمر ما سبقه إليه أحد ولا يرجوه بعده أحد لخراب البلاد . اهـ الشذرات ٥/ ٥١ .

(٥) قال ابن حجر في « الفتح » : (وقد تتبع طرق الأحاديث التي وقع فيها « أما بعد » الحافظ عبد القادر الرهاوي في خطبة الأربعين المتباينة له فأخرجه عن اثنين وثلاثين صحابياً ، منها ما أخرجه من طريق ابن جريج عن محمد بن سيرين عن المسور بن مخرمة « كان النبي ﷺ إذا خطب خطبةً قال : أما بعد » ، ورجاله ثقات ، وظاهره المواظبة على ذلك) . اهـ « فتح=

قال ابن المصنف [٧] : (وتقدير المضاف إليه محذوف في هذا البيت) وفيه أن التقدير مغني عن المحذوف ، وكذا عكسه .

والرواية بضم الدال وإن أجاز هشام[١] فتحَها ، لكن أنكره النَّحَاس[٢] ، وأما تجويز الفراء[٣] رفعه منوناً وكذا نصبه فليس هذا محله .

وأما ما ذكره شارحٌ عن بعض مشايخه من أنَّ وجهَ الرفع والتنوين كونه فاعلاً لـ« يكن » المقدرة في قولهم : مهما يكن من شيء بعدُ ، فما أبعده عن التحقيق ، والله ولي التوفيق .

و« هذه » إشارة إلى الرسالة أو الأرجوزة أو القصيدة ، وهي إن تأخرت الخطبة عن فراغ المقدمة حسية ، وإن تقدمت عليه ذهنية ، ومنه قوله تعالىٰ : ﴿ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمْ﴾ [الأنعام : ١٠٢] و﴿تِلْكَ ٱلْجَنَّةُ﴾ [مريم : ٦٣] .

والـ« مقدمة » طائفة من العلم كمقدمة[٤] الجيش ، وهي بكسر الدال[٥] من

= الباري » ٢/ ٥٢١ .

(١) هو هشام بن معاوية أبو عبد الله الكوفي ، نحوي ضرير ، من أهل الكوفة ، كان أستاذاً كبيراً وعالماً نحريراً في النحو وعلوم العربية ، من كتبه ، « الحدود » و« المختصر » و« القياس » كلها في النحو ، توفي رحمه الله سنة ٢٠٩هـ . اهـ « وفيات الأعيان » ٢/ ١٩٦ ، والأعلام ٨/ ٨٨ .

(٢) وهو : أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل ، أحد كبار علماء النحو في زمانه ، من مؤلفاته : « إعراب القرآن » ، و« معاني القرآن » و« الناسخ والمنسوخ » توفي بمصر سنة ٣٣٨هـ . « إنباه الرواة » ١/ ١٠١ ، و« بغية الوعاة » ١/ ٣٦٢ .

(٣) هو يحيىٰ بن عبد الله بن زياد بن عبد الله الديلمي ، إمام الكوفيين وأعلمهم بالنحو واللغة وفنون الأدب ، ولد بالكوفة سنة ١٤٤هـ وانتقل إلى بغداد ، وكان مع تقدمه في اللغة فقيهاً متكلماً عالماً بأيام العرب وأخبارها ، من كتبه « معاني القرآن » و« المذكر والمؤنث » و« اللغات » ، توفي سنة ٢٠٧هـ . اهـ « وفيات الأعيان » ٢/ ٢٢٨ ، و« غاية النهاية » ٢/ ٣٧١ ، و« الأعلام » ٨/ ١٤٥ .

(٤) في « ب » : لمقدمة .

(٥) في « أ » و« ب » : « اللام » .

قَدِمَ اللاَّزم بمعنىٰ تَقَدَّم ، ومنه قوله تعالىٰ : ﴿ لَا تُقَدِّمُوا۟ بَيْنَ يَدَىِ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ﴾ [الحجرات : ١] أي لا تتقدموا ، وقيل في الآية : إنَّ المفعول مقدر ، أي : لا تقدموا أمراً .

وتكلف بعضهم هنا أيضاً وقال : (المعنىٰ هي مقدمة نفسها على غيرها) .

ويجوز فتح الدَّال على لغةٍ قليلةٍ كمقدَّمة الرحل من قَدَّمَ المتعدي ، واقتصر عليه بَحْرَق[١] في شرحه .

وأما قول جمعٍ من الشُّرَّاح : (إنَّ هذا طائفة من علم التجويد)[٢] فليس على ظاهره ؛ لأن التجويد أحد مسائلها كما سيأتي بيانه في محلها[٣] ، اللَّهم إلا أن يقال : تنسب[٤] إليه تغليباً لكونه[٥] المراد الأصلي منها .

وقول خالد [٢٦] : (يقال مقدمة العلم لما يتوقف عليه الشروع في مسائله ، ومقدمة الكتاب لطائفة من كلامه تقدمت أمام المقصود لارتباط له بها ، وانتفاع فيه بسببها) يوهم أن المراد هنا بالمقدمة أحد معنيي المقدمة المتقدمة ، وليس كذلك ، بل المراد بها طائفة من مسائل علم القراءة ينبغي الاهتمام بها والاعتناء بشأنها كما أشار إليه المصنف بقوله :

---

(١) هو محمد بن عمر بن مبارك ، الحميري ، الحضرمي ، الشافعي الشهير بـ« بَحرَق » فقيه ، أديب ، باحث ، متصوف ، ولد سنة ٨٩٦هـ ، وتوفي سنة ٩٣٠هـ له مؤلفات كثيرة ، من أهمها شرحه على الجزرية . اهـ « الضوء اللامع » ٨/ ٢٥٣ ، و« التاج » ٦/ ٢٨٤ ، و« الأعلام » ٦/ ٣١٥ .

(٢) منهم الشيخ خالد الأزهري في شرحه ص٢٥ ، وطاش كبري (الرومي) ص٨ ، وابن المصنف ص٧ .

(٣) أي عند بيان وجوب الأخذ بالتجويد بقول الناظم :

والأخـــذُ بـــالتجـــويـــدِ حتـــمٌ لازمُ . . . . . .

(٤) في « أ » : ينسب .

(٥) في « ب » : لكون .

(**فيما على قارئه أن يعلمه**) أي بيان ما يجب على كل قارىء من قُرَّاء القرآن علمه .

وأبعدَ من قَدَّر مضافاً قبل « أن يعلمه » وقال : تَعَلُّمُهُ ، أو تعليمُهُ .

وتجويز شارح كون « ما » مصدرية في غايةِ غرابةٍ من القواعد العربية .

وأما قول ابن المصنف [٧] : (هذه مقدمة مغنية له عن غيرها) فليس علىٰ إطلاقه .

واعلم أن هذه المقدمة أرجوزة من بحر الرجز ، وأجزاؤه « مستفعلن » ست مرات .

[٥] (**إِذْ وَاجِبٌ عَلَيْهِمُ مُحَتَّمُ**) بإشباع ضمة الميمين (**قبل الشُّروعِ أَوَّلاً أن يعلموا**) « إذ » تعليل للوجوب المقدر في ضمن قوله « فيما على قارئه » كما ذكره ابن المصنف وغيره[(١)] .

وقال شارح : (للوجوب المفهوم من « على » لا من مقدر كما توهمه بعضهم لتصريحهم بأنه قد يراد بها الوجوب)[(٢)] .

قلت : لم يذكر صاحب « المغني »[(٣)] ولا صاحب « القاموس »[(٤)] من

---

(١) انظر « الحواشي المفهمة » لابن الناظم ص٧ ، و« الحواشي الأزهرية » للشيخ خالد ص٢٦ ، وشرح الجزرية لطاش كبري (الرومي) ص٨ .

(٢) قلت : « الوجوب أو اللزوم أو الإلزام من المعاني التي تقوم بها « على » وتحمل عليها اللام فيه ، قال الرازي : « كلمة (على) تفيد معنى اللزوم ، يقال : « علا فلان كذا » ، (الرازي ٥/ ١٣٢) . وذكر في موضع آخر أنها للوجوب ٥/ ٧٦ ، وقال القرطبي : (على) من أوكد ألفاظ الوجوب عند العرب في قوله : (ولله على الناس حجُّ . . .) القرطبي ٤/ ١٤٢ .

(٣) « مغني اللبيب عن كتب الأعاريب » للشيخ جمال الدين بن هشام الأنصاري ، قَسَّمَ كتابه قسمين ، تناول في القسم الأول الأدوات في اللغة العربية ، وبين العامل منها وغير العامل وحشد شواهدها من القرآن الكريم والأشعار والأمثال وبين معانيها وأحكامها ، وتناول في القسم الثاني المفردات حروفاً وأفعالاً وأسماءً وبين الجمل وأقسامها والجهات التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها ، طبع مراراً بمطابع عديدة .

(٤) « القاموس المحيط » لمجد الدين الفيروزآبادي، معجم فاق غيره من المعاجم، اكتفىٰ ببيان معاني الألفاظ وضبطها ، جمع فيه معظم مفردات اللغة التي ذكرت في لسان العرب ، وقد=

معانيها الوجوب ، وإنما الوجوب مستفاد منها بقرينة المقام الدَّال باعتبار متعلقه على المرام .

ثم الوجوب الشرعي : ما يثاب على فعله ويعاقب على تركه .

فيجب حمل كلام المصنف على المعنى الاصطلاحي ، وهو لا ينافي الوجوب الشرعي في بعض الصور[١] من الفن العرفي ، ولا يجوز حمله على [المعنى][٢] الشرعي ؛ لأن معرفة جميع ما في هذه المقدمة ليس من هذا القبيل ، إلا إذا حُمِلَ على وجوب الكفاية .

فقول شارح : (أراد بالوجوب هنا الوجوب الشرعي[٣] ، وأما ما ذكره بعضهم من أنه قد يراد به ما لا بُدَّ منه مطلقاً وحُمِلَ عليه كلام الناظم هنا فمحمول على من أمكنه التجويد بطبعه وسليقته كالعرب الفصحاء وغيرهم ممن رزقه الله تعالىٰ ذلك بالجِبلَّة وطبع عليه ، فلا شَكَّ أنه ليس معناه الواجب عند الفقهاء الذي يعاقب على تركه ، وأما من لم يتصف بما ذكر فلا بُدَّ في حقه من التجويد ، وعليه يحمل كلام الناظم ويراد به الوجوب الشرعي)اهـ . فمبني على ما يجوز[٤] عند الشافعي من الجمع بين الحقيقة والمجاز في إطلاق واحد كما اختاره الشيخ زكريا بقوله : (إذ واجبٌ صناعةً بمعنىٰ لا بُدَّ منه مطلقاً ، وشرعاً بمعنىٰ ما يأثم بتركه[٥] إذا أوهمَ خَلَلَ المعنىٰ أو اقتضىٰ تَغَيُّرَ[٦] الإعراب) والمبنىٰ[٧] .

= زاد عليها أحياناً ، طبع الكتاب مراراً بطبعات عديدة .

(١) في « أ » : السور ، وهو تصحيف .

(٢) سقط من « أ » وأثبتناه من « ب » .

(٣) في « ب » : الشرعية .

(٤) في « ب » : على من يُجَوِّزُ .

(٥) في « أ » : ما يُؤثم تركه .

(٦) في « ب » : تغيير ، وما أثبتناه هو الموافق للشيخ زكريا .

(٧) في « ب » : أو المبنىٰ ، وهذا اللفظ ليس من كلام الشيخ زكريا ؛ لأنني لم أجده في =

والتحقيق المرضيُّ عند الكل ما قدمناه[1] مع أنَّ هذه المقدمة ليست منحصرة في بيان التجويد فقط كما تقدم ، والله أعلم .

قال ابن المصنف [٨] : (ضمير « عليهم » راجع إلى « كل » المقدر في قوله « فيما على قارئه ») وتبعه خالد [٢٦] ، ولا يحتاج إلى ذلك ؛ فإن المراد به جنس قارىء القرآن .

وأغرب شارح في قوله : (الضمير إلى القارىء ؛ لأنَّ لامَهُ التي للاستغراق في معنى كل قارىء) ونبَّهَ على أنه كذا في بعض النسخ . اهـ ولا يستقيم له ذلك لعدم اتزان البيت به كما لا يخفىٰ .

وقوله : « قبل الشروع » ظرف لـ« واجب » وأُكِّدَ بقوله : « أولاً » ، أي يجب عليهم قبل الشروع في قراءة القرآن وفي ابتداء قصدهم تَعَلُّمُ القرآن أن يعلموا[٦] (**مَخَارِجَ الحُرُوفِ والصِّفَاتِ**) لا قبل أن يشرع في أدائه على المشايخ كما قال بحرق ، فإنه حينئذٍ يأخذ العلم والعمل بالأداء عن أفواههم وأسماعهم .

(**ليلفِظُوا بأفصَحِ اللُّغَاتِ**) وفي نسخة صحيحة « لينطقوا » ، قيل : وهذه[2] النسخة التي ضبطت على لفظ الناظم آخراً ، والمؤدىٰ منهما واحد ، إلا أنَّ النطق يشمل الحروف الهجائية بخلاف اللفظ فإنه موضوع للمركب ولو علىٰ سبيل الغالبية كما يشير إليه قوله تعالىٰ : ﴿ مَّا يَلْفِظُ مِن قَوْلٍ ﴾ [ق : ١٨] .

والمراد أفصح اللغات مطلقاً أو أفصح من لغات سائر العرب العرباء ، فإن المراد به لغة قريش وهم قومه ﷺ لقوله تعالى : ﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِۦ ﴾ [إبراهيم : ٤] ولقوله عليه الصلاة والسلام : (أُحِبُّ[3] العرب

= المخطوط و في المطبوع وإنما هو زيادة من المؤلف على العبارة لاختراع السجع .

(١) في « أ » : ما قدمنا .

(٢) في « ب » : وهذه هي .

(٣) هكذا وردت بصيغة المضارع في جميع النسخ ، والصحيح أن يكون « أَحبُّوا » بصيغة الأمر=

لثلاث : لأني عربي ، والقرآن عربي ، ولسان أهل الجنة في الجنة عربي) والحديث أخرجه الطبراني والحاكم والضياء عن ابن عباس[١] .

وسيأتي تحقيق معنى المخرج والحرف[٢] وصفته في محله الأليق به بتفصيله ، فإن هذا مقام إجمال ما في هذه الرسالة بمنزلة فهرس الكتاب ، ولذا قال في هذا الكتاب :

[٧] (**مُحَرِّرِي التَّجوِيْدِ والمَوَاقِفِ وَمَا الَّذِي رُسِّمَ في المَصَاحِفِ**)

بإشباع كسرة الفاء إلى حد الياء .

و« رُسِّمَ » بتشديد السين المكسورة ، وفي نسخة بتخفيفه ، أي : كُتِبَ . والمعنىٰ حال كون علماء المخارج والصفات طالبي تحرير تجويد القرآن وإتقانه من تحسينه وإمعانه ، ومريدي معرفة المواقف والمبادىء من الكلمات القرآنية ، ومعرفة مرسوم[٣] المصاحف العثمانية لأنه أحد أركان القرآن ، والركنان الآخران : التواتر وموافقة العربية[٤] .

وحَذفُ « المبادىء »[٥] من باب الاكتفاء[٦] كقوله تعالىٰ : ﴿ سَرَٰبِيلَ

= المقرونة بواو الجماعة كما هو ثابتٍ في كتب الحديث ، وأثرنا إثبات ما ورد في النسخ حفاظاً على الأمانة العلمية للنص والتراث .

(١) رواه الطبراني في الكبير (١١/ ١١٤٤١) والأوسط برقم ٣٧٧ ، والحاكم في المستدرك (٤/ ٨٧) والعقيلي في الضعفاء (٣٢٧) والضياء المقدسي (٣/ ٧٩/ ١) والبيهقي في الشُّعَب (٢/ ١٦١٠) وابن عساكر (٦/ ٢٣٠/ ١) .

(٢) في « أ » : تحقيق المخرج ومعنى الحرف .

(٣) في « ب » : رسوم .

(٤) قال الإمام المحقق ابن الجزري في بيان هذه الشروط :

فَكُلُّ مَا وَافَقَ وجهَ نحوِ وكَانَ للرَّسْمِ احتمالاً يَحوِي
وصَحَّ إسناداً هو القرآنُ فهذه الثلاثةُ الأركانُ
وحيثما يختلُّ رُكنٌ أَثبتِ شذوذَهُ لَو أنه في السَّبعَةِ

(٥) إذ الأصل أن يقول : محرري التجويد والمواقف والمبادىء .

(٦) هو أن يحذفَ من الكلام شيء يستغنىٰ عن ذكره بدلالة العقل عليه ، ومنه قول الشاعر : =

تَقِيكُمُ ٱلْحَرَّ﴾ [النحل : ٨١] أي والبرد .

والمراد بالمواقف المواضع التي يحسنُ الوقف عليها ، فهو اسم مكان لا مصدر بمعنى الوقف كما قال خالد [٢٧] .

ولَمَّا لم يستوفِ المصنف جميع ما يتعلق بالرَّسم على ما استوعبه الشاطبي رحمه الله في قصيدته « الرائية »[١] بل اكتفىٰ بالمقدار المحتاج إليه في القواعد الوفاقية بَيَّن ما رُسِمَ بقوله :

[٨] (**مِنْ كُلِّ مَقْطُوعٍ**) أي ما يكتب مقطوعاً من الكلمات لا من الحروف كما قاله الرومي [١١] .

(**وَمَوْصُولٍ بِهَا**) أي فيها ، والضمير يعود إلى المصاحف .

(**وَتَاءِ أُنْثَىٰ لَمْ تكنْ تُكْتَب بِّهَا**) أي بهاء ، وقُصِرَ كما هو قراءة حمزة[٢] في الوقف على الهمزة[٣] ، [لا][٤] كما قال ابن المصنف وتبعه غيره : (إنه للضرورة)[٥] .

= فـــإنَّ المنيَّـــة مـــن يخشهـــا فســـوف تصـــادمـــه أينمـــا

أي : أينما توجه .

(١) هي قصيدة رائية للإمام الشاطبي سماها « عقيلة أتراب القصائد » في الرسم ، من البحر الطويل ، بلغت ثلاثمئة بيت ، ذكر فيها المقطوع والموصول ، وبين فيها الثابت من المحذوف وكُلَّ ما يتعلق بالرسم ، طبعت مراراً بطبعات عديدة ، ولها عدة شروح .

(٢) هو حمزة بن حبيب بن عمارة بن إسماعيل التيمي الزيات ، أحد القراء السبعة ، ولد سنة ٨٠هـ وكان يجلب الزيت من الكوفة إلى حلوان ، انعقد الإجماع أن تلقي قراءته بالقبول ، توفي سنة ١٥٦هـ . اهـ « غاية النهاية » ١/ ٢٦١ـ٢٦٣ .

(٣) إذا وقف حمزة على الهمز المتوسط والمتطرف فإنه يخففه ، وفق قواعد تُعلم من كتب القراءات .

(٤) سقط من « أ » وأثبتناه من « ب » .

(٥) انظر « الحواشي المفهمة في شرح المقدمة » لابن الناظم ص٨ ، و« الحواشي الأزهرية » للشيخ خالد ص٢٧ ، وأحسن منهما قول الشارح الرومي ص١٠ وعبد الدائم الأزهري ص٩١ : « وخُفِّفَ للوزن » ، وأحسنُ الكل قول الشيخ ملا علي القاري في الأعلىٰ ؛ إذ=

و« تكتبْ » في الأصل مرفوع لأنه خبر كان[1] ، وإنما أُدغم على مذهب السوسي[2] في الإدغام الكبير[3] .

والمعنى تاء تأنيث لم تكتب بتاء مربوطة بل تكتب بتاء مجرورة كما سيأتي[4] تحقيقه وبيان فوائد كُلٍّ منها في محله .

[فوائد بَلاغيَّة] :

وفي الجمع بين « المقطوع » و« الموصول » صنعةُ الطباق ، وهو الجمع بين معنيين مُتقابلين .

وفيما بين « بها » و« بهاء » صنعة الجناس ، وهو الجمع بين [معنيين][5] متشابهين في اللفظ والخط .

وأغرب شارح في قوله : (ما استفهامية) ، فإنها إما أن تكون زائدة أو موصولة مؤكِّدة ، وعلى كل تقدير عطفت على « التجويد » لا على مفعول « يعلموا » كما قاله الشارح ، فإنه في كمال البعد ، والله أعلم .

* * *

= المقال مناسب للمقام .

(١) أي ليست مجزومة بـ« لم » على أنها جملة بدل من المجزومة قبلها .

(٢) هو أبو شعيب صالح بن زياد بن عبد الله بن إسماعيل ، مقرىء ضابط محرر ثقة ، أخذ القراءة عرضاً وسماعاً عن اليزيدي ، وروىٰ عن أبي عمرو بن العلاء ، توفي سنة ٢٦١هـ . اهـ « غاية النهاية » ١/ ٣٣٢ .

(٣) الإدغام الكبير هو إدغام المتحرك بالمتحرك ، ويكون بالمتماثلين والمتقاربين والمتجانسين ، وهو خاص برواية السوسي عن أبي عمرو مطلقاً ، ووافقه الدوري بخلفٍ عنه من طريق « طيبة النشر » ، وهو أيضاً لبعض القراء في مواطن مخصوصة ، وكُلُّ ذلك يتعلق بقيود وشروط وقواعد تعرف في مظانها .

(٤) في « ب » : كما سيجيء .

(٥) زيادة من « ب » .

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

[باب مخارج الحروف]

[٩] (**مَخَارِجُ الحُرُوفِ**) أي العربية الأصول (**سَبْعَةَ عَشَر**) أي مخرجاً ، وهو موضع الخروج في الأصل ، لكنه هنا عبارة عن الحيز المولِّد للحرف ، كذا قاله جماعة من الشُّراح ، والأظهر أنه موضع ظهوره وتمييزه عن غيره ، ولذا قالوا في تعريف الحرف :

هو صوت معتمد على مقطع محقَّق ، وهو أن يكون اعتماده على جزء معين من أجزاء الحلق واللسان والشفة ، أو مقطع مقدر وهو هواء الفم[١] ، إذِ[٢] الألف[٣] لا معتمد له في شيء من أجزاء الفم بحيث إنه ينقطع في ذلك الجزء ، ولذا يقبل الزيادة والنقصان .

ثم المراد بالحرف حرف المبنىٰ من الحروف الهجائية ، لا حرف المعنىٰ مما هو مذكورٌ في كتب العربية[٤] .

وأصل الحرف معناه الطرف ، وإنما سمي حرفاً لأن حرف التهجي طرف الأصوات وبعضٌ منها ، وحرفُ[٥] المعنى طرفٌ أي جانبٌ مقابلٌ لمعنى الاسم والفعل حيث يقعان عمدةً في الكلام ، وهو لا يقع إلا فضلةً في المرام .

[تعريف الصوت والحركة] :

ومادَّتُه[٦] الصوت ، وحَدُّه : **هواء يتموَّج بتصادم جسمين** ، ومن ثَمَّة عُمَّ به

---

(١) والخيشوم أيضاً مخرج مقدر . « جهد المقل » للمرعشي ، (ص١٢٦) .
(٢) هذا تعليل لقوله « هواء الفم » لأن الألف تخرج مع هواء الفم ولا تعتمد على مخرج معين .
(٣) والواو والياء المديتان .
(٤) حروف المبنىٰ هي التي تبتنى منها الكلمة مثل : الألف ، والباء ، والتاء ، والثاء . . . إلخ ، أما حروف المعنىٰ فهي مجموعة حروف من تلك المذكورة توحي معنىٰ خاصاً عند دخولها أثناء الجمل بين الأسماء والأفعال مثل : إن ، إذما ، من ، إلى ، عن ، علىٰ ، كي . . الخ .
(٥) في « ب » : وطرف المعنىٰ ، وهو تصحيف .
(٦) الضمير في « مادته » يرجع إلى الحرف .

ولم يخصَّ بالإنسان ، بخلاف الحرف[1] فإنه يختص بالإنسان وضعاً .

والحركة : عَرَضٌ تُحلُّه ، على خلاف في ذلك يطول بحثه ولا طائل تحته[2] .

[مطلب في عددِ حروفِ العربية والخلافِ فيه]:

ثم الأصول في حروف العربيةِ تسعة وعشرون حرفاً باتفاق البصريين إلا المُبَرِّد[3] فإنه جعل الألف[4] والهمزة واحداً محتجاً بأنَّ كل حرفٍ يوجد مسماه في أول اسمه ، والألف أوله همزة .

وأجيبَ بلزومِ أن الهمزة تكون هاءً لأنها أول اسمها .

والتحقيق في الفرق بينهما أن الألف لا تكون إلا ساكنة ، ولا يتصور أن يوجد لها اسمٌ يكون مسماه[5] ساكناً ، والهمزة إنما تكون متحركة أو مجزومة فكان حقها أن يقال لها « أمزة » لكنها أبدل منها هاء ، ولذا قيل : دليل تعددهما[6] إبدال أحدهما من الآخر كما حُقِّقَ في الآل والأهلِ ، وأراقِ وهراق ، والشيء لا يبدل من نفسه .

والحاصل أنَّ الألف على نوعين : لينيَّة وغيرها ، فهو أَعَمُّ لغةً واعتباراً وإن كان مغايراً للهمزة اصطلاحاً ، وأن مخرج الهمزة محقق ومخرج الألف مقدر .

---

(١) في « أ » : بخلاف الطرف ، وهو تصحيف .

(٢) الكلام والخلاف في ذلك مبسوط في كتاب « الرعاية » للإمام مكي بن أبي طالب القيسي من ص٤٨ حتى ص٥٠ بتحقيقنا .

(٣) هو محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي أبو العباس ، المعروف بـ« المبرد » ولد بالبصرة سنة ٢١٠هـ كان إمام العربية ببغداد في زمنه وأحد أئمة الأدب والأخبار ، توفي ببغداء سنة ٢٨٦هـ ، من كتبه « الكامل » و« المذكر والمؤنث » و« المقتضب » وغيرها . « بغية الوعاة » ١١٦ ، و« وفيات الأعيان » ١/ ٤٩٥ و« الأعلام » ٧/ ١٤٤ .

(٤) « الألف » سقط من « ب » .

(٥) أي أول حرف منه .

(٦) أي تغايرهما .

هذا وقد قال سيبويه وتبعه الأكثر على ما نقله الجعبري[1] : (إنَّ مخارج الحروف ستة عشر)[2] فجعل الألف من مخرج الهمزة كما اختاره الشاطبي[3] ، والواوَ والياءَ الساكنتين ـ أعم من المد واللين ـ من مخرج[4] المتحركين .

وقال الفراء وأتباعه : أربعة عشر ، فجعل مخرج النون واللام والراء واحداً .

والجمهور على أنَّ لكل واحدٍ مخرجاً كما سيأتي تحقيقه .

وقال الخليل[5] ـ وهو شيخ سيبويه ـ وأتباعُهُ من المحققين ، وهو الذي عليه الجمهور : إنها سبعة عشر كما أشار إليه المصنف بقوله :

(**عَلَى الذي يختَارُه مَنِ اخْتَبَرْ**) أي بناء على قول من اختار ذلك باختياره الأقوال وتمييزه بين الأحوال .

واختيار المضارع لحكاية الحال الماضية .

وأَغْربَ شارحٌ حيث قال : (أي على القول الذي يختاره من بين الأقوال من سبق اختباره للحروف) . وأعجبُ من هذا حيث أعجب بكلامه وقال : (هذا

---

(١) هو إبراهيم بن عمر بن إبراهيم بن خليل الجعبري أبو إسحاق ، عالم بالقراءات ، من فقهاء الشافعية ، له نظم ونثر ، ولد بقلعة « جعبر » على الفرات ، وتعلم ببغداد ودمشق ، واستقر ببلد الخليل في فلسطين ، ولد سنة ٦٤٠هـ وتوفي سنة ٧٣٢هـ ، له كتب منها « كنز المعاني » شرح الشاطبية و« نزهة البررة في القراءات العشرة » وغيرها . اهـ « البداية والنهاية » ١٤/ ١٦٠ ، و« غاية النهاية » ١/ ٢١ ، و« الأعلام » ١/ ٥٥ .

(٢) « كنز المعاني في شرح حرز الأماني » للجعبري ورقة ٣١٣/ ب .

(٣) انظر « حرز الأماني » للشاطبي ص٩١ وص٩٢ باب مخارج الحروف .

(٤) « المد واللين من » سقط من « د » .

(٥) هو الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي الأزدي ، من كبار أئمة اللغة والأدب ، واضع علم العروض ، وهو أستاذ سيبويه ، ولد سنة ١٠٠هـ في البصرة ، وتوفي فيها سنة ١٧٠هـ عاش فقيراً صابراً ، من كتبه « العين » و« تفسير حروف اللغة » . اهـ « وفيات الأعيان » ١/ ٧٢ « إنباه الرواة » ١/ ٣٤١ ، « الأعلام » ٢/ ٣٢٤ .

المعنىٰ غنيٌّ عن تأويل المضارع بالماضي كما جنح إليه ابن الناظم وغيره) .

ويحصر هذه المخارج الحلق واللسان والشفة ، وزاد جماعةٌ منهم الشاطبي والناظم : الجوف والخيشوم[1] .

[طريقة معرفة مخرج الحرف] :

هذا وإذا أردت أن تعرف مخرج حرفٍ صريحاً بعد تَلَفُّظِكَ به صحيحاً فَسَكِّنْهُ أو شَدِّده ـ وهو الأظهر ـ وأدخل عليه همزة وصل بأيِّ حركةٍ واصغِ إليه السمع فحيث انقطع الصوت[2] كان مخرجه المُحَقَّق ، وحيث يمكن انقطاع الصوت في الجملة كان مخرجه المُقَدَّر فتدبر .

ثم إذا سئِلتَ عن التلفظ بحرف من كلمة وكان ساكناً حكيته بهمزة وصل ، وإن كان متحركاً حكيته بهاء سكت ؛ لأنه لما سأل الخليل أصحابه كيف تلفظون بالجيم من « جعفر » ؟ فقالوا : جيم ، قال : إنما لفظتم بالاسم لا بالمسمىٰ ، لكن قولوا « جه » .

وأَغْرَبَ شارح هنا حيث اعترض على الجعبري وابن الناظم في قولهما : والصوتُ هواءٌ يتموج بتصادم جسمين ، فقال : (الذي عليه أهل السُّنَّة أن الصوت كيفيَّةٌ تحدث بمحض خلق الله تعالىٰ من غير تأثيرٍ لتموجُّ الهواء أو القرع أو القلع[3] خلافاً للحكماء في زعمهم أن الصوت كيفية في الهواء بسبب تموُّج . . .) إلى آخر ما ذكره ، فإن كلامه غير محرر ، نشأ من غير تأمل وتدبُّر .

والتحقيق أنَّ مذهب أهل السُّنَّة هو أن لا تأثير لغير الله ، وأنَّ الأسباب قد توجد بسبب من الأسباب لكن عند خلق الله إياه كما أنه سبحانه يخلق الشبع

---

(١) انظر « حرز الأماني » ص٩٢ ، و« النشر في القراءات العشر » ١/ ١٩٩ و٢٠١ .
(٢) قوله : « الصوت » سقط من « ب » .
(٣) « أو القلع » سقط من « أ » وأثبتناه من « ب » .

بسبب الأكل ، وهو قادرٌ على أن يشبع من غير أكل وأن يجعل الأكل سبباً لزيادة الجوع كما هو مشاهد في المستسقى والمبتلىٰ بجوع البقر .

ثم اعلم أنَّ الحروف المذكورة هي الأصول الأصلية ، وثمة حروف فرعية تكون ممتزجة بالأصلية للعلل المقتضية لها ليس هذا محلَّها[١] ، وهي : الهمزة المسهلة بينها وبين الألف أو الواو أو الياء[٢] ، وكذا الألف الممالة[٣] ، واللاَّم المفخمة[٤] ، والصَّاد المشَمَّة[٥] ، والنون المخفاة[٦] ، وهذه الحروف الخمسة كلها فصيحة جاءت بها القراءات الصحيحة والروايات الصريحة[٧] . وقول خالد [٣٨] : (والشين كالجيم في نحو « أجدق » من الحروف المتفرعة المستحسنة وجدت في القرآن وغيره من فصيح الكلام) . خطأ ظاهر في مقام المرام .

وأما الكاف العجمية وكذا الزاي[٨] والباء الفارسية فليست من اللغات

---

(١) الضمير في « محلها » يرجع إلى العلل المقتضية لا إلى الحروف الفرعية .

(٢) وذلك كالهمزة الثانية من لفظ (ءَأنتم) في قراءة من سهلها وهم قالون وابن كثير وأبو عمرو وأبو جعفر ، وبخلاف عن ورش وهشام .

(٣) وذلك كالألف من لفظ ﴿مجراها﴾ من قوله تعالىٰ : ﴿ بِسْمِ ٱللَّهِ مَجْرٖىٰهَا وَمُرْسَىٰهَآ ﴾ [هود : ٤١] في قراءة حفص وحمزة والكسائي وخلف وأبي عمرو .

(٤) هي اللام المفتوحة الواقعة بعد الصاد أو الطاء أو الظاء في حال فتحهنَّ أو سكونهنَّ في قراءة ورش عن نافع مع ملاحظات وقيود أخرى تعرف في مظانها ، وقد ذكرت خلاصتها في التعليق على بحث اللامات من كتاب « صرف العنان » للنابلسي بتحقيقنا .

(٥) كالصاد المشمة زاياً من لفظ « الصراط » في قوله تعالىٰ : ﴿ ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ﴾ ونحوه في قراءة خلف عن حمزة فينطق بها كما ينطق العوام بالظاء . وقال الباقولي ٥٤٣ : من أشمَّ الصاد شيئاً من الزاي فإنّه رأى جهر الطاء وإطباقه ، فأخرج صوت الصاد مراعاة للإطباق ، وقربها من الزاي مراعاة لجهر الطاء . « الكشف » ١/ ٩ .

(٦) أراد النون المخفاة عند حروف الإخفاء المعروفة .

(٧) وهذه الأحرف الخمسة يكون مخرج كل حرفٍ منها متوسطاً بين مخرج الحرفين اللذين اشتركا فيه .

(٨) في « ب » : وكذا الراء .

القرآنية ، وإن كانت لغةً لبعض العربية المصرية أو اليمانية .

ثم اعلم أنَّ شارحاً ذكر هنا حديثاً عن مشايخه في حاشيته على « الأزهرية »[1] مما تلوح لوائح الوضع عليه في المرتبة الأظهرية ، ثم قال : (التحقيق أنَّ لكل حرفٍ مخرجاً مخالفاً لمخرج الآخر ، وإلا لكان إياه فيكون الحكم تقريباً) .

قلت : هذا التعليل بعيد من التحقيق ، فإن الجمهور من أرباب التدقيق جعلوا الحروف متعددة مخرجاً واحداً[2] بناءً على أن التمييز حاصل باعتبار اختلاف الصفات ، وإن كان الاتحاد باعتبار الذوات ، ولذا قيل : (إنَّ معرفة المخرج بمنزلة الوزن والمقدار ، ومعرفة الصفة بمنزلة المحكِّ والمعيار) .

[١٠] (**فَأَلِفُ الجُوْفِ وأُخْتَاهَا وهِيْ حُـــرُوفُ مَـــدٍّ لِلْهَـــواءِ تَنْتَهِـــيْ**)

[المخرج الأول] :

ضُبط « الجوف » بالرفع على تقدير : مخرجُها قبل الجوف أو بعده ، أو فمخرجُ ألفِ الجوفُ ، وبالجرِّ على أنه من باب الإضافة إلى الظرف نحو : صائمُ النهار وقائمُ الليل ، أو الإضافة لامية ، أو لأدنىٰ ملابسة[3] .

ثم قوله « وأختاها » أي كذلك ، والمراد شبيهتاها بأن تكونا ساكنتين وحركة ما قبلهما من جنسهما بأن تكون قبل الواو ضمة وقبل الياء كسرة ، وجعلت الألف أصلاً لأنها لا تختلف عن حالها أصلاً لا وقفاً ولا وصلاً بخلاف

---

(١) توجد حاشية على شرح الشيخ خالد الأزهري للمقدمة اسمها : إتحاف المريد لشرح الشيخ خالد على مقدمة التجويد لمحمد بن عبد الرحمن النابلسي ، (الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط/ مخطوطات التجويد/ ص٢٥٨ ، وقد توجد حواش أخرى .

(٢) « واحداً » سقط من « أ » .

(٣) في « د » : أو الإضافة لأدنىٰ ملابسة ، وفي نسخة : « للجوف ألف » وهو غير متزن .

غيرها ، فَصَحَّ قوله « وهي حروف مَدّ » أي حروفٌ مَدِّية لا يتحقق وجودها إلا بمدها قدر ألف ، ويسمى المد الأصلي والذاتي والطبيعي ، وقد يزاد بسبب من أسباب المد الفرعي كما سيأتي بيانه في مقامه الوضعي .

وتسمَّىٰ هذه الحروف أيضاً لينيَّة[1] ، وإن كانت اللينيَّةُ تختصُّ بكونها ساكنة ولا تكون حركة ما قبلها من جنسها كـ﴿خَوْف﴾ و﴿غَيْر﴾[2] .

والتحقيق أنَّ هذه الحروف تسمىٰ حروف العلة بالمعنى الأَعَمّ سواء كانت[3] متحركة أو ساكنة ، حركة ما قبلها من جنسها أَوْ لا ، ثم حروف المد ، ثم اللين بالوجه الأخص ، وهو[4] مختص بالواو والياء دون الألف كما سيأتي .

وهذه الحروف تنتهي إلىٰ هواء الفم من غير اعتماد على جزء من أجزائه ، ولذا يقال لهذه الحروف : جوفية وهوائية .

وقول ابن المصنف [٩] : (مخرجُهنَّ من جوف الفم والحلق) يريد أنَّ مبدأها مبدأ الحلق ، وتمتد وتمر على كل جوف الفم ، وهو الهواء الداخل فيه ، فإنهنَّ لا حَيِّز لهنَّ محقَّقاً تنتهي إليه ، بل تنتهي بانتهاء الهواء ـ أعني هواء الفم وهو الصوت ـ ولهذا تقبل الزيادة والنقصان في مراتبها .

---

(١) وجه التسمية لهنَّ بذلك هو خروجهنَّ في لين من غير كلفة على اللسان واللَّهوات بخلاف سائر الحروف ، وإنما ينسللن بين الحروف عند النطق بهنَّ انسلالاً بغير تكلف . اهـ « الرعاية » ص١٠١ .

(٢) في « ب » (وغير ذلك) .

(٣) في « أ » : تكون .

(٤) الضمير « هو » يعود إلى اللين ، يعني أن الواو والياء اختُصَّتَا بكونهما حرفي لين غير المعنىٰ السابق الذي يوحي عدم الكلفة ، وإنما لأنهما نقصتا عن مشابهة الألف لتغير حركة ما قبلهما عن جنسهما ، فنقصتا المد الذي في الألف ، وبقي فيهما اللين لسكونهما فسميتا بحرفي اللين كما في « الرعاية » ص١٠١ .

وقول الشارح الرومي [١٢] : (كُلُّ خالٍ هواء) ليس بخالٍ عن قصور ، بل كُلُّ خالٍ محل هواء .

ثم إنهنَّ بالصوت المجرد أشبه منهنَّ بالحروف ، ويتميزنَ عن الصوت المجرد بتصعد الألف وتسفل الياء واعتراض الواو ، فنسبت إلى الجوف لأنه آخر انقطاع مخرجها ، وحيث لزمت الألف هذه الطريقة المعتادة من كونها ساكنة ، وحركة ما قبلها من جنسها وهي الفتحة لم يختلف حالها من أنها دائماً تكون هوائية بخلاف أختيها ، فإنهما إذا فارقتاها في صفة المشابهة صار لهما حيزٌ محقق ، ومن ثمة كان لهما مخرجان : مخرجٌ حال كونهما مديتين ، ومخرجٌ حال كونهما متحركتين[(١)] .

ثم كل حرفٍ مساوٍ لمخرجه ـ أي لمقداره ـ لا يتجاوزه ولا يتقاصر عنه إلا حروف المد فإنها دون مخرجها، ومن ثمة قبلت الزيادة في المد إلى انقطاع الصوت.

وسميت حروف المد واللين لأنها تخرج بامتداد ولين من غير كلفةٍ على اللسان لاتساع مخرجها ، فإن المخرج إذا اتسع انتشر الصوت وامتدَّ ولاَن[(٢)] وإذا ضاق انضغط فيه الصوت وصَلُب .

ثم التحقيق أنَّ معنى جعل سيبويه الألف من مخرج الهمزة أَنَّ مبدأه مبدأ الحلق ، ويمتدُّ ويمرُّ على جميع هواء الفم فيرتفع النزاع .

وهذا أيضاً معنىٰ قول مكي[(٣)] في « الرعاية »[(٤)] : (لكن الألف حرف

---

(١) وهو الشفتان للواو ، ووسط اللسان للياء .

(٢) « ولان » سقط من « ب » .

(٣) هو مكي بن أبي طالب حموش بن مختار الأندلسي القيسي ، مقرىء ، عالم ، بالتفسير والعربية والقراءات ، ولد في القيروان سنة ٣٥٥هـ وطاف ببعض بلاد المشرق ، وعاد إلى بلده وأقرأ بها وتوفي فيها سنة ٤٣٧هـ ، من كتبه « مشكل إعراب القرآن » و« الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها » و« الرعاية » . اهـ « بغية الوعاة » ٣٩٦ ، و« وفيات الأعيان » ٢/ ١٢٠ ، و« الأعلام » ٧/ ٢٨٦ .

(٤) « الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة » لمكي بن أبي طالب القيس ، كتاب يحوي=

يهوي في الفم حتى ينقطع مخرجه في الحلق ، فنُسِبَ في الخروج إلى الحلق لأنه آخرَ خروجه)[1] إذ لا منافاة بين أن يكون مبدأه مبدأ الحلق وانقطاع مخرجه في الحلق ؛ لأن المراد أنه ليس له اعتماد على شيء من أجزاء الفم ، بل يبتدىء من الحلق وينتهي إلى الصوت الناشىء من الحلق .

وهذا معنىٰ قول الداني[2] : (لا معتمد للألف في شيء من أجزاء الفم على هذا ، وهو أن يكون مبدأه الحلق ومنقطع مخرجه في الحلق)[3] .

ويحمل جعلُ الشاطبي وغيره الألف حلقياً ويُنَزَّل قوله مع غيرهم في هذه الحروف أعني الواو والياء على غير المدية .

هذا وقال الناظم في « النشر »[4] : (والصواب اختصاص هذه الثلاثة بالجوف دون الهمزة لأنهنَّ أصوات لا يعتمدن على مكان حتى يتصلن [بالهواء] بخلاف الهمزة)[5] .

ثم اعلم أنه قدم حروف المد على سائر الحروف لعموم مخرج المدية

= على مراتب الحروف ومخارجها وألقابها وتفيسر معانيها وتعليلها وبيان الحركات التي تلزمها ، طبع بتحقيقنا .

(١) انظر « الرعاية » للقيسي ص٩٣ باب الألف .

(٢) هو عثمان بن سعيد بن عثمان ، أبو عمرو الداني ، نسبة إلى مدينة دانية بالأندلس ، شيخ القراء في زمانه وأحد حفاظ الحديث وعلماء الفقه والتفسير ، ولد سنة ٣٧١هـ وتوفي سنة ٤٤٤هـ له كتب منها « التيسير » في القراءات السبع ، و« جامع البيان » ، و« التحديد في الإتقان والتجويد » و« المقنع » في الرسم . « النجوم الزاهرة » ٥/ ٥٤ ، « غاية النهاية » ١/ ٥٠٣ ، و« الأعلام » ٤/ ٢٠٦ .

(٣) « في الحلق » سقط من « أ » و« ب » ، وانظر « التحديد في الإتقان والتجويد » للداني ص١٢٦ .

(٤) « النشر في القراءات العشر » للإمام المحقق ابن الجزري ، جمع فيه القراءات العشر بأسانيدها مع بعض مباحث علوم القرآن وتجويده ، طبع مراراً .

(٥) « النشر في القراءت العشر » ١/ ١٩٩ . وما بين الحاصرتين ليس في النسخ الخطية وأثبتناه من النشر .

وكونها بالنسبة إلى مخارج البقية بمنزلة الكل في جانب الجزء ، فيستدعي التقديم من هذه الحيثيَّة ، وإن كان المناسب تأخيرها عنها باعتبار أن حيزها مقدر ، وما حيزه مقدر فهو حقيق بأن يؤخر عما حيزه محقق .

ثم اعلم أن كل مقدار يكون منتصباً وله نهايتان ـ أي طرفان ـ وغايتان ، أيتهما فُرضت أوله كان مقابلُه آخِرَه ، ولما كان وضع الإنسان على الانتصاب مخالفاً لبواقي الحيوان لزم منه أن يكون رأسه أوله ، ورجلاه آخره ، فإذا كان كذلك كان **أول المخارج الشفتين** ، وأولهما مما يلي البشرة ، **وثانيها اللِّسَان** ، وأوله مما يلي الأسنان ، وآخره مما يلي الحلق ، **وثالثها الحلق** ، وأوله مما يلي اللِّسَان ، وآخره مما يلي الصدر ، ولو كان وضع الإنسان على التنكيس لانعكس .

ولما كان مادةَ الصوت الهواءُ الخارج من داخل الإنسان كان أولُه آخرَ الحلق ، وآخره أول الشفتين ، فرتب الناظم رحمه الله الحروف باعتبار الصوت وفاقاً للجمهور حيث قال : « فألفُ الجوف » .

ورتَّبَ تسمية المخارج باعتبار وضعها الأصلي حيث جعل الأقصىٰ وهو الأبعد مما يلي الصدر ، والأدنىٰ وهو الأقرب مقابله فقال :

[المخرج الثاني] :

[١١] (**ثُمَّ لِأَقْصَى الحَلْقِ هَمْزٌ هَاءُ**) أي لأبعده من الفم حرفان وهما : همزٌ وهاء .

وحُذِف العاطف رعايةً للوزن ، ومنهم من ضَمَّ الألف إليهما وجعلها بعدهما كالشاطبي ، ونسب هذا القول إلى سيبويه ، ونقل عنه أيضاً تقديم الألف على الهاء كما يفهم من كلام الجَارْبُرْدِي[1] .

وقيل : الهمزة والهاء في مرتبة واحدة ، وقيل : الهمزةُ أُولىٰ .

---

(١) هو أحمد بن الحسين بن يوسف، فخر الدين ، فقيه شافعي، توفي في «تبريز» سنة ٧٤٦هـ، له مؤلفات عديدة ، منها « شرح كافية ابن الحاجب » . اهـ « البدر الطالع » ١/ ٤٧ .

[المخرجُ الثالث] :

(ثم لِوَسْطِهِ فَعَيْنٌ حاءُ) وحقُّهُ أن يقال : عينٌ فحاء ، وغَيَّرَ للضرورة .

ووَسَط الشيء ـ محركةً ـ ما بين طرفيه ، كأَوْسَطه ، فإذا سكَّنْتَ كان ظرفاً ، أو هما فيما هو مصمت كالحَلْقَةِ ، فإذا كانت أجزاؤه متباينة فبالإسكان فقط ، أو كُلُّ موضع صَلُحَ فيه « بين » فهو بالتسكين ، وإلا فهو بالتحريك كذا في « القاموس »[1] ، فقول شارح : (سينُ « وَسْطِهِ » ساكنة في النظم على لغة ضعيفة) ضعيف .

وفي نسخة : « ومن وَسَطِهِ » بالتحريك ، وفي نسخة : « وما لوَسْطِهِ فعينٌ حاءُ » فلا إشكال في الفاء .

وتقديم العين على الحاء كلام سيبويه ، وهو قولُ مَكِّي .

ونَصَّ أبو الحسن بن شريح[2] على أنَّ الحاء قبل العين ، وهو كلام المهدوي[3] وغيره[4] .

[المخرج الرابع] :

[١٢] (أَدْنَاهُ غَيْنٌ خاؤها والقافُ) أي أقرب الحلق إلى الفم ـ وهو أوله من جانب الفم ـ مخرجُ غينٍ وخائها .

---

(١) انظر « القاموس المحيط » مادة : وَسَطَ .

(٢) هو محمد بن شريح بن أحمد الرعيني الإشبيلي ، إمام مقرىء ، أستاذ كبير ، ولد سنة ٣٨٨ قرأ على ابن نفيس وأجازه مكي بن أبي طالب ، له كتابا : « الكافي » و« التذكير » ، توفي سنة ٤٧٦هـ . اهـ « غاية النهاية » ٢/ ١٥٣ وفيه أن كنيته أبو عبد الله وليس أبا الحسن كما ذكر المصنف .

(٣) هو أحمد بن عمار بن أبي العباس المهدوي ، أستاذ مشهور ، رحل وقرأ على محمد بن سفيان وغيره ، أَلَّف التآليف الكثيرة ، منها تفسير التفصيل ومختصره التحصيل ، والهداية في القراءات السبع وشرحه ، توفي رحمه الله سنة ٤٤٠هـ . « غاية النهاية » ١/ ٩٢ ، و« طبقات المفسرين » للسيوطي ١٩ .

(٤) نسب هذه الأقوال إليهم ابن الجزري في النشر ١/ ١٩٩ . وانظر كتاب سيبويه ٤/ ٤٣٣ .

والإضافة إليها لأدنىٰ ملابسة ، وهي المشاركة في الحروف الهجائية أو في صفة الحلقية ، أَو في الاتصاف بالعجميَّة[1] .

وتقديم الغين على الخاء هو مختار سيبويه أيضاً ، وعليه الشاطبي ، وتبعه الناظم .

ونَصَّ مَكِّي على تقديم الخاء على الغين[2] .

وقال ابن خروف[3] : (إن سيبويه لم يقصد ترتيباً فيما هو من مخرج واحد) .

فهذه ثلاثة مخارج لستة أحرف ، وتسمىٰ هذه الحروف حلقية لخروجها من الحلق في جملة .

[المخرجُ الخامِسُ والسَّادِسُ] :

وقوله : « والقاف » بتقدير مضاف ، أي مخرجها (**أقصى اللِّسانِ فَوقُ ثُمَّ الكاف**) بضم قاف « فوقُ » على تقدير مضاف ، أي فوق الكاف ؛ لأنَّ ما يلي الحلق من اللسان يعد فوقاً ، وما يقابله تحتاً لما سبق من النكتة في اعتبار مبدأِ الصوت في ترتيب المخارج ، والمراد به أقصى اللسان وما فوقه من الحنك الأعلىٰ .

[المخرج السابع] :

ثم الكاف ، أي مخرجُها أقصى اللسان [١٣] (**أَسْفَلُ والوَسْطُ فجيمُ الشِّينِ يَا**) أي أسفل من القاف ، وهو مبني على الضم مثل « فوق » ظرف للكاف

---

(١) « د » : بالمعجمة .

(٢) انظر « الرعاية » لمكي بن أبي طالب ص٩٨ وص١٠٠ ، وانظر « النشر » لابن الجزري ١/ ١٩٩ .

(٣) هو علي بن محمد الحضرمي ، عالم بالعربية ، أندلسي ، من أهل إشبيلية ، ولد سنة ٥٢٤هـ ، وتوفي سنة ٦٠٩هـ ، توفي ولم يتزوج ، له كتب ، منها « شرح كتاب سيبويه » . اهـ « فوات الوفيات » ٢ / ٧٩ ، و « الأعلام » ٤/ ٣٣٠ .

السابق ، أي في أسفل اللسان بالنسبة إلى القاف ، أو أريدَ به ما تحته من الحنك الأعلىٰ ، وهو أقرب إلى الفم من القاف ، ويقال لهما « اللَّهويَّة » ؛ لأنهما يخرجان من آخر اللِّسَان عند اللهاة .

واللَّهَاة : اللحمة المشرفة على الحلق ، وقيل : أقصى الفم واللِّسان .

واللاَّم في « الوسط » بدل من المضاف إليه ، أي وسط اللسان مع ما يحاذيه من وسط الحنك الأعلىٰ ، أو وسطهما ، فمخرج الجيم والشين والياء[1] .

وفي نسخة « لجيمِ الشين يا » ، فحذف تنوين الجيم وعطف الشين والياء ونَكَّرَ وعَرَّف بحسب ما استقام له الوزن في هذا المقام ، وقصر « يا » وقفاً لا ضرورة .

وقال المهدوي : (إن الشين تلي الكاف ، ثم الجيم والياء تليان الشين) كما حكاه عنه الناظم[2] .

وتسمى الحروف الثلاثة « شَجْريَّة » ؛ لأنها تخرج من شَجْرِ اللِّسَان وما يقابله .

والشَّجْرُ : منفتح الفم ، وُقيل : مجمع اللحيين ، والمراد بالياء غير الياء المدية[3] .

[المخرج الثامن] :

(والضَّادُ من حَافَتِهِ إِذْ وَلِيَا) أي ومخرج الضاد من جانب اللسان وطرفه إذْ قَرُب الجانبان ، أي أحدهما ، فالتذكير باعتبار معنى الحافة وهو الجانب والطرف[4] ، أو لاكتسابه التذكير من الإضافة .

---

(١) في « ب » هنا زيادة لفظ « دون » .
(٢) انظر « النشر في القراءات العشر » لابن الجزري ١/ ٢٠٠ .
(٣) ذلك لما عُلم مما سبق أن الياء المدية تخرج من الجوف .
(٤) في « د » زيادة : « وهو الجانب والطرف » .

والألف للتثنية ، والحكم لكل واحد منهما[1] على انفراده .

وقيل : الألف للإطلاق ، أي إذْ قَرُبَ جانبُ اللسان [١٤] (**الأَضْرَاسَ من أَيْسَرَ أو يمناها**) أصلها « الأَضراس » فنقلت حركة الهمزة إلى اللاَّم واكتفي بها عن همزة الوصل على أحد الوجهين في أمثاله كما يستفاد من « الشاطبية » [٢٣٣] :

وتَبْدَا بِهَمْزِ الوَصْلِ في النَّقْلِ كُلِّهِ وإِنْ كُنْتَ مُعْتَدَّاً بِعَارِضِهِ فَلاَ

وأبعد شارح حيث قال : (الرواية في « الاضراس » هو النصب على أنه مفعول « وليا » ، والفاعل المستتر عائدٌ إلى اللسان) .

وبُعْدُهُ من وجهين : لفظاً ومعنىٰ .

أمَّا أَوَّلاً فلأنَّ الضمير يرجع إلى المضاف دون المضاف إليه غالباً .

وأما معنًى فلأنهم اعتبروا الولاء بين الأضراس والحافة ، لا بين الأضراس ومطلق اللسان[2] .

ثم قال : (ولو قيل برفعه على الفاعلية فيكون المراد « إذ وليه الأضراس » لكانت ملاءمته لعبارتهم أقوىٰ ؛ لأنهم[3] اعتبروا أيضاً ولاء الأضراس بالحافة دون العكس) اهـ . ولا يخفىٰ ما في قوله أيضاً .

وقوله « دون العكس » من المناقضة ، مع أنَّ القرب والميل[4] إنما هو من حافة اللسان إلى الأضراس دون العكس لبقائها في محلها .

وأما ما أسند إليه ﷺ تبعاً للشيخ زكريا من قوله : (أنا أفصح من نطق بالضاد) فقد صَرَّح الحفاظ منهم الناظم بأنه موضوع[5] .

---

(١) أي الجانبين ، الأيمن والأيسر .

(٢) في « د » : وطرف اللسان .

(٣) في « د » : لكان ملائماً لعبارتهم ، أقول : لأنهم . . .

(٤) في « ب » : القرب والبعد .

(٥) الحديث لا أصل له ، ذكره الفتني في « تذكرة الموضوعات » ص٨٧ وقال : معناه صحيح ولكن لا أصل له ، وذكر العجلوني أيضاً في « كشف الخفاء » وقال : أورده أصحاب الغريب=

والمعنىٰ : تخرج الضاد من طرف اللسان مستطيلة إلىٰ ما يلي الأضراس من الجانب الأيسر وهو الأيسر[1] والأكثر ، ومن الأيمن وهو اليسير والعسير والمعتبر ، أو من الجانبين معاً ، وهو من مختصات سيدنا عمر رضي الله عنه ، وهو معنىٰ قول الشاطبي [١١٤١] :

. . . . . وَهْوَ لَدَيهما يعِزُّ وباليُمْنَىٰ يكون مُقَلَّلا

وكان حق المصنف أن يقول : « من أيسَرَ أو أيمن » أو « من يسراها أو يمناها » لكن غاير بينهما ضرورة .

والضمير في « يمناها » إلى الأضراس أو الحافة ، وهما متلازمان .

ثم الـ« حافة » مخففة الفاء على ما ذَكرَ في « القاموس » من مادة الأجوف ، وتوهَّمَ الجعبري كونه من المضاعف فقال : (خُفِّفَ للوزن)[2] .

[أَقْسَامُ الأَسْنَانِ وَمُسَمَّيَاتُها] :

ثم اعلم أنَّ الأسنان على أربعة أقسام :

- منها أربعة تسمىٰ ثنايا ، ثنتان من فوق ، وثنتان من تحت من مُقَدَّمها .
- ثم أربعة مما تليها من كل جانب واحدة تسمىٰ رباعيات .
- ثم أربعة كذلك تسمىٰ أنياباً .
- ثم الباقي تسمىٰ أضراساً ، منها أربعة تسمىٰ ضواحك ، ثم ستٌّ طواحن ، ثم أربعة نواجذ ، ويقال لها ضرس الحُلُم وضرس العقل ، وقد لا توجد في بعض أفراد الإنسان[3] .

= ولا يعرف له إسناد . ص٢٠٠ برقم ٦٠٩ ، وهو أيضاً في « الأسرار المرفوعة » ص١١٦ ، و« الدرر المنتثرة » للسيوطي ص٢٣ ، و« الفوائد المجموعة » للشوكاني ص٣٢١ .

(١) قوله : « الأيسر » سقط من « ب » .

(٢) كنز المعاني شرح حرز الأماني للجعبري ٣٧٥/ب .

(٣) نظم بعضهم أسماء الأسنان فقال : =

وأغرب شارح حيث قال : (سقطت همزة الوصل في « الأضراس » والمراد بالأضراس الأسنان) . اهـ

وشارح آخر قال : (أراد بها الطواحن) . اهـ

فالتحقيق أن المراد بها الأضراس العليا من أحد الجانبين مبتدأً مما حاذىٰ أوسط اللسان ـ بقرينة ذكره بعده ـ منتهياً إلى أول مخرج اللام ، والله أعلم بالمرام .

[المخرج التاسع] :

(**واللاَّمُ أدناها لمنتهاها**) أي ومخرج اللام أقرب الحافة وأولها إلىٰ نهايتها ، أو إلى منتهىٰ طرفها كما قال الشاطبي [١١٤٢] :

وحرفٌ بأدناها إلىٰ منتهاه قد يلي الحنك الأعلىٰ . . . . . .

أي حرفٌ منها بأدنى الحافة واصلاً إلى منتهى اللسان على ما ذكره الجعبري[١] .

فاللام[٢] بمعنىٰ « إلىٰ » .

وقيل : اللاَّم للاختصاص ، أي الأقرب المخصوص بمنتهىٰ حافة اللسان . ولا يخفىٰ ما فيه من التكلف في البيان .

= وعِدَّةُ الأسنان للإنسان كُلٌّ ثلاثون يليها اثنانِ
منها الثنايا أربعٌ وأربعُ هي الرباعيات فيما يُسمَعُ
وسَمِّ بالأنياب منها أربعا وأربعاً ضواحكاً لمن وعى
وعِدَّةَ الرحىٰ منها اثنا عشر ثلاثةٌ في كلِّ شقٍّ قد ظهر
وأربعٌ نواجذُ أقصىٰ الفمِ وهي بذالٍ إن سُئِلتَ معجمِ

(١) كنز المعاني شرح حرز الأماني للجعبري ٣٧٥/ب .
(٢) أي من قوله : « لمنتهاها » .

ثم المراد من الحنك الأعلى من اللثة في سمت[1] الضاحك لا الثنية ، خلافاً لسيبويه[2] .

واللُّثَة بضم فتخفيف مثلثة : منبت الأسنان .

والثَّنِيَّةُ : مقدم الأسنان .

والضاحك : كل سن يبدو من مقدم الأضراس عند الضحك .

والحاصل أن مخرج اللاَّم ما دون أول إحدىٰ حافتي اللسان ، وذلك لأنَّ ابتداء مخرج اللام أقرب إلىٰ مقدم الفم من مخرج الضاد ، وينتهي إلى منتهىٰ طرف اللسان وما يحاذي ذلك من الحنك فويق الضاحك والناب والرباعية والثنية ، وليس في الحروف أوسعُ مخرجاً منه .

وأغرب شارح في قوله : (أدنىٰ حافة اللسان إلى آخرها) .

[المخرج العاشر] :

[١٥] (**والنُّوْنَ مِنْ طَرَفِهِ تحتُ اجْعَلوا**) بنصب النون على أنه مفعول مقدم لقوله : « اجعلوا » .

و« تحتُ » مبني على الضم ، و« طَرَفه » بفتحتين ، أي واجعلوا مخرج النون من طرف اللسان وهو رَأْسُه وأَوَّلُه مع ما يليه من اللِّثَةِ مائلاً إلى ما تحت اللاَّم قليلاً ، وقيل : فوقها ، وهو أضيق من مخرج اللاَّم .

وقيل : « النون » مبتدأ بتقدير « مخرجُ » ، و« من طَرَفِهِ » خبره ، و« تحت » ظرفُ اجعلوا ، ومفعوله محذوف ، أي اجعلوا النون تحت اللاَّم .

---

(١) أي مقابل .

(٢) رأي سيبويه أن مخرج اللام مما فويق الضاحك والناب والرباعية والثنية . وقد سقط ما ذكرناه من طبعة عبد السلام هارون انظر « الكتاب » ٤/ ٤٣٣ .

[المخرج الحادي عشر] :

(والرَّا يُدَانِيْهِ لِظَهْرٍ أَدْخَلُ) بقصر الراء ضَرورةً ، وبإشباع هاء « يدانيه » لغة[١] .

أي ومخرج الراء يقارب مخرج النون[٢] لكنه إلى ظهر اللسان أدخل ، وهذا معنى قول ابن المصنف [١١] : (والراء من ظهر رأس اللسان ومحاذيه من لثة الثنيتين العليتين) .

وقال المصنف في « النشر » : (مخرج الراء من طرف اللسان بينه وبين ما فويق الثنايا العليا غير أنها أدخلُ في ظهر اللسان قليلاً)[٣] .

وقال الشاطبي [١١٤٣] :

وحَرْفٌ يدانيه إلى الظَّهر مَدْخَلٌ . . . . . [٤]

قال أبو شامة[٥] : (يعني يداني النون وهو الراء يخرج من مخرجها لكنه أدخل في ظهر اللسان قليلاً من مخرج النون لانحرافه إلى اللاَّم)[٦] .

---

(١) وهي موافقة لقراءة ابن كثير في إشباع هاءات الضمير دون تحقق تحرك طرفيها ، بخلاف بقية القراء فيما لو سكن أحدهما مع بعض استثناء طفيف .

(٢) في « أ » اللام ، وكلاهما صحيح ولكن النون أصح ؛ لأن الضمير في قول الناظم « يدانيه » يعود إلى النون .

(٣) انظر « النشر » لابن الجزري ١/ ٢٠٠ ، وبهذه الألفاظ وصف سيبويه هذا المخرج ، وقد سقطت من طبعة عبد السلام هارون ، وهو وصفٌ دقيق لهذا المخرج .

(٤) انظر « حرز الأماني ووجه التهاني » للشاطبي ص٩٢ باب مخارج الحروف .

(٥) هو عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المقدسي الدمشقي أبو شامة ، مؤرخ محدث باحث ولد سنة ٥٩٩هـ ، له كتب منها « إبراز المعاني » في شرح الشاطبية ، و« مختصر تاريخ دمشق » وغيرها ، توفي سنة ٦٦٥هـ . « معرفة القراء الكبار » ٢/ ٦٧٣ و« طبقات الشافعية الكبرى » ٨/ ١٦٥ـ١٦٨ .

(٦) انظر « إبراز المعاني من حرز الأماني » لأبي شامة ص٧٤٦ .

وقال ابن المصنف في شرحه [١١] : (أي الراء أكثر انحرافاً إلى ظهر اللسان من النون) .

ثم المراد بالظَّهرِ ظهرُ اللسان لا ظَهرُ طرفه كما اختاره خالد[١] .

ويمكن أن يكون التقدير : والراء يقاربه مائلاً إلى ظهره[٢] .

وهذا القول أدخل وأقرب إلى التحقيق ، فإنه مذهب الحذاق وأهل التدقيق كسيبويه ومن وافقه .

وذهب الفراءُ وقُطْرُب[٣] والجَرْمي[٤] إلىٰ أن اللَّام والنون والراء من رأس اللسان ومحاذيه .

ثم هذه الثلاثة تسمىٰ : « ذلقية » و« ذولقية » لأنها من ذلق اللسان ، وهو طرفُهُ وَحَدُّه .

ثم « أدخلُ » مفرد ، يقرأ بإشباع الضمة واواً .

وفي نسخة « أدخلوا » بإثبات الواو بصيغة الجمع ، وهو يحتمل الأمر والمضيَّ[٥] .

---

(١) لم أجده في شرح الشيخ خالد كما عزاه المؤلف ، ولعله أراد : بَحْرَق ، لا خالداً ، كما يبدو من العبارة المنقولة عنه بعد قليل .

(٢) في « ب » : إلى ظهر اللسان .

(٣) هو محمد بن المستنير بن أحمد ، أبو علي ، نحوي عالم بالأدب واللغة ، من أهل البصرة ، من الموالي ، كان يرىٰ رأي المعتزلة النظامية ، وهو أول من وضع المثلثات في اللغة ، و« قطرب » لقب دعاه به أستاذه سيبويه فلزمه ، توفي سنة ٢٠٦هـ ، من كتبه « معاني القرآن » و« الأزمنة » و« المثلثات » . اهـ « وفيات الأعيان » ١/ ٤٩٤ ، « طبقات النحويين » ١٠٦ « الأعلام » ٧/ ٩٥ .

(٤) هو صالح بن إسحاق الجرمي بالولاء ، أبو عمر ، فقيه عالم بالنحو واللغة ، من أهل البصرة ، سكن بغداد وتوفي فيها سنة ٢٢٥هـ ، له كتب منها « الأبنية » و« السِّيَر » و« غريب سيبويه » ، وكتاب في علم العروض . اهـ « بغية الوعاة » ٢٦٨ ، « وفيات الأعيان » ١/ ٢٢٨ ، و« الأعلام » ٣/ ١٨٩ .

(٥) فيلزم كسر الخاء في الأمر ، وفتحها في المضي .

وأَغْرَبَ بَحْرَقُ في قوله : (أي ومخرج هذه الثلاثة من أدنىٰ حافة اللسان ممتداً إلى منتهاها ، إلا أنَّ اللامَ تخرجُ من أدناها ، والنونَ من طرف اللسان ، والراء يداني مخرج النون داخلاً إلى ظهر رأس اللسان) . فلا يكون حينئذٍ مقدماً على مخرج النون .

[المخرج الثاني عشر] :

[١٦] **(والطَّاءُ والدَّالُ وتا مِنْهُ ومن عُلْيَا الثَّنَايَا والصَّفيرُ مستكن)**

بتخفيف النون مراعاةً للوزن .

قال خالد [٣٥] : (المراد بالثنايا في هذه المواضع الثنيتان ، وإنما عَبَّر الناظم رحمه الله بلفظ الجمع لأن اللفظ به أخف مع كونه معلوماً) .

ويمكن أن يحمل على القول بأن أقل الجمع اثنان .

والتحقيق أن الثنايا أربعة أسنان[١] متقدمة ، اثنتان فوق واثنتان تحت ، فالتقدير : عليا الأسنان الثنايا ، أي العليا منها ، وإنما الإشكال إذا قيل : التركيب من إضافة الصفة إلى الموصوف .

أي مخرج الطاء والدال والتاء من طرف اللسان ومن الثنايا العليا ، يعني مما بينه وبين أصول الثنايا العليا مصعداً إلى الحنك الأعلىٰ .

ولا معنىٰ لقول شارح يماني : (إما من أصولهما أو من وسطهما) .

ويقال لهذه الحروف الثلاثة نطعية[٢] لخروجها من نطع الغار الأعلىٰ ، أي سقفه .

---

(١) في « أ » اثنان بدل : « أسنان » ، وهو تصحيف .

(٢) يقل استعمال هذا المصطلح عند المحدثين فهم يرون أن هذا المصطلح جانبه التوفيق لأن النطع كما شرحته المعاجم وكما يفهم من كلام العلماء هو أقرب جزء من الحنك الأعلى إلى أصول الثنايا ، بينما طرف اللسان مع هذه الأصوات يتصل بأصول الثنايا ، بل ومعظم الثنايا من الداخل ، فهي أصوات أسنانية لِثَوِيَّة ، ويرون أنّ مصطلح النطعية يصح إطلاقه على =

والغار : داخل الحنك .

والتحقيق أنها إنما سميت نطعية لمجاورة مخرجها نطع[1] الغار الأعلى وهو سقفه لا لخروجها منه ، فتأمل يظهر لك وجه الخلل[2] .

[المخرج الثالث عشر] :

ثم أخبر أنَّ حروف الصفير ـ وهي الصاد والزاي والسين ، كما سيذكرها الناظم في بيان الصفات ـ مستَقَرُّ خروجهنَّ [١٧] (**مِنْهُ ومِنْ فَوقِ الثَّنَايا السُّفْلَىٰ**) أي من طرف اللسان ومن أطراف الثنايا السفلىٰ ، كذا قاله ابن المصنف [١١] .

وفيه بحث ؛ لأن الناظم اعتبر فوق الثنايا السفلىٰ الذي هو تحت العليا بعينه ، ويريد به ما بينهما ، وهو[3] لم يعتبر ذلك ، إذ طرف الشيء غير فوقه ، نعم يمكن التوفيق بحمل الفوق على الطرف لمجاورته إياه مجازاً .

وقال الشاطبي [١١٤٦] :

ومنـه ومـن بيـن الثنـايـا ثـلاثـةٌ . . . . . .

أي وثـلاثـةٌ منهـا مـن رأس اللسـان ومـن بيـن الثنـايـا السفلـىٰ ، قـالـه الجعبري[4] .

وقال زكريا [٣٦] : (عبارة الشاطبي رحمه الله « ومن بين الثنايا » يعني

= صوت اللام والراء كذلك . انظر « كلام العرب » ١٩ ، « الأصوات اللغوية » ١٠٧ ، و« المصطلح الصوتي » ٢٠٠ ، وتأمّل الحاشية ٢ ص٩٢ .

(١) لفظ « نطع » سقط من « أ » .

(٢) في كلام الشارح هنا نقد خفي لعبارة ابن الجزري في « النشر » حيث قال : (ويقال لهذه الحروف نطعية لأنها تخرج من نطع الغار الأعلى وهو سقفه) ، ونقد لعبارة مكي في « الرعاية » حيث علل سبب تسمية الخليل لهنَّ بذلك لخروجهنَّ من نطع الغار الأعلى وهو سقفه ، « النشر » ١/ ٢٠٠ ، و« الرعاية » ص١١٤ .

(٣) يعني ابن المصنف .

(٤) انظر « كنز المعاني » للجعبري ص٣١٤/ ب .

العليا ، ولا منافاة فهي من طرف اللسان ومن بين الثنايا العليا والسفلىٰ) .

ويقال لهذه الثلاثة « أسلية » لخروجهنَّ من أسلة اللسان وهو مستدقه .

[المخرج الرابع عشر] :

(**والظَّاءُ والذَّالُ وثَا للعُلْيَا**) أي مخرج هذه الثلاثة خاص للثنايا العليا .

[١٨] (**من طَرَفَيْهِمَا**) أي من طرف اللسان وأطراف الثنايا العليا ، ويقال لهذه الثلاثة « لثوية » لخروجها من اللِّثَة وهي منبت الأسنان[١] .

وبه تَمَّ مخارج اللسان وهي عشرة ، وحروفها ثمانية عشر حرفاً .

وإنما قَدَّم المصنف حروف الصفير على اللثوية تبعاً لسيبويه ، ولأنها تقارب مخرج الطاء وأختيها لأنها قبل أطراف الثنايا .

[المخرج الخامس عشر] :

ثم ذكر الناظم مخارج الشفة وحروفها بقوله : (**ومن بطن الشَّفة**) بفتح الشين وبكسره .

(**فالفَا مَعَ أَطْرَافِ الثَّنَايَا المُشْرِفَة**) بكسر الراء ، والفاء زائدة في « فالفاء » ؛ لأنه مبتدأ .

والمعنىٰ أنَّ الفاء تخرج من باطن[٢] الشفة السفلىٰ مع أطراف الثنايا العليا المعنية بقوله : « المشرفة » .

وأطلق الناظم الشَّفَةَ ، ومراده السفلىٰ كما تقرر لعدم تأتي النطق بالفاء مع العليا .

و« مَعْ » ساكنة على لغة ربيعة ، ثم نقلت حركة الهمزة إليها على لغة الجادة .

---

(١) في قوله : (لخروجها من اللثة) توسع ، ولا يعني أنها تخرج منها ، بل من قربها كما صرح به كثير من أهل العلم . « نهاية القول المفيد » لمحمد مكي نصر ص٣٧ .

(٢) في « ب » : بطن .

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

[المخرج السادس عشر] :

[١٩] (للشفتين الواوُ باءٌ ميمُ) أي مخرج هذه الثلاثة خاص للشفتين حيث تخرج من بين الشفة العليا والسفلىٰ إلا أنَّ الواو بانفتاح ، والباء والميم بانطباق ، إلا أنَّ انطباقها مع الباء أقوىٰ من انطباقها مع الميم ، فكان ينبغي تأخير الواو عنهما لذلك ، كما فعل مكي حيث قَدَّم الباء وذكر الميم عقبها وختم بالواو[١] ، والمراد بالواو غير المدية .

[المخرج السابع عشر] :

(وغُنَّةٌ مَخْرَجُهَا الخَيْشُومُ) أي أقصى الأنف .

وبرهان الغنة في سد الأنف ، ولهذا لو أمسكت الأنف لم يمكن خروجها .

ثم الغنة من الصفات لأنها صوت أغن لا عمل للسان فيه[٢] ، فكان اللائق ذكرها مع الصفات لا مَعَ مخارج الذوات .

قال ابن المصنف [١٢] : (والغنة صفة النونِ ولو تنويناً والميمِ المدغمتان والمخفاتان) .

وقال الجعبري : (الغنة صفة النون ولو تنويناً والميم تحركتا أو سكنتا ، ظاهرتين أو مخفاتين أو مدغمتين)[٣] .

وهذا معنىٰ قول الداني : (وأما الميم والنون فيجافىٰ بهما اللسان إلى

---

(١) وقيل : تقدم الواو ، فالميم ، فالباء ، والظاهر أن الناظم لم يقصد الترتيب .

(٢) ولأنها لا تنفرد بنفسها كما هو دأب الأحرف العادية ، وإنما هي مقيدة فتخرج مع الميم والنون ، وكان حق الألف أن يكون مثلها ولكن لما كان شبه مطلق بحيث يخرج وينفرد بنفسه كما في سائر الحروف بشرط فتح الحرف الذي قبله صح أن نطلق عليه حرفاً مع أنه لا يعتمد على حيز معين بل هو هواء يمر على كل جوف الفم وهو الخلاء الداخل فيه ويخرج من الفم ، أما الغنة فهي هواء كذلك ولكن يخرج من الأنف ولا يعتمد على حيز معين .

(٣) « كنز المعاني » للجعبري ص٣١٥/ أ .

موضع الغنة من غير قيد ، وهي في الساكن أكمل منها في المتحرك ، وفي المخفىٰ أزيد منها في المظهر ، وفي المدغم أوفىٰ منها في المخفىٰ عند مثبتها)[1] .

وقول الشاطبي [١١٥١] :

وغُنَّــةُ تنــويــنٍ ونــونٍ وميــمِ أنْـ سَكَنَّ ولا إظهارَ في الأَنفِ يُجْتَلا

أي إذا سكنا أو أخفيا أو أدغما .

وقول مكي « الساكنان »[2] قيد لكمال الغنة لا لأصلها لما تقدم ، والله أعلم .

ولذا قال بعضهم : مخرجُ حرفها .

قال ابن المصنف [١٢] : (وكان ينبغي أن يذكر هنا عوضاً عنها مخرج النون المخفاة ، فإن مخرجها من الخيشوم ، وهي حرفٌ بخلاف الغنة) .

قلت : ولهذا قال بعض الشراح : (أي مخرج محلها من النون والميم) .

وفيه أنَّ مخرجَ محلها من النون والميم قد سبق ، وأن النون المخفاة مركبة من مخرج الذات ومن تَحَقُّق الصفة في تحصيل الكمالات .

وقد أغرب الشارح اليماني حيث قال : (الغنة تارةً تكون صفة وتارةً تكون حرفاً ، وهو النون والميم المدغمتان والمخفاتان ، وهو مذهب المصنف) . اهـ وغرابته مما لا يخفىٰ .

وعلى كل تقدير فَعَدُّ الغنة من مخارج الحروف السبعة عشر لا يخلو عن إشكال فتدبر .

ثم رأيت المصنف ذكر في « النشر » أن المخرج السابع عشر الخيشوم وهو الغنة ، وهي تكون في النون والميم الساكنتين حالة الإخفاء أو ما في حكمه من

---

(١) انظر « جامع البيان » لأبي عمرو الداني .

(٢) ستأتي عبارته كاملة في الصفحة التالية .

الإدغام بالغنة ، فإن مخرج هذين الحرفين يتحول في هذه الحالة عن مخرجهما الأصلي على القول الصحيح كما يتحول مخرج حروف المد[١] من مخرجه إلى الجوف على الصواب ، وقول سيبويه إنَّ مخرج النون الساكنة من مخرج النون المتحركة إنما يريد به النون المظهرة[٢] .

وقد نَصَّ مكي في « الرعاية » على أنَّ (الغنة نون ساكنة خفيفة[٣] تخرج من الخياشيم ، وهي تكون تابعة للنون الساكنة الخالصة السكون غير المخفاة وهي التي تتحرك مرة وتسكن مرة ، وللتنوين والميم الساكنة . . .) ثم قال : (والغنة حرف مجهور شديد لا عمل للسان فيها)[٤] .

وقَد صَرَّح الجارْبُرْدي أن النون الساكنة المخفاة تسمىٰ غنة وأنها من الحروف المتفرعة ، ثم بَيَّنَ ذلك بقوله : فإنك إذا قلت : « عن » ، كان مخرجها من طرف اللسان وما فوقه ، وإذا قلت : « عنك » لم يكن لها مخرج من الفم ، لكنها غنة تخرج من الخيشوم فلو نطق بها الناطق مع هذه الحروف وأمسك أنفه لَبَانَ اختلافهما .

فيمكن حمل الغنة هنا على النون المخفاة نفسها من غير تكلف بقرينة أن الكلام في الحروف لا في صفاتها ، وهذا بخلاف الغنة في قوله :

« وأظهر الغنة » وغيرِهِ من المواضع الآتية ، فإن المراد بها الصفة حتماً .

ومما يؤيده قول أبي شامة نقلاً عن أبي عمرو : (وهذه الغنة المسماة بالنون الخفية ليست النون التي مر ذكرها ، فإن تلك من الفم ، وهذه من الخيشوم ، وشرط هذه أن يكون بعدها حرف من حروف الفم ليصح إخفاؤها ، فإن كان

---

(١) في « ب » زيادة : « واللين » .
(٢) انظر « النشر » لابن الجزري ١/ ٢٠١ .
(٣) في « أ » الخفية ، وفي « د » : خفية ، وما أثبتناه هو الموافق لما عند مكي في « الرعاية » .
(٤) انظر « الرعاية » لمكي بن أبي طالب القيسي ص١٥٣ .

بعدها حرف من حروف الحَلق[1] أو كانت آخر الكلام وجب أن تكون الأولىٰ)[2] .

[باب صفات الحروف]

[٢٠] (صِفَـاتُهـا جَهْـرٌ ورِخـوٌ مُسْتَفِـل مُنْفَتَـحٌ مُصْمَتَـةٌ والضِّـدَّ قُـلْ)

الصفة ما قام بالشيء من المعاني كالعِلْم والسَّواد .

وقد تطلق الصفة ويراد بها النعت النحوي ، والمراد بها هٰهنا **عوارض تعرض للأصوات الواقعة في الحروف من الجهر والرخاوة والهمس والشِّدَّة وأمثال ذلك** .

فالمخرج للحرف كالميزان يعرف به ماهيته وكَمِّيته ، والصِّفة كالمحكِّ أو الناقد يعرف بها هيئته[3] وبهذا يتميز بعض الحروف المشتركة في المخرج عن بعضها حال تأديته ولولا ذلك لكان الكلام بمنزلة أصوات البهائم التي لها مخرج واحد وصفة واحدة فلا يفهم منها المرام .

وهذا معنىٰ قول المازني[4] : (إذا همست وجهرت وأطبقت وفتحت اختلفت أصوات الحروف التي من مخرج واحد) .

وقال الرُّمَّاني[5] وغيره : (لولا الإطباق لصارت الطاءُ دالاً ؛ لأنه ليس

---

(١) إلا في قراءة أبي جعفر بإخفاء النون الساكنة عند الخاء والغين فعليه تكون الغنة الثانية لا الأولىٰ .

(٢) انظر « إبراز المعاني من حرز الأماني » لأبي شامة ص٧٥٠ .

(٣) لفظ « هيئته » سقط من « ب » .

(٤) هو بكر بن محمد بن حبيب بن بقيّة ، أبو عثمان المازني ، من مازن شيبان ، أحد الأئمة في النحو ، من أهل البصرة ، ووفاته فيها سنة ٢٤٩هـ له تصانيف ، منها « ما تلحن فيه العامة » و« التصريف » و« الديباج » وغيرها . « وفيات الأعيان » ١/ ٩٢ ، « إنباه الرواة » ١/ ٢٤٦ « الأعلام » ٢/ ٦٩ .

(٥) هو علي بن عيسىٰ الرماني النحوي ، ولد في بغداد سنة ٢٩٦هـ تجاوزت مؤلفاته المئة في النحو والصرف والبلاغة وعلوم القرآن والاعتزال والكلام ، منها « الألفاظ المتقاربة أو=

بينهما فرق إلا الإطباق ، ولصارت الظاءُ ذالاً ، ولصارت الصاد سيناً ، فسبحان من دقت في كل شيء حكمته) .

روي أن الإمام أبا حنيفة رحمه الله تعالىٰ ناظر معتزلياً فقال له : قل « با » ، فقال : « با » ، ثم قال : قل « حا » ، فقال « حا » ، فقال له : بَيِّن مخرجهما ، فبينهما ، فقال : إن كنت خالق فعلك فأخرج الباء من مخرج الحاء ، فبهت المعتزلي .

وصفات الحروف منها ما له ضد ، ومنها ما ليس له ضد كما سيأتي بيانهما ، وإنما ذكر الشيخ رحمه الله هٰهنا صفاتها المشهورة اللائقة لمقدمته المختصرة ، وإلا فقد ذكر بعضهم أنَّ لها أربعةً وأربعين صفة ، وزاد بعضهم عليها كما في الكتب المبسوطة ، فَذَكر المصنف من صفاتها سبعة عشر نوعاً ، منها الجهر ، والرخاوة[1] ، والاستعلاء ، والانفتاح ، والإصمات ، بحسب ما اتفق له من الوزن ، تارةً بلفظ المصدر وأخرىٰ بصيغة الوصف ، وستأتي معانيها مع أضدادها في محلها اللائق بها . وقوله « والضِّدَّ قل » أي واذكر أضداد هذه الصفات الخمسة بالمقابلة المرتبة كما قال :

[٢١] (**مَهْمُوسُهَا فَحَثَّهُ شَخْصٌ سَكَتْ**) فإن الأشياء تتبين بأضدادها ، وبتعداد حروف بعض الأضداد تعرف سائر الأضداد من جهة الأعداد .

ولما كانت الحروف المهوسة وأمثالها قليلةً قابلةً لسرعة ضبطها وحفظها بيَّنَها وترك بيان ضدها لما يعرفُ من مفهوم ما عيَّنَها .

[حروف الهمس] :

والحاصل أن الحروف المهموسة مجتمعة في كلمات مركبة منها ، عَبَّر عنها بقوله : « فَحَثَّهُ شخصٌ سكت » ، وهي عشرة :

= المترادفة المعنى » و« شرح كتاب سيبويه » و« النكت في إعجاز القرآن » توفي سنة ٣٥٧هـ . اهـ انظر ترجمته في دراسة لشرحه على كتاب سيبويه للدكتور مازن المبارك .

(١) في « ب » : والرخو .

الفاء ، والحاء المهملة ، والثاء المثلثة ، والهاء ، والشين والخاء[1] المعجمتان ، والصاد ، والسين ، والكاف ، والتاء المثناة من فوق .

فالـ« حَثُّ » بمعنى الحض ، والـ« شخص » معروف ، و« سكت » فعلٌ ماضٍ من السكوت .

ثم الهمس في اللغة : الخفاء ، ومنه قوله تعالى : ﴿فَلَا تَسْمَعُ إِلَّا هَمْسًا﴾ [طه : ١٠٨] والمراد به حسُّ مشي[2] الأقدام إلى المحشر ، أو حسُّ كلام أهله من هول ذلك المنظر ، ومما يناسب المعنىٰ الأول قول الشاعر :

وهُنَّ يمشينَ بنا هَمِيسَا إن يَصْدُقِ الطَّيرُ نَنِك لميسا[3]

وسميت مهموسة لجريان النَّفَسِ معها لضعفها ولضعف الاعتماد عليها عند خروجها ، وضِدُّها المجهورة[4] .

والجهر في اللغة : **الصوت القوي الشديد** ، وسميت مجهورة لمنع النفس وحصره أن يجري معها لقوتها وقوة الاعتماد عليها عند خروجها .

والتحقيق أن الهواء الخارج من داخل الإنسان[5] إن خرج ذلك بدفع الطبع

---

(١) « والخاء » سقط من « ب » .

(٢) في « ب » : والمراد بالهمس مشيُ الأقدام . . . إلخ .

(٣) روى الحاكم وصححه والبيهقي ، وسعيد بن منصور ، وابن أبي شيبة وابن المنذر وابن جرير عن أبي العالية قال : كنت أمشي مع ابن عباس وهو محرم ، وهو يرتجز بالإبل وهو يقول :

وهنَّ يمشين بنا هميسا . . . . . .

قالَ : قلتُ : أترفث وأنت محرم ؟! ، قال : إنما الرفث ما روجع به النساء . اهـ « المستدرك » للحاكم ٢/٢٧٦ ، و« الدر المنثور » للسيوطي ١/٥٢٨ ، والبيهقي في « شعب الإيمان » ٥/٦٧ ، وانظر « لسان العرب » و« تاج العروس » مادة : رفث ، والظاهر أن ابن عباس رضي الله عنهما استشهد بالبيت ، وليس من نظمه .

(٤) والحروف المجهورة تسعة عشر حرفاً جمعها بعضهم في كلمات وهي : (عَظُمَ وزنُ قارىء ذي غَضٍّ جَدَّ طَلَب) أي رجح ميزان قارىء ذي غضٍّ للبصر اجتهد في الطلب .

(٥) في « ب » : الأسنان ، وهو تصحيف .

يسمىٰ نَفَساً ـ بفتح الفاء ـ وإن خرج بالإرادة وعرض له تموجٌ بتصادم جسمين يسمىٰ صوتاً ، وإذا عرض للصوت كيفيات مخصوصة بأسباب معلومة يسمىٰ حروفاً ، وإذا عَرَض للصوت كيفيات أُخر عارضة بسبب الآلات تسمىٰ تلك الكيفيات صفات .

ثم إنَّ النَّفَسَ الخارج الذي هو صفة حرفٍ إن تكيَّفَ بكيفية الصوت حتى يحصل صوت قوي كان الحرف مجهوراً ، وإن بقي بعضه بلا صوت يجري مع الحرف كان ذلك الحرف مهموساً ، وأيضاً إذا انحصر صوت الحرف في مخرجه انحصاراً تاماً فلا يجري جرياناً سهلاً يسمىٰ شديداً ، فإنَّك لو وقفت علىٰ قولك « الحج » وجدت صوتك راكداً محصوراً[1] ، حتى لو رمت مَدَّ صوتك لم يمكنك ، وأما إذا جرىٰ الصوت جرياناً تاماً ولا ينحصر أصلاً يسمىٰ رخوةً كما في « الطش » فإنك إذا وقفت عليها وجدت صوت الشين جارياً بمدةٍ إن شئت ، وأما إذا لم يتمَّ الانحصار ولا يجري يكون متوسطاً بين الشدة والرَّخوة كما في « الظل » ، فإنك إذا وقفت عليه وجدت الصوت لا يجري مثل جري « الطش » ، ولا ينحصر في مثل انحصار « الحج » بل يخرج على حَدِّ اعتدالٍ بينهما ، فإذا عرفت ذلك تبين لك أيضاً معنىٰ قوله :

[حُرُوفُ الشِّدَّة] :

(**شَدِيدُهَا لفْظُ أَجِدْ قَطٍ بَكَتْ**) فـ« أَجِدْ » أمرٌ من الإجادة ، و« قَطٍ » منون مجرور مخفف بمعنىٰ « حَسْب » ، و« بَكَتْ » مُجَرَّدُ التبكيت ، يقال : بكته إذا غلبه بالحُجَّة ، والمراد بها هنا الحروف المتصفة بالشدة مجموعة في الكلمات الثلاث[2] مركبة منها ، وهي :

الهمزة ، **والجيم** ، **والدال** المهملة ، **والقاف** ، **والطَّاء** المهملة ، **والباء**

---

(١) في « أ » : ركداً حصوراً .
(٢) في « أ » و« ب » : الثلاثة .

الموحدة ، **والكاف** ، والتاء المثناة من فوق ، وما عداها وما عدا البينيَّة التي ذكرها في قوله :

[الحروف المتوسطة] :

[٢٢] (**وبينَ رِخْوٍ والشَّديدِ**) أي وما بينهما حروفٌ خمسة يجمعها تركيب (**لِنْ عُمَر**) كُلُّها حروف رخوة .

والشدة في اللغة : القوة ، وسميت شديدة لمنعها الصوت أن يجري معها لأنها قويت في مواضعها فلزمتها الشدة

والـ« رخوة » مثلثة الراء ، والكسر أشهر .

والرخاوة في اللغة : اللين ، وسميت بذلك لجري النفس والصوت معها حتى لانت عند النطق بها وضعفَ الاعتماد عليها(١) .

ثم الحروف التي بين الرخوة والشدة خمسة ، يجمعها قولك « لن عمر » بكسر اللام ، أمرٌ من « لان يلين » .

و« عمر » منادىٰ بحذف حرف النداء .

وهذا التركيب أولىٰ من جمع بعضهم في « لم نرعَ » ، ومما وقع في « الشاطبية » [١١٥٤] من قوله : « عَمْرُ نل » مع ما فيه من خلوص المبنىٰ وخلاصة المعنىٰ كما لا يخفىٰ(٢) .

وهي : **اللام ، والنون ، والعين المهملة ، والميم ، والراء** ، وإنما وصفت بذلك لأن الرخوة إذا نطق فيها في نحو (اِجلس) و(افرش) جرىٰ

---

(١) وحروف الرخاوة ستة عشر ، نظمها بعضهم بقوله :

إن تشـــأ ألفـــاظَ رخـــوٍ لا تكـــن فـــي الحفـــظ لاهـــي
رمـــزه خُـــذْ غِـــثَّ حَـــظٍّ فَـــضَّ شـــوصٍ زيَّ ســـاهِ

(٢) ذلك لأن ذينك اللفظين يطلبان مفعولين ، أحدهما لـ« نرع » والثاني لـ« نل » ؛ وهما مقدران ، بخلاف « لن عمر » فهو أمر من اللين ، فاعله مستتر وجوباً ، و« عَمَر » منادىٰ .

معها الصوت والنفس عند سكونها ، والشديدةُ إذا نُطِق بها في نحو: « اضرب » و« اقعد » انحبس الصوت والنفس معها ولم يجريا .

والتي بين الرخوة والشديدة إذا نطق بها في نحو: « انعم » و« اعمل » لم يجرِ الصوت والنفس معها جريانهما مع الرخوة ، ولم ينحبسا[1] انحباسهما مع الشديدة .

هذا وقد قال ابن الحاجب[2] في « الشافية » : (المجهورة ما ينحصر أي ينقطع جري النفس مع تحركه ، والمهموسة بخلافها ، وخالف بعضهم فجعل الضاد والظاء والذال ـ أي المعجمات ـ والزاي والعين والغين والباء ـ أي الموحدة ـ من المهموسة ، والكافَ والتاءَ ـ أي المنقوطة بنقطتين من فوق[3] ـ من المجهورة ، ورأىٰ أنَّ الشدة تؤكد الجهر ، والشديدةُ ما ينحصر جريُ صوته عند إسكانه في مخرجه فلا يجري)[4] .

قال شارحها النظامي[5] : (والجهر انحصار النفس مع تحركه ، فقد يجري النفس ولا يجري الصوت كالكاف والتاء المنقوطة بنقطتين من فوق ، وقد

---

(١) في « ب » : ولم ينحبس .

(٢) هو عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس ، أبو عمرو ، جمال الدين بن الحاجب ، فقيه مالكي ، من كبار العلماء بالعربية ، ولد في « أسنا » ونشأ في القاهرة ، وسكن دمشق ومات بالإسكندرية ، له كتب ، منها « الكافية » ، و« الشافية » ، و« مختصر في الفقه » ، ولد سنة ٥٧٠هـ ، وتوفي سنة ٦٤٦هـ . اهـ « وفيات الأعيان » ١/ ٢١٤ ، « غاية النهاية » ١/ ٥٠٨ ، « الأعلام » ٤/ ٢١١ .

(٣) « من فوق » سقط من « ب » .

(٤) انظر « الشافية » لابن الحاجب ص٣٤٢ بشرح النِّظَام .

(٥) هو نظام الدين الحسن بن محمد النيسابوري المعروف بـ« النِّظَام النيسابوري » وبـ« النظام الأعرج » كان ماهراً في جل العلوم وحكيماً من الحكماء ، ومفسراً من المفسرين ، وعالماً في النحو والصرف والرياضيات ، له مؤلفات ، منها « غرائب القرآن » و« لب التأويل » و« تعبير التحرير » توفي بعد ٨٥٠هـ . « أعيان الشيعة » ٥/ ٢٤٩ .

يجري الصوت ولا يجري النفس كالضاد والغين المعجمتين)[1] . فظهر الفرق بينهما ، والله أعلم .

[حروف الاستعلاء] :

(وسبعُ عُلْوٍ) بضم العين وتكسر (**خُصَّ ضَغْطٍ قِظْ حَصَرْ**) أي حَصْرُ سبعِ علوٍ حروفُ « خُصَّ ضغط قظ » ، فـ« قظ » أمرٌ من قاظ بالمكان إذا قام به في الصيف ، والـ« خُصُّ » بضم الخاء المعجمة البيت من القصب ، والـ« ضَغْطُ » الضِّيق .

والمعنىٰ : أقم وقت حرارة الصيف في خُصٍّ ذي ضغط ، أي اقنع من الدنيا بمثل ذلك وما قاربه واسلك طريق السلف الصالح وما وافقه ، فقد جاء عن أبي وائل شقيق بن سلمة[2] ـ وهو من أكابر التابعين من أصحاب عبد الله بن مسعود رضي الله عنه ـ نحوٌ من ذلك ، قال عبد الملك بن عمير[3] : كان لأبي وائل خُصٌّ من قصب يكون فيه هو ودابته ، فإذ غزا نَقضه ، وإذا رجع بناه ، كذا ذكره أبو شامة رحمه الله[4] .

فقول شارح[5] [٢٤] (« خُصَّ » فعل ماض مبني للمجهول بمعنى اخْتُصَّ) صُحِّفَ عليه .

---

(١) انظر « شرح الشافية » للنظام » ص٣٤٢ .

(٢) هو شقيق بن أبي سلمة الأسدي ، أبو وائل ، صاحب عبد الله بن مسعود ، أدرك النبي ﷺ وهاجر بعده ، وروىٰ عن أبي بكر وعمر وعلي وحذيفة وغيرهم ، قال مغيرة بن مقسم عن أبي وائل : أتانا مصدقُ رسول الله ﷺ فأتيته بكبش فقلت : خذ صدقة هذا ، فقال ليس فيه صدقة ، قال ابن حجر : ولا دلالة فيه على صحبته ؛ لأنه ليس فيه أنه أسلم . اهـ « الإصابة » ٢/ ٦٨ .

(٣) هو عبد الملك بن عمير بن سويد بن حارثة القرشي ، روى أكثر من مئتي حديث ، قال البخاري : سُمِعَ عبد الملك بن عمير يقول : إني لأحدِّث بالحديث فما أترك منه حرفاً ، وكان من أفصح الناس ، وعن أبي إسحاق الهمذاني قال : خذوا الحديث والعلم من عبد الملك بن عمير ، توفي سنة ١٣٦هـ . اهـ « تهذيب التهذيب » ٦/ ٤١١ .

(٤) « إبراز المعاني من حرز الأماني » للعلامة أبي شامة ص٢٥٦ .

(٥) هو عصام الدين المعروف بـ« طاش كبري زاده » و« الشارح الرومي » .

والمراد هنا أن حروف الاستعلاء سبعة انحصرت في مركبات هذه الكلمات وهي : **الخاء** المعجمة، **والصاد** المهملة، **والضاد والغين** المعجمتان، **والطاء**، **والقاف** ، **والظاء** ، وسميت مستعلية لاستعلاء اللسان[1] عند النطق بها إلى الحنك الأعلىٰ، وما عداها مستفلة[2] لانخفاض اللسان عن الحنك عند لفظها[3] .

[حروف الإطباق] :

[٢٣] (**وصَادُ ضادٍ طاءُ ظاءٍ مطبقة**) بفتح الباء ، ويجوز كسرها ، ويتزن البيت بتنوين الثاني والرابع ، وإنما لم يركّب هذه الحروف الأربعة المسماة بالمطبقة[4] على قياس سائرها لعدم حصول معنىً في تركيبها ولثقلها على اللسان بخلاف غيرها .

والحاصل أنَّ حروف الإطباق أربعة : **الصاد والضاد والطاء والظاء** ، وهي من جملة الحروف المستعلية وأخصُّ منها ، وسميت بها **لانطباق ما يحاذي**

---

(١) المقصود باستعلاء اللسان : استعلاء أقصاه ، لأنه هو المعتبر والمؤثر (انظر : جهد المقل للمرعشي/ ١٥٢ ، وأحكام تجويد القرآن للحصري/ ١٢٤) .

(٢) قَلَّ من العلماء من عرَّف الاستفال واعتنىٰ ببيانه ، حتى إن سيبويه لم يعرفه ؛ إلا أنه ذكر تعريف الاستعلاء ، ثم قال : « والاستفال ضده ، وإنما منعت هذه الحروف الإمالة لأنها حروف مستعلية إلى الحَنك الأعلى » اهـ « الكتاب » ٤/ ١٢٩ ، ولا نجد من عني بتعريف الاستفال بعد سيبويه غير مكي في « الرعاية » قائلاً : « وإنما سميت مستفلة لأن اللسان والصوت لا يستعلي عند النطق بها إلى الحنك كما يستعلي عند النطق بالحروف المستعلية » اهـ « الرعاية » ٢٤ ، وقد وافقه في التعريف الداني في « التحديد » ص١٠٩ ، وابن الطحان في مخارج الحروف ص٩٤ ، وابن الجزري في « التمهيد » ص١٠٠ ، وقال الرضي : « ما ينخفض معه اللسان ولا يرتفع » اهـ « شرح الشافية » ٣/ ٢٦٢ .

(٣) والحروف المستفلة اثنان وعشرون حرفاً جمعها بعضهم في قوله :

خُذْ حروفَ الاستفالِ ... واتركنْ من قال إفكا
ثبتَ عِزٌّ من يجوِّدْ ... حرفهُ إذ سَلَّ شَكَّا

(٤) في « ب » : « المسماة بالمطبقة » .

اللسان من الحنك الأعلى[1] **على اللسان عند خروجها** ، وهو أبلغ من الاستعلاء[2] .

وهو لغةً : **الالتصاق** .

وضدُّها **المنفتحة**[3] ، **وسميت بها لانفتاح ما بين اللسان والحنك وخروج الريح من بينهما عند النطق بها** .

وهو لغةً : **الافتراق** .

ومن الغرائب أنَّ قوله تعالىٰ : ﴿حَصَبُ جَهَنَّمَ﴾ [الأنبياء : ٩٨] قرىء بجميع الحروف المطبقة ولم يجتمع في كلمة غيرها[4] .

[حروف الإذلاق] :

(و« **فَرَّ من لُبِّ** » **الحروفُ المذلقة**) أي والحروف المذلقة مجموع حروف « **فَرَّ من لُبِّ** » وهو بضم اللام وحذف التنوين للوزن على أنَّ « مِنْ » حرف جر ، و« اللب » الذي هو العقل بمعنى الفاعل ، والمعنىٰ هربَ الجاهل من العاقل ، ويمكن أن يكون المعنىٰ : فَرَّ من الخلق من له عقل به عرف الحقَّ[5] ، ففيه

---

(١) « الأعلى » سقط من « أ » و« ج » .

(٢) ولذلك فإن علماء العربية عدوا أصوات الإطباق المفخمة ولم يعدوا أصوات الاستعلاء كذلك . انظر « المصطلح الصوتي » ص١٣٤ و١٣٥ ، ووجه كون الإطباق أبلغ من الاستعلاء أن فيه ارتفاعاً للسان أكثر .

(٣) حروف الانفتاح خمسة وعشرون ، يجمعها قولك : (من أخَذَ وجد سعةً فزكَّا حَقَّ له شرب غيث) ، أي من وجد سعة فأدىٰ زكاة ماله كان حقّاً على الله أن يسقيه من رحمته . اهـ شرح الشيخ حجازي على الجزرية .

(٤) القراءة الصحيحة المتواترة بالصاد ، وما عداها فشاذ (انظر : المحتسب ٢/ ٦٦ ، والقرطبي ١١/ ٣٤٣ ، والبحر المحيط ٦/ ٣٤٠ ، والاتحاف ٢/ ٢٦٧) .

(٥) في « أ » و« ب » : « فر من الخلق من عقل له به عرف الحق » وفي « ط » : « فر من فر من الخلق من عقل به عرف الحق » ، وما أثبتناه من « ج » ، وهو موافق للنسخة التي اعتمد عليها محمد مكي نصر في « نهاية القول المفيد » ص٦٠ .

إيماء إلى قوله تعالىٰ : ﴿ فَفِرُّوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ ﴾ [الذاريات : ٥٠] وقوله سبحانه : ﴿ وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا ﴾ [المزمل : ٨] .

والحاصل أن **الفاء ، والراء ، والميم ، والنون ، واللام ، والباء** الموحدة يقال لها : « المذلقة » لخروجها من ذلق اللسان والشفة ، أي طرفيهما ، والمراد أن خروج بعضها من ذلق اللسان وهي الراء واللام والنون ، وبعضها من ذلق الشفة وهي الباء والفاء والميم ، وما عداها مصمتة[1] لأنها من الصمت وهو المنع .

قال الأخفش : لأنّ من صَمَتَ مَنَعَ نفسه من الكلام .

والمراد بها هٰهنا أنها ممنوعة من انفرادها أصولاً في بنات الأربعة والخمسة ، بمعنىٰ أن كل كلمة على أربعة أحرف أو خمسة أصولاً لا بُدَّ أن يكون فيها مع الحروف المصمتة حرف من الحروف المذلقة ، وإنما فعلوا ذلك لخفتها ، فلذلك عادلوا بها الثقيلة ، ولأجل ما ذكر حكموا بأنَّ « عسجداً » ـ اسمٌ للذهب ـ أعجميٌّ لكونه من بنات الأربعة وليس فيه حرف من الحروف المذلقة[2] .

وقال مكي في « الرعاية » : (إنَّ الألف ليست من المذلقة ولا من المصمتة لأنها هوائية لا مستقرَّ لها في المخرج)[3] .

وبهذا تمت أضداد الصفات الخمسة المذكورة فشرع في ذكر صفات اختصت ببعض الحروف دون بعضها من غير تحقق وجود أضدادها فقال :

---

(١) وهي ثلاثة وعشرون حرفاً يجمعها قولك : (جُزْ غِشَّ ساخط صِدْ ثقةً إذ وعظه يحضُّكَ) أي عَدِّ عن غش ساخطٍ للحق واصطد ثقةً فإنَّ وعظه يحثك على الخير .

(٢) مما وقع منه في القرآن لفظ ﴿غساق﴾ ومعناه البارد المنتن ، و﴿قسطاس﴾ ومعناه الميزان بلغة الروم ، ومن غير القرآن كـ« عسجد » للذهب ، و« الزهزقة » لشدة الضحك .

(٣) انظر « الرعاية » لمكي بن أبي طالب القيسي ص٧٤ ، وقوله هذا مخالف للمشهور من أنها مصمتة .

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

[حروف الصفير[1]] :

[٢٤] (**صَفيرُهَا صَادٌ وزَايٌ سينُ**) أي حروف الصفير ثلاثة : **صاد** مهملة ، **وزاي وسين** مهملة ، ولم يُرَكَّب لما سبق في المطبقة[2] .

وجَعَلَ الرومي ضمير « صفيرها » إلى الصفات فيحتاج إلى تكلفٍ في صحة الحمل بأن يقال : حروفُ صفيرها .

والمعنىٰ أنَّ هذه الحروف موصوفة بصفة الصفير ، وهو **صوت زائد يخرج من بين النَّفَس يصحبُ هذه الحروف عند خروجها** .

وهو لغةً : صوتٌ يُصَوَّتُ به للبهائم .

ثم اعلم أن السين حرف مهموس من حروف الصفير ، ويمتاز عن الصاد بعدم الإطباق[3] ، وعن الزاي بالهمس كما في « القاموس » .

[حروف القلقلة] :

(**قَلْقَلَةٌ قُطْبُ جَدٍ واللِّينُ**) أي حروف القلقلة ـ ويقال لها اللَّقلقة ـ خمسة يجمعها قولك « **قطب جد** » وهي **القاف** ، **والطاء** المهملة ، **والباء** الموحدة ، **والجيم** ، **والدال** المهملة ، وإنما وصفت بذلك لأنها حين سكونها لاسيما إذا

---

(١) تابع ابن الجزري والشارح (القاري) القدماء في ترتيبهم لهذه الأصوات الثلاثة ، إذ وضعوها بعد الأصوات النطعية (الدال ، والتاء ، والطاء) وما رآه العلماء المحدثون عكس ذلك ، فنطق السين والزاي والصاد يجعلها قبل ـ لا بعد ـ التاء والدال والطاء من جهة الخلف (علم اللغة العام ـ الأصوات ١٢٠) .

وهذا الترتيب وجد عند سيبويه (الكتاب ٤/ ٤٣١) وابن جني (سر الصناعة ١/ ٤٥) ومن تبعهما حيث كان ترتيب أصوات الصفير بعد النطعية ، أما الخليل فقد وضع أصوات الصفير وبعدها الأصوات النطعية ، وهو ما نشعر به الآن وما نلمسه من نطق قرّاء القرآن من المصريين . وانظر « المصطلح الصوتي » (١٦٠ ، ١٦٩) .

(٢) أي لثقلها على اللسان ولعدم حصول معنىً في تركيبها .

(٣) في « أ » و« ب » و« د » والنسخة المطبوعة من « القاموس المحيط » ، مادة سين : « بالإطباق » وما أثبتناه من « ج » هو الصواب .

وُقِفَ عليها تَقَلْقَلَ المخرجُ حتىٰ يسمع له نبرة قوية لما فيها من شدة الصوت الصاعد بها مع الضغط دون غيرها .

وهي في اللغة : التحرك والاضطراب .

والـ« قُطْبُ » ـ بتثليث القاف والضَّمُّ أشهر ـ ما يدور عليه الأمر ، ومنه قطب الرحىٰ .

والـ« جَدُ » : البَختُ والعظمة[1] ، وخفف للوزن[2] .

[حرفا اللين] :

ثم قوله « واللِّينُ » أي حروفه اثنان : [٢٥] (**وَاوٌ وَيَاءٌ سَكَنَا وَانْفَتَحَا**) بأَلِفِ الإطلاق ، أي وقع الفتح (**قَبْلَهُمَا والِانْحِرَافُ صُحِّحَا**) بصيغة المجهول ، والألف للإطلاق .

أي إن سكن الواو والياء وانفتح ما قبلهما يسمىٰ لِيْناً لقِلَّة المدِّ فيهما بالنسبة إلى حروف المد التى حركة ما قبلها من جنسها ، وذلك لأن فى حرف المدِّ مَدّاً أصلياً، وفي حرف اللِّين مَدّاً ما[3] يضبط بالمشافهة كُلٌّ منهما كما ذكره الجعبري[4] .

ولذا أُجريَ حرفا اللين مجرىٰ حروف المد ، حتى إذا وقع بعدهما ساكن لِوقفٍ أو إدغام[5] جاز المدُّ والتوسط والقصر ، إلا أنَّ هذا الترتيب أولىٰ في المد ، وعكسه في اللين ، وقد رُجِّحَ قَصْرُ ورش[6] في نحو : ﴿شَيءٍ﴾

---

(١) النظر « القاموس المحيط » مادة : جدد .

(٢) سيأتي قريباً زيادة إيضاح وبيان للقلقلة عند قول الناظم :

وبيِّنَنْ مُقَلْقَلاً إن سكنا وإن يكن في الوقف كان أبينا

(٣) لفظ (ما) سقط من « د » ، وهو للإبهام أي أنه مدّ غير محدد تماماً ولكنه أقل من حركتين .

(٤) انظر « كنز المعاني في شرح حرز الأماني » للجعبري ص٥٧/ أ .

(٥) من أمثلة ذلك لذي الوقف ﴿الصَّيْف﴾ ﴿الخَوْف﴾ ولذي الإدغام نحو ﴿للغَيْبِ بما﴾ و﴿لَقَوْلُ رسولٍ﴾ كلاهما في رواية السوسي عن أبي عمرو بالإدغام الكبير .

(٦) هو عثمان بن سعيد بن عدي المصري ، من كبار القراء ، غلب عليه لقب « ورش » لشدة بياضه ، أصله من « القيروان » ، رحل إلى المدينة وقرأ على نافع أربع ختمات وانتهت إليه=

و﴿سَوْءٍ﴾ علىٰ التوسط ، والتوسط على الطول[1] بهذا المعنىٰ .

[حرفا الانحراف] :

وَوَصفُ الانحراف صُحِّحَ ثبوته [٢٦] (**في اللَّام والرَّا**) مقصوراً (**وبتكريرٍ جُعِل**) وإنما قيل اللاَّم والراء منحرفان لأن اللَّام فيه انحراف وميل إلى طرف اللسان ، والرَّاءُ فيه انحرافٌ إلىٰ ظهر اللسان وميل قليل إلى جهة اللاَّم ، ولذلك يجعلها الألثغُ لاماً .

[حَرْفُ التكرير] :

والضمير في « جُعِل » راجع إلى الراء ، والمعنىٰ أن الراء يُوصف بالتكرير أيضاً كما وصفَ بالانحراف .

والتكرير : إعادة الشيء ، وأقله مرة على الصحيح .

ومعنىٰ قولهم : إن الراء مكررٌ هو أنَّ الراء له قبول التكرير[2] لارتعاد طرف اللسان به عند التلفظ كقولهم لغير الضاحك « إنسانٌ ضاحك » ، يعني أنه قابل للضحك ، وفي الجَعْلِ إشارةٌ إلى ذلك ، ولهذا قال ابن الحاجب : (لما تحسِبُهُ من شبه ترديد اللسان في مخرجه)[3] .

وأما قوله : (ولذلك جرىٰ مجرىٰ حرفين في أحكام متعددة)[4] فليس كذلك ، بل تكريره لحن ، فيجب معرفة التحفظ عنه للتحفظ به ، وهذا كمعرفة

= رئاسة القراءة بمصر التي ولد بها سنة ١١٠هـ ، وتوفي فيها سنة ١٩٧هـ . اهـ « معرفة القراء الكبار » ١/ ١٥٢ـ١٥٥ .

(١) انفرد ورش من بين جميع الرواة والقراء بجواز التوسط والطول في لفظ ﴿شيء﴾ وصلاً ووقفاً ، إلا أنَّ القصر المذكور مأخوذ له به من طريق « طيبة النشر » لا من « الشاطبية » . (إيضاح الرموز/ ١٢٤) .

(٢) في « ب » : التكرار .

(٣) انظر « الشافية » لابن الحاجب ٣/ ٢٥٧ .

(٤) المرجع السابق .

السحر ليتجنب عن تضرُّرِه وليعرف وجهُ دفعه .

قال الجعبري : (وطريقة السلامة أن يلصق اللافظ ظهر لسانه بأعلى حنكه لصقاً محكماً مرة واحدة ، ومتى ارتعد حدث من كل مرة راء)[1] .

وقال مكي : (لا بُدَّ في القراءة من إخفاء التكرير) وقال : (واجبٌ على القارىء أن يخفي تكريره ، ومتىٰ أظهره فقد جعل من الحرف المشدد حروفاً ومن المخفف حرفين)[2] . اهـ .

ثم قول ابن الحاجب (في أحكام متعددة) بَيَّنَهُ أبو شامة حيث قال : (فَحَسُنَ إسكان ﴿ينصُرُكم﴾ و﴿يُشْعِرُكم﴾[3] ، ولم يحسُنْ إسكان « يقتُلُكم » و« يسمعكم » ، وحسُنَ إدغام مثل ﴿وَإِنْ تَصْبِرُواْ وَتَتَّقُواْ لَا يَضُرُّكُمْ﴾[4] [آل عمران : ١٢٠] أحسن منه في ﴿إِن يَمْسَسْكُمْ﴾ [آل عمران : ١٤٠] ، ولم يُمَل « طالب » و« خاتم »[5] ، وأُميلَ « طارد » و« غارم » ، وامتنعوا من إمالة « راشد » ولم يمتنعوا من إمالة « ناشد » ، وكل هذه الأحكام راجعة في المنع والتسويغ إلى التكرير الذي في الراء)[6] .

[حرف التفشي[7] :]

(**وللتَّفَشِّي الشِّينُ ضَاداً اسْتُطِلْ**) التفشي : الانبثاث والانتشار ، والكلام

---

(١) انظر « كنز المعاني في شرح حرز المعاني » ص٣١٧/ أ .
(٢) « الرعاية » لمكي بن أبي طالب ص١٢٢ .
(٣) يعني في قراءة أبي عمرو البصري بإسكان الراء في رواية السوسي وإحدىٰ روايتي الدوري عنه .
(٤) عند من قرأ : (يضركم) بضم الضاد وتشديد الراء وهم ابن عامر والكوفيون وأبو جعفر ، وفيه إدغام الراءين « تحبير التيسير » ص ١٠٠ .
(٥) في « ب » : وغانم .
(٦) انظر « إبراز المعاني من حرز الأماني » للعلامة أبي شامة ص٧٥٤ .
(٧) التفشي من مصطلحات سيبويه وصف به الشين ، إلا أنه ذكر معها أصواتاً أخرى واصفاً إياها بالتفشي ، فوصف الأصوات المطبقة بقوله « والمطبق أفشى في السمع » وقد ذكر المبرد الشين وأضاف إليها الضاد ، ونقل الإمام ابن الجزري عن بعضهم أن حروف التفشي ثمانية : =

من باب القلب ، أي صفة التفشي ثابتة للشين ، والمعنىٰ أن الشين موصوفٌ بانتشار الصوت عند خروجها حتى تتصل بحروف طرف اللسان ، منها مخرج[١] الظاء المشالة[٢] ، والحال أنَّ مخرجها حافة اللسان من محاذاة وسطه[٣] .

[حرف الاستطالة] :

وقوله « استطل » أمرٌ من الاستطالة ، وهي لغةً : أَبعَدُ المسافتين ، والمراد منها هنا **الامتداد من أول حافة اللسان إلىٰ** آخرها كما قاله الجعبري[٤] ، والمعنىٰ : صِفْهُ بالاستطالة .

والحاصل أن الضاد حرف مستطيل ، وإنما وصف بالاستطالة لأنه يستطيل حتىٰ يتصل بمخرج اللام ، وللتحيُّز[٥] بين المخرجين باعتبار واحد صعُبَ اللفظ بها .

وقد ألحق المتقدمون الثاء المثلثة بالشين في التفشي وقالوا : إنها تفشت حتى اتصلت بمخرج الفاء ، ولذا تبدل منها فيقال : جدف وجدث[٦] .

= الميم ، والشين ، والفاء ، والراء ، والثاء ، والصاد ، والسين ، والصاد ، تفشي الميم بالغنة ، والشين والثاء بالانتشار ، والفاء بالتأفف ، والراء بالتكرير ، والصاد والسين بالصفير ، والضاد بالاستطالة ، ويظهر منه أن وصف الحروف الأخرى بالتفشي يعني شيئاً آخر غير هذه الصفة فالثابت أن الموصوف بالتفشي هو الشين وحدها . « الكتاب » ٤/ ٤٨٤ ، و« المقتضب » ١/ ٢١٤ .

(١) في « ب » : تخرج .

(٢) الشول لغة : الرفع ، أي الظاء التي رفع خطٌّ فوقها فرقاً بينها وبين الضاد .

(٣) ذكر عدد من العلماء أن الشين مع التفشي تصل إلى مخرج الظاء « الرعاية » لمكي/ ١٠٩ ، أما مخرج الشين المنصوص عليه فهو وسط اللسان مع ما يحاذيه من الحنك العلوي .

(٤) انظر « كنز المعاني » للجعبري ص٣١٧/ أ .

(٥) في « ب » : وللتخيير ، وفي « ج » : والتحيز ، وفي « د » : وللتخير .

(٦) قوله « وقد ألحق المتقدمون » إلى قوله « جدف وجدث » كلام تابع للتفشي فكان ينبغي أن=

قال ابن المصنف [١٥] : (وسبيل[١] تسهيل النطق بها قطع النظر عن الحيز المقابل وتمكينها في مخرجها وتحصيل صفاتها المميزة لها عن الظاء) .

قال الجعبري : (والفرق بين المستطيل والممدود أن المستطيل جرىٰ في مخرجه ، والممدود جرىٰ في نفسه)[٢] .

ثم اعلم أنَّ خمساً من الصفات العشرة المتقابلة قوية ، وخمساً منها ضعيفة .

فالقوية : الجهر والشدة والاستعلاء والإطباق والإصمات .

والضعيفة : الخمس المقابلة وهي الهمس والرخاوة والاستفال والانفتاح والذلق[٣] .

وأما السبع المفردة[٤] فكلها قوية إلا اللين .

ثم كل حرف من التسعة والعشرين لا بد أن يتصف بخمس من الصفات العشرة ، فما جمع جميع الصفات القوية كالطاء المهملة فهو أقوىٰ الحروف ، وما جمع جميع الصفات[٥] الضعيفة فهو أضعفها كالهاء والفاء ، وما اجتمع فيه الأمران فهو متوسط فيها ، وضعفه وقوته بحسب ما تضمنه منها[٦] .

* * *

= يكون قبل البدء بالكلام على الاستطالة ؛ وحرصاً على الأمانة العلمية للكتاب أبقيناه على ما هو عليه دون تغيير أو نقل .

(١) سقط من « أ » .

(٢) انظر « كنز المعاني » للجعبري ص٣١٧/ أ .

(٣) وذهب بعض علماء التجويد إلى أن الإصمات والإذلاق صفتان متوسطتان لا توصفان بقوة ولا ضعف كصفة التوسط بين الشدة والرخاوة « المنير » ١٤٠ .

(٤) وهي : الصفير والقلقلة واللين والانحراف والتكرير والتفشي والاستطالة .

(٥) من قوله : « القوية كالطاء . . . » إلى « الصفات » سقط سهواً من « أ » .

(٦) تتفاوت الحروف في عدة صفاتها من الخمسة إلى السبعة ، فكل حرفٍ منها يحوي خمس صفات من العشر المتضادة ، فإن زاد على ذلك كان من الصفات التي لا ضد لها .

[حدُّ التجويد وحكمه] :

[٢٧] (**والأَخْذُ بالتَّجوِيدِ حَتْمٌ لازِمُ**) جمع بينهما تأكيداً للوجوب .

وجعل الشيخ زكريا الثاني تفسيراً للأول بناءً على أنه عطف بيان ، وقَدَّر بعدهما « للقارىء » ؛ لأن الحكم ليس على إطلاقه .

والأظهر أن يقال : تقديره وأخْذُ القارىء بتجويد القرآن ـ وهو تحسين ألفاظه بإخراج الحروف من مخارجها وإعطاء حقوقها من صفاتها وما يترتب على مفرداتها ومركباتها ـ فرض لازم وحتم دائم .

ثم هذا العلم لا خلاف في أنه فرض كفاية ، والعمل به فرض عين في الجملة على صاحب كل قراءة ورواية ولو كانت القراءة سنة ، وأما دقائق التجويد على ما سيأتي بيانه فإنما هو من مستحسناته ، فالأظهر أن المراد بالحتم هنا أيضاً[١] الوجوب الاصطلاحي المشتمل على بعض أفراد من الوجوب الشرعي ، لا الجمع بين الحقيقة والمجاز واستعمال المعنيين بالاشتراك كما ذهب إليه الشُّرَّاحُ من الشافعية .

فإنَّ اللحن علىٰ نوعين : **جَلِيٌّ وخَفِيٌّ** .

فالجلي : خطأ يعرض لِلَّفظ ويخلُّ بالمعنىٰ والإعراب كرفع المجرور ونصبه ونحوهما سواء[٢] تغير المعنىٰ به أم لا .

والخفي : خطأ يخل بالحرف كترك الإخفاء والقلب والإظهار والإدغام والغنة وكترقيق المفخم[٣] وعكسه ومد المقصور وقصر الممدود وأمثال ذلك ، ولا شَكَّ أنَّ هذا النوع مما ليس بفرض عين يترتب عليه العقاب الشديد ، وإنما فيه خوف العقاب والتهديد .

---

(١) في « ب » : أن المراد هنا بالحتم أيضاً الوجوب .

(٢) في « أ » : تغير المعنىٰ به أم لا .

(٣) في « أ » : وكترك ترقيق المفخم ، وهو خطأ ظاهر .

وأما تخصيص الوجوب بقراءة الفاتحة[1] كما ذكره بعض الشراح فليس مما يناسب المرام في هذا المقام .

(**مَنْ لَمْ يُجَوِّدِ القُرَانَ آثِمُ**) أي من لم يصحح كما في نسخة صحيحة ، بأن يقرأ قراءةً تخل[2] بالمعنىٰ أو الإعراب كما صرح به الشيخ زكريا خلافاً لما أخذه بعض الشراح ـ منهم ابن المصنف ـ على وجه العموم الشامل لِلَّحن الخفي ؛ فإنه لا يصح كما لا يخفىٰ .

وأغرب من هذا أنَّ الشارح المصري ضعَّفَ قول الشيخ زكريا ـ مع أنه شيخ الإسلام ـ في مذهبه .

ثم لفظ « القرآن » منقول في البيت على قراءة ابن كثير[3] كما قال الشاطبي رحمه الله [٥٠٢] :

وَنَقْــلُ قُــرَانٍ والقُــرَانِ دواؤنــا[4] . . . . . .

فلا يحمل على ضرورة الوزن .

و« مَنْ » موصولة ، وإن جعلت شرطية فَحَذْفُ الفاء من قبيل :

مَنْ يفعلِ الحسناتِ اللهُ يشكُرُهَا[5] . . . . . .

---

(١) في « ب » : بقراءة القرآن .

(٢) في « ب » : مخلةً .

(٣) أي بنقل حركة الهمزةِ إلىٰ الساكن قبلها ، وابنُ كثير هو عبد الله بن كثير الداري أحد القراء العشرة ، وإمام أهل مكة في القراءة ، كان فصيحاً بليغاً . توفي سنة ١٢٠هـ . « غاية النهاية » ١/ ٤٤٣ .

(٤) الدال من لفظ « دواؤنا » رمز لابن كثير كما هو معلومٌ عند أهل هذا الفن .

(٥) نسبه سيبويه لحسان بن ثابت ، وليس في ديوانه ، وفي « الخزانة » ٣/ ٦٤٤ ، و« المقتضب » ٢/ ٧٢ ، و« المغني » ٨٠ ، وابن الشجري ١/ ٢٩٠ ، وفي شرح شواهد المغني ، وحاشية البغدادي على (بانت سعاد) ١/ ٤٣٦ أنه لعبد الرحمن بن حسان ، ونسبه ابن السيرافي إلى كعب بن مالك .

وللمبرد رواية يخرج بها وجه الاستشهاد على حذف الفاء : =

[٢٨] (**لأَنَّهُ بِهِ الإِلـٰهُ أَنْزَلاَ**) بألف الإطلاق ، والضمير في « لأَنَّهُ » للشأن أو للقرآن ، وفي « به » للتجويد ، أي لأن الله تعالىٰ أنزل في القرآن الأمر بالتجويد حيث قال : ﴿وَرَتِّلِ ٱلْقُرْءَانَ تَرْتِيلًا﴾ [المزمل : ٤] مُؤكِّداً في المصدر مبالغةً في الأمر ، ومن المعلوم أنَّ النبي ﷺ كان مجوداً كما أنزل عليه ، لكنه خطاب له والمرادُ أمته .

ونقل عن علي كرم الله وجهه أنه قال : « التجويد هو تجويد الحروف ومعرفة الوقوف »[(١)] لكن فيه أن معرفة الوقوف ليس من الواجبات لقول الناظم :

وليسَ في القُرآنِ مِنْ وَقْفٍ وَجَبْ . . . . . .

اللهمَّ إلا أن يقال المراد بمعرفة الوقوف هو أن يعلم كل كلمةٍ إذا وقف عليها كيف يقف عليها ، فإنه ربما يقف عليها من ليس له وقوفٌ بها[(٢)] على وجه يُخلُّ بمعناها .

وعن مجاهد[(٣)] : أي تَرَسَّلْ فيه ترسُّلاً ، والمعنى : تمهل في المبنىٰ ليتبين لك المعنىٰ كما قال تعالىٰ : ﴿وَلَا تَعْجَلْ بِٱلْقُرْءَانِ﴾ [طه : ١١٤] و﴿لَا تُحَرِّكْ بِهِۦ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِۦٓ﴾ [القيامة : ١٦] .

= مـن يفعـلِ الخيـرَ فـالـرحمـنُ يشكـره والشـرُّ بـالشـرِّ عنـد الله مثـلانِ

والشاهد فيما نحن فيه أنه كان حقه أن يقول : من يفعل الحسنات فالله يشكرها ؛ لما هو من حق العربية أن تقترن الفاء بجواب الشرط في مثل هذا ، إلا أنها حذفت لضرورة الوزن . انظر « ضرائر الشعر » ١٦٠ ، و« ضرورة الشعر » للسيرافي ١١٥ .

(١) أورده الهذلي في « الكامل » ١٩/ب ، وابن الجزري في « النشر » ١/ ٢٠٩ و٢٢٥ ، والأشموني في « منار الهدى » / ٥ ، والسيوطي في « الإتقان » ١/ ٢٨٢ ، والقسطلاني في « لطائف الإشارات » ١/ ٢٤٩ .

(٢) أي معرفةٌ بها .

(٣) هو مجاهد بن جبر المكي ، أحد الأعلام من التابعين والأئمة المفسرين ، ومن أشهر تلاميذ ابن عباس ، توفي سنة ١٠٣هـ . « غاية النهاية ٢/ ٤١ و٤٢ » .

وعن الضحاك[1] : انبذه حرفاً حرفاً .

وعن ابن عباس : بينه تبييناً .

وقال بعض العلماء : (أي تَلَبَّثْ وتَثَبَّتْ في قراءته وافصل الحرف من الحرف الذي بعده ولا تستعجل فتدخل بعض الحرف في بعض)[2] .

ولا يخفىٰ أن الآية بهذه المعاني لا دلالة فيها على المدَّعىٰ ، وكذا ما ذكره ابن المصنف [١٦] أيضاً من قوله سبحانه : ﴿ وَقُرْءَانًا فَرَقْنَٰهُ لِتَقْرَأَهُۥ عَلَى ٱلنَّاسِ عَلَىٰ مُكْثٍ ﴾ [الإسراء : ١٠٦] وفَسَّرَ المكث بالترتيل ، وهو غير مستقيم بحسب التفسير والتأويل ، وكذا في قوله تعالىٰ : ﴿ وَرَتَّلْنَٰهُ تَرْتِيلًا ﴾ [الفرقان : ٣٢] أي أنزلناه بالترتيل ، أي التجويد ، فإنه أنزله بأفصح اللغات ، بل معناه : بيناه تبييناً ، وفصلناه تفصيلاً ، كما يدلُّ عليه صدر الآية .

وأما ما روي عنه ﷺ : (رُبَّ قارىءٍ للقرآنِ والقرآنُ يلعنه)[3] فإنه متناول لمن يخل بمبانيه أو معانيه أو بالعمل بما فيه .

(وَهَكَذَا مِنْهُ إِلَيْنَا وَصَلاَ) بألف الإطلاق ، أي وَوَصَلَ القرآن من الإله إلينا على لسان جبريل عليه السلام ببيان متواتر من اللوح المحفوظ[4] وبيان

---

(١) هو الضحاك بن مزاحم البلخي الخراساني ، أبو القاسم ، مفسر ، كان يؤدب الأطفال ، ويقال : كان في مدرسته ثلاثة آلاف صبي ، وذكره ابن حبيب تحت عنوان « أشرف المعلمين وفقهاؤهم » توفي سنة ١٠٥ هـ ، وله كتاب في التفسير . اهـ « الأعلام » ٣/ ٢١٥ .

(٢) أخرج العسكري في المواعظ عن علي كرم الله وجهه أن رسول الله ﷺ سئل عن هذه الآية فقال : « بَيِّنْهُ تبييناً ولا تنثره نثر الدقل ، ولا تهذه هَذَّ الشِّعر ، قفوا عند عجائبه وحركوا به القلوب ، ولا يكن همُّ أحدكم آخر السورة » الدَّقل ـ بفتح القاف ـ : رديء التمر ويابسه ، والهذُّ : الإسراع ، ولقد كان رسول الله ﷺ يقرأ قراءةً مرتلةً مفسرةً حرفاً حرفاً ، وكان يقطع قراءته آيةً آيةً ويمُدُّ حروفَ المد . اهـ « الدرُّ المنثور » للسيوطي ٦/ ٢٧٧ .

(٣) لم أجده فيما بين يديَّ من المراجع ، وهو مذكور في كتاب « تلاوة القرآن المجيد » للعلامة المرحوم عبد الله سراج الدين الحلبي موقوفاً على سيدنا أنس بن مالك .

(٤) قوله : « ببيان متواتر من اللَّوح المحفوظ » سقط من « أ » ، وفي « ج » : متواتراً من اللوح المحفوظ على لسان جبريل عليه السلام وبيان النبي . . . . . .

النبي ﷺ لأصحابه رضي الله عنهم ، ثم تَعَلُّمُ التابعين ثم أتباعهم منهم وهَلُمَّ جراً إلى مشايخنا رحمهم الله متواتراً هكذا بوصف الترتيل المشتمل على التجويد والتحسين ، وتبيين مخارج الحروف وصفاتها وسائر متعلقاتها التي هي معتبرة في لغة العرب الذي أنزل القرآن العظيم بلسانهم لقوله تعالىٰ : ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوۡمِهِۦ ﴾ [إبراهيم : ٤] فينبغي أن يراعىٰ جميع قواعدهم وجوباً فيما يتغير به المبنىٰ ويَفْسُدُ المعنىٰ ، واستحباباً فيما يحسنُ به اللفظ ويستحسنُ به النطق حال الأداء ، وإنما قلنا بالاستحباب في هذا النوع لأن اللحن الخفي الذي لا يعرفه إلا مهرة القراء من تكرير الراءات ، وتطنين النونات ، وتغليظ اللامات في غير محلها ، وترقيق الراءات في غير موضعها كما سيأتي بيانها لا يُتَصَوَّرُ أن يكون فرض عين يترتب العقاب على فاعلها لما فيه من حرج عظيم وقد قال تعالىٰ : ﴿ وَمَا جَعَلَ عَلَيۡكُمۡ فِي ٱلدِّينِ مِنۡ حَرَجٖ ﴾ [الحج : ٧٨] و﴿ لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفۡسًا إِلَّا وُسۡعَهَاۚ ﴾[1] [البقرة : ٢٨٦] .

[٢٩] (وهُـوَ أيضَـاً حِلْيَـةُ التِّـلاوَةِ وزِينَـــــةُ الأَداءِ والقِـــــرَاءَةِ)

بالإشباع فيهما ، وجاز الوقف عليهما .

و« هُوَ » بضم الهاء ، ولا يجوز إسكانها للوزن .

وقوله « أيضاً » أي مع كونه حتماً ، وأبعد الشارح الرومي في قوله [٢٩] : (أي كمخارج الحروف والصفات لأنهما داخلان في تعريف التجويد) .

ثم الـ« حلية » بمعنى الزينة هـٰهنا ، وإن كانت أَخَصَّ منها عرفاً حيث يختصُّ بالصفة[2] ، فالمعنىٰ أنه صفة مستحسنة للقراءة كالحلي للمرأة .

---

(١) في « د » زيادة : « وهو الحق الذي يعض عليه بالنواجذ ولا يعدل عنه إلى غيره إلا المذامذ » ، قال في « القاموس » : مَذَذَ : كذب ، وهو مِذْيذٌ : كذاب . اهـ مادة : مذذ .

(٢) في « ج » : تختص بالصيغة .

والفرق بين الثلاثة[1] أنَّ **التلاوة** قراءة القرآن متتابعة كالدراسة والأوراد الموظفة ، **والأداء** : الأخذ عن الشيوخ ، والقراءة أعم ، ذكره ابن المصنف [١٧] .

[كيفية أخذ القراءة عن الشيوخ] :

والأخذ عن الشيوخ على نوعين :

أحدهما : أن يسمع من لسان المشايخ وهو طريقة المتقدمين .

وثانيهما : أن يقرأ في حضرتهم وهم يسمعونها ، وهذا مسلك المتأخرين .

واختلف أيهما أولىٰ ، والأظهر أن الطريقة الثانية بالنسبة إلى أهل زماننا أقرب إلى الحفظ ، نعم الجمع بينهما أولى ، وبهذا تبين بطلان قول الشارح المصري : (والحق أن الأداء القراءة بحضرة الشيوخ عقيب الأخذ من أفواههم لا الأخذ نفسه) .

[مراتب التجويد والقراءة] :

ثم التجويد على ثلاث مراتب :

ترتيل ، وتدوير ، وحدر .

فالترتيل : هو تَؤُدةٌ وتأنٍّ ، وهو مختار[2] ورش . . . . . .

---

(١) في « ب » : التلاوة والأداء .

(٢) لربما أوهمت كلمة (اختيار) أو (مختار) معنىً مشكلاً على بعض الطلبة ، لذلك نقول : في النصف الثاني من القرن الأول الهجري ، والنصف الأول من القرن الثاني الهجري كانت مرحلة نشوء الاختيار في القراءات ، حيث قام كل فردٍ من القراء في تلكم الفترة بالنظر فيما روىٰ من حروفٍ قرائيةٍ مختلفة ، واختار من بينها حروفه على أساس من مقياس معين انتهجه في الموازنة والاختيار ، وهذا الأمر قد يرجع إلى مستوىٰ وثاقة السند ، وقد يرجع إلى قوة الوجه في العربية ، وقد يرجع إلى مطابقة الرسم ، وربما يرجع إلى عوامل أخرىٰ ، ثم بعد اختياره يتبناه فينسبُ إليه ، ويسمىٰ اختياره وحرفه . =

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

وعاصم[1] وحمزة .

والحدر : هو الإسراع ، وهو مختار قالون[2] . . . . . وابن كثير وأبي عمرو[3] .

= وفي ضوئه نستطيع أن نعرف الاختيار بأنه الحرف الذي يختاره القارىء من بين مروياته مجتهداً في اختيار .

فنافع مثلاً قرأ على سبعين من التابعين واختار مما قرأه ورواه عنهم ما اتفق عليه اثنان وترك ما سواه ، وهكذا سائر القراء .

وعبارة القرطبي التالية تعطينا صورة واضحة عما قلت ، قال في تفسيره : « وهذه القراءات المشهورة هي اختيارات أولئك الأئمة القراء ، وذلك أن كل واحد منهم اختار مما روى وعلم وجهه من القراءات ما هو الأحسن عنده والأولىٰ فالتزمه طريقةً ورواه وأقرأ به واشتهر عنه وعرف به ، ونسب إليه ، فقيل : حرف نافع ، وحرف ابن كثير » .

وتَعَرُّفُنَا على معنى الاختيار في القراءات يؤكد لنا أيضاً أن اجتهاد القراء لم يكن في وضع القراءات ـ كما توهم البعض ـ وإنما في اختيار الرواية ، وفرق بين الاجتهاد في اختيار الرواية والاجتهاد في وضع القراءة .

والخطر المجمع عليه عند المسلمين منصبٌ على الاجتهاد في وضع القراءة لا الاجتهاد في اختيار الرواية ، وإليه يشير ابن الجزري بقوله عن نسبة القراءة إلى القارىء بأنها « إضافة اختيار ودوام ولزوم ، لا إضافة اختراع ورأي واجتهاد » . انظر « النشر » ١/ ٥٢ و« الجامع لأحكام القرآن » ١٥/ ٤٠ ، و« القراءات القرآنية » للفضلي/ ١٠٥ .

(١) هو عاصم بن أبي النجود الكوفي الأسدي بالولاء ، أبو بكر ، أحد القراء السبعة ، تابعي من أهل الكوفة ، كان ثقة في القراءات ، صدوقاً في الحديث ، توفي سنة ١٢٧هـ . اهـ « غاية النهاية » ١/ ٣٤٦ .

(٢) هو عيسى بن مينا بن وردان ، ولد سنة ١٢٠هـ وأخذ القراءة عن نافع عرضاً ، وكان ربيبه ، وهو الذي سماه قالون لجودة قراءته ، وكان أصم لا يسمع البوق ، فإذا قرىء القرآن عليه سمع ، توفي سنة ٢٢٠هـ . اهـ « غاية النهاية » ١/ ٦١٥ .

(٣) هو زبان بن العلاء بن عمار التميمي المازني البصري ، من أئمة القراءة واللغة والأدب ، ولد بمكة سنة ٧٠هـ وكانت عامة أخباره من أعراب أدركوا الجاهلية ، توفي سنة ١٥٤هـ . اهـ « الأعلام » ٣/ ٤١ .

والتدوير : هو التوسط بينهما ، وهو مختار ابن عامر[1] والكسائي[2] .

وهذا كله[3] إنما يتصور في مراتب المدود ، وأما ما ذكره ابن المصنف من

---

(١) هو عبد الله بن عامر بن يزيد اليحصبي كان إماماً عالماً ثقةً قيماً حافظاً لما رواه ، أمَّ بالمسجد الأموي سنين كثيرة ، وكان يأتم به أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز ، ولد سنة ٢١هـ ، وتوفي سنة ١١٨هـ . اهـ « غاية النهاية » ١/ ٤٢٣ .

(٢) هو علي بن حمزة الكسائي ، أخذ القراءة عن حمزة عرضاً ، وكان أعلم الناس بالنحو ، وأوحدهم بالغريب والقرآن ، له كتب ، منها « معاني القرآن » و« كتاب القراءات » و« متشابه القرآن » توفي سنة ١٨٩هـ . اهـ « غاية النهاية » ١/ ٥٣٥ .

(٣) اعلم أنَّ الحدر مصدر من حَدَر ـ بالفتح ـ يحدُرُ ـ بالضَّم ـ إذا أسرع ، فهو من الحدور الذي هو الهبوط لأن الإسراع من لازمه ، وهو عند المحققين من القراء عبارة عن إدراج القراءة وسرعتها مع مراعاة أحكام التجويد من إظهار وإدغام وقصر ومد ووقف ووصل وغير ذلك إذ مراعاة الوقف والابتداء يزيد القراءة رونقاً وبهاءً ، ومن الواجب في هذه المرتبة أن يحترز القارىء عن بتر حروف المد وذهاب صوت الغنة واختلاس أكثر الحركات وعن التفريط إلى غاية لا تصح بها القراءة ولا توصف بها التلاوة ، ثم هذا النوع من الحدر مذهب من قصر المنفصل كابن كثير وقالون وأبي عمرو من السبعة ويعقوب وأبي جعفر من تتمة العشرة ، وهو مذهب الأصبهاني عن ورش ، وهذا معنى قول المؤلف « وهذا كله إنما يتصور من مراتب المدود » إذ كل نوع من المد تُناسبه مرتبة من هذه المراتب الثلاثة .

وأما التدوير : فهو عبارة عن التوسط بين مرتبتي التحقيق والحدر وهو الذي ورد عن أكثر الأئمة ممن روىٰ مَدَّ المنفصل ولم يبلغ فيه حد الإشباع كابن عامر والكسائي .

وأما الترتيل : فهو مصدر من رَتَّل فلان كلامه إذا أتبع بعضه بعضاً على مُكثٍ وتَفَهُّمٍ من غير عجلة ، وهو الذي نزل به القرآن كما قال تعالىٰ : ﴿ورتلناه ترتيلاً﴾ ، وهذا المرتبة هي المستحسنة والمستحبة في القراءة لما رواه زيد بن ثابت من أن النبي ﷺ قال : « إن الله يحب أن يقرأ القرآن كما أُنزل » أخرجه ابن خزيمة ، وهو الذي أمر الله تعالى به نبيه بقوله : ﴿ورتل القرآن ترتيلاً﴾ قال ابن عباس : بيِّنهُ ، وقال مجاهد : تَأَنَّ فيه ، وقال الضحاك : انبذه حرفاً حرفاً ، كأنَّ الله سبحانه وتعالىٰ يقول : تثبت في قراءتك وتمهل فيها وافصل الحرف من الحرف الذي بعده ولم يقتصر سبحانه على الأمر بالفعل حتى أكَّده بالمصدر اهتماماً به وتعظيماً له ليكون ذلك عوناً على تدبر القرآن وتفهمه ، وبه كان النبي يقرأ ، ففي جامع الترمذي عن يعلىٰ بن مالك أنه سأل أمَّ سلمة عن قراءة النبي ﷺ فإذا هي تنعت وتصف قراءةً مفسَّرةً حرفاً حرفاً . =

أنَّ إسكان المرتِّلِ وتحريكه وتشديدَه ومَدَّه أتم ، وكذلك المتوسط بالنسبة إلى الحادر فهو غير الظاهر وخلافُ المتبادر .

[٣٠] (وهُـوَ إِعْطَـاءُ الحُـرُوفِ حَقَّهَـا مِـــنْ صِفَـــةٍ لَهَـــا وَمُسْتَحَقَّهَـــا)

بفتح الحاء عطفاً على « حقَّها » .

و« مِنْ » بيانية لما قبلها ، وهذا تعريف التجويد ، وما سبق نعتٌ له .

[تعريف التجويد] :

أي التجويد هو إعطاءُ الحروف ـ بعد إحسان مخارجها وتمكينها في محايزها ـ حَقَّهَا من كل صفة من صفاتها المتقدمة وإعطاؤها مستحقها من تفخيم وترقيق وسائر أوصافها الآتية .

والفرق بين حق الحروف ومستحقها أن حق الحرف صفته اللازمة له من همسٍ وجهر وشدة ورخاوة وغير ذلك من الصفات الماضية ، ومستحقُّها ما ينشأ عن هذه الصفات كترقيق المستفل وتفخيم المستعلي ونحو ذلك من ترقيق بعض الراءات وتفخيم بعضها ، وكذا حكم اللامات ، ويدخل في الثاني ما ينشأ من اجتماع بعض الحروف إلى بعض مما حكموا عليه بالإظهار والإدغام والإخفاء والقلب والغنة والمد والقصر وأمثال ذلك ، فالحقُّ صفة اللزوم ، والمستَحَقُّ صفة العروض .

هذا ولا يخفىٰ أنَّ إخراج الحرف من مخرجه أيضاً داخل في تعريف التجويد ، كما صرح به الناظم في كتاب « التمهيد » فكان ينبغي أن يُذكرَ فيه .

وقد أشرنا إلى جواب لطيف في ضمن تعريفه وهو أنَّ الحروف لا تتحقَّقُ إلا باعتبار إخراجها من حيزها ، لكن يبقىٰ فيه إشكال من جهة أن بعض الصفات

= وقالت عائشة رضي الله عنها : كان رسول الله ﷺ يقرأ السورة حتى تكون أطولَ مِنْ أطولِ منها . اهـ بتصرف من « نهاية القول المفيد » ص١٥ وص١٦ مع بعض زيادات .

أيضاً مميزةٌ لها ، لا يقال إنَّ المخارج قد تقدم حكمها ؛ فإنَّا نقول : الصفات أيضاً قد تبين علمها .

والأظهر أن المراد بقوله [٣١] (**وَرَدُّ كُلِّ واحدٍ لأَصْلِهِ**) بيان مخرج كل واحدٍ من الحروف ، فإن معناه أن التجويد هو رَدُّ كل واحد من الحروف[١] لأصله ، أي صرفه إلى أصله من حيزه ومخرجه ، ولكن يَرِدُ عليه أنه كان ينبغي أن يقدم بيان المخرج على الصفة لأن الأول بيان الحقيقة والماهيَّة ، والثاني بيان الصفة والكيفية ، وغاية ما يتكلف في الجواب عنه أن يقال : الواو لمطلق الجمعية لا لإفادة الترتيب بين الجمل المتعاطفة .

(**واللَّفْظُ في نَظِيرِهِ كَمِثْلِه**) المراد بالنظير والمثل هنا واحد ، وكان الأَوْلىٰ أن يقول : واللفظ في شبيهه كمثله ، والكاف زائدة .

والمعنىٰ أنَّ من التجويد أن يتلفظ في اللفظ الثاني مثلما تلفظ[٢] بمثله أولاً ، يعني أنه إذا نطق[٣] بالحرف مرققاً أو مفخماً أو مشدداً أو مقصوراً أو ممدوداً أو مظهراً أو مدغماً ، وأمثال ذلك وجاء شبيهه مما يقتضي تلك الصفات السابقة فيتلفظ به بلا تفاوت لتكون القراءة على المناسبة والمساواة .

ولا يبعدُ أن يكون النظير على بابه ويراد أن مَدَّه بألف « الرحمٰن » يكون على مقدار مده بياء « الرحيم » وأمثال ذلك .

[٣٢] (**مُكَمِّلاً مِنْ غَيْرِ مَا تَكَلُّفِ**) بكسر الميم ، أي حال كون اللافظ مكمل الصفات حقاً واستحقاقاً ، أو بفتح الميم ، أي حال كون الملفوظ مكمَّلَ الأداءِ مخرجاً وصفةً من غير تكلف وارتكاب مشقة في قراءته بالزيادة على أداء مخرجه والمبالغة في بيان صفته .

و« ما » زائدة لتأكيد النفي .

---

(١) « من الحروف » سقط من « ب » .

(٢) في « ب » : مثلما يتلفظ .

(٣) في « ب » : إذا أراد أن ينطق .

(**بِاللُّطْفِ فِي النُّطْقِ بِلاَ تَعَسُّفِ**) أي وأن يتلفظ في نطقه بالقراءة بلا خروجٍ عن استقامة جادة الأداء إلى طرفي الإفراط والتفريط .

والمعنىٰ أنه ينبغي أن يتحفظ في الترتيل عن التمطيط ، وفي الحدر عن الإدماج والتخليط ؛ فإنَّ القراءة بمنزلة البياض إن قَلَّ صار سمرةً[1] ؛ وإن كثر صار برصاً ، وزاد الإمام حمزة : (وما فوق الجعودة فهو القطط[2] ، وما كان فوق القراءة فليس بقراءة) .

وأما ما ذكره الشيخ زكريا من قوله [٥٢] : (وفي نسخة « باللفظ في النطق ») فلا وجه لصحتها ، فما كان ينبغي له ذكرها إلا مقروناً بالتنبيه على ضعفها .

ثم اعلم أنَّ كتاب الله تعالىٰ يقرأ بالترتيل والتحقيق ، وبالحدر والتخفيف ، والأوَّلُ أولىٰ لظهور المعنىٰ ، والثاني أفضل لتكثير المبنىٰ ، وقد ورد أنه ﷺ قال : (من أحب أن يقرأ القرآن غضاً كما أنزل فليقرأ قراءة ابن أمِّ عبد)[3] ، يعني عبد الله بن مسعود رضي الله عنه .

والمراد بالـ« غضّ » الطري ، فإنه رضي الله عنه كان قد أعطي حظاً عظيماً في تجويد القرآن وتحقيقه وترتيله كما أنزله الله تعالىٰ ، وقد أمره ﷺ أن يُسْمِعَهُ القرآن فقال : أقرأُ عليك القرآن وعليك أنزل ؟! فقال : « نعم ، أحبُّ أن أسمعه من غيري » فقرأ عليه سورة النساء إلى أن وصل إلى قوله : ﴿ فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِن كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ وَجِئْنَا بِكَ عَلَىٰ هَٰؤُلَاءِ شَهِيدًا ﴾ [النساء : ٤١] فقال : « حسبك الآن » وكانت عيناه تذرفان[4] .

---

(١) في « أ » : صار مسمراً .

(٢) قال في « القاموس » : الجَعْدُ من الشَّعْرِ خلاف السَّبط ، أو القصيرُ منه ، والقطط : هو القصير من الجعد . اهـ مادة : جعد وقطط ، وما نقله المؤلف عن حمزة في « النشر » ١/ ٢٠٥ .

(٣) رواه ابن ماجه في المقدمة برقم ١٣٨ باب فضل عبد الله بن مسعود ، والحاكم في « المستدرك » ٢/ ٢٢٧ ، وابن أبي شيبة في « المصنف » ١/ ٥٢١ ، والطبراني في « المعجم الكبير » ٩/ ٢٨٨ ، وذكره الناظم في « النشر » ١/ ٢١٢ .

(٤) رواه البخاري في فضائل القرآن برقم ٥٠٤٩ باب من أحب أن يستمع القرآن من غيره ، =

وفي هذا الحديث الوارد في الصحيحين إيماء إلى بيان الطريقين في أخذ القراءة عن الشيوخ ، ولما كان عبد الله من أجلاء علماء القراءة من الصحابة خَصَّه ﷺ بهذه المنقبة

وتجوز القراءة سراً وعلانية ، وبأيهما اقترن نية صالحة كان أعلىٰ وأولى[1] .

وفي « الموطأ »[2] و« سنن النَّسائي »[3] عن حذيفة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال : (اقرؤوا القرآن بلحون العرب[4] وإياكم ولحون أهل الفسق والكبائر »[5] وفي رواية « أهل العشق[6] والكتابين » ، فإنه سيجيء أقوام من بعدي[7] يرجعون بالقرآن ترجيع الغناء والرهبانية والنوح لا يجاوز حناجرهم ، مفتونة[8] قلوبهم وقلوب من يعجبهم شأنهم)[9] .

= ومسلم في الصلاة برقم ٨٠٠ باب فضل استماع القرآن ، وأبو داود في العلم برقم ٣٦٦٨ باب في القصص ، والترمذي في التفسير برقم ٣٠٢٤ و٣٠٢٥ باب : ومن سورة النساء ، وأحمد في « المسند » ١/ ٣٨٠ و٤٣٣ ، وابن ماجه في الزهد برقم ٤١٩٤ باب الحزن والبكاء .

(١) في « أ » : أعلى وأغلىٰ .

(٢) « الموطأ » للإمام مالك بن أنس الأصبحي ، ألف كتابه مرتباً على الأبواب الفقهية ، وقد توخَّىٰ فيه القوي من أحاديث أهل الحجاز ، ولم يقتصر فيه على المرفوع بل أدخل به ما كان من أقوال الصحابة والتابعين ، وقد بناه على نحو عشرة آلاف حديث من مائة ألف حديث كان يحفظها ، طبع مراراً في مجلدين كبيرين .

(٣) « سنن النسائي » للحافظ أحمد بن شعيب النسائي ، كتاب رتب على أبواب الفقه ، وهو أقل السنن أحاديث ضعيفة ، ولم يخرج في كتابه عن راوٍ أجمع النقاد على تركه ، طبع مراراً في ثمانية أجزاء .

(٤) « بلحون العرب » سقط من « أ » .

(٥) في « ب » : « والكتابين » .

(٦) في « ج » : الفسق .

(٧) في « ب » : « قوم بعدي » .

(٨) من قوله « بالقرآن ترجيع . . . » إلى « مفتونة » سقط من « أ » .

(٩) رواه الطبراني في « المعجم الأوسط » ٧/ ٢٢٧ برقم ٧٢٢٣ ، وقال الهيثمي في « مجمع =

والمراد بـ« ألحان العرب » القراءة بالطباع[1] والأصوات السليقة ، وبـ« ألحان أهل الفسق » الأنغام المستفادة من القواعد الموسيقية ، والأمر محمولٌ على الندب ، والنهي محمول على الكراهة إن حصل معه المحافظة على صحة ألفاظ الحروف ، وإلا فمحمول على التحريم ، والقوم الذين لا تجاوز حناجرَهم قراءتُهم الذين لا يتدبرونه ولا يعملون به ، ومن جملة العمل به الترتيل والتلاوة حق تلاوته .

ونقل الزيلعي[2] من الأئمة الحنفية أنه لا يحل التطريب فيه ولا الاستماع إليه لأن فيها تشبهاً بفعل الفسقة في حال فسقهم وهو التغني ، ولا يعكر عليه قوله ﷺ : (ليس منا من لم يتغن بالقرآن)[3] لأن المراد بالتغني به الاستغناء على ما اختاره سفيان بن عيينة[4] ونقله عنه شارح « المصابيح »[5] ، أو المراد به تحسين الصوت وتزيينه على وفق التجويد وتبيينه لقوله ﷺ : (زينوا القرآن بأصواتكم)[6] .

= الزوائد » ٧/ ١٦٩ : فيه راوٍ لم يسمَّ ، وبقية ـ أيضاً ـ يعني مدلس ، وأورده في « مجمع البحرين » ٣٤٧٨ ، ولم أجده في سنن النسائي وموطأ مالك بروايتي الحسن ويحيى الليثي .

(١) في « ب » : بالطبائع .

(٢) هو عثمان بن علي بن محجن فخر الدين الزيلعي ، فقيه حنفي ، قدم القاهرة سنة ٧٠٥هـ ، فأفتىٰ ودَرَّسَ وتوفي فيها سنة ٧٤٣هـ ، له كتب ، منها « تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق » و« بركة الكلام على أحاديث الأحكام » . اهـ « الدرر الكامنة » ٢/ ٤٤٦ .

(٣) رواه البخاري في التوحيد باب رقم ٤٤ ، ورواه أبو داود في الصلاة برقم ١٤٤١ باب استحباب الترتيل في القراءة ، وأحمد في « المسند » ١/ ١٧٢ و١٧٥ ، ١٧٩ ، وابن ماجه في إقامة الصلاة برقم ١٣٣٧ ، باب حسن الصوت بالقرآن ، والدارمي في الصلاة برقم ١٤٩٨ باب التغني بالقرآن ، وكذا هو عند الحاكم من حديث عائشة وعبد الله بن عباس رضي الله عنهما .

(٤) هو سفيان بن عيينة بن ميمون الهلالي الكوفي ، أبو محمد ، محدث الحرم المكي ، من الموالي ، ولد بالكوفة سنة ١٠٧ وسكن مكة ، كان حافظاً للحديث ، ثقةً ، واسع العلم ، كبير القدر ، توفي بمكة سنة ١٩٨هـ . اهـ « ميزان الاعتدال » ١/ ٣٩٧ .

(٥) انظر « شرح السنة » للبغوي ٣/ ٣٤ ، وكتابه شرح لكتاب « مصابيح السنة » ، وهو مطبوع .

(٦) رواه أبو داود في الصلاة برقم ١٤٦٨ باب استحباب الترتيل في القراءة ، النسائي في =

ومن القراءة المنهية ما أحدثه الجماعة الأزهرية حيث يجتمعون فيقرؤون بصوت واحد ويُقَطِّعونَ القرآن[1] فيأتي أحدهم ببعض الكلمة والآخر ببعضها ، ويحذفون حرفاً ويزيدون آخر ، ويحركون الساكن ويسكنون المتحرك وأمثالها ، ويمدون تارةً ويقصرون أخرىٰ في غير محالِّها[2] مراعاة للأصوات خاصةً دون أحوالها مع أنَّ الغرض الأهمَّ من القراءة إنما هو تصحيح مبانيها لظهور معانيها ليعمل بما فيها كما قال الله تعالىٰ : ﴿كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ إِلَيْكَ مُبَٰرَكٌ لِّيَدَّبَّرُوٓاْ ءَايَٰتِهِۦ وَلِيَتَذَكَّرَ أُوْلُواْ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ [ص : ٢٩] نعم إذا اجتلبت المباني على أسماع السامع والتالي في أعلى معارضها وأجلىٰ جهات النطق بها كان تلقي القلوب وإقبال النفوس عليها زائداً في الحلاوة على ما لم يبلغ ذلك المبلغ منها ، فحينئذٍ ينتج اكتساب أوامره واجتناب زواجره والرغبة في وعده ، (والرهبة من وعيده)[3] ، وتلك فائدة جسيمة وعائدة عظيمة ، وهذا معنىٰ قوله ﷺ : (زينوا القرآن بأصواتكم) أي أظهروا زينتها بحسن أصواتكم ، وهذا لا ينافي ما ورد من قوله ﷺ : (زينوا أصواتكم بالقرآن)[4] .

وبما تحرر وتقرر من البيان تبيَّن حكمة شرع[5] الإنصات لقراءة القرآن وجوباً في الصلاة وندباً في غيرها ، وحسنُ أدب الأئمة في السكوت على التمام من الكلام لما في ذلك من سرعة وصول المعاني إلى الأفهام .

= الصلاة برقم ١٠١٦ ، ١٠١٧ باب تزيين القرآن بالصوت ، والدارمي برقم ٣٥٠٣ في فضائل القرآن ، باب التغني بالقرآن ، وأحمد في « المسند » ٤/ ٢٨٣ ، و٢٨٥ ، و٢٩٦ ، و٣٠٤ ، وابن ماجه برقم ١٣٤٢ ، والحاكم ١/ ٥٧٥ ، وإسناده جيد .

(١) في « ب » : القراءة .

(٢) في « ب » : محلها .

(٣) ما بين القوسين سقط من « أ » .

(٤) رواه الحاكم ١/ ٧٦٢ ، وعبد الرزاق ٢/ ٤٨٥ ، وذكره في مجمع الزوائد ٧/ ١٧٠ ، وفي رواية عند الطبراني في الكبير ١١/ ٨١ : « أحسنوا . . . » .

(٥) في « ب » : إشراع .

هذا ويؤيد الأخير[١] ما رواه الترمذي[٢] وصححه عن ابن مسعود رضي الله تعالى عنه قال : قال رسول الله ﷺ : (من قرأ حرفاً من كتاب الله فله حسنة ، والحسنةُ بعشر أمثالها. . .)[٣] ولأن عثمان رضي الله عنه وغيرَه قرؤوا القرآن في ركعة[٤] ، ويقوي الأول ما ورد في حديث : (من قرأ القرآن أقل من ثلاث لم يفهمه)[٥] ومال إلى هذا القول ابن مسعود وابن عباس وغيرهم من الصحابة رضوان الله تعالىٰ عليهم أجمعين .

هذا وقال المصنف رحمه الله : (رُوِّينا بسند صحيح عن أبي عثمان النهدي[٦] قال : صلىٰ بنا ابن مسعود رضي الله عنه بـ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ ووالله لَوددت أنه قرأ سورة البقرة من حسن صوته وترتيله ، وهذه سنة الله تبارك وتعالىٰ فيمن يقرأ القرآن مجوداً مصححاً كما أنزل ، تَلْتَذُّ الأسماع بتلاوته

---

(١) يعني قول المؤلف قبل قليل « والثاني أفضل لتكثير المبنى » أي قراءة القرآن بالحدر أفضل لتحصيل الأجر الأوفر لكثرة الحروف .

(٢) هو محمد بن عيسىٰ بن سورة بن موسى الترمذي ، من أئمة علماء الحديث وحفاظه ، ولد سنة ٢٠٩هـ ، تتلمذ للبخاري وشاركه في بعض شيوخه ، وكان يضرب به المثل في الحفظ ، توفي سنة ٢٧٩هـ ، من تآليفه « سنن الترمذي » و« العلل » في الحديث ، و« الشمائل النبوية » . اهـ « الأعلام » ٤/ ١٠٥ .

(٣) تتمة الحديث « لا أقول آلم حرف ، ولكن ألف حرف ، ولام حرف ، وميم حرف » رواه الترمذي في فضائل القرآن برقم ٢٩١٠ باب ما جاء فيمن قرأ حرفاً من القرآن ما له من الأجر ، والدارمي برقم ٣٣٥٩ ، قال الذهبي : حسنه الترمذي فلم يحسن . اهـ انظر « الفتح » ٩/ ٦٦ .

(٤) أورده النووي في « التبيان في آداب حملة القرآن » ، ص٤٨ .

(٥) رواه البخاري برقم ٥٠٥٢ ، والترمذي ٢٩٤٩ ، والنسائي في « الكبرىٰ » ٧/ ٨٠ ، وابن ماجه برقم ١٣٤٧ ، وابن خزيمة برقم ٢١٠٥ ، وابن حبان ٣٦٤٠ ، والدارمي ١/ ٣٥٠ ، وأحمد برقم ٦٨٤١ ، وإسناده صحيح على شرط الشيخين ، وأما لفظ « لم يفهمه » فلم أجده عند أحمد ، وإنما الروايات دائرة بين « لم يفقهه » و« فهو راجز » .

(٦) عبد الرحمن بن مُلٍّ البصري ، مخضرم معمر أدرك الجاهلية والإسلام ، أسلم زمن عمر وتوفي سنة ١٠٠هـ . « طبقات ابن سعد » ٧/ ٩٧ و« سير أعلام النبلاء » ٤/ ١٧٥ .

وتخشع القلوب عند قراءته حتى يكاد أن يسلب العقل عن حالته . . .) .

قال : (ولقد أدركنا من شيوخنا من لم يكن له حسن صوت ولا معرفة بالألحان إلا أنه كان جيد الأداء قيماً باللفظ والبناء ، فكان إذا قرأ أطرب المسامع وأخذ من القلوب بالمجامع ، وكان الخلق يزدحمون عليه ويجتمعون للاستماع إليه . . .) قال : (وأخبرني جماعة من شيوخي وغيرهم أخباراً بلغت التواتر عن شيخهم الإمام تقي الدين محمد بن أحمد الصائغ[1] المصري رحمة الله تعالىٰ عليه وبركاته وكان أستاذاً في التجويد أنه قرأ يوماً في صلاة الصبح ﴿ وَتَفَقَّدَ ٱلطَّيْرَ فَقَالَ مَالِيَ لَآ أَرَى ٱلْهُدْهُدَ ﴾ [النمل : ٢٠] وكرر هذه الآية فنزل طائر على رأس الشيخ ليستمع قراءته حتىٰ أكملها فنظروا إليه فإذا هو هدهد) قال : (وبلغنا عن الأستاذ الإمام أبي علي[2] البغدادي[3] المعروف بـ« سبط الخياط » صاحب « المبهج »[4] وغيره في القراءات أنه كان قد أعطي من ذلك حظاً عظيماً وأنه أسلم على يده جماعة من اليهود والنصارىٰ من سماع قراءته وحسن صوته)[5] اهـ .

---

(١) وهو محمد بن أحمد بن عبد الخالق المصري الشافعي ، تقي الدين ، أبو عبد الله ، المعروف بـ« ابن الصائغ » ت٧٢٥ ، وترجمته في « غاية النهاية » ٢/ ٦٥ ، ٦٧ ، « طبقات الشافعية » لابن قاضي شهبة ٢/ ٧٨٢ ، و« شذرات الذهب » ٨/ ١٢٣ ، ١٢٤ ومن تلاميذه محمد بن عبد الرحمن بن علي بن أبي الحسن القاهري الدمشقي الزمردي الأديب الحنفي ، شمس الدين أبو عبد الله الشهير بابن الصائغ الحنفي النحوي ، وتوفي (٧٧٦هـ) ومن تلاميذه شمس الدين بن الجزري المصنف للجزرية توفي سنة (٨٣٣هـ) اهـ . انظر « كشف الظنون » ٢/ ١٣٢٩ ، و« بغية الوعاة » ١/ ١٥٥ ، و« شذرات الذهب » ٨/ ٤٢٧ .

(٢) في النسخة المطبوعة من النشر (أبي محمد عبد الله بن علي . . .) وهو الصواب .

(٣) عبد الله بن علي شيخ القراء في عصره ، وكان عالماً بالنحو واللغة ، من مؤلفاته : « الإيجاز في القراءات السبع » ، و« الاختيار في القراءات السبع » . ولد سنة ٤٦٤ وتوفي سنة ٥٤١ « معرفة القراء الكبار » ١/ ٤٩٥ .

(٤) « المبهج » في القراءات الثمان وقراءة ابن محيصن والأعمش واختيار خلف واليزيدي للإمام الكبير الثقة البغدادي المعروف بـ« سبط الخياط » ، وهو مطبوع .

(٥) « النشر في القراءات العشر » لابن الجزري ١/ ٢١٣ .

وفي الحديث عن زيد بن ثابت عن النبي ﷺ أنه قال : « إنَّ الله يحب أن يقرأ القرآن كما أُنزل » أخرجه ابن خزيمة في صحيحه[1] ، ويؤيده قوله تعالىٰ : ﴿ ٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ يَتْلُونَهُۥ حَقَّ تِلَاوَتِهِۦٓ ﴾ [البقرة : ١٢١] .

وفي صحيح البخاري عن أنس أنه سُئِلَ عن قراءة رسول الله ﷺ فقال : (كانت قراءته مَدَّاً ـ أو مداء ـ بسم الله الرحمٰن الرحيم ، يمد « الله » ويمد « الرحمٰن » ويمد « الرحيم)[2] .

أما الأولان فمدُّهما طبيعي قدر ألف ، وأما الأخير فمده عارض بالسكون فيجوز فيه ثلاثة أوجه : **الطول** ، وهو مقدار ثلاث ألفات ، **والتوسط** ، وهو قدر ألفين ، **والقصر** ، وهو قدر ألف .

وقال قاضيخان[3] في « فتاواه » : (لو قرأ القرآن في صلاته بالألحان إن غَيَّرَ الكلمة تفسد صلاته لما عرف ، فإن كان ذلك في حرف المد واللين لا تفسد ، إلا إذا فحش)[4] اهـ . وفيه بحث ؛ إذْ فُحْشُ امتداد حروف المد لا يغير المعنىٰ أبداً .

قال : (وعند الشافعي الخطأ في غير الفاتحة لا يفسد الصلاة ؛ لأنَّ الكلام عنده لا يقطع الصلاة إذا لم يكن متعمداً ، وهذا ليس بمتعمد لأنه يريد قراءة القرآن ، وإنما تفسد الصلاة بالخطأ في الفاتحة لأنه عنده لا تجوز الصلاة بدون الفاتحة ، وإنَّ قراءة القرآن بالألحان في غير الصلاة اختلفوا في جوازه ، وعامة

---

(١) لم أجده في القسم المطبوع من ابن خزيمة ، وقد ذكره السيوطي في « جمع الجوامع » برقم ٥٢٢٥ ، والبرهان فوري في « كنز العمال » برقم ٣٠٦٩ ، وسنده ضعيف .

(٢) رواه البخاري في فضائل القرآن برقم ٥٠٤٦ باب مد القراءة ، وأحمد في « المسند » ٣/ ١٢٧ ، ١٩٨ ، وهو في « مصابيح السنة » للبغوي برقم ١٢٠٧ .

(٣) هو حسن بن منصور بن أبي القاسم فخر الدين المعروف بـ« قاضي خان » الآوزجندي الفرغاني ، فقيه حنفي من كبارهم ، توفي سنة ٥٩٢هـ ، له كتب ، منها « الفتاوى » و« الأمالي » و« الواقعات » . اهـ « الفوائد البهية » ٦٤ .

(٤) انظر « فتاوى قاضيخان » ١/ ٨٢ .

المشايخ على منعه ، وكرهوا الاستماع أيضاً لأنه تشبه بالفسقة بما يفعلونه في فسقهم ، وكذا الترجيع في الأذان)[1] اهـ .

ولعل محل اختلاف الجواز ما لم يغير المبنىٰ والمعنىٰ ، والله سبحانه وتعالىٰ أعلم .

ثم رأيت في « شرح منية المصلي »[2] : (رجل يقرأ ويلحن يجب على السامع أن يرده إلىٰ الصواب إن علم أنه لا يقع بسبب ذلك عداوةٌ وضغن ، وإلا فهو في سعة من تركه)[3] .

---

(١) المرجع السابق نفسه ، وللترجيع في الأذان معنيان أحدهما : تمويج الصوت ، أو رفع توتر الصوت ثم خفضه وإعادة الرفع والخفض في المد الواحد ، وهو المقصود هنا ، وثانيهما : إعادة الشهادتين جهراً بعد الإسرار بهما ، وهو غير ورادٍ عند الحنفية لأنَّ سيدنا بلالاً رضي الله عنه لم يرجع وكذا ابن أم مكتوم ولم يرد في حديث عبد الله بن زيد ، وهو سنة عند الشافعي ومالك وأحمد لثبوت ذلك عند الستة إلا البخاري من حديث أبي محذورة رضي الله عنه ، قال النووي : وحجة الجمهور هذا الحديث الصحيح والزيادة مقدمة مع أنَّ حديث أبي محذورة هذا متأخر عن حديث عبد الله بن زيدٍ ، فإن حديث أبي محذورة سنة ثمان من الهجرة بعد حنين ، وحديث ابن زيد في أول الأمر ، وانضم إلى هذا كله عمل أهل مكة والمدينة وسائر الأمصار وبالله التوفيق . اهـ

وقال الحنفية : إن ذلك كان تعليماً لأبي محذورة فظنه ترجيعاً وكان حديث عهدٍ في الإسلام فأخفىٰ كلمتي الشهادة حياءً من قومه ففرك النبي ﷺ أذنه وأمره أن يعود فيرفع صوته ليعلم أنه لاحياء من الحق ، والله أعلم بالصواب . اهـ انظر « المنهاج » للنووي ٤/ ٣٠٣ ، و« مغني المحتاج » للشربيني ١/ ٢١١ ، و« مراقي الفلاح » للشرنبلالي ص٢١٩ ، و« حاشية الطحطاوي » على المراقي ص١٠٦ .

(٢) « حلية المجلي وبغية المهتدي شرح منية المصلي » المنية تأليف سديد الدين محمد بن محمد الكاشغري المتوفىٰ سنة ٧٠٥هـ هي مختصر في الصلاة وأحكامها ، أخذها من الهداية ، والمحيط وشرح الإسبيجابي والغنية والمتلقط والذخيرة وفتاوىٰ قاضيخان وجامعيه ، وأما الحلية : فتسمىٰ مختصر غنية المتملي في شرح منية المصلي أو شرح الحلبي ، أو حلبي صغير ، تأليف إبراهيم بن محمد بن إبراهيم الحلبي المتوفي سنة ٩٥٦هـ . اهـ فهرس مخطوطات الفقه الحنفي .

(٣) انظر « حلية المجلي » للحلبي ص٢١٨ .

ويكره الترجيع والتلحين بقراءة القرآن عند عامة المشايخ لأنه تشبه بفعل الفسقة ، وهذا إذا كان لا يغير الحروف ، أما اللحن المغير فحرام بلا خلاف وهو الغاية في المدعىٰ .

[٣٣] (**وليْسَ بَيْنَهُ وبينَ تركِهِ إلا رِيَاضَةَ امرِىءٍ بِفَكِّهِ**)

اسم « ليس » قولُه « بينه » فإنه ظرف لمقدر هو اسمٌ حقيقة وهو « فرقٌ » . و« إلا » بمعنىٰ غير ، و« رياضة » خبر ليس ، و« بِفَكِّهِ » متعلق برياضة .

والمعنىٰ : ليس بين التجويدِ وتركه فرقٌ ـ بمعنىٰ فارق ـ إلا مداومةُ امرىءٍ على التكرارِ وسماعه من ألفاظ المشايخ الحذاق الأبرار لا مجرد اقتصار على النقل من الكتب المدونة أو اكتفاء بالعقل المختلف الأفكار .

والفكان ملتقى الشِّدقين من الجانبين على ما قاله ابن المصنف وغيره ، وهو[(١)] بالكسر ويفتح ، ودالُه مهملة : جانب الفم ، وجمعه الأشداق كما في « الصحاح »[(٢)] .

وقال بعض الشراح : (إنَّ الفكَّ اللَّحْيُ) وهو موافق لما في « الصحاح » و« القاموس »[(٣)] ، والمراد به منبت اللحية .

قال خالد [٥٣] : (يريد به فكيه) يعني الإضافة للجنس .

وقال ابن المصنف [١٨] : (أي بفمه ، وهذا من إطلاق الجزء والمراد به الكل) . اهـ وتبعه غيره ، ويرده تفسيرُ « القاموس » للفك بـ« منبت اللحىٰ » فإنه ليس من أجزاء الفم أصلاً .

والأظهر أن المراد به ذكر المحل وإرادة الحالِّ وهو اللسان المعتبر للبيان .

---

(١) أي الشدق .

(٢) « الصحاح » لإسماعيل بن محمد الجوهري (ت٣٩١) ، وكتابه من أقدم ما صنف في العربية من معجمات الألفاظ ، وهو معجم مرتب حسب أواخر الكلمات ، طبع مراراً طبعات عديدة ، والمعلومة المنقولة عنه في مادة : شدق .

(٣) « الصحاح » مادة : فكك ، و« القاموس » مادة : فكك ولحي .

هذا ولله دَرُّ الناظم حيث قال : (ولا أعلم سبباً لبلوغ نهاية الإتقان والتجويد ووصول غاية التصحيح والتسديد[١] مثل رياضة الألسن والتكرار على اللفظ المتلقىٰ من فم المحسن)[٢] اهـ .

[الترقيق والتفخيم] :

وإذا عرفت أنَّ التجويد ما ذكره أرباب التدقيق[٣] والتأييد [٣٤] (**فَرَقِّقَنْ**) بالنون المؤكدة المخففة (**مُسْتَفِلاً مِنْ أَحْرُفِ**) بالنقل والحذف ، ويجوز من غير نقل أيضاً ، و« من » بيانية للذات الموصوفة بنعت الاستفالة ، وهي ما عدا الحروف السبعة المستعلية المجتمعة في « خُصَّ ضغطٍ قظ » فلا يجوز تفخيم شيء من الحروف المستفلة[٤] إلا اللام من اسم « الله » الواقعة بعد الفتحة أو الضمة ، وإلا الراء علىٰ تفصيل سيأتي بيانه في أثناء هذه المقدمة ، وأما الحروف المستعلية فمفخمة كلها من غير استثناء شيء منها[٥] .

(**وحاذرن**) بالنون المخففة المؤكدة في بعض النسخ المصححة ، وهو الملائم للمطابقة بين المتعاطفين على أنه لا يحتاج إلى تقدير عامل مع إفادة المبالغة من صيغة الأمر على بناء المفاعلة التي هي موضوعة للمبالغة .

فالمعنىٰ احذر احذر البتة (**تفخيمَ لَفْظِ الأَلِفِ**) وفي نسخة بالتنوين في « حاذرن » ، والتقدير : كن حاذراً من تفخيمها خصوصاً الألف من بين الحروف المستفلة إلا أنها مقيدة بما إذا كانت بعد حرف مستفل ؛ لأنها إذا كانت بعد حرفٍ مستعلٍ فإنها تكون تابعة له في التفخيم بناءً على القاعدة

---

(١) في « ب » : والتشديد .
(٢) « النشر في القراءات العشر » ١/ ٢١٣ .
(٣) في « ج » و« د » : التوفيق .
(٤) في « أ » : المستعلية ، وهو خطأ ظاهر .
(٥) يراعى أن الحروف المستعلية غير المطبقة وهي : الغين والقاف والخاء إذا كسرت أو سكنت بعد كسر تكون في أدنى درجات التفخيم .

المقررة من أنَّ **الألف ملازمة للحرف الذي قبلها بدليل وجودها بوجوده وعدمها بعدمه** ، ولذلك لا يكون قبل الألف إلا مفتوح ، فحيث كانت الألف مع حرف مستعلٍ أو شبهه مما يستحقُّ التفخيم استعلت الألف للزومها له ففخمت ، وحيث كانت مع حرف مستفل استفلت الألف للزومها له فرققت .

والمراد بشبه الحرف المستعلي الراء المفتوحة لأنها تخرج من طرف اللسان وما يليه من الحنك الأعلىٰ ، والحنك الأعلى[1] محلُّ حروف الاستعلاء ، وبهذا المبنىٰ تحقق الشبه بين الراء وحروف الاستعلاء في المعنىٰ ، كذا قرره ابن المصنف وغيره ، ثم قال : (ولا اعتبار بقول من قال ينبغي المحافظة على ترقيق الألف خصوصاً إذا جاءت بعد حرف الاستعلاء ، فإن الذي ذكرناه هو الحق ، وقول الناظم رحمه الله محمول على ما ذكرناه وبه نأخذ) [١٩] يعني ولو كان لفظه مطلقاً لكنه ينبغي أن يعتبر مقيداً جمعاً بين قوله وقول غيره من المحققين ، وقد قال المصنف في « نشره » : (إن الألف إذا وقعت بعد حرف التفخيم تفخم إتباعاً لما قبلها نحو : ﴿طال﴾ ، و﴿قال﴾ ، و﴿العصا﴾ ، لأن الألف لا حيز لها حتى توصف بالترقيق والتفخيم ، فتكون تابعةً لما اتصلت به)[2] اهـ

وبه يعلم ضعف ما مشىٰ عليه المصنف في « التمهيد » وجزم به شيخه ابن الجندي[3] حيث قال : (إن تفخيمها بعد حرف الاستعلاء خطأ)[4] اهـ .

---

(١) قوله : « والحنك الأعلى » سقط من « أ » ، وفي « ج » : « من الحنك الأعلى وهو محل. . . . » .

(٢) « النشر في القراءات العشر » لابن الجزري ١/ ٢١٥ .

(٣) هو عبد الله بن أيْدُغْدِي بن عبد الله الشمسي الشهير بـ« ابن الجندي » شيخ مشايخ القراء بمصر ، أستاذ كامل ناقد ثقة ، ولد سنة ٦٩٩ وله شرح على الشاطبية ، توفي سنة ٧٦٩هـ . اهـ « غاية النهاية » لابن الجزري ١/ ١٨٠ .

(٤) إن كلام ابن الجزري في « النشر » مؤيد لما في « التمهيد » ، ولا معنىٰ لقول المؤلف بضعف ما مشىٰ عليه ابن الجزري في « التمهيد » ؛ لأنه بَيَّنَ في « النشر » معنىٰ ترقيق الألف بعد=

فلا ينبغي حمل كلامه هذا علىٰ إطلاقه كما جوزه بعض الشراح ؛ فإن المصنف صنف « التمهيد » أولا في سن البلوغ ، والعمدة على تصنيفه « النشر » فإنه وقع آخراً ، وهو الحق كما جزم به القسطلاني[1] .

وقال الشارح الرومي [٣٣] : (لَمَّا اشتهر عند بعض الأعاجم ـ لاسيما الأروام ـ تفخيم الألف حيث يصيرونها كالواو أَمَرَ بالتحرز عن مثل هذا التفخيم لا عن تفخيمه مطلقاً لما سبق من أنَّ الألف بعد الحرف المستعلي تفخم اتفاقاً) .

ثم قال : (وإنما حملنا كلامه[2] علىٰ ذلك بناءً على أنَّ تقدير كلامه[3] أن يقال : يجب ترقيق الألف إذا كان بعد حرف مستفل ، كما فعله ولد المصنف في شرحه مما لا تساعده العبارة ، فَحَمْلُ كلامه على هذا التقييد لا يخلو عن التعقيد) .

= الحروف مطلقاً فقال : « وما وقع من كلام بعض أئمتنا ـ يعني شيخه ابن الجندي ـ من إطلاق ترقيقها فإنما يريدون التحذير مما يفعله بعض العجم من المبالغة في لفظها إلى أن يصيروها كالواو ، أو يريدون التنبيه على ما هي مرققة فيه ، وأما نصُّ بعض المتأخرين على ترقيقها بعد الحروف المفخمة فهو شيء وهم فيه ولم يسبقه إليه أحد ، وقد رَدَّ عليه الأئمة المحققون من معاصريه. . . » اهـ ، وبهذا يتبين لك صحة ما في « التمهيد » ، وقد أسعف المؤلف نفسه بقوله : « فلا ينبغي حمل كلامه هذا على إطلاقه كما فعله بعض الشراح » وما نقلته لك من « النشر » هو معنىٰ قول الشارح الرومي الذي ذكره المصنف في الأعلى : « لَمَّا اشتهر عن بعض الأعاجم لا سيما الأروام تفخيم الألف حيث يصيرونها كالواو أمر بالتحرز عن مثل هذا التفخيم » والله أعلم ، وسيذكر المؤلف ما نقلته لك عن ابن الجزري بعد قليل عند استشكال الشارح المصري لكلام شيخ الإسلام .

(١) هو أحمد بن محمد بن أبي بكر بن عبد الملك القسطلاني المصري ، أبو العباس ، شهاب الدين ، من علماء الحديث والقراءات ، له كتب منها « لطائف الإشارات لفنون القراءات » و« شرح صحيح البخاري » و« الكنز » في التجويد ، و« شرح البردة » ، توفي سنة ٩٢٣هـ . « الضوء اللامع » ٢/ ١٠٣ .

(٢) في « أ » : كلامهم .

(٣) في « ب » : على تقرير كلامه .

قلت : وكذا حمل التفخيم الذي ضده الترقيق المعروفين[1] عند أهل التحقيق على التفخيم العرفي اللغوي عند العامة بعيد عن اصطلاح الخاصة .

وأما الإطلاق والتقييد فقد وقع في كلام الفصحاء والبلغاء مما لا ينكره أحد من العقلاء .

ثم قال : (وأما السكوت عن التحرز عن تفخيمه إذا كان بعد حرف مستفل فذلك أمر ظاهرٌ لا يحتاج إلى التصريح بذكره ؛ إذ يعرف كل من له أدنىٰ دراية أن الحروف إذا فخمت تفخم حركتها وإذا رققت رققت ، فكذا ما يكون تابعاً لحركتها ـ أعني الألف ـ وهذا من الظهور بحيث لا يساعد اللسان خلافه فلا حاجة إلى التعرض لأمثاله) .

قلت : أما قوله (إنه أمر ظاهر) فليس يقول به الأكابر ، وعلى تقدير ظهوره عند الخاصة لا بد من تقريره وتحريره في مقام تعليم العامة ، فالقول قول ابن المصنف عند المنصف دون المتعسِّف .

وقد أبعد شارح حيث قال : (الظاهر أنَّ مراده بالألف الهمزة مطلقاً مصدَّرَةً كانت أو متوسطة أو متأخرة ؛ إذ الألف القائمة لازمة[2] لفتحة ما قبلها فتلزمُ صفته أيضاً من ترقيقٍ وتفخيم لها) . اهـ .

ووجه البعد لا يخفىٰ ؛ إذ الهمزة حيزها محقق وهي حلقية ، والألف جوفية هوائية فلا يصح إطلاق أحدهما على الآخر إلا على طريقة مجازية دون إرادةٍ حقيقية مع أنه لا فائدة حينئذٍ لذكرها مع دخولها في عموم ما قبلها وإنما حَذَّرَ من تفخيم الألف لانفتاح الفم عند التلفظ بها ، وذلك يؤدي إلىٰ تسمين الحرف وتفخيمه .

وقال الشارح المصري : (وما علل به شيخ الإسلام ـ يعني زكريا ـ تبعاً لابن المصنف بقوله : وذلك لأنها لازمة . . . الخ فيه بحث ؛ فإننا لا نُسَلِّمُ أنَّ

---

(١) في « ب » : المعروف .

(٢) في « ب » : ملازمة .

الألف لازمة لفتحة ما قبلها بل هي لازمة للألف لأنها توجد بوجود الألف ، وتَعْدِمُ الألف بعدمها ولا عكس ؛ بدليل قولهم « ضَرَبَ ضَرْباً » ، فظهر أن فتحة ما قبل الألف في « ضرباً » وهي الباء لا تعدم بعدم الألف ، ولا توجد الألف بوجودها ، وإلا لم يقولوا « ضَرَبَ » من غير ألف) . اهـ

ولا يخفىٰ أنَّ قوله هذا مبني على تحريف المبنىٰ وتصحيف المعنىٰ ؛ إذ المراد بقولهم (إنَّ الألف لازمة للحرف الذي قبلها بدليل وجودها بوجوده وعدمها بعدمه) أنَّ الألف بذاتها لا يمكن تحقق وجودها إلا بوجود حرفٍ قبلها ، إذ لا يتصور ألف من غير تقدم حرفٍ عليها ، غايته أنَّ حركة ذلك الحرف الذي قبلها لا تكون إلا فتحة دون أختيها ، فتسقط علته التي ذكرها من أصلها .

وأما قول الجعبري : (إياك وتفخيم الألف المصاحبة لِلاَّم كالصلاة والطلاق وطال فإنه لحنٌ . . .)[1] فمحمول على قراءة غير ورش ؛ إذِ اللاَّم مرققة في هذه الأمثلة عند الجمهور ، ولا وجه لتفخيم الألف حينئذٍ بعد ترقيق اللام التي هي من حروف الاستفالة فصحت القاعدة السابقة أنَّ الألف تتبع ما قبلها في تفخيمها وترقيقها ، وأما إدخال « طال » فوهمٌ منه[2] ؛ لأنه ليس من الأمثلة التي فيها الألف مصاحبة للاَّم بل هي مصاحبة للطاء ، وهي من حروف الاستعلاء فتفخم تبعاً للطاء البتة ، وإنما الكلام في لامه على قاعدة ورش من أنَّ الطاء إذا تقدمت على اللام واتصلت بها سواء فتحت أو سكنت تفخم ، وأما إذا فُصِل بينهما بالألف كـ« طال » و« يصَّالَحَا » فهل تفخم اللام أو ترقق ؟ فوجهان ، والمفخم مفضل عند الأعيان .

---

(١) انظر « كنز المعاني » للجعبري ص١١٣ .

(٢) يمكن الاستغناء عن كل ما ذكر من وهم الجعبري والتفصيل في كيفية وهمه بأن نقول : إنما مَثَّلَ بـ« طال » ولم يعتد بالألف فاصلة جرياً على مذهب من لم يعتد بها من رواة ورش ، ومما يؤيد ذلك أنَّ هذا اللفظ مظنَّة وقوع القراء بخطأٍ به فيفخموا لامه .

وأما قول المصري : (وكذلك لا يجوز تفخيم الألف الواقعة بعد الراء ، وإن كانت الراء عند الناظم شبه المستعلي ، لتصريحه في « تمهيده » بالتحذير من ذلك) فمدفوع بما سبق من أنَّ المعتبر ما اختاره في « النشر » فتدبر[1] .

وأما قوله : (وفيه تصريح أيضاً بأنه لا بُدَّ من تفخيمها إذا كانت بعد اللاَّم المفخمة نحو : ﴿إِنَّ اللهَ﴾ ، و﴿الصَّلاَةَ﴾ ، و﴿الطَّلاَق﴾ في مذهب ورش)[2] قال : (وبعض الناس يتبعون الألف اللام يعني يفخمونها وليس بجيد)[3] فهو الصواب المطابق لما قدمناه في هذا الباب .

وأما قوله : (وما ذكره الشيخ زكريا تبعاً لابن المصنف من قوله « لأنها تخرج من طرف اللسان. . . » إلخ . لا يصلح تعليلاً لما فُهِمَ من كلامه من كون الراء شبهاً للمستعلي لأنه يستلزم أن تكون النون واللام شبيهتين له لوجود العلة المذكورة ولم يقل به أحد لا هو ولا غيره) فمردود لأنَّ العلة لا تستلزم أن تكون مطردة مع أنَّ القوم اعتبروا تفخيم الراء في حالة واحدة وهي الواقعة قبل الألف مع إجماعهم[4] على أنَّ النون واللاَّم إذا وقعتا قبل الألف لا تفخمان .

والحاصل : أنَّ الصحيح بل الصواب هو الذي مشىٰ عليه الناظم في « النشر » حيث قال : (وأما الألف فالصحيح أنها لا توصف[5] بترقيق ولا تفخيم بل بحسب ما تقدمها فإنَّها تتبعه ترقيقاً وتفخيماً ، وما وقع في كلام بعض أئمتنا من إطلاق ترقيقها فإنما يريدون التحذير مما يفعله بعض العجم من

---

(١) حذر ابن الجزري في « التمهيد » من تفخيم الألف بعد اللام المفخمة ، فإن كان المقصود مطلق التفخيم فالكلام غير صحيح ، وإن كان المقصود المبالغة في التفخيم جداً حتى تصبح كالواو فكان ينبغي تحديده ، وعبارته في « النشر » أدق وأوضح ، وسيذكرها الشارح قريباً .

(٢) قوله : « في مذهب ورش » تخصيص بعد التعميم ؛ لأن قوله « إن الله » عام عند جميع القراء ورش وغيره بالتفخيم ، وقوله « الصلاة والطلاق » خاص بورش .

(٣) هاتان العبارتان موجودتان في « التمهيد » ١٤٩ .

(٤) في « أ » : اجتماعهم .

(٥) في « أ » : أنها توصف ، وفيه سقط من الناسخ .

المبالغة في لفظها إلىٰ أن يصيروها كالواو ، وأما نَصُّ بعض المتأخرين على ترقيقها بعد الحروف المفخمة فهو شيء وَهِمَ فيه ولم يسبقه إليه أحد ، وقد رَدَّ عليه الأئمة المحققون من معاصريه)[1] .

وأما قول المصري : (النون في قوله « فرققن » و« حاذرن » نون التأكيد الخفيفة ورسما بالألف وفاقاً لرسم قوله تعالىٰ : ﴿ وَلَيَكُونَا ﴾ بيوسف ، و﴿ لَنَسْفَعًا ﴾ بإقرأ) فمدفوع[2] ؛ إذ خطان لا يقاسان : رسم المصحف والعروض .

وأما قوله : (ويحتمل أن يكون حاذرن اسم فاعل من حاذرت الشيء بمعنىٰ تحذَّرت) فخطأ ؛ لأن اسم الفاعل من « حاذر » إنما يكون « محاذراً » لا « حاذرن »[3] ، وإنما يصح كونه اسم فاعل من « حَذِرَ » الثلاثي المجرد .

[٣٥] (**وَهَمْزَ أَلْحَمْدُ أَعُوذُ إِهْدِنَا**) بحذف العاطف فيهما على قبيلِ التعداد في بيان الأمثلة .

وقَطَعَ همزة وصل « الحمدُ » ضرورةً ، ورفَعَ « الحمد » حكايةً ، ويجوز إعرابه لو ثبت روايةً .

ونَصْبُ « هَمْزَ » على تقدير : فرققن همزَ الحمد .

ويجوز جره على تقدير : وحاذرن تفخيم همزِ الحمد .

وأما ما جعله الشارح اليماني من قوله : (كهمز الحمد) أصلاً ، ثم قال : (وفي بعض النسخ « وهمز » بالواو) فغير مقبول لأنه مخالف للأصول

---

(١) « النشر » لابن الجزري ١/ ٢١٥ .

(٢) تكتب نون التوكيد الخفيفة على هيئة التنوين إذا سبقها فتح ويوقف عليها بالإبدال ألفاً نحو : رَقًّا ، حَاذِرًا ، وقد تكتب بالنون ويوقف عليها بالإبدال ألفاً ، أما إذا سبقها ضم أو كسر فتكتب بالنون ويوقف عليها بحذف نون التوكيد وإعادة ما حذف لأجلها من واو أو ياء ، فيوقف على اضربُن يا رجال (اضربوا) ، وعلى اضربِن يا امرأة : اضربي . « شرح ابن عقيل » ٢/ ٣١٩ ، و« شرح قطر الندى » ١٥٣ .

(٣) « لا حاذرن » سقط من « أ » .

المصححة والنسخ المعتبرة المشروحة ، وإن كان لكاف[1] التشبيه وجهٌ في العربية ؛ إذ يصح أن يقال : التقدير رققن مستفلاً كهمز الحمدُ ، وحاذرن تفخيم لفظ الألف كتفخيم همز الحمد .

وعلى كل تقدير فالكلام تتميم وتخصيص بعد تعميم ، وإنما حَذَّر من تفخيم الهمزة بخصوصها وأمر بترقيقها بعد دخولها في الحروف المستفلة ومعرفة حكمها في الجملة لئلا تنقلب عيناً بانقلاب صفتها كما هو مسموع عن بعض الجهلة عند قراءتها ، فالمراد إيجاب ترقيقها مطلقاً سواء جاورها مرقق كالحمدُ وأعوذُ وإهدنا ، أو مفخم كاسم « الله » ، أو جاورها رخو كالهاء من « اهدنا » ، أم متوسط بين الشدة والرخوة كاللام من « الحمد » ، والعين من « أعوذ » ، أم جاورها متحد معها في أصل مخرجها كالعين من « أعوذُ » أيضاً ، أو لا ، إلا أنه لما كانت هذه الأمثلة مظان التقصير في ترقيقها خَصَّ ذكرها حذراً من تفخيمها .

قال في « النشر » : (فإن كان ـ أي الملاقي للهمزة ـ حرفاً مجانسها أو مقاربها كان التحفظ بسهولتها أشد وبترقيقها آكد نحو : أعوذ ، اهدنا ، أعطىٰ ، أحطنا ، أحق ، فكثير من الناس ينطق بها في ذلك كالمتهوع)[2] انتهىٰ ، يقال : تهوَّع القيء إذا تكلفه .

(اللهِ ثمَّ لامَ للهِ لَنَا) « الله » بالجر ، أي همزَ اللهِ في الابتداء ، أو وصلاً حالة النداء لمجاورتها اللام المفخمة في الأداء .

ثم « لام » فيها الوجهان السابقان في « الهمز »[3] ، وأمر بترقيق اللام الأولى من « لله » لكسرتها الموجبة لترقيق لام الجلالة ، ولام « لنا » لمجاورتها النون كما قاله ابن المصنف وغيره .

---

(١) في « أ » : وإن كان لكان التشبيه .

(٢) المرجع السابق ١/٢١٦ .

(٣) وهما النصب على التقدير : ورققن لام لله ، والجر على تقدير : وحاذرن تفخيم لام لله .

[٣٦] (**وَلْيَتَلَطَّفْ وعلَى الله وَلاَ الضْ**) أمر بترقيق لامي « وليتلطف » لمجاورة الأولىٰ الياء الرخوة ، ولمجاورة الثانية الطاء المستعلية .

وأما ما قاله بعضهم من جواز تفخيم اللام الثانية لوقوعها بين تاء وطاء فمردود كما قطع به الجعبري وفاقاً لغيره من المحققين .

وترقيقِ اللام الأولىٰ من « على الله » لمجاورتها لام الجلالة المفخمة ، وكذا اللام الأولىٰ من قوله : ﴿ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ﴾ لمجاورتها الضاد المستعلية .

وإنما قطع المصنف الكلمة للضرورة ، وإلا فلا يجوز مثل هذا إلا في حالة الاضطرار ، لا في حالة الاختيار[١] لا قراءةً ولا كتابةً .

وأما قول المصري : (إنما وقف على الضاد الساكنة من « ولا الضالين » لأنها بدل عن لام التعريف أي بقلبه ضاداً عند إرادة إدغامه) فغير مفيد لوجه الاعتذار عن المصنف لأنه بعد الإدغام يصير ضاداً مشدداً لا يجوز فكه مع أنَّ القلب لا يصح إلا عند اجتماعه مع الضاد دون انفكاكه عنه على أنَّ الوقف على لام التعريف وقطعه عن مدخوله لا يصح لا كتابةً ولا قراءةً بلا خلاف بين أرباب الدراية والرواية ، فيتعين أن يكون فَعَلَ[٢] هذا للضرورة ، فلا يصح مقابلة قوله هذا بقوله : (وقيل لضرورة النظم) .

ثم قاعدة ورش في تفخيم اللام محله « الشاطبية » وغيرها من كتب القراءات الموضوعة للوجوه الخلافية ، والشيخ إنما التزم في مقدمته الأمور الضرورية الوفاقية[٣] .

(**والميمَ مِنْ مَخْمَصَةٍ وَمِنْ مَرَضْ**) لمجاورة الميمين الأوليين للحرفين المفخمين ، وكذا الميم الأخيرة .

---

(١) في « أ » : لا حاجة الاختيار .

(٢) في « أ » : فعله .

(٣) انظر خلاصة بحث اللام لورش في كتاب « صرف العنان » للشيخ عبد الغني النابلسي عند بحث اللامات في الحاشية .

هذا وقول خالد [٥٤] : (أمر بترقيق الهمزة عند مجاورة الحاء في « الحمد ») ثم تعليله بأن اللام لما كانت ساكنة صارت كأنها معدومة بعيدٌ جداً .

ثم قوله تبعاً لابن المصنف [٢٢] : (أمر بالمحافظة علىٰ سكون اللام الأولىٰ من قوله « وليتلطف ») أبعد مما قاله أولاً ؛ لأن الكلام هنا في الترقيق والتفخيم لا في التسكين والتحريك كما لا يخفىٰ علىٰ ذوي التحقيق ، والله ولي التوفيق .

وقال اليماني : (أي رقق اللام الثانية لأنَّ اللام الأولىٰ مرققة لا محالة) قلت : وكذا اللَّام الثانية[1] مرققة لا محالة ، نعم كون الثانية لمجاورتها الحروف المفخمة يصعب ترقيقها فيتأكد الاهتمام بحالها .

[٣٧] (**وباءَ بَرْقٍ بَاطلٍ بِهِمْ بِذِي**) أي رقق باء « برق » لمجاورتها الراء المفخمة لا سيما وبعدها القاف المستعلية ، وكذا باء « باطل » لأجل الطاء المستعلية من غير اعتبار كون الألف فاصلة ؛ فإنها لا يؤمن معها السراية .

وأما قول الشيخ زكريا [٥٦] : (وباء باطل لمجاورتها الألف المدية) ففيه بحث حيث يشعر بأنها ترقق لمجاورتها ما هو مرقق ، فيلزم أن يكون ما قبل الألف تابعاً لها في الترقيق مع أنه سبق عن الجمهور في بيان التحقيق أنها هي التابعة له حيث ترقق بعد المستفل وتفخم بعد المستعلي ، نعم في « التمهيد » ما يقتضي أنها متبوعة لا تابعة حيث قال : (إذا وقع بعد الباء ألف وجب على القارىء أن يرقق اللفظ بها لا سيما إن وقع بعدها حرف استعلاء أو إطباق ، نحو قوله تعالىٰ : « باغٍ ، وباسط ، والأسباط ، والباطل ، وبالغ »)[2] .

وأما عبارته الصحيحة في « النشر » فصريحة بترقيق الباء حيث وقع بعدها

---

(١) من قوله : « لأن اللام الأولى . . . » إلى هنا سقط من « أ » ، « ب » .
(٢) انظر « التمهيد في علم التجويد » ص١١٨ وص١١٩ .

حرف مفخم نحو : « بَطَلَ ، والبغي ، وَبَصَلِهَا » ، ثم قال فيه : (فإن حال بينهما ألف كان التحفظ بترقيقها أبلغ نحو : ﴿بالغ﴾ ، و﴿باطل﴾ ، و﴿باغ﴾ ، و﴿الأسباط﴾ ، فكيف إذا وليها حرفان مفخمان نحو : ﴿البرق﴾ ، و﴿البقرة﴾[1] .

وكذا رقِّقْ باء « بهم » و« بذي » وإن كان بعدها الحروف المستفلة لعموم الحكم في المسألة .

وأما قول ابن المصنف [٢٢] : (أي بيِّن باء « بهم » و« بذي » لمجاورتهما حرفاً خفياً وهو الهاء والذال) فمحل بحث ؛ إذ ليس الكلام في التبيين بل سوق العبارة في الترقيق ، وهو لا ينافي ما ذكره من التعليل في التحقيق حتى يقال جعله من باب :

. . . . . علفتها تبناً وماءً بارداً[2]

تقديره : وسقيتها ماءً بارداً ، مع أنَّ أمر البيان لا يختص بحرف ولا حركة كما لا يخفىٰ على الأعيان ، مع أن الذال ليست من الحروف الخفية المجتمعة للأربعة في تركيب « هاوي » ، فالأحسن ما علله الشيخ زكريا بقوله [٥٧] : (لمجاورتها الرخوة) ، إلا أنَّ فيه بحثاً للمصري حيث قال : (مجاورة الرخوة لا تقتضي الترقيق ، وإلا لاقتضت مجاورة الشِّدة ضده) .

قلت : قد تكون العلة مطردة لا منعكسة ، نعم الأَولىٰ أن يعلل ترقيق الباء في « بهم » لمجاورتها حرفاً خفياً وهو الهاء ، وفي « بذي » لمجاورتها حرفاً

---

(١) انظر « النشر في القراءات العشر » لابن الجزري ١/ ٢١٦ .

(٢) البيت لم أعثر على قائله ، وكذا أنشده السادة النحاة ولم ينسبوه لقائل ، وصدره :

لما حططت الرحل عنها وارداً . . . . . .

وصرح الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد بأن صدره مصنوع ، وكذا العجز في الرواية الثانية التي تجعل الشاهد صدراً للبيت وهي :

علفتها تبناً وماءً بارداً حتىٰ شَتَتْ هَمَّالةً عيناها

ضعيفاً كما قال المصنف في « النشر » : (وليحذر بترقيقها من ذهاب شدتها كما يفعله كثير من المغاربة لاسيما إن كان حرفاً خفياً وهو الهاء نحو : ﴿بهم﴾ ، و﴿به﴾ ، و﴿بها﴾ ، و﴿بالغ﴾ ، و﴿باسط﴾ ، أو ضعيفاً نحو : ﴿بذي﴾ ، و﴿بثلاثة﴾، و﴿بساحتهم﴾ ، وإن سكنت كان التحفظ بما فيها من الشدة والجهر أشد)[1] . وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

(**واحْرِصْ**) وفي نسخة « فاحرص » (**على الشِّدَّةِ والجَهْرِ الذِيْ**) وإنما لم يقل « اللَّذينِ » لوزن المبنىٰ أو لاتحاد مؤداهما في المعنىٰ ، أو التقدير مثله في المعطوف .

والأظهر أن يقال : التقدير : واحرص على كل واحدٍ من الشِّدَّة والجهر الذي [٣٨] (**فيها وَفي الجِيْمِ كَحُبِّ الصَّبْرِ**) بالإضافة إما للوزن أو لأدنىٰ ملابسة وهي كونهما[2] مثالين للباء الموحدة .

والظاهر أنَّ كلمة « كحب » محكية على ما ورد في الآية إما بكمالها أو بإرادة كاف التشبيه فيها لقوله تعالىٰ ﴿يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ ٱللَّهِ﴾ [البقرة : ١٦٥] .

وأما « الصَّبر » فعطفٌ عليه من غير عاطف ، وإنما أمر بالحرص على إتيان صفة الشدة والجهر الكائنين في الباء والجيم لئلا تشتبه الباء بالفاء ، والجيم بالشين كقوله تعالىٰ : ﴿يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ ٱللَّهِ﴾ و﴿ وَتَوَاصَوْاْ بِٱلصَّبْرِ﴾ [العصر : ٣] .

(**رَبْوَةٍ اجْتُثَّتْ وَحَجِّ الفَجْرِ**) بالإضافة أيضاً لما سبق ، ولا تصح فيه الحكاية كما توهم المصري ؛ إذ لم يعرف لفظ « حج » منكراً مجروراً في القرآن .

والمعنىٰ: وكباء « ربوة » وجيم البقية، و« ربوة » بفتح الراء لابن عامر وعاصم[3] وهي في الموضعين ﴿كَمَثَلِ جَنَّةٍ بِرَبْوَةٍ﴾ [البقرة: ٢٦٥] و﴿إِلَىٰ رَبْوَةٍ﴾ [المؤمنون: ٥٠]

---

(١) « النشر في القراءات العشر » ١/ ٢١٦ .

(٢) في « ج » و« د » : كونها .

(٣) وقرأ الباقون بضم الراء ، وهما لغتان . « النشر » ٢/ ٢٣٢ .

ويجوز ضم تنوين « ربوة » وكسرها كما قرىء بهما في قوله تعالىٰ ﴿كَشَجَرَةٍ خَبِيثَةٍ ٱجْتُثَّتْ﴾[1] [إبراهيم : ٢٦] .

و« الحجُّ » جاء معرفاً باللام ومجرداً عنها ، قال الله تعالىٰ : ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ﴾ [آل عمران : ٩٧] و﴿ٱلْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَٰتٌ﴾ [البقرة : ١٩٧] والمراد هذه الأمثلة وأمثالها من الآيات ، وخُصَّ الجيم بالذكر من بين حروف الجهر والشدة أيضاً لإخراج أهل مصر والشام إياها من دون مخرجها فينتشر بها اللسان فيمزجونها بالشين وكذا بعض أهل اليمن يمزجونها بالكاف لارتفاع اللسان في مخرجها سيما إذا أتىٰ بعدها بعض الحروف المهموسة فإن التحفظ على جهرها وشدتها يكون أتم وألزم ، والله أعلم وأحكم .

[مراتب القلقلة] :

[٣٩] (**وَبَيِّنَنْ**) بالنون الخفيفة (**مُقَلْقَلاً**) بفتح القاف الثانية وكسرها[2] (**إنْ سَكَنَا**) بألف الإطلاق ، أي بَيِّنْ بياناً تاماً سكون حرفٍ مقلقل من حروف القلقلة المتقدمة المجموعة في « قطب جد » إن سكن الحرف المقلقل بسكون أصلي لازم لا يختلف حالهُ أصلاً لا وقفاً ولا وصلاً نحو : ﴿يقْطَعون﴾ ، و﴿فطْرة﴾ ، و﴿ربْوةٍ﴾ ، و﴿الفجْر﴾ ، و﴿يدْخلون﴾ .

(**وإنْ يَكُنْ**) أي السكون (**في الوَقْفِ كَانَ**) أي المقلقل أو المتقلقل (**أَبْيَنَا**) بألف الإطلاق ، أي أكثر بياناً وأظهر عياناً من القلقلة عند سكونه لغير الوقف نحو : ﴿برق﴾ ، و﴿محيط﴾ ، و﴿كسب﴾ ، و﴿حَرَجْ﴾ ، و﴿المهاد﴾ .

---

(١) قرأ بكسر التنوين أبو عمرو وعاصم وحمزة ويعقوب وابن ذكوان بخلفٍ عنه ، والباقون بضمه ، وهو الوجه الثاني لابن ذكوان . «النشر» ٢/ ٢٢٥ ، وهذه لطيفة من المؤلف حيث أتىٰ بهذا المثال لوجهين ، الأول : الاستشهاد لجواز ضم تنوين « ربوة » وكسره ، والثاني : لبيان موضع الكلمة التي جاء بها لفظ « اجتثت » الذي نبه عليه الناظم .

(٢) بكسر القاف أي حالة كون اللافظ مقلقلاً الحرف الساكن ، وبفتحها أي حالة كون الملفوظ من صفاته القلقلة .

والظاهر أنَّ المراد بسكونه في الوقف أعم من أن يكون عارضياً في الوقف أم أصلياً ليستقيم تمثيل ابن المصنف في الباء بقوله : ﴿فارغبْ﴾ .

وأما قول المصري : (أو عارضاً لوقفٍ نحو : ﴿ومن لم يتب﴾ ، و﴿إن يسرق﴾) فغفلة عن قواعد العربية لأنه عارض لجازم لا للوقف ، فهو في حكم سكون اللاَّزم فلازم العالم .

وأما قوله : (وقَيَّد شيخ الإسلام ـ يعني زكريا ـ المصراع الأول بغير الوقف[1] بناءً علىٰ أنَّ تبيين القلقلة في الوقف معلومٌ من المصراع الثاني ، وما ذكرناه أولىٰ لأنَّ الأصل الإطلاق) . فليس في محله ؛ إذ كلام شيخ الإسلام في مقام النظام لمن يتأمل في المرام لأنَّ الكلام إنما هو في السكون الأصلي مطلقاً والعارضِ وقفاً ، ولا يختلف الحكم حينئذٍ في الأول إن تقف علىٰ تلك الكلمة التي فيها سكون أصلي أو تدرجها ، فتأمل يظهر لك وجه الخلل .

ثم لاشك أنه إذا تكرر حرف القلقلة مدغماً يكون[2] المبالغة في القلقلة متعيناً نحو : ﴿الحقُّ﴾ ، و﴿تبَّ﴾ ، و﴿الحجُّ﴾ ، و﴿صَدٌّ﴾ .

ثم اعلم أنَّ الأظهر كون « مقلقلاً » بالفتح[3] على أنه نعت لحرف مقدر ، وأما تقديم ابن المصنف الكسر على أنه حال من فاعل « بَيِّنْ » فيحتاج إلى مفعول مقدر ، أي بَيِّن الحرف حال كونك مقلقلاً ، ولا يخفىٰ أنَّ الأُولىٰ هي الأَولىٰ ، ويلائمه عطفُ المصنف رحمه الله على « مُقَلْقَلاً » قولَه : [٤٠] (وَحَاءَ حَصْحَصَ أَحَطْتُ الحَقُّ) بإشباع ضمة القاف رعايةً للقافية ، ورفعِه بناءً على الحكاية كما في آية[4] ، مع أنه مجرور كما في القاعدة العربية من حيث إنه

---

(١) في « ب » : بالمصراع الأول لغير الوقف .
(٢) « د » : « تكون » .
(٣) أي بفتح القاف الثانية .
(٤) أي كما ورد مرفوعاً في نحو قوله تعالىٰ : ﴿وَهُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا﴾ [البقرة : ٩١] .

وما قبله معطوفان على « حصحص » المضاف إليه بحذف العاطف .

والمعنىٰ : وبيِّنْ ترقيق حاء نحو ﴿حَصْحَصَ﴾ الشاملة للأولىٰ والثانية ، وحاء ﴿أَحَطْتُ﴾ ، وحاء ﴿الحَقُّ﴾ لمجاورتها حروف الاستعلاء المفخمة حذراً من تفخيم الحاء حال المقاربة .

قال في « النشر » : (والحاء تجب العناية بإظهارها إذا وقع بعدها مجانسها أو مقاربها لاسيما إذا سكنت نحو : ﴿فَٱصْفَحْ عَنْهُمْ﴾ [الزخرف : ٨٩] ﴿وَسَبِّحْهُ﴾ [الإنسان : ٢٦] فكثيراً ما يقلبونها في الأول عيناً ويدغمونها ، وكذلك يقلبون الهاء في ﴿سبحه﴾ حاءً لضعف الهاء وقوة الحاء فتجذبها فينطقون بحاء مشددة ، وكل ذلك لا يجوز إجماعاً ، وكذلك يجب الاعتناء بترقيقها إذا جاورها حرف الاستعلاء نحو : ﴿أَحَطتُ﴾ [النمل : ٢٢] و﴿الحقُّ﴾ فإن اكتنفها حرفان كان ذلك أوجب نحو : ﴿حَصْحَصَ﴾ [يوسف : ٥١])[1] انتهى كلامه .

(وَسِينَ مُسْتَقِيم) بكسر الميم بلا تنوين ضرورةً (يَسْطُو يَسْقُو) بحذف العاطف فيهما ، أيَ بيِّن انفتاح السين المهملة واستفالها لاسيما حال ضعفها بسكونها مع مجيء القاف ولو بواسطة[2] بعدها لئلا تنقلب صاداً حال نطقها .

ثم إيراد « مستقيم » نكرة لتشمل المَعرَّفة ، وجَرُّه يصح إعراباً وحكايةً لوروده في القرآن ﴿إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [الشورى : ٥٢] .

وأغرب المصري في قوله : (« مستقيم » بفتح الميم من غير تنوين على الحكاية لأنه كذلك في سورة الفاتحة) . اهـ .

ولا يخفىٰ وجه الغرابة لأنه ليس كذلك في الفاتحة ؛ فإن الموجود فيها مُعَرَّف باللام كما لا يخفىٰ على من له إلمام بمراتب الكلام .

---

(١) « النشر في القراءات العشر » لابن الجزري ١/ ٢١٧ و٢١٨ .

(٢) يعني ولو حال بين السين والحرف المستعلي ألف نحو : ﴿غساقاً﴾ وكذا نحو : ﴿تساقط﴾ خصوصاً في قراءة من فتح التاء وشدد السين وفتح القاف .

وكذلك سين « يسطون » و« يسقون » من قوله تعالىٰ : ﴿يَكَادُونَ يَسْطُونَ﴾ [الحج : ٧٢] و﴿وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةً مِّنَ ٱلنَّاسِ يَسْقُونَ﴾ [القصص : ٢٣] لمجاورتهما الطاء والقاف ، وهما من الحروف المستعلية والشديدة مع كون السين[١] مستفلة رخوة ، وكذا مثال هذه الكلمات في الآيات البينات .

ثم حذف النون من المثالين الأخيرين من باب الضرورة الشعرية ، وإلا فلا يجوز قطع الكلمة عند القراء لا حال الاختيار[٢] ولا حال الاضطرار ، وكذا لا يستحسن قطع الكلمة في الكتابة بأن يكتب النون في المثالين المذكورين في أول سطر وما قبلها في آخر سطر ، فاحفظ هذه القاعدة فإنها كثيرة الفائدة .

[بَابُ الراءات وأحكامها]

[٤١] (**وَرَقِّقِ الرَّاءَ**) أي الذي أصلها التفخيم (**إِذَا مَا كُسِرَتْ**) نحو : «رزق» .

ولفظ « ما » بعد « إذا » زائد ، ومفهومه أنها تفخم إذا ضمت أو فتحت نحو : « رَبُّ ، ورُؤيا » .

(**كذاك**) أي مثل الراء المكسورة ترقق إذا وقعت (**بَعْدَ الكَسْرِ حَيْثُ سَكَنَتْ**) أي الراء ، ومفهومه أنها تفخم إذا كانت ساكنة بعد ضمة أو فتحة ، والأمثلة : ﴿قرآن﴾ ، و﴿قَرْنَ﴾ ، و﴿قَرْية﴾[٣] .

[٤٢] (**إن لم تَكُنْ**) أي الراء الساكنة الموجودة بعد الكسرة واقعةً (**مِنْ قَبْلِ حَرْفِ اسْتِعلاَ**) بالقصر كوقف حمزة لا ضرورة ، وجزاء الشرط محذوف دَلَّ عليه ما قبله ، ومفهومه أنَّ حرف الاستعلاء إذا كان قبله راء فإنها تفخم كـ : ﴿مرصاداً﴾ ، و﴿إرصاداً﴾ ، و﴿قرطاسٍ﴾ ، و﴿فِرقَة﴾ ، وليس غيرها في القرآن .

---

(١) في « أ » : مع كون الهاء ، وهو خطأ ظاهر .
(٢) في « أ » : لا حال الاختيار ولا حال الاختبار ولا حال الاضطرار .
(٣) صحفت في « أ » و« ج » إلى « ومرية » .

(**أَوْ كانَتِ الكسرةُ ليسَتْ أَصْلاً**) أي أصلية لا عارضية ولا منفصلة ؛ لأن الأصل هو الاتصال فإنهما تفخمان كـ﴿ارجعي﴾ و﴿ٱلَّذِى ٱرْتَضَىٰ﴾ و﴿أَمِ ٱرْتَابُوٓاْ﴾ وليس المراد أن الكسرة لا تكون موجودةً أصلاً على ما يتوهم .

قال الرومي [٣٧] : (« أو كانت » عطف على الجملة الشرطية السابقة) اهـ.

وهو موافق للقواعد العربية ، ولكنه غير مطابق للقواعد القرآنية فإنَّ الكسرة إذا لم تكن أصلية توجبُ تفخيم الراء بعدها لا ترقيقها المفهوم من ظاهر نظم عبارة الجزرية ، فالوجه أن تكون عاطفة على مدخول لم الجازمة ، ولَمَّا لم تكن « لم » تدخل على الصيغة الماضية يُقَدَّرُ لها ما في معناها ليؤديَ مؤداها من إفادة النفي فيقال : التقدير « أو ما كانت » على ما أشار إليه الشيخ زكريا ، وبه تمام نظام مرام الكلام ، فترقيق الراء التي بعد كسرة مشروطٌ بعدم كون حرف الاستعلاء بعدها ، وبعدم كون الكسرة عارضية ؛ فإنها إذا وُجدَ حرف الاستعلاء بعدها تفخم ، وكذا إذا كانت الكسرة عارضية أو منفصلة فإنها تفخم ، فالقيدان عدميان مانعان كما أشار إليه ابن المصنف إلا أن مآل كلام زكريا إلى أنَّ الثاني قيد إثبات لأنَّ نفي النفي يفيد الإثبات ، فيصير التقدير : أو كانت الكسرة أصلية فيؤخذ حينئذٍ حكم العارضية بالمفهوم من الشرطية .

وأما قول اليماني[1] : (« أو كانت » عطف على مقدر تقديره : تفخم الراء إذا كانت من قبل حرف استعلاء أو كانت كسرة ما قبلها ليست أصلاً ، أي عارضيَّة) فهو أقرب إلىٰ المبنىٰ ، فإنه من باب العطف على المعنىٰ كما لا يخفىٰ .

وأما ما اختاره المصري من أنَّ « ما » المقدرة عطف علىٰ « لم تكن » فبعيد جداً حيث لا دلالة على هذا المقدر بشيءٍ أبداً .

أقول : ولو قال المصنف : « أو لم تكن الكسرة ليست أصلاً » لخلص .

---

(١) في « ب » : اليمني .

ثم كان الأظهر أن يقول : « أو كانت الكسرة أصلاً ووصلاً » ، أي أصلية لا عارضية ، ووصلية لا فصلية فيوافق الشاطبي من جة القيدين في قوله [٣٥٢] :

وما بَعْدَ كسرٍ عارضٍ أو مُفَصَّلِ فَفَخِّمْ فهذا حكمُهُ مُتَبَذِّلا

وكان يفيد بالأصل أن لا يكون عارضاً وبالوصل أن لا يكون منفصلاً ، فرحم الله من أنصف ولم يتعسَّف .

ثم الأولىٰ أن يكون الكلام بالواو الحالية دون « أو » الترددية لئلا يتوهم التنويع الموهم بأنَّ الكسرة الأولىٰ يراد بها مطلقاً فتأمل فإنه موضع زلل .

والعجب من ابن المصنف ومن تبعه من الشراح الكرام حيث لم يتقيدوا بِحَلِّ هذا المقام من جهة المبنىٰ ، واكتفوا بما ذكروه من حاصل المعنىٰ .

والحاصل أنَّ ترقيق الحرف إنحافه ، أي جعله في المخرج نحيفاً وفي الصفة ضعيفاً ، وضده التفخيم ، فإنه بمعنىٰ التَّسْمين والتجسيم ، فهو والتغليظ واحد ، إلا أنَّ استعمال الأكثر في الراء أن يكون ضد الترقيق هو التفخيمَ ، وفي اللام التغليظ كما في قراءة ورش من طريق الأزرق[١] .

وقد عَبَّرَ قوم عن الترقيق في الراء بالإمالة بين اللفظين كما فعله الداني وبعض المغاربة إلا أنه تجوُّز ؛ لأنَّ الإمالة[٢] أن ينحوَ بالفتحة إلى الكسرة وبالألف إلىٰ الياء ، والترقيق إنحاف صوت الحرف ، فيمكن التلفظ بالراء مرققة غير ممالة ، ومفخمة ممالة وإن كان لا يجوز روايةً مع الإمالة إلا الترقيق ، وأيضاً لو كان الترقيق إمالةً لم يدخل مع المضموم[٣] والساكن وإلا

---

(١) هو يوسف بن عمرو بن يسار أبو يعقوب المدني المعروف بـ« الأزرق » ثقة محقق ضابط ، أخذ القراءة عرضاً وسماعاً عن ورش ، وهو الذي خلفه في القراءة بمصر ، توفي سنة ٢٤٠هـ . اهـ « غاية النهاية » لابن الجزري ٢/ ٤٠٢ .

(٢) في « ب » : إذ الإمالة للحركة .

(٣) في « ب » : على المضموم .

لكانت الراء المكسورة ممالة وذلك خلاف إجماعهم[1] كذا ذكره المصري .

والتحقيق ما قاله في « النشر » من أنَّ تغليظ اللام تسمينها لا تسمينُ حركتها ، والتفخيم مرادفه إلا أنَّ التغليظ في اللام والتفخيم في الراء والترقيق ضدهما ، وقد يطلق عليه الإمالة مجازاً لكن الصحيح هو الفرق بينهما بأن الترقيق في الحرف دون الحركة ، والإمالة في الحركة دون الحرف .

ثم الأصل في الراء التفخيم على ما عليه الجمهور ، واختاره المكي[2] ، وقال جماعة : ليس للراء أصل في التفخيم ولا في الترقيق وإنما يعرض ذلك بسبب حركتها فترقق مع الكسرة لتسفلها، وتفخم مع الفتحة والضمة لتصعدهما، فإذا سكنت جرت على حكم المجاور لها ، وأيضاً فقد وجدناها ترقق مفتوحةً ومضمومةً إذا تقدمها كسرة أو ياء ساكنة[3] ، فلو كانت في نفسها مستحقة للتفخيم لبَعُدَ أن يبطل ما تستحقه في نفسها بسبب خارجٍ عنها كما كان ذلك في حروف الاستعلاء ، إلا أن المعتمد هو الأول ولهذا لَم يتعرض الناظم لذكر أسباب تفخيمها ، وقد صَرَّح الشاطبي رحمه الله بهذا المضمون في قوله [٣٥٨] :

وفيما عدا هذا الذي قَدْ وَصَفْتُهُ على الأصلِ بالتفخيمِ كُنْ مُتَعَمِّلاَ

[مواضع ترقيق الراء] :

فلا ترقق إلا لموجب وذلك إذا كانت مكسورة كسرة لازمة مثل : ﴿رِجَالٌ﴾ ﴿وَٱلْغَـٰرِمِينَ﴾ ﴿وَٱلْفَجْرِ ۝١ وَلَيَالٍ عَشْرٍ﴾ و﴿بِٱلصَّبْرِ﴾[4] أو عارضةً مثل : ﴿وَأَنذِرِ

---

(١) في « د » زيادة : على الفرق بينهما بأن الترقيق في الحرف دون الحركة والإمالة في الحركة دون الحرف .

(٢) « الكشف عن وجوه القراءات السبع » لمكي ١/ ٢٠٩ .

(٣) وذلك في رواية ورش .

(٤) يعني أثناء وصلها بما بعدها بالنسبة للأمثلة الأخيرة : والفجر ، عشر ، بالصبر ، فإن وقف عليها بالسكون فتفخم اعتداداً بالمفتوح الذي قبل الباء والشين والجيم ، أما إن وقف عليها بالروم فترقق .

ٱلنَّاسَ﴾ و﴿وَٱنْحَرْ ۝٢ إِنَّ﴾ على قراءة ورش[١] ، **تامةً** نحو : ﴿رِزْقاً﴾ ﴿وَٱذْكُرِ ٱسْمَ﴾ أو **مبعضةً بالاختلاس** نحو : ﴿أَرِني﴾[٢] ، أو **ممالةً أوّلاً** نحو : ﴿رأىٰ﴾[٣] أو **وسطاً** نحو : ﴿الذكرىٰ﴾[٤] أو **طرفاً** نحو : ﴿عَذَابَ ٱلنَّارِ﴾[٥] أو **وصلاً** نحو : ﴿ذِكْرَى ٱلدَّارِ﴾[٦] ، منونةً نحو : ﴿ذِكْرَاً﴾[٧] أو **غير منونة** نحو : ﴿البشرىٰ﴾[٨] سكنَ ما قبلها كما تقدم مثالها ، أو تحرك ما قبلها بأي حركة ، سواء وقع بعد الراء حرف مستفل كما سبق أو مستعلٍ كما في ﴿الرِّقَاب﴾ و﴿رِزْقاً﴾ سواء كان في الاسم أو الفعل ، **وكذلك إذا كانت الراء ساكنة بعد الكسرة فإنها ترقق إذا كان سكونها لازماً** نحو : ﴿فِرْعَونَ﴾ و﴿مِرْية﴾ **أو عارضاً**[٩] نحو : ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ﴾[١٠] على قراءة الإسكان ، تكون الراء متوسطة كما سبق أو متطرفة، وصلاً ووقفاً نحو: ﴿وَأَنذِرِ ٱلنَّاسَ﴾ إن كان قبلها

---

(١) يعني بنقل كسرة الهمزة في (إن) إلى الراء الساكنة في (وانحر) فتكسر الراء وصلاً .

(٢) نحو قوله تعالى : ﴿رب أرني أنظر إليك﴾ في رواية الدوري عن أبي عمرو باختلاس حركة الراء ، وهو الإتيان بثلثي الحركة ، وكيفية لفظها تؤخذ من أفواه القراء المتقين .

(٣) نحو قوله تعالىٰ : ﴿فلما رءا قميصه﴾ في قراءة من أمالها وهم حمزة والكسائي وخلف وابن ذكوان وشعبة ، ويشمل قوله « أو ممالة » ما قرب من الإمالة وهو التقليل وقرأ به ورش في هذا اللفظ .

(٤) يعني في قراءة أبي عمرو وحمزة الكسائي وخلف بالإمالة ، وبالتقليل لورش .

(٥) في قراءة أبي عمرو ودوري الكسائي ، ولورش بالتقليل .

(٦) عند وصل « ذكرىٰ » مع ما بعدها تسقط الألف لالتقاء الساكنين عند جميع القراء ، وبالتالي تذهب معها الإمالة في مذهب من أمال للعلة المذكورة إلا السوسي فلها فيها وجهان ، الأول : كالجمهور ، والثاني : بالإمالة وأما في الوقف فهي ممالة عند من أمالها من القراء وهم أبو عمرو وحمزة الكسائي وخلف وبتقليلها لورش .

(٧) لعله قصد بذلك ترقيقها عند ورش في أحد وجهيه فيها لكسر ما قبل الساكن قبلها ، وإلا فهي مفخمة عند الباقين .

(٨) يعني في قراءة من أمالها وهم أبو عمرو والكوفيون عدا عاصم وقللها ورش .

(٩) خرج ما كان عارضاً منفصلاً ، أو عارضاً للابتداء نحو : ﴿أم ارتابوا﴾ .

(١٠) يعني في قراءة أبي عمرو بإسكان الراء ، ووجه الإسكان هو التخفيف لثقل توالي الحركات .

كسرة متصلة حقيقةً أو حكماً[1] لازمة كما تقدم وليس بعدها حرف استعلاء متصل احترازاً عن نحو ﴿أَنذِرْ قَوْمَكَ﴾ و﴿وَلَا تُصَعِّرْ خَدَّكَ﴾ و﴿فَٱصْبِرْ صَبْرًا جَمِيلًا﴾ مباشراً بأن لا يكون بين الكسرة والراء حركة أخرىٰ في الفعل نحو : ﴿استغفرْ﴾ والاسم العربي نحو : ﴿الإرْبة﴾ والأعجمي نحو : ﴿فرْعون﴾ .

وجمله الكلام وزبدة المرام أن **شرط المؤثر أن تكون كسرة متصلة لازمة** ، ووجه اشتراط اللزوم والاتصال في الترقيق هو تقوية السبب ليتمكن من إخراجها عن أصلها ، فالمتصل اللازم ما كان على حرف أصلي وهو ظاهر ، أو ينزل منزلة الأصلي كـ﴿محراب﴾ و﴿مرفقاً﴾ بكسر الميم الزائدة[2] على أصل الكلمة لأنها من جمله مِفعَال ومِفْعَلْ .

قال ابن شريح : (وكثير من القراء يفخم الساكنة بعد الميم الزائدة نحو : ﴿مِرْفقاً﴾)[3] .

وأما المتصل العارض فهو ما دخل على كلمة الراء ولم ينزل منزلة الجزء منها وهو الذي لا يخلُّ إسقاطه بها كما في باء الجر ولامه وكهمزة الوصل نحو : ﴿اركبوا﴾ و﴿ارتابوا﴾ في الابتداء .

وأما المنفصلة العارضة فهي ما كانت في كلمة منفصلة مستقلة[4] إعراباً وعروضها للساكنين وصلاً نحو : ﴿إِنِ ٱرْتَبْتُمْ﴾ و﴿لِمَنِ ٱرْتَضَىٰ﴾ أو للبناء نحو : ﴿يَٰبُنَيَّ ٱرْكَب﴾ بكسر التحتية[5] فإنَّ أصله « يا بنيِّيْ »[6] ، أو للإتباع

---

(١) مثل (برِزق) حيث اتصلت الباء المكسورة بلفظ « رزق » .

(٢) هذا قيد احترازي من قراءة من قرأ بفتح الميم من (مرفقاً) فتفخم الراء حينئذٍ وهي قراءة نافع وأبي جعفر وابن عامر .

(٣) نقله عنه ابن الجزري في « النشر » ٢/ ١٠٤ وعلق عليه بأن الصواب فيه الترقيق .

(٤) « مستقلة » ساقطة من « ب » و« د » .

(٥) أي بكسر الياء ، وهي قراءة الجمهور سوى حفص ، وهذا الكسر دليل على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين .

(٦) بثلاث ياءات ، الأولىٰ : ياء التصغير ، والثانية : لام الكلمة (أصلها الواو ثم قلبت ياء)=

نحو ﴿رَبِّ ٱرۡجِعُونِ﴾ فإن أصله « ربي » فكسر الباء لمناسبة الياء ومتابعتها في البناء .

وأما المنفصلة اللازمة قبل راء ساكنة فهو ما كانت في كلمة أخرىٰ لازمة البناء على الكسر نحو : ﴿ٱلَّذِي ٱرۡتَضَىٰ﴾ عند الكل ، و﴿مَا كَانَ أَبُوكِ ٱمۡرَأَ سَوۡءٍ﴾ [مريم : ٢٨] لورش[١] ، قال النويري[٢] : (ولا ثاني له)[٣] .

وقال ابن المصنف [٢٤] وتبعه غيره[٤] : (والمنفصلة اللازمة لم تجىء في القرآن قبل راء ساكنة) لكن فيه نظر ظاهر لوجود ما سبق ، اللهمَّ إلا أن يريد المتفق عليها[٥] وأنه جعل كسرة « الذي » اتباعاً ، ولذا فُتِحَ في « اللذَان » لكنه يخالف ما ذكره شراح « الشاطبية » في قوله [٣٥٢] :

وما بَعْدَ كَسْرٍ عَارِضٍ أو مُفَصَّلِ ففَخِّمْ فَهَذَا حُكْمُهُ مُتَبَذِّلا

أنَّ العارض ما حقه السكون فيكسر ابتداءً نحو : ﴿امرأة﴾ ، أو لالتقاء الساكنين نحو ﴿أَمِ ٱرۡتَابُوٓاْ﴾ والمنفصل ما كان الكسر في حرف منفصلٍ من الكلمة نحو : ﴿ٱلَّذِي ٱرۡتَضَىٰ﴾ .

= والثالثة : ياء الإضافة ، فأدغمت ياء التصغير فيما بعدها لأن ما أول المثلين فيه مسكن فلا بدَّ من إدغامه ، وبقيت الثالثة غير مدغم فيها ؛ لأن المشدد لا يدغم لأنه واجب الحركة ، والمدغم واجب السكون فحذفت الثالثة . . . » انظر « الأشباه والنظائر » للسيوطي ١/ ٢٠ .

(١) ذلك أن مذهب ورش ترقيق الراء المفتوحة إذا وقعت بعد كسر أو بعد ساكن قبله كسر أصلي متصل ، وفي هذا المثال انفصلت الكسرة عن السكون فامتنع الترقيق .

(٢) هو محمد بن محمد أبو قاسم محب الدين النويري ، فقيه مالكي عالم بالقراءات ولد في مصر سنة ٨٠١هـ وتعلم في القاهرة ، توفي بمكة سنة ٨٥٧هـ ، من كتبه « شرح طيبة النشر » و« شرح الدرة المضية » . اهـ « الضوء اللامع » ٩/ ٢٤٦ .

(٣) انظر « شرح طيبة النشر » للنويري ٣/ ١٨٤ ، والظاهر أنه يوجد موضع ثان وهو ﴿فِي ٱلۡمَدِينَةِ ٱمۡرَأَتُ ٱلۡعَزِيزِ﴾ [يوسف : ٣٠] . وقد اشكلت عبارة « ولا ثاني له » على محقق الشرح فقرأها : ولا يأتي له ، وأثبتها في الحاشية دون المتن .

(٤) مثل : طاش كبري زاده انظر شرحه ص٣٨ .

(٥) « عليها » ساقطة من « أ » و« ب » .

وأما المنفصلة اللازمة قبل راء متحركة فإنما جاءت على قواعد ورش من نحو : ﴿بِرَسول﴾ ﴿ولِرَسول﴾[1] .

وهذا كله حكم الراء وصلاً ، أما وقفاً فلا يستفاد من « الجزرية » ، وقد بَيَّنْتُهَا « الشاطبية » ، ومجمل أحكامها في الوقف أنها إن وقفت بالرَّوم فهو كالوصل في جميع الأحوال إلا أنَّ في نحو : ﴿قديرٌ﴾ ترقق لورش وتفخم للجمهور .

وإن وقفت بالسكون وكان قبلها حرف ممال فمرققة كـ﴿النارِ﴾ وكذا إذا كان قبلها كسرة نحو : ﴿قد قُدِرَ﴾ و﴿مُسْتَقِرٌّ﴾ ﴿ولا نَاصِرٍ﴾ أو ياء ساكنة نحو : ﴿غَيْر﴾ ، و﴿خَيْر﴾ ، و﴿ضَيْر﴾ .

ثم الساكن بين الراء وبين الكسرة ليس بمانع من الترقيق نحو : ﴿الشِّعرَ﴾ و﴿ أَهَلَ ٱلذِّكرِ ﴾ و﴿بِكْرٌ﴾ سواء كانت الراء في الوصل مكسورة أو مفتوحة أو مضمومة كما مَثَّلْنَا فإنها في الوقف بالسكون ولو مع الإشمام تكون مرققة ، وقد نظمت حكم وقف الراء وقلت :

وفَخِّمِ الرَّاء زمانَ الوقفِ إن لم تكنْ بَعدَ مُمَالِ الحرفِ
أو بعد كسرٍ أو سكونِ الياءِ رقِّقْهَا عندَ سائرِ البناءِ

ولا يخفىٰ أنَّ قولي « بعد كسرٍ » بإطلاقه يعُمُّ ما يكون بفصلٍ وبدونه فيشمل نحو ﴿الشِّعْر﴾ و﴿الذكْر﴾ .

---

(١) إنما كان حرف الجر منفصلاً في هذه الأمثلة ونحوها لأن حرف الجر منفصلٌ تقديراً عن الكلمة التي دخل عليها إذ الجار ومجروره كلمتان مستقلتان ، حرف واسم ، فهما وإن اتصلا لفظاً وخطاً منفصلان حكماً وتقديراً ، وحكم الراء في المثالين اللذين أوردهما الشارح ونحوهما التفخيم لورش كسائر القراء .

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

[ما حصل الخلاف فيه من الراءات] :

ثم اعلم أنَّ الساكن الحاجز بين الكسرة والراء إذا كان صاداً نحو : ﴿ٱدۡخُلُواْ مِصۡرَ﴾ [يوسف : ٩٩] أو طاءً نحو : ﴿عَيۡنَ ٱلۡقِطۡرِ﴾ [سبا : ١٢] فقد اختلف في ذلك أهل الأداء ، فمن اعتَدَّ بحرف الاستعلاء فَخَّمَ كأبي عبد الله بن شريح ومن تبعه ، وهو قياس مذهب ورش من طريق المصريِّين ، ومن لا يَعتدُّ به رقق كما نَصَّ عليه أبو عمرو الداني في كتاب الراءات من « جامع البيان » وهو الأشبه بمذهب الجماعة ، ويدلُّ عليه إطلاق الشاطبي وعدم التفاته إلى الخلاف ، لكن المصنف اختار في ﴿مِصۡرَ﴾ التفخيم ، وفي ﴿عَيۡنَ ٱلۡقِطۡرِ﴾ الترقيق نظراً فيهما للوصل وعملاً بالأصل .

[٤٣] (**والخُلْفُ في فِرْقٍ لكسرٍ يُوْجَدُ**) أي والاختلاف ثابت في تفخيم راء قوله تعالى : ﴿فَكَانَ كُلُّ فِرۡقٖ﴾ [الشعراء : ٦٣] وترقيقِها لكسر يوجد في قافها فيكون وجه الترقيق أنَّ حرف الاستعلاء قد انكسرت صولته المفخمة لتحركه بالكسر المناسب للترقيق ، أو لكسرٍ يوجد فيما قبله وما بعده فيكون وجهُ الترقيق ضعفَ الراء بوقوعها بين كسرتين ولو سكن وقفاً لعروضه .

وأما وجه التفخيم فضعفُ الكسرة لتقابل المانع القوي وهو حرف الاستعلاء .

قال الداني : (والوجهان جيدان) ، **الترقيق** وبه قطع مكي والصقلي[1] وابن شريح وادَّعوا فيه الإجماع ، **والتفخيم** وبه قطع الداني في « التيسير »[2] ،

---

(١) هو أبو القاسم عبد الرحمن بن عتيق بن الفحام الصقلي ، انتهت إليه رئاسة الإقراء بالإسكندرية علماً ومعرفة ، له كتاب : «التجريد في القراءات السبع» ، توفي سنة ٥١٦هـ . « معرفة القراء الكبار » ١/ ٤٧٢ .

(٢) « التيسير في القراءات السبع » لأبي عمرو الداني ، وهو من أهم كتب القراءات ، نَظَمَ ما به من القراءات وأصولها الإمام الشاطبي في قصيدته المعروفة ، وكلام الداني في « التيسير » ص٥٧ .

كذا ذكره ابن المصنف ، وقال الداني في غير « التيسير » : (والمأخوذ به فيه الترقيق) ، نقله النويري في « شرح الطيبة »[1] فهو أولىٰ بالعمل إفراداً وبالتقديم جمعاً .

وقال المصنف في « نشره » : (والقياس إجراء الوجهين في ﴿فِرْقَةٍ﴾ [التوبة : ١٢٢] حال الوقف لمن أمال هاء التأنيث ، ولا أعلمُ نصاً فيها)[2] .

قلت : وهو قياس مع الفارق لأن الإمالة فيها مع ضعفها ليست محض كسرة فيضعف تأثيرها لاسيما وهي عارضة حال وقفها .

[وجوب إخفاء التكرير في الراء] :

(**وَأَخْفِ تَكْرِيراً إذا تُشَدَّدُ**) بالإشباع فيه وفيما قبله ، فما في بعض النسخ بصيغة الجمع لا وجه له .

والمعنىٰ إذا كانت الراء مشددة فأخفِ تكريرها ، قال مكي : (لا بد في القراءة من إخفاء التكرير ، وواجب على القارىء أن يخفيَ تكرير الراء ومتىٰ أظهره فقد جعل من الحرف المشدَّدِ حروفاً ومن المخفف حرفين)[3] .

فقوله « إذا تُشَدَّدُ » ليس بقيد ، بل إما على سبيل الاهتمام والاعتناء أو من باب الحذف للاكتفاء[4] .

والحاصل أنك إذا قلت مثل ﴿ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ۝٣ ﴾ فلا تترك لسانك أن تضطرب بالراء بل احفظها من مخرجها لئلا تكون لافظاً في موضع الراء الواحدة المشددة براءات متعددة .

---

(١) « شرح طيبة النشر » للنويري ٣/ ١٧٩ .
(٢) « النشر » ٢/ ١٠٤ ، وإمالة هاء التأنيث وقفاً قراءة الكسائي ، ضمن قيود وقواعد مخصوصة .
(٣) « الرعاية في التجويد » لمكي بن أبي طالب القيسي ص١٢٢ .
(٤) أي كما سبق التمثيل بقوله تعالىٰ : ﴿سرابيل تقيكم الحر﴾ أي والبرد .

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

[بابُ اللاَّمَاتِ وأَحْكَامٍ مُتَفرِّقَة]

[٤٤] (وَفَخِّم اللاَّمَ مِنِ اسْمِ اللهِ) أي لا من غير « الله » إلا في قاعدة ورش لبعض اللامات المخصوصة .

(عن فتحٍ أو ضَمٍّ) بالنقل ، أي بعد أحدهما (كعَبْدُ اللهِ) بفتح الدال وضمها ليصح مثالاً على وفق العمل القرآني ، ولا يبعد أن يقرأ بالجر على وفق المحل الإعرابي ، والمرادُ به أنه يفخم بعد أحدهما .

ثم اللام أُصلها الترقيق عكس الراء عند أهل التحقيق فلا تفخم إلا لموجب ، ومن ثمة كان المانع في الراء عن التفخيم أو الترقيق سبباً لأحدهما في اللاَّم ، فهي من اسمِ « الله » تعالىٰ وإن زيد عليه ميم وصار « اللهمَّ » إذا تقدمتها فتحة محضة أو ضمة كذلك فإنها تكون مفخمة نحو : ﴿ٱللَّهُ رَبُّنَا﴾ ابتداءً ، و﴿سَيُؤْتِينَا ٱللَّهُ﴾ وصلاً ، و﴿لَمَّا قَامَ عَبْدُ ٱللَّهِ﴾ و﴿قَالَ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ ٱللَّهُمَّ﴾ و﴿قَالُوا۟ ٱللَّهُمَّ﴾ لمناسبة الفتح والضم التفخيم المناسب للفظ « الله » من التعظيم لكونه الاسم الأعظم عند الجمهور المعظم .

فإن تقدمتها كسرة مباشرة بأن لم تكن بين الكسرة واللام حركة أخرىٰ وهي محضة غير ممالة متصلة اتصالاً صورياً رسمياً نحو : « لله ، وبالله » ، فإن الاتصال الحقيقي غير متصور في الحرف الذي يوجد قبل الجلالة ، أو منفصلة عارضة ولازمة فإنها تكون مرققة نحو : ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ﴾ و﴿وَأَقْسَمُوا۟ بِٱللَّهِ﴾ و﴿أَفِى ٱللَّهِ شَكٌّ﴾ و﴿بِسْمِ ٱللَّهِ﴾ و﴿مَّا يَفْتَحِ ٱللَّهُ﴾ و﴿قُلِ ٱللَّهُ﴾ .

ولم يذكر في المتن حكم ترقيقها إحالةً على أصلها أو اكتفاءً بمفهوم منطوق حكمها على ما هو المعتبر عندنا في الرواية ، وعند الشافعي رحمه الله حتى في أدلة الدراية .

ثم هذه اللام إن وقعت بعد ترقيق خال من ممال الكسرة فهي على تفخيمها نحو ﴿يُبَشِّرُ ٱللَّهُ﴾ في قراءة ورش ، أو بعد إمالة كبرىٰ ـ أي محضة ـ وذلك في

قراءة السوسي فوجهان نحو : ﴿ حَتَّىٰ نَرَى ٱللَّهَ جَهْـرَةً ﴾[1] ، **التفخيم** وبه قرأ أبو العباس[2] ، **والترقيق** وبه قرأ عبد الباقي[3] ، وإطلاق المصنف مما يؤيد الأول[4] فتأمل .

ثم اعلم أن اجتماع اللاَّمين على أربعة أقسام :

١ـ مرققتين نحو : ﴿ عَلَى ٱلدِّينِ ﴾[5] .

٢ـ ومفخمتين نحو : ﴿ أَضَلَّ ٱللَّهُ ﴾ في قراءة ورش عند بعضهم[6] .

٣ـ ومرققة فمفخمة نحو : ﴿ وَأَحَلَّ ٱللَّهُ ﴾ .

٤ـ ومفخمة فمرققة نحو : ﴿ وَظَلَّلْنَا عَلَيْكُمُ ٱلْغَمَامَ ﴾ في قراءة ورش ، فأعط كل ذي حقٍ حقه خصوصاً المختلفتين خوف السراية .

هذا ، وقيل إنما فخمت اللام من لفظ الجلالة فرقاً بينه وبين سائر

---

(١) علة من فخَّم أن الألف حذفت فامتنعت الإمالة ، وعلة الإمالة عند من أمال الدلالة على أنَّ الألف المحذوفة بعدها تمال له ـ أي السوسي ـ عند الوقف على أصل قاعدته ، قال أبو شامة : (وشرط ما يمليه السوسي من هذا الباب أن لا يكون الساكن تنويناً ، فإن كان تنويناً لم يُمَلْ بلا خلاف نحو : قرىً ، ومفترىً) .

(٢) هو أحمد بن سعيد بن أحمد بن نفيس الطرابلسي ، إمام ثقة كبير ، انتهىٰ إليه عُلُوُّ الإسناد ، قرأ عليه رجال كثيرون ، توفي سنة ٤٥٣هـ . اهـ « غاية النهاية » ١/ ٥٦ .

(٣) هو عبد الباقي بن فارس بن أحمد الحمصي ثم المصري ، مقرىء معمر قرأ القراءات على والده ، قرأ عليه ابن الفحام وابن سليمة وغيرهما ، توفي نحو سنة ٤٥٠هـ. « غاية النهاية » ١/ ٣٥٧ .

(٤) لأن منظومته مقتصرة على تبين الأحكام برواية حفص عن عاصم .

(٥) كان الأولى ذكر مثال لاماه مظهرتان مثل : ﴿ضَلَلْنا﴾ ، و﴿جعل لكم﴾ ، و﴿لِلْغيبِ﴾ ، و﴿قال له﴾ .

(٦) لا تصح هذه القراءة لأحدٍ من القراء الذين تواترت قراءتهم وصحت ، فالتفخيم وقع عندهم لورش في اللام الواقعة بعد حروف الاطباق إلا الضاد ضمن الشروط المعرفة عندهم ، فعلىٰ ذلك لا تجوز القراءة بتفخيم اللام بعد الضاد لأحد ، وقد ذكر ذلك أبو شامة في (إبراز المعاني) ص٢٦٢ فقال : واعتبر قوم الضاد المعجمة أيضاً نحو ﴿أضللتم﴾ و﴿ضللنا﴾ . . . وكل هذا قياس على رواية ضعيفة نقلاً ولغةً ، والله أعلم .

اللامات ، ولعل مراده أنَّ التفخيم إنما هو لمجرد التعظيم ، وهو لاينافي ما ذكر من أنَّ وجه تفخيمها فيما ذكر هو نقل الخلف عن السلف وتوارثهم ذلك كابراً عن كابر من غير نكير مكابر .

[وجوب العناية بتفخيم حروف الاستعلاء وخصوصاً المطبق منها] :

[٤٥] (**وَحَرْفَ الِاسْتِعْلاَءِ**) بحذف همزة الوصل في الدرج ونصبِ « حرفَ » على أنه مفعول مقدم لقوله (**فَخِّمْ**) ويجوز رفعه على تقدير : « فخمه » ، نحو قوله تعالىٰ : ﴿ وَٱلْقَمَرَ قَدَّرْنَٰهُ﴾ [يس : ٣٩] على القراءتين[(١)] .

ثم المراد بـ« حرف الاستعلاء » أعم من أن يكون مطبقاً أو غير مطبق ، ولذا قال (**واخْصُصَا**) بضم الصاد وبالألف المبدلة من النون المخففة (**لِإِطْبَاقَ**) بنقل الحركة والاكتفاء بها عن همزة الوصل ، ونُصِبَ على أنه مفعول لما قبله .

(**أَقْوَىٰ**) صفة لموصوف محذوف ، والمعنىٰ اخْصُصْ حروف الإطباق بتفخيم أقوىٰ من تفخيم سائر حروف الاستعلاء (**نَحْوُ قَالَ**) بالرَّفع وجُوِّزَ نصبُه (**والعَصَا**) بالألف لا بالياء كما في بعض النسخ .

والحاصل أنه أمر بتفخيم حروف الاستعلاء السبعة المتقدمة المجتمعة في كلمات « خُصَّ ضَغْطٍ قِظْ » ، مثل : ﴿قائماً ، والظالمين ، وخالدين ، والصَّادقين ، والضَّالين ، والغارمين ، والطَّامة﴾ ، وأمر بتخصيص حروف الإطباق الأربعة من جملتها **الصاد والطاء** مهملتين ومعجمتين ، وبينهما عموم وخصوص مطلق ؛ إذ كل مطبقة مستعلية ، ولا كل مستعلية مطبقة ، فأتىٰ بمثالين ، مثال لحرف الاستعلاء غير المطبق وهو القاف في « قال » ، ومثال لحرف الاستعلاء المطبق وهو الصاد في « العصا » .

قال ابن المصنف [٢٥] وتبعه غيره[(٢)] : (والألف واللام للعهد ، أي العصا

---

(١) الأُولى بالرفع وهي لنافع وابن كثير وأبي عمرو وروح ، والثانية بالنصب للباقين .
(٢) انظر « شرح المقدمة الجزرية » لطاش كبري زاده ص٤١ .

المذكورة في قوله : ﴿ أَنِ ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ﴾) [الشعراء : ٦٣] اهـ . وفيه بحث لا يخفىٰ ، فإنَّ الحكم شامل له ولغيره أيضاً من قوله تعالىٰ حكايةً عن موسىٰ : ﴿ قَالَ هِيَ عَصَايَ ﴾ [طه : ١٨] وقوله تعالىٰ : ﴿ فَأَلْقَىٰ عَصَاهُ ﴾ [الأعراف : ١٠٧] وأيضاً قوله تعالىٰ : ﴿ وَعَصَىٰٓ ءَادَمُ رَبَّهُۥ ﴾ [طه : ١٢١] ، فالصحيح أنَّ اللَّام للجنس الاستغراقي الشامل لِمَادَّتي هذا اللفظ من الواوي واليائي ، وأما صاد غير هذا البناء فيعلم حكمه من قوله « نحو العصا » إذ هو معطوف على « قال » بكل حال ، نعم لو قال : « مع عصا » بالألف أو الياء لطابق ألفاظ التنزيل ، وهو أوفق في مقام التمثيل .

وأما قول زكريا [٦٣] : (لكونها أقوىٰ) فلا دلالة على تقديره في المبنىٰ ، فلا تتعدىٰ على ما قدمناه في المعنىٰ ، غايته أن الباء في « أقوىٰ » محذوفة على حد قول القائل :

تمرون الديار . . . . . [1]

أي تمرون بها .

ثم اعلم أنَّ في إتيان المثالين المتقدمين نكتة بديعة وحكمة منيعة وهي أنَّ الصاد المهملة مع قوتها أضعف حروف الإطباق لأنه مهموس ، والقاف أقوىٰ من باقي حروف الاستعلاء .

هذا وحروف الاستعلاء بحسب القوة والضعف الناشئين من اختلاف أحوالها ثلاثة أضرب عند ابن الطحان[2] الأندلسي :

---

(١) البيت لجرير بن عطية الخطفي ، وهو في ديوانه ص٥١٢ ، وهو من شواهد المغني رقم ١٥٣ و٨٥٤ ، وأيضاً في ابن عقيل ١/ ١٨٨ ، وفي الخزانة ٣/ ٦٧١ ، وهو بتمامه :

تمرون الديارَ ولم تعوجوا كلامكم عليَّ إذنْ حرامُ

والأصل في ذلك أن الفعل اللازم يصل إلى مفعوله بحرف جر نحو : مررت بزيد ، وقد يحذف ضرورةً فيصل إلى مفعوله بنفسه كما في البيت المذكور .

(٢) هو عبد العزيز بن علي الإشبيلي ، قارىء مجود ، له شعر حسن ، ولد سنة ٤٩٨هـ ورحل=

الأول : ما يتمكن فيه التفخيم وهو ما كان مفتوحاً .

الثاني : ما كان دونه وهو المضموم .

الثالث : ما كان دونه أيضاً وهو المكسور .

وعند المصنف رحمه الله تعالىٰ على خمسة :

١ـ ما كان بعده ألف .

٢ـ ثم ما كان مفتوحاً من غير ألف بعدها ، وهذان النوعان مندرجان تحت جنس أول الثلاثة .

٣ـ ثم ما كان مضموماً .

٤ـ ثم ما كان ساكناً .

٥ـ ثم ما كان مكسوراً .

[٤٦] (وَبَيِّنِ الإِطْبَاقَ مِنْ أَحَطْتُ مَعْ بَسَطْتَ والخُلْفُ بِنَخْلُقْكُمْ وَقَعْ)

أمر ببيان صفة إطباق الطاء من قوله تعالىٰ حكايةً عن الهدهد : ﴿أَحَطتُ بِمَا لَمْ تُحِطْ بِهِۦ﴾ [النمل : ٢٢] ومن قوله تعالىٰ : ﴿لَئِنۢ بَسَطتَ إِلَيَّ يَدَكَ﴾ [المائدة : ٢٨] لئلا تشتبه الطاء المطبقةُ المستعلية الجهرية بالتاء المنفتحةِ المستفلة المهموسة المدغمة كما هو أصل القاعدة في إدغام الحروف المتقاربة ، وكذا الحكم في قوله تعالىٰ : ﴿فَرَّطتُ فِي جَنۢبِ ٱللَّهِ﴾ [الزمر : ٥٦] ، ثم أخبر أنَّ الاختلاف وَقع بين أهل الأداء من المشايخ في إبقاء صفة استعلاء القاف مع الإدغام في قوله تعالىٰ : ﴿أَلَمْ نَخْلُقكُّم مِّن مَّآءٍ مَّهِينٍ﴾ [المرسلات : ٢٠] وفي ذهابها معه مع اتفاقهم على الإدغام .

= إلى مصر والشام وحلب ، وانتهىٰ إليه التفوق في القراءات في عصره ، توفي في حلب سنة ٥٦٠هـ ، من كتبه « نظام الأداء في الوقف والابتداء » و« مقدمة في مخارج الحروف » و« مقدمة في القراءات » . اهـ « الأعلام » ٤/ ٢٢ ، وفي كتابه : « الإنباء في تجويد القرآن » ص٤٨ ما يفيد المعنى الذي ذكره الشارح .

قال ابن المصنف [٢٥] : (وكلاهما جائزان وذهابها أولىٰ) .

وقال الناظم في كتاب « التمهيد » : (والأول مذهب المكي وغيره ، والثاني مذهب الداني ومن والاه) ، ثم قال : (قلت : كلاهما حسن ، وبالأول أخذ البصريون[١] ، وبالثاني أخذ الشاميون ، واختياري الثاني وفاقاً للداني)[٢] .

وقال في « النشر » : (الإدغام المحض أصح رواية وأوجَهُ قياساً)[٣] .

أقول : ولذا لم يلتفت الشاطبي لهذا الخلاف أصلاً ، ولعله أراد بالقياس إجماعهم على إدغام القاف في الكاف للسوسي إدغاماً محضاً مع وجود تحرك القاف وتعدد الكلمتين ، فمع السكون واتحاد الكلمة بالأَوْلَىٰ[٤] .

ثم اعلم أنَّ الإدغام على قسمين :

تام : وهو إدراج الأول في الثاني ذاتاً وصفة مثل : ﴿ قَالَت طَّآئِفَةٌ ﴾ .

وإدغام ناقص : وهو إدراج الأول في الثاني ذاتاً لا صفةً ، وإدغام ﴿أَحَطتُ﴾ ونظائره من قبيل الناقص ، وأيضاً قوة الطاء وضعف التاء يمنع الإدغام الكامل ، ولولا التجانس لم يَسُغ الإدغام أصلاً ؛ لأن القوي لا يدرج في الضعيف ، بخلاف العكس نحو : ﴿ فَّامَنَت طَّآئِفَةٌ ﴾ حيث أجمعوا فيه على الإدغام الكامل كما أجمعوا في نحو : ﴿أحطت﴾ على الناقص[٥] .

ثم ما وقع في عبارة بعضهم من إظهار القاف في ﴿نخلقكم﴾ فذلك خطأ

---

(١) في « التمهيد » : « أخذ عليٌّ المصريون » .

(٢) « التمهيد » ص١٥٠ .

(٣) « النشر » ١/ ٢٩٩ .

(٤) أي كما في قوله تعالىٰ : ﴿وخلق كل شيء﴾ فالقاف منفصلة عن الكاف ومتحركة ، ومع ذلك فقد أدغمها السوسي إدغاماً محضاً دون إبقاء صفة استعلاء القاف مع وجود الداعي هنا ـ وهو انفصالهما عن بعضهما وتحرك القاف ـ أكثر من هناك ؛ لأنها متصلة مجزومة في ذلك المثال ، أي قوله تعالى ﴿ألم نخلقكم﴾ والله أعلم .

(٥) من قوله : « كما أجمعوا . . . . » سقط من « أ » .

محض ، اللهمَّ إلا أن يحمل على إظهار صفة استعلائها لا على إظهار الحرف ذاته ، فَعُلِمَ أنَّ ما ذُكر ليس بإدغام محض ولا إظهار محض بل حالة بينهما ، فهو بالإخفاء أشبه ، فيكون نظير ما قال الشاطبي رحمه الله [١٥٦] :

وإِدْغَامُ حرفٍ قبله صَحَّ سَاكنٌ عَسيرٌ وبالإخفاء طَبَّقَ مَفْصِلا

وإنما وقع الخلاف في القاف دون الطاء لأن الإطباق أقوىٰ من الاستعلاء ، فيجب إبقاء الأول دون الثاني .

وأما ما ذكر الرومي [٤٢] من أنهم فرقوا بين ﴿بَسَطتَ﴾ و﴿نَخْلُقكُّم﴾ بأنَّ إعطاء صفة الاستعلاء في الأول بزيادة الطاء قبل التاء المشددة وفي الثاني بلا زيادة القاف فلم نره في الكتب المنسوبة إليهم ولا سمعناه من المشايخ الذين قرأنا عليهم وحققنا وجوه القراءة لديهم .

ثم ما ذكره من تلقاء نفسه[1] من وجه الفرق بينهما فممَّا لا يلتفت إليه ولا يعوَّلُ عليه[2] ، ثم رأيت منشأ وهْمِهِ كلام ابن الحاجب من غير فهمه حيث

---

(١) في « أ » : ثم ذِكْرُهُ من تلقاء نفسه .

(٢) فيما يلي عبارة الشارح الرومي بتمامها ليظهر من خلالها وجه مناقشته ، قال الرومي : (. . . لكن فرقوا بين ﴿بسطت﴾ و﴿نخلقكم﴾ بأن إعطاء صفة الاستعلاء في الأول بزيادة الطاء قبل التاء المشددة ، وفي الثاني ـ يعني « نخلقكم » ـ بلا زيادة القاف ، وهذا الفرق قد خفي عليَّ وجهه ولم أجد فيما وصل إلينا من الكتب ما يفي بتوضيحِهِ فلنذكر ما خطر بالخاطر الفاتر من غير الرجوع إلى شيء من الدفاتر ، والمرجوُّ من الملك الوهاب أن يجعل ذلك راجعاً جارياً على سنن الصواب ، إنه ميسِّرُ كل صعاب والفاتح لمغلقات الأبواب ، فأقول وبالله التوفيق : إنَّ مخرجَ الطاء والتاء لما اتحدَ وانحصر الفرق بينهما في صفة الاستعلاء والإطباق الحاصلتين في الطاء لزم من زيادة صفة الاستعلاء والإطباق في التاء المدغم كونُ الطاءِ تاءً بعينها فيزول الإدغام ، بخلاف القاف مع الكاف فإنهما لما تخالفا في المخرج والصفة لم يلزم من زيادة صفة الاستعلاء على الكاف المدغم أن يصير بعينها القاف فلا يزول الإدغام فلذلك احتيج في زيادة الاستعلاء والإطباق في مثل « بسطت » إلى زيادة طاء أخرىٰ قبل التاء المشدَّدة دون « نخلقكم » إذ يكفي فيه إعطاء صفة استعلاء الكاف فتأمل والتوفيق من الله) . اهـ .

استشكل الإدغام بأنَّ الإطباق صفة للمطبق ولا يتأتىٰ إلا به ، فلو بقي الإطباق مع الإدغام للزم اجتلاب طاء أخرىٰ لتدغم في التاء غير الطاء التي قام بها وصف الإطباق ، وفي ذلك جمع بين ساكنين ، فإن نحو : ﴿فَرَّطتُ﴾ [الزمر : ٥٦] بالإطباق ليس فيه إدغام حقيقةً ولكنه لما اشتدَّ التقارب وأمكن النطق بالثاني بَعْدَ الأول من غير نقل اللسان أطلقنا عليه الإدغام مجازاً لكون ذلك النطق كالنطق بالمثل بعد المثل على ما ذكره الجَارْبُرْدي وغيره[١] .

وفُرِّق بين الإطباق والغنة بأن الغنة لا تتوقف على النون لأنها من مخرجٍ غير مخرجه ، فإن النون من الفم ، والغنة من الخيشوم بخلاف الإطباق فإنه مع المطبق ، فإخراجه لا يتأتَّىٰ إلا به .

وأما ما ذكره المصري بقوله : (وأجيب[٢] بأن القراء نَصُّوا على أنَّ في نحو : ﴿فَرَّطتُ﴾ تشديداً[٣] ولا يمتنع[٤] إبقاء الإطباق في الطاء قائماً بمحض صوت الطاء ؛ لأن الطاء لم يستكمل إدغامه في التاء ، ولا يلزم اجتلاب طاء أخرىٰ ولا جمع بين ساكنين ، وعلى هذا فقياسه على الغنة مستقيم)اهـ . فلا يخفىٰ ما فيه من المصادرة بل ما في معارضته من المكابرة[٥] .

ثم قوله : (إذا سكنت الطاء وأتىٰ بعدها تاء وجب إدغامها إدغاماً غير

---

(١) انظر « شرح الكافية » للجاربردي ص١١٤ .

(٢) في « ب » : وأحسبُ .

(٣) في « ب » هنا زيادة : « متوسطاً مع بقاء صفة الإطباق ، ولو كان على ما ذكر ابن الحاجب لم يكن فيه تشديد» .

(٤) في « أ » : يمنع .

(٥) المصادرة : هي جعلُ نتيجة الدليل نفس مقدمةٍ من مقدمتيه مع تغيير في اللفظ يوهم فيه المستدل التغاير بينهما في المعنىٰ ، ، الغرض منها إيهام المستدل خصمه بمغايرة النتيجة للمقدمة ، فهي وظيفة ممنوعة غير مقبولة في الاستدلال .

وأما المكابرة فهي المنازعة لا لإظهار الحق والصواب ولا لإلزام الخصم بل لإظهار الفضل ، وذلك كمنع البديهيات وعدم التسليم فيها أو نقض الدليل بلا شاهد ونحوه . اهـ انظر « ضوابط المعرفة » للشيخ عبد الرحمن حسن حبنكة الميداني ص٤٥١ وص٤٥٤ .

مستكمل بل يبقىٰ معه صفة الإطباق لقوة الطاء وضعف التاء ، فيتعين على المجود أن يوفيها حقها لاسيما إذا كانت مشددة نحو : ﴿اطَّيرنا﴾ و﴿أن يَطَّوَّف﴾) . ففيه أنَّ المثالين الأخيرين ليسَا مما نحن فيه بل من قبيل ﴿وَدَّت طائفة﴾ حيث أجمعوا على أنه من الإدغام الكامل ، وأنَّ أصلهما « اتْطيَّرْنا » و« يَتْطَوَّف » فأُعِلاَّ بإعلالٍ حُقِّقَ في محلهما ، فهو من باب إدغام الأضعف في الأقوىٰ ليصير مثله في القوة ، بخلاف نحو : ﴿أحطت﴾ فإنه من باب إدغام الأقوىٰ في الأضعف فيمتنع اندراجه فيه بالكلية ، وبه يحصل الفرق في هذه القضية على قواعد العربية .

وقال بعضهم : ومن العرب من يبدل التاء طاءً ثم يدغم إدغاماً مستكملاً فيقول : « أحطتُ » و« فَرَّطْتُ » بطاء واحدة مشددة مدغمة ، قال شريح[1] : (وهذا مما يجوز في كلام الخلق[2] لا في كلام الخالق عز وجل) . اهـ ؛ لأن كلام الله لا يجوز فيه التصرف على خلاف ما ثبت عن رسول الله ﷺ بالطرق المتواترة في القراءات المشتهرة ، وأما في كلام المخلوقين فيتوسع بكل ما جاء من اللغة ، وبهذا يتبين أنه لم يرد في لغةٍ إبدال الطاء تاءً وإدغامها فيها فيجب الاحتراز عنها .

[تنبيهات] :

[٤٧] (**واحْرِصْ**) بكسر الراء (**على السُّكُوْنِ في جَعَلْنَا**) أي في لام « جعلنا » إذ كل سكون لا بُدَّ من الحرص على بيانه وكذا الحركة إلا أنه خَصَّ لام « جعلنا » لئلا تصير مدغمة ولا متحركة فحينئذٍ يتغير المعنىٰ باختلاف المبنىٰ كما لا يخفىٰ ، ونحوه « أنزلنا » وكذا « قلنا » مما فيه اللام ساكنة

---

(١) لم يبين المؤلف من هو المراد ، ولعله شريح بن محمد الرعيني الإمام المقرىء والأديب المحدث ، المتوفى سنة ٥٣٧هـ ، أو : شريح بن يزيد أبو حيوة الحضرمي الحمصي القارىء المتوفى سنة ٢٠٣هـ ، وكلاهما مترجم له في « غاية النهاية » ١/ ٣٢٤ و٣٢٥ .

(٢) في « ب » : المخلوق .

وبعدها نون ، فيجب التحفظ بإظهارها مع رعاية سكونها .

قال المصري : (لا كما يفعله بعض الأعاجم من قصد قلقلتها) .

قلت : اللام ليست من حروف القلقلة ؛ فإنَّ حروفها « قطب جدٍ » لا حروف القلقلة سبعة كما توهَّمَ المصري من الذهول والغفلة[1] .

(**أَنْعَمْتَ وَالمَغْضُوبِ مَعْ ضَلَلْنَا**) أي وكذا كن حريصاً على بيان سكون نون ﴿أنعمت﴾ وميمها ، وغين ﴿المغضوب﴾ ، واللاَّم الثانية من ﴿ضَلَلْنَا﴾ ليتحرز من تحريكها كما يفعله[2] جهلة القراء فإن ذلك من فظيع اللحن عند العلماء .

و« ضَلَلْنَا » بالضاد ثابت في القرآن عند قوله تعالىٰ : ﴿ وَقَالُوٓاْ أَءِذَا ضَلَلْنَا فِي ٱلْأَرْضِ﴾ [السجدة : ١٠] ، وأما « ظَلَلْنَا » بالظاء المشالة فلم يوجد فيه مخففة ، ولا ضرورةَ بالإتيان بها والقولِ بتخفيفها للوزن ، ولا يغرنك كثرةُ النسخ عليها وإشارةُ بعض الشرَّاح إليها .

واقتصر ابن المصنف على نون ﴿أنعمت﴾ وتبعه الشُّرَّاح ، فالحكم يشمل والمنخنقة الميم على حسب التعميم ، نعم في معنىٰ نون « أنعمت » كل نون ساكنة وبعدها حرف من حروف الحلق كـ﴿ينأون﴾ ، و﴿مَنْ آمَنَ﴾ ، و﴿منه﴾ ، و﴿إِنْ هُوَ﴾ ، و﴿تَنْحِتُون﴾ ، و﴿مَنْ حَادَّ﴾ ، و﴿يَنْعِقُ﴾ ، و﴿من عِلْمٍ﴾[3] ، و«ينغِضُون» ، و﴿عذابٌ غليظ﴾ ، و﴿المُنْخَنِقَة﴾ ، و﴿من خوف﴾ ونحو ذلك .

ثم لا يسكت[4] على النون سكتة لطيفة كأنه يريد بها إيضاح إظهارها وأنها

---

(١) لا يفهم من كلام الشارح المصري جعل حروف القلقلة سبعة ، بل التنبيه إلى خطأ شائع يقع فيه بعض الجهلة من الأعاجم وغيرهم ، وهو قلقلة اللام الساكنة .

(٢) في « أ » : كما فعله .

(٣) سقطت من « ب » .

(٤) في « ب » : لا يسكت .

لا غنة فيها ، فإن ذلك خطأ محض لا يفعله إلا الجهلة من القراء .

وفي معنىٰ غين[1] « المغضوب » ﴿ضِغْثًا﴾ و﴿بَغْيًا﴾ و﴿أَفْرِغْ عَلَيْنَا﴾ و﴿أغنىٰ﴾ و﴿يغشىٰ﴾ ، وعلل المصنف في « التمهيد » إظهار الغين الساكنة عند الشين من ﴿يغشىٰ﴾ بقوله : (لئلا يقرب من لفظ الخاء لاشتراكهما في الهمس والرخاوة)[2]

[٤٨] وخَلِّصِ انْفِتاحَ مَحْذُوْراً عَسَىٰ خَـوْفَ اشْتِبَـاهِـهِ بِمَحْظَـوراً عَصَـىٰ

أي بَيِّنْ ومَيِّزْ صفة الانفتاح عن الإطباق في نحو : ﴿محذوراً﴾ عند قوله تعالىٰ : ﴿إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ كَانَ مَحْذُورًا﴾ [الإسراء : ٨٧] وفي نحو : ﴿عَسَىٰٓ أَن يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحْمُودًا﴾ [الإسراء : ٧٩] لئلا يشتبه الذال بالظاء في قوله : ﴿وَمَا كَانَ عَطَآءُ رَبِّكَ مَحْظُورًا﴾ [الإسراء : ٢٠] والسين بالصاد في قوله تعالىٰ : ﴿وَعَصَىٰٓ ءَادَمُ رَبَّهُۥ فَغَوَىٰ﴾ [طه : ١٢١] فإنَّ كلاً من الذال والظاء من مخرج واحد ، وكذلك السين والصاد ، وإنما يتميز كلٌّ من الآخر بتمييز الصفة ، فالذال[3] والسين منفتحتان ، والظاء والصاد مطبقتان فينبغي أن يخلص كلُّ واحدٍ من الآخر بانفتاح الفم وإطباقه وما يترتب عليهما من ترقيق الأوَّلَيْن وتفخيم الآخرين ، وكذا حكم كل حرف مع غيره إذا كانا متحدي المخرج مختلفَي الصفة .

ثم الضمير في « اشتباهه » راجع إلى الحرف المنفتح بقرينة المقام ، وتقديره : خوف اشتباه كل واحدٍ من « محذوراً » و« عسىٰ » بـ« محظوراً » و« عصىٰ » أو خوف اشتباه المذكور ، كذا ذكره الشراح على اختلاف اختيار كلٍ منهم .

والأظهر أن ضميره راجع إلى الانفتاح ، أي مخافة اشتباه انفتاح « محذوراً » و« عسىٰ » بإطباق « محظوراً » و« عصىٰ » ووجه الأظهريَّةِ أنَّ محل

---

(١) في « ب » : غير المغضوب .

(٢) انظر « التمهيد في علم التجويد » لابن الجزري ص١٤٧ .

(٣) في « ب » : فإن الذال .

الاحتياج في صحة الحمل إلى التقدير هو الثاني دون الأول فتأمل .

[٤٩] (وَرَاعِ شِدَّةً) أي كائنةً (بِكَافٍ) أي في كافٍ (وَبِتَا) بالقصر على وقف حمزة في الهمزة لا كما قال الرومي [٤٤] إنها للضرورة .

(كَشِرْكِكُمْ وَتَتَوَفَّىٰ فِتْنَتَا) بألف الإطلاق أو بإبدال التنوين ألفاً وقفاً على ما جاء في لغة .

« وَرَاعِ » أمرٌ من المراعاة، والمفاعلة إذا لم تكن للمقابلة فهي[١] للمبالغة.

وقول الرومي [٤٤] : (أمرٌ من الرعاية) فيه نوع مساهلة حيث لم يراعِ فيه القاعدة المميزة بين المجرد والمزيد الفارقة للطالب المريد .

فأمر بمراعاة الشدة في الكاف والتاء نحو : ﴿نكتل﴾ و﴿يتلو﴾ خصوصاً عند ورود تكرارها نحو قوله تعالى : ﴿يَكْفُرُونَ بِشِرْكِكُمْ﴾ [فاطر : ١٤] و﴿تَتَوَفَّىٰهُمُ الْمَلَائِكَةُ﴾ [النحل : ٣٢] و﴿وَاتَّقُوا فِتْنَةً﴾ [الأنفال : ٢٥] وذلك لأن الشدة تمنع الصوت أن يجري معهما مع ثباتهما في موضعهما قويِّيْنِ فاحذَرْ أن تُتبِعَهما ركاكة .

والحاصل أنَّ كل حرف ينبغي أن تراعىٰ فيه صفاته المتقدمة من جهر وهمس وشدة ورخوة وغير ذلك بعد تمكينه من مخرجه ، فاحفظ هذه القاعدة الكلية وقس عليها الأمثلة الجزئية ولو لم ينصَّ عليها صاحب الجزرية .

هذا وقد قال في « التمهيد » : (إذا تكررت الكاف من كلمة أو كلمتين فلا بُدَّ من بيان كُلٍّ منهما لئلا يقرب اللفظ من الإدغام لتكلف اللسان بصعوبة التكرير نحو قوله تعالىٰ : ﴿مَنَاسِكَكُمْ﴾ [البقرة : ٢٠٠] و﴿إِنَّكَ كُنتَ بِنَا بَصِيرًا﴾ [طه : ٣٥] على مذهب المُظْهِر[٢])[٣] .

---

(١) في « ب » : للمفاعلة ، وهي ساقطة من « أ » .

(٢) يعني في قراءة غير أبي عمرو في لفظ ﴿مناسككم﴾ وغير أبي عمرو ورُوَيْس في ﴿إنك كنت﴾ لأن هذين المستثنين قرأا بالإدغام في هذين الموضعين .

(٣) انظر « التمهيد في علم التجويد » لابن الجزري ص١٥١ .

وكذا الحكم في تاء ﴿ تَتَوَفَّىٰهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ﴾ و﴿ وَٱتَّقُواْ فِتْنَةً ﴾[1] وشبه ذلك فتراعى الشدة التي فيها لئلا تصير رخوة كما ينطق بها بعض الناس ، وربما جعلت سيناً إذا كانت ساكنة نحو : ﴿فتنة﴾ ﴿ ۞ وَٱتْلُ عَلَيْهِمْ ﴾ [المائدة : ٢٧] ولذلك أدخلها سيبويه في جملة حروف القلقلة ، وتتأكد المراعاة فيها إذا تكررت نحو : ﴿ تَتْبَعُهَا ٱلرَّادِفَةُ ﴾ [النازعات : ٧] و﴿تتوفاهم﴾ لصعوبة اللفظ بالمكرر على اللسان .

وقال مكي في « الرعاية » : (هو بمنزلة الماشي يرفع رجله مرتين أو ثلاث مرات ويردها كل مرة إلى الموضع الذي رفعها منه)[2] .

وقال المصري : (وهذا ظاهر ألا ترىٰ أنَّ اللسان إذا تَلَفَّظَ بالتاء الأولىٰ رجع إلى موضعه ليتلفظ بالثانية ، وذلك صعب فيه تكلف ، ولكن لا يخفىٰ أنَّ قوله « أو ثلاث مرات » زائد ؛ لأنه ليس في الكلام تكرارها ثلاث مرات[3] كما نقل وليس فيه ما هو بمنزلة رفعِ رجلٍ ثلاث مرات بل مرتين) .

أقول : بل هو غير زائد إذ قد يوجد التكرار ثلاث مرات لا في كلمة بل في كلمات متواليات كما في قوله تعالىٰ : ﴿ تَتَوَفَّىٰهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ﴾ وصلاً ، وكذا قوله تعالىٰ : ﴿ تَتْبَعُهَا ٱلرَّادِفَةُ ﴾ ولا يشترط في إثبات تكرار التاء[4] أن لا يكون بينهما فصل ، ولذا عُدَّ في أمثلة التكرار قوله : ﴿فتنة﴾ كما سبق في كلام المصنف ، إلا أنَّ قوله[5] : (وربما جعلت سيناً إذا كانت ساكنة نحو : فتنة) فيه بحث ؛

---

(١) أورد المؤلف هذا المثال ليبينَ أنَّ ما تكررت فيه التاء ولو مفصولة بفاصل سواء تكررت بكلمة أو كلمتين فهو داخل في الحكم المذكور كما سيأتي بيان ذلك في كلام المؤلف بعد قليل .

(٢) انظر « الرعاية » لمكي بن أبي طالب القيسي ص٩٥ .

(٣) في « أ » : لأن الكلام في تكرارها ثلاث مرات ، وفي « ج » : لأنه ليس الكلام في تكرارها ثلاث مرات .

(٤) في « ب » : ولا يشترط إتيان تكرار التاء ، وفي « ج » : ولا يشترط لإتيان .

(٥) الظاهر عود الضمير إلى ابن الجزري ، والجملة بهذا اللفظ ليست موجودة في «التمهيد» ، وفيه عبارة منقولة عن شريح تشبهها (انظر : التمهيد / ١٢٥) ، وقد سبق للشارح ذكر هذه=

إذ الظاهر المتبادر أنها تصير دالاً إذا لم يراع فيها صفة الشدة[1] والهمس لاتحاد مخرجهما والتمييز بينهما باعتبار صفتهما ، وأما السين والدال فبينهما قرب المخرج ، والله أعلم .

ثم مما يجب الاعتناء بالتاء خصوصاً إذا كان بعدها[2] طاء ساكنة أو ظاء نحو قوله تعالىٰ : ﴿ ﴿أَفَنَطْمَعُونَ﴾ و﴿ تَطْهِيرًا﴾ و﴿ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ﴾[3] .

[الإدغام والإظهار] :

[٥٠] (وَأَوَّلَيْ مِثْلٍ وجِنسٍ إن سَكَنْ أَدْغِمْ كَقُل رَّبِّ وَبَل لاَّ وَأَبِنْ)

[4] أمر من الإبانة بمعنى الإظهار ، ومتعلقه سيأتي في البيت الآتي ، وموافقة الحركة فيما قبل النون التزام ما لا يلزم[5] في شعر العرب وإن التزمه العجم ، والضمير المستكن في « سكن » راجع إلى الأول في قوله « أَوَّليْ » ـ بالتثنية ـ المضاف إلى « مثلٍ وجنسٍ » ، وحذفُ نونه بالإضافة ، ونصبه بالياء على أنه مفعول مقدم لقوله « أدغم » .

وأما قول الرومي [٤٥] في بيان إعرابه من أنَّ[6] (« أَوَّلَيْ » مبتدأ مضاف إلىٰ « مثل » ، و« جنس » عطف على « مثل » ، و« إن سكن » جملة شرطية جزاؤها « أدغم » ، والجملة الشرطية مع جزائها خبر المبتدأ) فخطأ فاحش ؛

= العبارة قبل قليل ضمن كلامه .

(١) تشترك التاء والدال في صفة الشدة .

(٢) في « ب » : إذا كانت أو كان بعدها .

(٣) في « أ » : ولا تطغوا ، ولا تظلمون .

(٤) في « ب » زيادة : قال شارحه .

(٥) التزام ما لا يلزم في شعر العرب هو أن يجيء قبل حرف الروي ما في معناه من الفاصلة ما ليس بلازم في التقفية كالتزام حرفٍ أو حركة أو أحدهما يحصل الرويُّ أو السجع بدونه ، والمصنف في هذا البيت لم يلتزم بذلك ، فحركة ما قبل النون في « سكَن » الفتح ، وحركة ما قبل النون في « وأَبِن » الكسر . انظر « جواهر البلاغة » للهاشمي ص٢٥١ .

(٦) « أنَّ » سقطت من « ب » .

لأنه لو كان مبتدأً لرفعَ بالألف وقيل : أوَّلا مثلٍ وجنس ، وكأنَّهُ تصحف عليه كتابة الياء بقراءة الألف .

والمثالان نشر مشوش[١] ؛ لأنَّ « بل لاَّ » مثال المثلين ، و« قل رَّبِّ » مثال الجنسين[٢] .

وقول زكريا [٦٧] : (ولو سكوناً عارضاً) إنما يتمُّ في الإدغام الكبير كما قرأ به السوسي[٣] ، والظاهر أنَّ المصنف أراد به الإدغام المتفق عليه من الإدغام الصغير .

ثم اعلم أنَّ الحرفين إذا التقيا بأن لا يكون حاجز بينهما **إما أن يكونا مثلين** بأن اتفقا مخرجاً وصفة كالباء والباء ، والتاء والتاء ، والياء والياء ، **وإما أن يكونا متجانسين** بأن اتفقا مخرجاً واختلفا صفةً كالدال والتاء والطاء ، وكذا الذال والظاء والثاء ، **وإما أن يكونا متقاربين** بأن تقاربا مخرجاً وصفةً كالدال والسين ، والتاء والثاء ، والضاد والشين[٤] ، فإذا عرفت ذلك فاعلم أنهم اختلفوا في **اللام والرَّاء والنون** أنهما من مخرج واحد وهو اختيار الفراء ، أو لكل واحد منها مخرج على حدة إلا أنَّ بينهما قرب المخرج وعليه الجمهور من النحاة[٥] وهو مختار سيبويه ، واختاره المصنف تبعاً للشاطبي رحمه الله ، لكن

---

(١) اللف والنشر : هو ذكر متعدد على وجه التفصيل أو الإجمال ثم ذكر ما لكل من آحاده من غير تعيين ، فإن كان النشر على ترتيب اللف سمي مرتباً ، وإلا سمي مشوشاً . انظر « علم البديع » د . البسيوني فيود ص١٧٥ .

(٢) سيأتي تعليق الشارح على جعلهما من المتجانسين بعد قليل .

(٣) كقوله تعالى : ﴿قد جَعَلَ رَبك﴾ للمتجانسين ، و﴿يعلمُ مَا جَرَحْتُم﴾ للمتماثلين ، فاللام والميم الأولين من المثالين متحركان ، ولكن لما أردنا إدغام كلٍّ منهما بما بعده وجب إسكانه قبل ذلك ، فهذا السكون يعدُّ عارضاً حينئذٍ وهو الذي عناه الشيخ زكريا .

(٤) ما ذكره الشارح من أمثلة للحروف المتقاربة في المخرج لم يراع فيه كونها تدغم عند حفص أو تظهر .

(٥) انظر « الكامل » للمبرد ١/ ١٩٣ ، و« المفصل » ٣٩٤ ، و« الكتاب » ٤/ ٤٣٣ .

كلامه هنا خلاف ما سبق[1] عنه أوَّلاً فإنه جعل اللام والراء من قبيل الجنسين ، فلو قال : « وقرب » موضع « جنسٍ » لشمل المذهبين كما عَبَّر به الشاطبي في إدغام المتقاربين .

وأما ما اعتذر عنه[2] المصري بقوله : (ولعل الناظم نظر إلىٰ أنَّ المتقارب داخلٌ في المتجانس بخلاف عكسه) . فلا يصح للاتفاق على عكسه .

والحاصل أنه إذا التقى المثلان أو الجنسان وسكن الأول منهما أدغم الأول في الثاني نحو : ﴿بَل لَّا يَخَافُونَ﴾ و﴿قُل لَّهم﴾ و﴿هل لَّكم﴾ و﴿قل رَّبِّ﴾ و﴿بَلّٰ رَانَ﴾ عند من لم يسكت علىٰ اللام ، وكذا سائر الحروف نحو ﴿وَكَم مِّن قَرْيَةٍ﴾ و﴿ٱذْهَب بِّكِتَٰبِى﴾ و﴿فَمَا رَبِحَت تِّجَٰرَتُهُمْ﴾ و﴿أَثْقَلَت دَّعَوَا ٱللَّهَ رَبَّهُمَا﴾ وأمثالهم .

ثم اعلم أنَّ ما ذكره المصنف في المثلين فهو على عمومه عند جميع القراء ، وأما ما أطلقه في المتجانسين فليس على ظاهره مما يتوهم فيه من اتفاق أهل الأداء[3] فإنَّ منهما ما اتفقوا عليه ، ومنهما ما اختلفوا فيه كما يعرف مما ذكره الولي الشاطبي في باب حروفٍ قربت مخارجها ، من جملتها الراء عند اللام عكس ما ذكره المصنف رحمه الله من إدغام اللام في الراء ، فإنهما مع كونهما من المتجانسين أو المتقاربين اختلف حكمهما حيث وقع الاختلاف في الثاني دون الأول ، فتأمل .

نعم إذا كان الأول من المتماثلين حرف مد فإنه يظهر بلا خلاف عند الياء والواو كما أشار إليه في قوله : وأبِنْ [٥١] (**في يَوْمِ**) بترك التنوين ضرورة[4]

---

(١) في « ب » : يوهم خلاف ما سبق . . .

(٢) سقطت من « ب » .

(٣) في « ب » : « الآراء » بدل الأداء .

(٤) لا ضرورة في المثال لوجود آية فيها لفظ « يوم » غير منون ، وذلك في قوله تعالى ﴿فِى يَوْمِ نَحْسٍ مُّسْتَمِرٍّ﴾ [القمر : ١٩] .

(مَعْ قَالُوا وَهُمْ) فإنَّ المدية من نحو : ﴿ فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُۥٓ أَلْفَ سَنَةٍ ﴾ [السجدة: ٥] ونحوه : ﴿ ٱلَّذِى يُوَسْوِسُ ﴾ [الناس : ٥] والواو المدية من نحو : ﴿ قَالُوا۟ وَهُمْ فِيهَا يَخْتَصِمُونَ ﴿٩٦﴾ ﴾ [الشعراء : ٩٦] ونحو : ﴿ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ ﴾ [العصر : ٣] لا تدغمان[١] في مثلهما بالمعنىٰ الأعم إذ لا يتصور اجتماع المدَّيْن حتى يقال لا يدغم ، فافهم ، ولذا قالوا في التعليل : محافظةً على المد لئلا يذهب بالإدغام بخلاف ما إذا كان الأول من المتماثلين حرف اللين فإنه يدغم كما هو داخل تحت الحكم العام نحو : ﴿ ءَاوَوا۟ وَّنَصَرُوٓا۟ ﴾ [الأنفال : ٧٢] ، فقوله « أَبِنْ » بحسب المعنىٰ استثناء من القاعدة المتقدمة في المبنى[٢] .

وأما قول الرومي [٤٦] : (اللهمَّ إلا أن يكون المتماثلان أو المتجانسان[٣] حرف مد) فغير صحيح .

ثم قوله :

. . . . . وَقُـــلْ نَعَـــمْ سَبِّحْـهُ لا تُـزِغْ قُلُـوْبَ فَـالْتَقَـمْ

استثناء من إدغام المتجانسين ، فيجب إظهار اللاَّم الساكنة عند النون نحو : ﴿قل نعم﴾ مع أنهما متجانسان أو متقاربان ؛ لأن النون لا يدغم فيها شيء مما أدغمت هي فيه من حروف « يرملون » كذا أطلقوه ومرادهم سوىٰ النون .

وأما قول الرومي [٤٦] : (ولم تدغم اللام الساكنة في النون مع تقاربهما أو تجانسهما بناء على أنَّ النون لمَّا لم يدغم فيها ما يدغم في اللام[٤] من الحروف

---

(١) لا تدغمان ، سقطت من « أ » ، و« ب » ، و« ج » وهي ثابتة في « د » .

(٢) من قوله : « استثناء . . . » إلى هنا سقط من « أ » .

(٣) في نسخة الشارح الرومي المطبوعة « إلا أن يكون الأول من المتماثلين أو المتجانسين » وفي نسخة « ج » : « إلا أن يكون المتماثلين والمتجانسين » ويبدو أن في نقل الشارح عن الرومي سهواً إذ لو كان كلام الرومي كما نقله الشارح لكان خبر « يكون » : « حرفي » بالتثنية ، ولأن العبارة المصحفة عن الرومي ظاهرة الخطأ .

(٤) في « أ » : « لما لم يدغم . . . » ، وفي « ب » : « لما لم يدغم فيها ما يدغم في اللام » ، =

كالميم والواو والياء حصل بين اللام والنون وَحْشَةٌ ونفرة بذلك ، فلم تدغم[1] اللام فيها إلا ما روي عن الكسائي من إدغام « هل » و« بل » خاصةً في الإدغام الصغير نحو : ﴿ بَلْ نَتَّبِعُ ﴾ [البقرة : ١٧٠] و﴿ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ ﴾ [الكهف : ١٠٣]) اهـ . فهو خطأ ظاهر ؛ لأن النون تدغم في اللَّام كما تدغم في الميم والواو والياء كما سيأتي في باب أحكام النون الساكنة[2] .

قال الناظم في « التمهيد » : (فإن قلت : لِمَ أدغمت اللام الساكنة في نحو : ﴿النار﴾ و﴿الناس﴾ وأظهرت في قوله ﴿قُلْ نَعَمْ﴾ وكُلٌ منهما واحد ؟

قلت : لأن هذا فعل قد أُعِلَّ بحذف عينه فلم يُعَلَّ ثانياً بحذف لامه لئلا يصير في الكلمة إجحاف[3] ، و« ال » حرف مبني على السكون لم يحذف منه شيء ولم يُعَلَّ بشيء فلذلك أدغم ، ألا ترىٰ أنَّ الكسائي ومن وافقه أدغم اللاَّم من « هل » و« بل » في نحو قوله : ﴿هَلْ تَعْلَمُ﴾ و﴿بلْ نَحن﴾ ولم يدغمها في ﴿قُلْ نَعَمْ﴾ و﴿قُلْ تَعَالَوا﴾)[4] .

وكذا يجب بيان الحاء الساكنة عند الهاء في قوله : ﴿ فَسَبِّحْهُ ﴾ [الطور : ٤٩] لقاعدة أنَّ الحلقي لا يدغم في أدخل منه ، والهاء أدخل من الحاء ، بخلاف الهاء في الهاء نحو : ﴿ مَالِيَه ۝٢٨ هَلَكَ ﴾ [الحاقة : ٢٨-٢٩] وإنما خصَّ الناظم ببيان « فسبحه » وإظهاره لأنَّ كثيراً من الناس يقع في إدغامه بناءً على قرب المخرجين ولا يعلمون أنَّ الحاء أقوىٰ من الهاء ، والقاعدة أنَّ **الأقوىٰ لا يدغم في الأضعف**[5] .

= وفي « د » : « لما لم تدغم فيما لم يدغم في اللام » ، وفي « ج » : « لما لم تدغم في اللام » وما أثبتاه من « ب » هو الصواب .

(١) في « ب » : فلم يدغموا .

(٢) هذا التعقيب من الشارح يدل على وجود خطأ في نسخة الرومي التي نقل عنها .

(٣) في المطبوعة من كتاب «التمهيد» زيادة : « إذ لم يبق منها إلا حرف واحد » .

(٤) انظر « التمهيد في علم التجويد » للإمام ابن الجزري ص١٥٣ .

(٥) وقع إدغام حرف قوي في حرف أضعف منه ، مثل إدغام القاف في الكاف في (نخلقكم)=

وكذا يجب بيان الغين عند القاف في قوله : ﴿ رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا﴾ [آل عمران : ٨]، قال ابن المصنف [٢٧] : (لتغايرهما فإن الغين حلقية والقاف لهوية)[٢٧] . وفيه أنَّ بينهما قرب المخرج فلا ينافي تغايرهما ، فالأَوْلىٰ أن يقال : لأنَّ حروف الحلق بعيدة من الإدغام لصعوبتها .

وقد ذكر المصنف في « التمهيد » أنَّ الغين إذا لقيت حرفاً حلقياً وجب بيانها نحو : ﴿رَبَّنَآ أَفْرِغْ عَلَيْنَا﴾ [الأعراف : ١٢٦] و﴿أَبْلِغْهُ﴾ [التوبة : ٦] وكذا القاف نحو : ﴿ربنا لا تزغ قلوبنا﴾ لأن مخرج الغين قريب من مخرج العين قبله ، والقاف بعده فيخشىٰ أن يتبادر اللفظ إلى الاختفاء والإدغام(١) . اهـ .

وكذا يجب بيان اللام عند التاء في قوله تعالىٰ : ﴿فالتقمه﴾ لبُعْدِ مخرجهما وهو ينافي الإدغام ، وأما لام التعريف في التاء فلكثرة استعمالها(٢) ، ولعل هذا وجه استثنائها لئلا تشتبه بها ويجري عليها حكمها ، وبهذا يفرق أيضاً بين ﴿قل نعم﴾ وبين ﴿النعيم﴾ ثم الفرق أيضاً باعتبار أنَّ « الْتَقَم » كلمة واحدة فيحصل بإدغامها إجحاف بالبنية(٣) ولا كذلك في كلمتين من نحو : ﴿التوبة﴾ .

ثم الحروف من حيث هي قسمان : **قمرية وشمسية** ، وكل منهما أربعة عشر حرفاً .

فالقمرية يجمعها قولك : « إبْغِ حَجَّكَ وَخَفْ عَقِيْمَهُ » فتظهر لام التعريف عندها .

= وإدغام الدال في السين في نحو (قد سمع) عند من أدغم ، وإدغام الراء في اللام في نحو : (واغفر لنا) عند من أدغم .

(١) انظر « التمهيد في علم التجويد » لابن الجزري ص١٤٧ .

(٢) هو جواب عن سؤال : لِمَ أدغمتم لام التعريف في التاء مع تباعد المخرجين فخرجتم عن الأصل الذي هو الإظهار كما في غير لام التعريف ؟ .

(٣) في « ب » : في البنية .

والشمسية ما عداها ، وتدغم لام التعريف فيها ، وقد نظم الحروف القمرية بعضهم في أوائل قوله :

أ ب و ي خ ح م ج ع ف غ ق ك هـ[1]

ألا بَلْ وَهَلْ يروي خبيرٌ حديثَ مَنْ جَلا عن فؤادي غُمّةً قد كَسَتْ هَمَا

والأمثلة : « الأحد ، البر ، الولي ، اليقين ، الخبير ، الحليم ، المؤمن ، الجليل ، العليم ، الفتاح ، الغفار ، القهار ، الكبير ، الهادي » وتسميته شمسية وقمرية من باب **تسمية الكل باسم الجزء** وهو لام الشمس والقمر .

وسبب الإظهار في الأول تباعد المخرجين ، وسبب الإدغام في الثاني تقارب المخرجين وإن تفاوتا في غير اللام للتماثل فيها .

[تعريف الإدغام] :

ثم إنَّ الإدغام عبارة عن خلط الحرفين وإدخال أحدهما في الآخر ـ مأخوذٌ من إدغام اللجام في فم الفرس ـ **فيصيران حرفاً واحداً مشدداً يرتفع اللسان عنه ارتفاعةً واحدة** ، وهو يؤذن بحرفين ، فصارت الشدة والامتزاج في السمع كالحرف الواحد ، وإلا فهما حرفان في الحقيقة وعوض عنه التشديد وهو حبس الصوت في الحيز بعنف ، وليس التشديد عوضاً عن الحرف المدغم بل عما فاته من الاستقلال[2] في التلفظ ، فإنك إذا أصغيت إلى لفظك سمعت ساكناً مشدداً ينتهي إلى مخفف ، فقول بعضهم : « هو أن يرتفع لسانك بالحرفين دفعة واحدة » إنما يصح على سبيل التقريب ؛ لأن الناطق بالحرف المدغم ناطق بحرفين أولهما ساكن وثانيهما متحرك ، وفائدته تخفيف اللفظ لثقل عود

---

(١) إنما أعرض المؤلف عن ذكر الحروف الشمسية نظماً ونثراً لكونها تفهم من الضد ، وقد جمعها صاحب التحفة في أوائل كلمات هذا البيت :

طِبْ ثمَّ صِلْ رحماً تفزْ ضِفْ ذَا نِعَمْ دَعْ سوء ظَنٍّ زُرْ شَريفاً للكَرَمْ

(٢) في « أ » : الاستعلاء ، وفي « ج » و« د » : الاستيلاء .

اللسان إلى المخرج الأول أو مقاربه ، فاختار العرب الإدغام طلباً للخفة ؛ لأنَّ النطق بذلك أسهل من الإظهار كما يشهد به الحسُّ والمشاهدة ، ولذلك شَبَّهَ النحاة الإظهار بمشي المقيد ؛ لأن الإنسان إذا نطق بحرف وعاد إلى مثله أو إلى مقاربه يكون كالراجع إلى حيث فارق أو إلىٰ قريب من حيث فارق ، وشبَّهَهُ بعضهم بإعادة الحديث مرتين .

وكيفية ذلك أن يصير الحرف الذي يراد إدغامه من جنس الحرف الذي يدغم فيه إذا لم يكونا مثلين في أصلهما ، فإذا صار مثله حصل حينئذٍ مثلان ، وإذا حصل مثلان وجب الإدغام حكماً إجماعياً ، فإن جاء نصٌّ بإبقاء صفة من صفات الحرف المدغم فليس ذلك الإدغام بإدغام صحيح ، بل هو إخفاء صريح كما سبق تحقيقه[1] .

[تعريف الإظهار] :

وأما الإظهار فهو عبارةٌ عن ضِدِّ الإدغام ، وهو أن يؤتىٰ بالحرفين المميَّزين جنساً واحداً منطوقاً بكل واحدٍ منهما على صورته مستوفياً بكل صِفتِهِ مخلصاً إلى كمال بنيته .

وليحترز عن إدغام نحو : ﴿أَخْـرِجْ قَوْمَكَ﴾ [إبراهيم : ٥] لبعد مخرج الجيم عن القاف .

ثم اعلم أنَّ ذال « إذ » ودال « قد » وتاء التأنيث الساكنة ولام « هل » و« بل » لا شك في إدغامها عند اجتماعها لأمثالها ، وأما عند مجانسها ومقاربها ففي أكثرها خلاف بين القراء كما بينه الولي الشاطبي ، وفي بعضها وقع اتفاق لهم ، ولا بد من معرفتها[2] فقلت نظماً على منوال كلام الناظم

---

(١) عند شرح قول الناظم : وبين الإطباق من أحطتُ . . . إلخ .

(٢) في « ب » : وفي بعضها اتفاق لهم لا بد من معرفتها .

يمكن أن يُنَظَّمَ في سلك[1] نظمه :

وأَدْغِمَــنَّ ذالَ « إذ » فــي الظَّــاءِ ودالَ « قَــدْ » بعينــه فــي التَّــاءِ
وتــاءَ تــأنيــثٍ بــدالٍ وبِطَــا ولامَ « هَلْ » و« بَلْ » كذا عند الرَّا

والأمثلة : ﴿ إِذ ظَّلَمُوٓاْ أَنفُسَهُمۡ ﴾ ﴿ قَد تَّبَيَّنَ ٱلرُّشۡدُ ﴾ ﴿ أَثَّاقَلتُمۡ دَعَوُاْ ٱللَّهَ ﴾ ﴿ وَقَالَت طَّآئِفَةٌ ﴾ ﴿ بَلۡ رَانَ ﴾ « هل رأيتم » وهذا التمثيل غير موجود في التنزيل[2] .

[بابُ الضَّادِ والظَّاءِ]

[٥٢] (**والضَّادُ باسْتِطَالَةٍ ومخرَجِ**) بالإشباع ، و« الضاد » منصوب ويجوز رفعه ، والعامل فيه قوله (**مَيِّزْ**) ، أي ميزها بصفة استطالتها وإخراجها من مخرجها (**مِنَ الظَّاءِ**) فإنَّ الضاد من حافة اللسان ، والظاء من رأس اللسان (**وكلُّها تجي**) بحذف الهمزة على قاعدة حمزة لا كما قال الرومي [٤٦] إنه للضرورة .

وضميره راجع إلى الكل ، والتأنيث باعتبار المعنىٰ وهو الجماعة ، أو إلى الظاءات .

[تعريف الاستطالة] :

ثم الاستطالة هي الامتداد من أول حافة اللسان إلىٰ آخرها كما قال الجعبري[3] ، وقد انفرد الضاد بالاستطالة حتى يتصل بمخرج اللام لما فيه من قوة الجهر والإطباق والاستعلاء ، وليس في الحروف ما يعسر على اللسان مثله ، وألسنة الناس فيه مختلفة ، فمنهم من يخرجه ظاءً ، ومنهم من يخرجه

---

(١) في « ب » : « في سلكه » .
(٢) تمثيله بـ﴿بل ران﴾ في حال القراءة بالإدراج أي بغير سكت ، وأما لام« هل » فلم توجد في القرآن قبل الراء وإنما يتصور وجودها في نثر الكلام كما مثل به المؤلف ، وأما اللام فقد أتت بعدها نحو : ﴿هل لكم﴾ ، والله الموفق .
(٣) « كنز المعاني » للجعبري ١٠٩/ب .

دالاً مهملة أو معجمة ، ومنهم من يخرجه طاء مهملة كالمصريين ومنهم من يشمُّه ذالاً[1] ، ومنهم من يشربُها[2] بالظاء المعجمة لكن لما كان تمييزه عن الظاء مشكلاً بالنسبة إلىٰ غيره أمر الناظم بتمييزه عنه نطقاً ثم بَيَّنَ ما جاء في القرآن بالظاء لفظاً .

والمعنىٰ أن جميع موادِّ الظاءات المشالة وهي تسعة وعشرون ظاءً من الكلمات الواردة في القرآن مجموعةٌ باعتبار أصولها في الأبيات الستة الآتية كذا قيل .

وأما قول زكريا [٧٠] : « في سبعة أبيات »[3] فغير ظاهر[4] .

وإنما ضَبَطَ الظاء لكونها أقل من الضاد ، فهو أقرب إلى ضبط المراد .

ويتعلق بـ« تجي » قوله [٥٣] (**في الظَّعنِ ظِلِّ الظُّهْرِ**) بفتح الأول وكسر الثاني وضم الثالث ، و(**عُظْمُ الحِفْظِ**) بضم العين (**أَيْقِظْ وأَنْظِرْ**) بفتح الهمزة وكسر الثالث منهما .

و(**عَظْمُ ظَهْرِ اللَّفْظِ**) بفتح العين والظاء الأولىٰ ، وحَذْفُ العاطف غالباً للضرورة .

فالظعن منحصرٌ[5] في قوله تعالى : ﴿يَوْمَ ظَعْنِكُمْ﴾ [النحل : ٨٠] وهو بفتح العين لنافع وابن كثير وأبي عمرو[6] ، ومعناه الرحلة من مكان إلىٰ آخر ، ضد الإقامة .

وبابُ **الظِّلِّ** جميعه كيفما تصرف ، وأول ما جاء منه في سورة النساء

---

(١) من قوله : « مهملة أو معجمة . . . » سقط من « أ » ، « ب » .
(٢) في « أ » : « يشير بها » ، وفي « ب » : « يشوبها » ويلاحظ تأنيث الضمير بعد تذكيره .
(٣) في « أ » و« د » : أبواب .
(٤) هي سبعة أبيات وليست ستة .
(٥) في « ب » : فإنَّ الظعن منحصرة .
(٦) وافقهم من العشرة أبو جعفر ويعقوب، والباقون بالإسكان ، وهما لغتان مثل : النَّهْر والنَّهَر.

﴿ وَنُدۡخِلُهُمۡ ظِلّٗا ظَلِيلٗا ﴾ ووقع منه في القرآن اثنان وعشرون موضعاً ، والظاهر أنه أربعة وعشرون منها اثنان في البقرة وهي قوله : ﴿ وَظَلَّلۡنَا عَلَيۡكُمُ ٱلۡغَمَامَ ﴾ [البقرة: ٥٧] وقوله ﴿ فِي ظُلَلٖ مِّنَ ٱلۡغَمَامِ ﴾ [البقرة : ٢١٠] وكأنَّ ابن المصنف ومن تبعه في عَدِّ اثنين وعشرين غفل عن موضعين في البقرة بدليل قولهم : وأولها في سورة النساء ﴿ وَنُدۡخِلُهُمۡ ظِلّٗا ظَلِيلٗا ﴾ .

ومنه **الظُّلَّة** ﴿كأنه ظُلَّة﴾ في الأعراف ، و﴿يومِ الظُّلة﴾ في الشعراء ، ومنه قوله تعالىٰ : ﴿ فِي ظِلَٰلٍ عَلَى ٱلۡأَرَآئِكِ ﴾ [يس : ٥٦] بضم الظاء وفتح اللام[1] كما قرأ حمزة والكسائي ، ومنه قوله تعالىٰ : ﴿ وَظَلَّلۡنَا عَلَيۡكُمُ ٱلۡغَمَامَ ﴾[2] [البقرة : ٥٧] .

وباب **الظُّهْرِ** ، وهو وقت انتصاف النهار ، في سورة النور ﴿ وَحِينَ تَضَعُونَ ثِيَابَكُم مِّنَ ٱلظَّهِيرَةِ ﴾ وفي سورة الروم ﴿ وَحِينَ تُظۡهِرُونَ ﴾ أي تدخلون في الظهيرة .

وبابُ **العُظْم** بمعنىٰ العظمة كيفما تصرف فيه ، وأول ما جاء منه في القرآن ﴿ وَلَهُمۡ عَذَابٌ عَظِيمٞ ﴾ [البقرة : ٧] ووقع منه في القرآن مئة موضع وثلاثة مواضع .

وباب **الحفظ** وما تصرَّف منه ، وأول ما جاء منه في البقرة ﴿ حَٰفِظُواْ عَلَى ٱلصَّلَوَٰتِ ﴾ ووقع في اثنين وأربعين موضعاً ، وقال المصري : (في أربعٍ وأربعين)[3] .

و**أيقظ** من اليقظة ضد النوم ، وليس في القرآن منه إلا في الكهف ﴿ وَتَحۡسَبُهُمۡ أَيۡقَاظٗا وَهُمۡ رُقُودٞ ﴾ .

وباب **أَنْظِرْ** ، وهو من الإنظار بمعنى التأخير والإمهال ، ووقع منه في القرآن اثنان وعشرون موضعاً أولها ﴿ لَا يُخَفَّفُ عَنۡهُمُ ٱلۡعَذَابُ وَلَا هُمۡ يُنظَرُونَ ﴾ [البقرة : ١٦٢] كذا ذكره ابن المصنف وتبعه غيره لكنه يحتمل أن يكون صيغة

---

(١) أي وحذف الألف بعد اللاَّم ، وافقهما على القراءة بصيغة الجمع خلف العاشر .

(٢) وفي « أ » و« ج » : ﴿وظللنا عليهم﴾ [الأعراف : ١٦٠] وكلاهما صحيح على اختلاف السور ، ويلاحظ نصه على هذا اللفظ قبل قليل .

(٣) هي أربعة وأربعون موضعاً (المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم . مادة حفظ) .

المجهول من الإنظار وأن يكون من النَّظَر كما فُسِّر بهما ، فالمثال المتفق عليه ﴿ قَالَ أَنظِرْنِيٓ إِلَىٰ يَوْمِ يُبْعَثُونَ﴾ [الأعراف : ١٤] .

ومن المختلف قوله تعالىٰ : ﴿ ٱنظُرُونَا نَقْتَبِسْ مِن نُّورِكُمْ﴾ [الحديد : ١٣] فقرأ حمزة من الإنظار[١] ، والباقون من النَّظر .

ثم اعلم أن مادة « النظر والإنظار والانتظار » متحدة في أصل اللغة والاختلاف إنما هو بحسب[٢] الأبواب الواردة ، وإنما غاير المصنف بينها للإيضاح لا سيما وهو قد خفي على بعض الشراح .

وباب **العَظْم** قد وقع في أربعة عشر موضعاً جمعاً وفرداً ، وقال المصري : « خمسة عشر »[٣] ، وأوله ﴿ وَٱنظُرْ إِلَى ٱلْعِظَامِ كَيْفَ نُنشِزُهَا ﴾ في البقرة [٢٥٩] .

وباب **الظَّهْر** من الآدمي كقوله تعالىٰ : ﴿ وَرَآءَ ظُهُورِهِمْ﴾ [الزخرف : ١٣] أول ما جاء في البقرة [١٠١] ، ومن غيره[٤] كقوله تعالىٰ : ﴿ لِتَسْتَوُۥا۟ عَلَىٰ ظُهُورِهِۦ ﴾ [الزخرف : ١٣] ووقع منه في القرآن أربعة عشر موضعاً ، وقال المصري : (ستة عشر)[٥] .

وأما قول خالد[٧٠] : (وقع في القرآن موضع واحد) فخطأ فاحش[٦] .

واللَّفظُ لم يجىء منه إلا حرفٌ بقاف ﴿ مَّا يَلْفِظُ مِن قَوْلٍ﴾ .

[٥٤] (**ظَاهِرْ**) بكسر الهاء وسكون الراء ضرورةً ، أو تنزيلاً للوصل منزلة

---

(١) أي بهمزة قطع مفتوحة مع كسر الظاء .
(٢) سقط من « ب » .
(٣) هي خمسة عشر موضعاً (المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم ، مادة عظم) .
(٤) أي من غير الآدمي .
(٥) هي خمسة عشر موضعاً (المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم ، مادة ظهر) .
(٦) وقع الخطأ عند الشيخ خالد في بعض النسخ الخطية ، ففي إحداها « وقع منه في القرآن موضع واحد » وفي الطبعة المصرية « وقع منه في القرآن أربعة عشر موضعاً » .

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

الوقف ، وقد يكسر على ارتكاب زحاف .

(**لَظَىٰ شُوَاظِ**) بالجر غير منون (**كَظْمِ**) بالتنوين مجروراً (**ظَلَمَا**) فعل ماض من الظُّلم ، وألفه للإطلاق ، وفي نسخة : ظُلْمَاً ـ بضم فسكون ـ فألفه مبدل من التنوين وقفاً ، ونصبه على الحكاية .

(**أُغْلُظ**) بضم الهمزة واللاَّم (**ظَلاَم**) بفتح الظاء وكسر الميم (**ظُفْرٍ**) بالتنوين مجروراً (**انْتَظِرْ ظَمَا**) بالألف كوقف حمزة ، لا قُصِرَ للوزن[1] كما قيل .

والمعنىٰ أنَّ كلَّ ما جاء من لفظ « ظاهر » ـ وهو ضد الباطن ، وهو ستة ، ويأتي بمعنى العلو وهو ثلاثة نحو : ﴿ لِيُظْهِرَهُۥ عَلَى ٱلدِّينِ كُلِّهِۦ ﴾ [التوبة : ٣٣] وبمعنى النصر والعون نحو : ﴿ تَظَٰهَرُونَ عَلَيْهِم بِٱلْإِثْمِ وَٱلْعُدْوَٰنِ ﴾ [البقرة : ٨٥] ـ **فجميعه بالظاء** ، ونحو : ﴿ وَذَرُوا۟ ظَٰهِرَ ٱلْإِثْمِ ﴾ في الأنعام [١٢٠] وهو أول ما جاء ، ونحو قوله تعالىٰ : ﴿ وَإِن تَظَٰهَرَا عَلَيْهِ ﴾ [التحريم : ٤] وبمعنىٰ الاطلاع أيضاً نحو : ﴿ وَأَظْهَرَهُ ٱللَّهُ عَلَيْهِ ﴾ [التحريم : ٣] ﴿ فَلَا يُظْهِرُ عَلَىٰ غَيْبِهِۦٓ أَحَدًا ﴾ [الجن : ٢٦] كذا ذكره شارح ، والظاهر أنهما متعديا « ظهر » فتدبر .

وأغرب زكريا في قوله [٧٢] : (وبمعنى الظفر وقع منه في القرآن ثلاثة مواضع : قوله تعالىٰ في براءة ﴿ كَيْفَ وَإِن يَظْهَرُوا۟ عَلَيْكُمْ ﴾ [٨] وقوله في الكهف : ﴿ إِنَّهُمْ إِن يَظْهَرُوا۟ عَلَيْكُمْ ﴾ [٢٠] وقوله في التحريم : ﴿ وَأَظْهَرَهُ ٱللَّهُ عَلَيْهِ ﴾ [٣]) اهـ .

ومن غرابته إدخال ما في التحريم في سلك ما تقدم ، والفرق أنَّ « أظهره » هنا بمعنىٰ أطلعه لا بمعنىٰ **أظفره** ، ولا بمعنىٰ **ظفر** ، كما يدلُّ تعدية الأَوَّلَين بـ« على » وتعدية الأخير بنفسه في المفعول الأول ، فتأمَّل .

قال ابن المصنف [٢٨] : (و« ظاهر » مشترك بين هذا المعنىٰ وبين الذي

---

(١) في « ب » : للوقف .

بمعنىٰ الظهار الذي هو الحلف)اهـ . وتبعه الشُّرَّاح[1] .

وأقول : الظاهر أن الظهار من مادة « الظهر » لا من مادة « الظاهر » ؛ لأن الظهار هو أن يقول الرجل لامرأته : أنتِ عليَّ كظهر أمي ، وقد جاء في موضع من الأحزاب [٤] وموضعين من المجادلة [٢ و٣] ، ومحل بيان اختلاف قراءتها الكتب المبسوطة فيها .

ثم اعلم أنَّ الظهر والبطن مادتهما متحدة مع الظاهر والباطن في الحقيقة بحسب أصل اللغة على احتمال أيهما[2] هو السابق منهما ، إلا أنه لَمَّا غاير الناظم بينهما وجب على الشراح أن يتبعوه فيما بَينهما .

وباب لظىٰ في سورة المعارج ﴿ كَلَّآ إِنَّهَا لَظَىٰ ﴾ وهو اسم من أسماء جهنم ، أو طبقة من طبقاتها ، وفي الليل ﴿ فَأَنذَرْتُكُمْ نَارًا تَلَظَّىٰ ﴾ أي تَتَلَهَّبُ وتتوقد ، فهذا يدل على أنَّ أصل هذه المادة بمعنى الاشتعال الذي هو من الصفة اللازمة للنار .

وأما قول ابن المصنف [٢٨] ومن تبعه من الشراح : (إن أصله[3] اللزوم والإلحاح ، يقال : ألظَّ بكذا إذا لزمه وألحَّ به ، ومنه قوله ﷺ : « أَلِظُّوا بياذا الجلال والإكرام »[4] . أي ألزموا أنفسكم وأَلِحُّوا بكثرة الدعاء بهما ، وسميت جهنم بها للزومها العذاب على من يدخلها ، قال الله تعالىٰ : ﴿وَمَا هُم

---

(١) « الحواشي الأزهرية » للشيخ خالد ص٧٠ ، و« شرح المقدمة الجزرية » للرومي ص٤٨ .
(٢) في « أ » : أن أيهما .
(٣) في « ب » : إنه .
(٤) رواه البخاري في « التاريخ الكبير » (٢/ ١/ ٢٨٠) والترمذي في قول « يا حي يا قيوم » برقم ٣٥٢٤ ، وقال : حديث غريب ، والطبراني في الكبير برقم ٤٥٩٤ ، وأحمد في « المسند » برقم ١٧٥٩٦ وقال محققه : إسناده صحيح (٢٩/ ١٣٨) والحاكم في « المستدرك » (١/ ٤٩٨ـ٤٩٩) وصحَّحه ووافقه الذهبي ، ورواه القضاعي في « مسند الشهاب » ٦٩٣ ، وابن منده وابن عساكر ، وقال في (المجمع) ١٠/ ١٥٨ : فيه يحيىٰ بن عبد الحميد وهو ضعيف ، ورواه النسائي في « السنن الكبرىٰ » في النعوت والتفسير .

﴿بِخَٰرِجِينَ مِنْهَا﴾[1] [المائدة : ٣٧] أجارنا الله وأبعدنا عنها) اهـ . فخطأ ظاهر ؛ لأنَّ مادة « لظَىٰ » و« أَلَظَّ » مختلفان ؛ إذ الأول معتل اللام ، والثاني مضاعف بلا كلام .

وأما قول المصري : (إلا أن يكون من باب ما أبدل منه أحد حروف التضعيف ياءً نحو : « يتمطىٰ » في قول من جعل أصله يتمطط) فغير مستقيم ؛ إذ الصحيح ما في « القاموس » من أنَّ « اللظىٰ ـ كالفتىٰ ـ النار أو لهبُها ، ولَظِيَتْ ـ كرضِيَتْ ـ والتَظَتْ وتلظَّتْ : تَلَهَّبَتْ »[2] هذا في المعتل .

وذكر في الأجوف أنَّ (اللظَّ : اللزومُ والإلحاحُ ، وأَلَظَّ : لازَمَ وداوَم)[3] . اهـ فافترقا في المبنىٰ والمعنىٰ فلا يصح وضعُ أحدهما مكان الآخر .

وأما « مَطَّهُ أي مَدَّه ، وتَمَطَّطَ تمدَّدَ » وكذا « مطىٰ بالقوم مَدَّ بهم في السير وتمطَّى النهارُ وغيره امتدَّ وطال » كذا في « القاموس » أيضاً ، فاتحدا معنىً وإن اختلفا مبنىً ، فيصحُّ إبدال إحدىٰ الطائين ياءً كما في « تَقَضَّىٰ » بمعنىٰ « تقضَّض » بخلاف الأول فتأمل .

وأما شُوَاظُ فجاء[4] في سورة الرحمٰن ﴿يُرْسَلُ عَلَيْكُمَا شُوَاظٌ مِّن نَّارٍ﴾ [٣٥] وهو لهب لا دخان معه ، وقيل معه دخان ، وقرأ المكي[5] بكسر شينه .

وأما **باب الكَظْم** وهو اجتراع الغيظ وابتلاع الغضب وعدم إظهاره باحتماله وترك المؤاخذة به فوقع منه ستة ألفاظ أولها ما في آل عمران ﴿وَٱلْكَٰظِمِينَ ٱلْغَيْظَ﴾ .

---

(١) في « ب » : ﴿وَمَا هُم بِخَٰرِجِينَ مِنَ ٱلنَّارِ﴾ [البقرة : ١٦٧] وكلاهما صحيح .
(٢) انظر « القاموس المحيط » مادة : لظي .
(٣) المرجع السابق ، مادة : لظظ .
(٤) سقط من « ب » .
(٥) أي : ابن كثير .

وأما باب **الظُّلْمِ**[1] وهو وضع الشيء في غير موضعه أو التعدي في ملك غيره أو علىٰ نفسه فوقع منه مئتان واثنان وثمانون موضعاً أوله في البقرة ﴿فَتَكُونَا مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [٣٥] .

وأما **الغِلْظَة** ضد الرقة وما تصرَّف منها فثلاثة عشر موضعاً أولها ما في آل عمران ﴿غَلِيظَ ٱلْقَلْبِ﴾ .

وأما **الظُّلْمةُ** وهي ضد النور فوقعت في مئة موضع ، كذا ذكره ابن المصنف [٢٩] وتبعه زكريا [٧٢] ، وفي شرح الرومي [٤٩] والمصري في ستة وعشرين موضعاً وهو الصواب أولها في البقرة ﴿وَتَرَكَهُمْ فِى ظُلُمَٰتٍ لَّا يُبْصِرُونَ﴾ [١٧] .

وأما **الظُّفُر** ـ بضمتين ويجوز إسكان الفاء لغةً وقرىء بها[2] ـ فليس إلا في سورة الأنعام ﴿كُلَّ ذِى ظُفُرٍ﴾ [١٤٦] وإلا فقد قرىء شاذاً بالسكون وهو لغة كما في « القاموس »[3] .

قال ابن المصنف وأتباعه [٢٩] : (وسَكَّنَ الناظم الفاء من « ظُفُر » ضرورةً) يعنى لأنه وقع في القرآن بضم الفاء .

وقال الرومي [٤٨] : (ولم يقصد ذكرها في القرآن بعينه بل قصد الإشارة إلى ذلك) . اهـ وبُعْدُهُ لا يخفىٰ .

وأما **باب الانتظار** وهو الارتقاب للشيء فأربعة عشر موضعاً أولها في الأنعام ﴿قُلِ ٱنتَظِرُوٓا۟ إِنَّا مُنتَظِرُونَ﴾ .

وأما **الظَّمأُ** وهو العطش فثلاثة أحرف ، في سورة براءة ﴿لَا يُصِيبُهُمْ ظَمَأٌ﴾ وفي طه ﴿وَأَنَّكَ لَا تَظْمَؤُا۟﴾ وفي النور ﴿يَحْسَبُهُ ٱلظَّمْـَٔانُ مَآءً﴾ .

[٥٥] (**أَظْفَرَ ظَنّاً**) بالنصب حكايةً (**كَيْفَ جَا**) بالقصر ضرورة ، وهو قيد

---

(١) في « أ » : وأما الظلم .

(٢) قرأ بضم الفاء جميع القراء إلا الحسن البصري فبسكونها ، وقراءته شاذة .

(٣) « القاموس المحيط » مادة : ظَفَرَ .

للثاني أو لقوله (**وعَظْ**) وهو بفتح فسكون .

وفي أصل خالد[1] : « وعِظْ بالواو العاطفة وكسر العين على أنه أمر حاضر » .

وضبطه الرومي بفتحتين على أنه فعل ماض سكن آخره ضرورة من العظة والوعظ بمعنىٰ التذكير والنصيحة .

(**سِوَىٰ**) بكسر السين ، ويجوز ضمه مقصوراً أيضاً وفتحه ممدوداً ، وهو استثناء منقطع ، أي لكن (**عِضِينَ**) بالضاد لما سيأتي من بيان المراد .

(**ظَلَّ النَّحْلِ**) الكائن فيها (**زُخْرُفٍ**) بحذف العاطف ، أي : وفي زخرف ، وفي نسخة بالنصب على الحكاية أو علىٰ نزع الخافض (**سَوَا**) بالقصر على لغةٍ وقراءة[2] ، أي حالة كونهما في السورتين مستويتين وهو قوله تعالىٰ : ﴿ظَلَّ وَجْهُهُۥ مُسْوَدًّا﴾ في السورتين .

وجعل الرومي [٤٩] « زخرفاً » نصباً على أنه مفعول « سَوا » بناء على أنه فعل بمعنىٰ « ساوىٰ » ، أي لفظ « ظَلَّ » الواقع في سورة النحل سَوَا « ظَلَّ » الواقع في سورة الزخرف بمعنىٰ ساواه في التلفظ بالظاء ، ولا يخفىٰ ما فيه من التكلف في المبنىٰ والتعسف في المعنىٰ ، والغريب أنه أتى بهذا المعنى العجيب وهو أنَّ « سَوَا » في المصراع الثاني بمعنى العَدْل ، ثم اعترض على ابن المصنف بقوله : (ولا حاجة إلىٰ حمل الثاني على الفتح ثم العذر عن قصره بما فعله حمزة وهشام في حالة الوقف) [٥٠] .

وأمَّا **أَظْفَرَ** فمن الظَّفَر ـ بفتحتين ـ بمعنى الفوز والنصر فليس إلا في سورة الفتح ﴿مِنۢ بَعْدِ أَنْ أَظْفَرَكُمْ﴾ [٢٤] .

وأما **باب الظن** بمعنىٰ ترجيح أحد الأمرين[3] أو الشك ، ومنه قوله :

---

(١) أي نسخة المقدمة التي اعتمد عليها الشارح خالد الأزهري .

(٢) هي قراءة حمزة وهشام إذا وقفا على (سواء) بالقصر .

(٣) في « ب » : الطرفين .

﴿ وَظَنَنتُمْ ظَنَّ ٱلسَّوْءِ ﴾ [الفتح : ١٢] وقد يطلق على اليقين ، ومنه قوله تعالىٰ ﴿ فَظَنُّوٓاْ أَنَّهُم مُّوَاقِعُوهَا ﴾ [الكهف : ٥٣] ، وقد يأتي بمعنى التهمة كما في ﴿بظنين﴾[1] [التكوير : ٢٤] فكيف ورد ماضياً أو مضارعاً أو وصفاً أو مصدراً[2] فهو بالظاء ، وأول ما جاء منه في البقرة ﴿ ٱلَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلَٰقُواْ رَبِّهِمْ ﴾ [٤٦] ، وعبارة ابن المصنف موهمة أنه بمعنى التهمة وليس كذلك ؛ فإنه هٰهنا بمعنى العلم واليقين لا بمعنى الحسبان والتخمين ؛ فإنه لا ينفع في أمر الدين .

ثم اعلم أنَّ اصطلاح الفقهاء أن **الظنَّ هو التردد بين أمرين سواء استويا أو رجَحَ أحدهما على الآخر** ، وأما عند المتكلمين **فالشكُّ تجويز أمرين لا مزية لأحدهما على الآخر ، والظنُّ تجويز أمرين أحدهما أرجح من الآخر والمرجوح هو الوهم** ، ووقع منه في القرآن سبعة وستون موضعاً .

وأما **باب الوعظ** بمعنى التخويف من العذاب والترغيب في الثواب فكله ـ باعتبار جميع ما يتصرف منه ـ بالظاء تسعة مواضع ، كذا قيل ، والصواب خمسة وعشرون وأول ما جاء منه في البقرة ﴿وَمَوْعِظَةً لِّلْمُتَّقِينَ﴾ لكن قوله تعالىٰ في سورة الحجر : ﴿ ٱلَّذِينَ جَعَلُواْ ٱلْقُرْءَانَ عِضِينَ ﴾ ليس منه فإنه بالضاد بلا خلاف ، وهو جمع عضة على أنَّ أصلها إما « عِضَهَة » ثم حذفت الهاء الأصلية كما في « شفة » بدليل أنها تجمع علىٰ « عِضاه » مثل « شِفاه » ، وإما « عِضَوَة » ثم حذفت الواو ، فعلى الأول معناها الكذب والبهتان ، وعلى الثاني معناها التفرق ، أي فرقوا فيه القول وقالوا : هو شعر وكهانة وسحر ، أو متفرقين فيه فآمنوا ببعضه وكفروا بباقيه .

وقال شارح : عضين جمع عِضَةَ بمعنى الجزء من الشيء ، ومنه أعضاء الإنسان .

---

(١) يعني في قوله تعالىٰ : ﴿وما هو على الغيب بضنين﴾ في قراءة من قرأ بالظاء وهم ابن كثير وأبو عمرو والكسائي ورويس .

(٢) أمثلة ذلك ﴿فظن أن لن نقدر عليه﴾ ﴿وتظنون بالله﴾ ﴿الظانين بالله﴾ ﴿ظن السوء﴾ لف ونشر مرتب .

وقال زكريا [٧٤] : (بمعنىٰ فرقة) .

وأما باب ظَلَّ إذا كان بمعنىٰ « دام » أو « صار » فجاء في تسعة مواضع استوعبها المصنف ، ففي النحل ﴿ظَلَّ وَجْهُهُۥ مُسْوَدًّا﴾ ومثله في الزخرف .

قال ابن المصنف [٣٠] : (وإلى المثلية أشار بقوله « سوا » ، وأصله « سواء » بالمد ، ففعل به كما فعل حمزة وهشام فيه حالة الوقف) . يعني من حذف الهمزة وتجويز المد والقصر .

قال اليمني : (أي سواء في كونهما بالظاء وغيرهما بالضاد كقوله تعالىٰ : ﴿ وَقَالُوٓاْ أَءِذَا ضَلَلْنَا﴾ [السجدة : ١٠] بمعنىٰ غِبنَا ، ومنه ﴿قَالُواْ ضَلُّواْ عَنَّا﴾ [الأعراف : ٣٧] و﴿لَّا يَضِلُّ رَبِّى وَلَا يَنسَى﴾ [طه : ٥٢] وكذا الضلالة ضد الهداية بالضاد ، وكذا الضلال بمعنى الهلاك كقوله تعالىٰ : ﴿ إِنَّ ٱلْمُجْرِمِينَ فِى ضَلَٰلٍ وَسُعُرٍ﴾ [القمر : ٤٧] أو بمعنى البطلان كقوله تعالىٰ : ﴿ ٱلَّذِينَ ضَلَّ سَعْيُهُمْ﴾ [الكهف : ١٠٤] و﴿ أَضَلَّ أَعْمَٰلَهُمْ﴾ [محمد : ١] ، أو بمعنى التحير نحو : ﴿ وَوَجَدَكَ ضَآلًّا﴾ [الضحى : ٧]) .

وقال خالد [٧٢] : (ولكونهما بمعنىً أشار إلى ذلك بقوله « سواء ») .

أقول : الصواب أنه لما كان التركيب في الجملتين مستوياً[1] بحسب المبنىٰ والمعنىٰ فقال : « سواء » .

والحاصل : أنَّ « سِوى » الأول مقصور من أصله ، و« سَوا » الثاني ممدود لكن قصِرَ لوزنه .

وقال الرومي [٤٩] : (و« سِوىٰ » إذا كان بمعنىٰ « غير » كما في المصراع الأول ، أو بمعنى العدل كما في آخر المصراع الثاني يكون فيه ثلاث لغات :

إن ضممت السين أو كسرت قصرتَ فيهما جميعاً ، وإن فتحت مددت ، ولا بُدَّ أن يحمل هٰهنا على الضم أو على الكسر فيهما لتتعادل الكلمتان) .

قلت : الصواب أنَّ الأول مكسور أو مضموم ، والثاني مفتوح سواءٌ أريد

---

(١) في « أ » : مستوعباً ، وهو خطأ .

به[1] المصدر بمعنى التسوية أو يقصد به الوصف ، أي مستوٍ كقوله تعالىٰ : ﴿ سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ﴾ [البقرة : ٦] أو أريد[2] به الفعل الماضي كما اختاره الرومي على ما سبق بل يترتب[3] على مختاره أن يكتب « سوىٰ » بالياء كما لا يخفىٰ على أرباب الرسوم بالمبنىٰ .

ولا يبعد أن يقال : المراد به سواء أريد بـ« ظَلَّ » في الموضعين معنىٰ[4] « دام » أو « صار » ، فإنه بالظاء المشالة لا محالة .

وأما قول ابن المصنف [٣٠] : (و« النحل » في البيت مخفوض ، و« زخرفاً » منصوب ، وكلاهما على الحكاية) .

فلعله محمولٌ على ما عنده من الرواية ، وإلا فلا يجوز جر « النحل » على الإضافة مع أنَّ وجه الحكاية يحتاج إلى تكلف في مقام الدراية ، رزقنا الله الهداية في البداية والنهاية .

[٥٦] وظَلْتَ ظَلْتُم وبِرُومٍ ظَلُّوا كالحِجْرِ ظَلَّت شُعَرَا نَظَلُّ

بإشباع اللام وقصر همزة « شُعَرَا » يعني **الثالث** من ظَلَّ بمعنىٰ « دام » في سورة طه ﴿ إِلَىٰٓ إِلَٰهِكَ ٱلَّذِى ظَلۡتَ عَلَيۡهِ عَاكِفًا ﴾ [٩٧] **والرابع** في سورة الواقعة ﴿ فَظَلۡتُمۡ تَفَكَّهُونَ ﴾ [٦٥] وأصلهما : ظَلَلْتَ وَظَلَلْتم ـ باللاَّمين ـ فحذف الثاني منهما تخفيفاً .

والخامس في الروم : ﴿ لَّظَلُّواْ مِنۢ بَعۡدِهِۦ يَكۡفُرُونَ ﴾ [٥١] .

والسادس في الحجر : ﴿ فَظَلُّواْ فِيهِ يَعۡرُجُونَ ﴾[١٤] وإليه أشار[5] بقوله « كالحجر » .

---

(١) في « ب » : أريد منه .
(٢) في « أ » : أو يريد به .
(٣) « بل » سقطت من « أ » .
(٤) « معنى » سقط من « أ » .
(٥) في « ب » : أشار المصنف .

والسابع في الشعراء : ﴿ فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ ﴾ [٤] .

والثامن فيها : ﴿ فَنَظَلُّ لَهَا عَاكِفِينَ ﴾ [٧١] .

والتاسع في الشورىٰ : ﴿ فَيَظْلَلْنَ رَوَاكِدَ عَلَىٰ ظَهْرِهِۦٓ ﴾ [٣٣] ، وإليه أشار بقوله : [٥٧] (**يظْلَلْنَ مَحْظُوراً مَعَ المحتَظِرِ**) بكسر الظاء (**وكُنْتَ فَظًّا وجميعُ النَّظَرِ**) .

يجوز في لفظ « جميع » أنواع الإعراب ، والجرُّ أظهر فتدبر[1] .

وأما باب **الحَظْر** بمعنى المنع والحَجْر فمنه في القرآن حرفان ، أولهما في سبحان : ﴿ وَمَا كَانَ عَطَآءُ رَبِّكَ مَحْظُورًا ﴾ [٢٠] ، والثاني في القمر : ﴿ كَهَشِيمِ ٱلْمُحْتَظِرِ ﴾ [٣١] أي كالنبات اليابس المتكسر ، والمحتظر صاحب الحظيرة ، أي كانوا كهشيم يجمعه صاحب الحظيرة وهي التي تعمل للغنم من أغصان شجر وشوك يمنعها البرد والريح ويمنعها من الخروج ودخول غيرٍ[2] عليها .

وقيل : المتخذ حظيرةً على زرعه يمنع الداخل .

وما عداهما من الضاد ؛ لأنه من الحضور ضد الغيبة .

وأما **الفَظَاظَةُ** وهي الجفاء والغلاظة ففي القرآن موضع واحد في آل عمران ﴿ وَلَوْ كُنتَ فَظًّا ﴾ [١٥٩] ولم يذكره ابن المصنف .

وليس منه قوله : ﴿ لَٱنفَضُّوا۟ مِنْ حَوْلِكَ ﴾ [آل عمران : ١٥٩] وقوله : ﴿ ٱنفَضُّوٓا۟ إِلَيْهَا ﴾ [الجمعة : ١١] أي تفرقوا .

وأما باب **النظر** بجميع أنواع تصرفه فستة وثمانون موضعاً ، أولها قوله تعالىٰ في البقرة : ﴿وأنتم تنظرون﴾ لكن استثنىٰ منه ثلاثة مواضع ـ قد يتوهم

---

(١) أما الرفع فعلىٰ أنه مبتدأ ، خبره محذوف ، أي وجميع النظر كائن كذلك ، وأما الجر فعلىٰ أنه معطوف على « المحتظر » ، وأما النصب فبإضمار أخصُّ ، وكأنَّ الجر أظهر من غيره لعدم احتياجه إلىٰ تقدير محذوف .

(٢) « د » : « غيره » .

أنها منه في بادىء النظر ـ بقوله : [٥٨] (**إلا بِوَيلٍ هَلْ وَأُوْلَىٰ نَاضِرَة**) أي إلا قوله تعالىٰ : ﴿نَضْرَةَ ٱلنَّعِيمِ﴾ [٢٤] في سورة ويل للمطففين ، وقوله سبحانه وتعالىٰ : ﴿وَلَقَّىٰهُمْ نَضْرَةً وَسُرُورًا﴾ [١١] في سورة هل أتىٰ علىٰ الإنسان ، وقوله : ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ۝٢٢ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ في سورة القيامة ، فإنَّ هذه الثلاثة بالضاد من النضارة وهي الحسن والبهجة .

و« نَضَّرَ » ككرَّم وفَرَّح ، و« نَضِرَ » بمعنىٰ نَعِمَ ، والتشديد للتعدية أو للتقوية ، وروي بهما حديث « نَضَّر الله امرأً سمع مقالتي فوعاها وأداها كما سمعها »[1] واحترز بالأولىٰ عن الثانية وهو قوله تعالىٰ : ﴿إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ فإنها بالظاء .

ثم **النظر** بالظاء سواء كان بمعنى الرؤية نحو : ﴿وَأَنتُمْ تَنظُرُونَ﴾ [آل عمران : ١٤٣] و﴿وَتَرَىٰهُمْ يَنظُرُونَ إِلَيْكَ﴾ [الأعراف : ١٩٨] وهذا يتعدىٰ بـ« إلىٰ » ، أو بمعنى الفكر لكنه متعدٍ بـ« في » نحو قوله تعالىٰ : ﴿أَوَلَمْ يَنظُرُوا۟ فِى مَلَكُوتِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ [الأعراف : ١٨٥] فقول زكريا : (« وجميع النظر » بمعنىٰ الرؤية) [٧٥] فيه نظر .

(**وَالغَيْظُ لاَ الرَّعْدُ وَهُوْدٌ قَاصِرَة**) أي جميع مواد الغيظ وهو غضب كامنٌ للعجز ، وأصله فوران حرارة القلب ، فوقع منه في القرآن أحد عشر موضعاً ، أولها في آل عمران : ﴿عَضُّوا۟ عَلَيْكُمُ ٱلْأَنَامِلَ مِنَ ٱلْغَيْظِ﴾ [١١٩] ويشبه هذا اللفظ في المبنىٰ لكنه مغاير له في المعنىٰ حرفان ، أحدهما في سورة هود : ﴿وَغِيضَ ٱلْمَآءُ﴾ [٤٤] وثانيهما في سورة الرعد ، ﴿وَمَا تَغِيضُ ٱلْأَرْحَامُ وَمَا تَزْدَادُ﴾ [٨] فكلاهما بالضاد لأنَّ معناهما النقصان ، وهو لازمٌ ومتعدٍ لا مِنَ الغيظ ، فأشار

---

(١) رواه أبو داود في العلم برقم ٣٦٦٠ باب فضل نشر العلم ، والترمذي في العلم برقم ٣٦٥٦ باب في الحث على تبليغ السماع ، وابن ماجه في المناسك برقم ٣٠٥٦ باب الخطبة يوم النحر ، والبزار برقم ١٤١ و١٤٢ ، وقال الهيثمي في « مجمع الزوائد » ١/ ١٣٧ : رجاله موثوقون بشرط أن يكون شيخ سليمان هو سعيد بن الربيع فإذا كان كذلك فرجاله رجال الصحيح . اهـ .

باستثنائهما منقطعاً بقوله : « لا الرعد وهود » أي ليس الواقع فيهما من هذا الباب فإن ضادهما قاصرة ، أو حال كون ضادهما[1] قاصرة لا ظاء مشالة ، فالمعنى قصر ألف ظائهما فصارا ضاداً في تلفظهما ، وذلك لأن الضاد بخط الكوفي لا بد لها من ألف قصيرة دون ألف الظاء فإنها طويلة في الكتابة تفرقةً بينهما في الكلمات المركبة ، وأما بخط غيرهم على حسب العرف فالفرق بينهما بزيادة المركز في الضاد وتركها في الظاء كما لا يخفىٰ على من يعرف تحقيق حروف الهجاء[2] .

وأما ما ذكره الرومي من أن الناظم عبر عن معنى النقصان بالقصورِ فقصورٌ عن درج المبنىٰ ودرك المعنىٰ .

وأما قول زكريا [٧٦] : (قاصرة عليهما) فإشارة إلىٰ أن القصر بمعنى الحصر ، أي النفي منحصر فيهما ومقتصر عليهما .

[٥٩] (**والحَظُّ لاَ الحَضُّ**) بالجر فيهما ، ويجوز الرفع خصوصاً في ثانيهما[3] .

(**عَلَى الطَّعَام**) أي وباب الحظ بمعنى النصيب فسبعة[4] ألفاظ ، أوَّلها[5] في آل عمران ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ أَلَّا يَجْعَلَ لَهُمْ حَظًّا فِى ٱلْءَاخِرَةِ﴾ [١٧] ويشبهه في المبنىٰ وخالفه في المعنىٰ ثلاثة أحرف لا رابع لها ، **الأول** قوله تعالىٰ : ﴿وَلَا يَحُضُّ عَلَىٰ طَعَامِ ٱلْمِسْكِينِ﴾ [٣٤] في الحاقة ، **والثاني** قوله تعالىٰ : ﴿وَلَا تَحَٰٓضُّونَ عَلَىٰ طَعَامِ

---

(١) في « ب » : أو حال كونهما قاصرة .

(٢) في معظم الخطوط تُتبع الصاد والضاد بسن ، وفي بعضها إما أن لا يكتب السن مطلقاً وإما أن يجعل ضمن الحرف لا بعده ، وعبر الشارح هنا عن السن بالألف القصيرة ، وتوصف الصاد بالقاصرة لقصر السن الذي يقفوها ، وتوصف الظاء بالمشالة لطول ألفها .

(٣) أما الجر فبالعطف على الحظ ، وأما الرفع فعلىٰ الابتداء .

(٤) في « ب » : فتسعة ، والصحيح ما أثبتاه فوق .

(٥) « أولها » سقطت من « أ » و« ب » .

﴿ٱلۡمِسۡكِينِ﴾ على وجوه قراءته الثلاثة[1] في سورة الفجر ، **والثالث** : ﴿وَلَا يَحُضُّ عَلَىٰ طَعَامِ ٱلۡمِسۡكِينِ﴾ [٣] في سورة الماعون ، فإنها من الحض بمعنى التحريض على فعل الشيء .

واللام في « الطعام » للجنس إذا أشير إلى ما في القرآن تلويحاً ، أو للعوض عن المضاف إليه ، أي على طعام المسكين إذا أريد به ذكر ما في القرآن تصريحاً ، والأول أظهر فتأمل وتدبر .

(**وَفي ظَنِينٍ الخِلاَفُ سَامِي**) بإثبات الياء كقراءة ابن كثير في نحو : ﴿باقي﴾ و﴿واقي﴾ ، ولا يبعد أن يكون بإشباع كسرة الميم بعد حذف تنوينها .

أي وفي قوله تعالىٰ : ﴿وَمَا هُوَ عَلَى ٱلۡغَيۡبِ بِضَنِينٖ﴾ في سورة التكوير المكتوب في مصحف الإمام بالضاد ، وخلاف القراء باختلاف القراءة مشهورٌ شهرة حالٌّ مرتفعٌ ظاهرٌ في القراءات السبع المتواترة ، فقرأ ابن كثير وأبو عمرو والكسائي بالظاء على أنه فعيل بمعنىٰ مفعول من « ظننتُ فلاناً » اتهمته ، وعليه رسم ابن مسعود رضي الله عنه وقراءته ، أي وما محمد ﷺ بمتهم فيما يوحيه الله سبحانه إليه من تحريف أو تصحيف أو تغيير بزيادة أو نقصان ، وهذا تأكيد لقوله تعالىٰ : ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلۡهَوَىٰٓ﴾ [النجم : ٣] ، والباقون قرؤوا بالضاد على أنه فعيل بمعنىٰ فاعل مِن ضَنَّ به يضِنُّ ـ بكسر ضاده وفتحه ـ بخِلَ ، وهو رسم الإمام[2] وسائر المصاحف العثمانية ، وعليه رسم ما في النظم على ما في الأصول المعتمدة .

وأما قول المصري : (وفي إيثار الناظم ذكر « ظنين » بالظاء إيماءٌ إلى

---

(١) الأولىٰ قراءة نافع وابن كثير وابن عامر بفتح التاء وضم الحاء ، والثانية قراءة أبي عمرو ويعقوب كالأولىٰ لكن بياء الغيب ، والثالثة بالتاء والحاء المفتوحتين بعدهما ألف ، وهي قراءة الباقين (عاصم وحمزة والكسائي وأبي جعفر وخلف) .

(٢) سيأتي تعريف بالمصحف الإمام في مطلع باب المقطوع والموصول من الكلمات تحت عنوان : « تعريف مصحف الإمام » إن شاء الله .

اختياره الظاء على الضاد في القراءة ، وهو اختيار المحقق الجعبري على أنَّ نفي المحقق أولىٰ من نفي المقدر) فمحل بحثٍ ونظرٍ ظاهر ؛ إذِ الترجيح في المعنىٰ لا يغير رسم المبنىٰ!! أي وما محمد ﷺ ببخيل على الناس في بيان الوحي من الله سبحانه وتعالىٰ إليه ، وهو تحقيق لقوله : ﴿ ۞ يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ ۖ . . . ﴾ [المائدة : ٦٧] الآية .

[٦٠] (**وَإِنْ تَلاَقَيَا**) أي الضاد والظاء (**البَيَانُ**) أي فالبيان لكلٍ منهما لا لأحدهما من الآخر كما قال زكريا[٧٧] ؛ لأن المراد بيان مخرج كُلٍّ منهما وصفتهما لا انفصال أحدهما من الآخر عند نطقهما كما يوهم كلامه حيث عَلَّلَ أيضاً بقوله : (لئلا يختلط أحدهما بالآخر فتبطل صلاته) .

(**لاَزِمُ**) أي على القارىء ، ولا يحتاج إلى تقدير « فقل البيان » كما قال[١] زكريا[٧٧] ، بل الفاء مقدرة بناء على حذفها ضرورةً كما في قوله :

مَنْ يفعل الحَسَنَاتِ اللهُ يشكُرُهَا[٢] . . . . . .

أي فالله يجازيها .

والمعنىٰ : الزمْ[٣] بيان مخرجهما وصفتهما ليمتاز كل منهما ، ولا يجوز الإدغام لبُعْدِ مخرجهما[٤] ، قال خالد [٧٧] : (سواء كان بينهما فاصل أَوْ لاَ) .

ولعله أراد الفرق بين المثالين في قوله : (**أَنْقَضَ ظَهْرَكَ يَعَضُّ الظَّالِمُ**) فإن المثال الثاني بحسب الأصل بينهما فصل وهو لام التعريف ، إلا أنه لما أُدغِمَ وصار ظاءً[٥] مشددة فيصدق عليه التلاقي بينهما حقيقة في اللفظ حال الوصل ،

---

(١) « ج » و« د » : « قاله » .
(٢) تقدم ذكر الشاهد وشرحه عند قول المصنف : من لم يجود القُرَانَ آثمُ . . . إلخ .
(٣) في « ب » : لزوم ، وفي « ج » : لزم .
(٤) من قوله : « وصفتهما . . . » إلى هنا سقط من « ب » .
(٥) في « أ » : ضاداً ، والصحيح ما ذكرناه .

وحكماً في الأصل نَظَراً إلى الفصل ، ومِثْلُ المثال الثاني ﴿ بَعْضَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾[1] [الأنعام : ١٢٩] .

[حُكْمُ صَلاَةِ من أبدَلَ الضَّادَ أو الظَّاءَ أحدَهما مِنَ الآخرِ أو بحرفٍ غيرِهِ] :

قال اليمني : (فلو قرأ بالإدغام تفسد الصلاة) . يعني في ﴿أَنقَضَ ظَهْرَكَ﴾ .

وقال ابن المصنف [٣٢] وتبعه الرومي [٥٥] : (وليحترز من عدم بيانهما فإنه لو أبدل ضاداً بظاء أو بالعكس بطلت صلاته[2] لفساد المعنىٰ) .

وقال بحرق : (فلو أبدل ضاداً بظاء عامداً بطلت صلاته على الأصح لفساد المعنىٰ) .

وقال المصري : (فلو أبدل ضاداً بظاء في الفاتحة لم تصح قراءته بتلك الكلمة) .

أقول : وفيه خلاف طويل الذيل في هذا المبنىٰ .

وخلاصة المرام ما ذكره ابن الهمام من (أن الفصل إن كان بلا مشقة كالطاء مع الصاد فقرأ « الطالحات » مكان « الصالحات » تفسد ، وإن كان بمشقة كالظاء مع الضاد ، والصاد مع السين ، والطاء مع التاء قيل : تفسد ، وأكثرهم[3] لا تفسد)[4] .

وذكر صاحب « المنية » أنه (إذا قرأ الظاء مكان الضاد المعجمتين أو على القلب فتفسد صلاته وعليه أكثر الأئمة ، وروي عن محمد بن سلمة[5]

---

(١) في « أ » و« ب » و« د » : بـ﴿ يعض الظالم﴾ .
(٢) زاد في « ب » : على الأصح ، ولعله تداخل عليه مع النقل التالي عن بحرق .
(٣) في « ب » : وأكثرهم على أنه لا تفسد .
(٤) انظر « فتح القدير » لابن الهمام ١/ ٢٢٧ .
(٥) هو محمد بن سلمة بن عبد الله المرادي المصري الفقيه ، كان ثبتاً في الحديث ، وذكره النسائي في مجلسه فوثقه بالتأكيد ، روى عنه مسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجه وغيرهم ،=

لا تفسد ؛ لأن العجم لا يميزون بين هذه الأحرف ، وكان القاضي الإمام الشهيد يقول : الأحسن فيه أن يقال : إن جرىٰ على لسانه ولم يكن مميزاً وكان في زعمه أنه أدى الكلمة على وجهها لا تفسد صلاته ، وكذا روي عن محمد بن مقاتل[١] وعن الشيخ الإمام إسماعيل الزاهدي[٢])[٣] .

قال الشارح[٤] : (وهذا معنىٰ ما ذكر في « فتاوى الحجة »[٥] أنه يفتىٰ في حق الفقهاء بإعادة الصلاة ، وفي حق العوام بالجواز)[٦] .

أقول : هذا تفصيل حسن في هذا الباب ، والله أعلم بالصواب .

وفي « فتاوىٰ قاضيخان » : (إن قرأ ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ﴾ بالظاء أو بالذال تفسد صلاته ، ﴿وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾ بالظاء المعجمة أو الدال المهملة لا تفسد ، ولو بالذال المعجمة تفسد)[٧] .

[٦١] (**وَاضْطُرَّ مَعْ وَعَظْتَ مَعْ أَفَضْتُمُ**) بالإشباع ، ونحوه ﴿وَخُضْتُمْ﴾ [التوبة : ٦٩] ، أي وبيان الضاد والظاء لازم إذا وقعا قبل طاء أو تاء خوفاً من إدغامهما

= وتوفي سنة ٢٤٨هـ . اهـ « تهذيب التهذيب » ٩/ ١٩٣ .

(١) هو محمد بن مقاتل المروزي أبو الحسن الكسائي ، سكن بغداد ومات بها ، وروىٰ عن ابن المبارك والداروردي وهشيم ووكيع ومبارك ، قال عنه الخليلي : متفق عليه مشهور بالأمانة والعلم ، وكان آخر من حدث عنه ابن جرير الطبري ، توفي سنة ٢٢٦هـ . اهـ « تهذيب التهذيب » ٩/ ٤٦٩ .

(٢) لعله إسماعيل بن الحسن بن علي الزاهد ، كان إمام وقته في الفروع والأصول ، توفي سنة ٤٠٢هـ . « خزانة الأدب » للبغدادي (١١/ ١٦٦) و« الفوائد البهية في تراجم الحنفية » ٨٠ .

(٣) انظر « منية المصلي » للكاشغري ص٢٧ ، باب زلة القاري .

(٤) يعني بذلك شارح كتاب « منية المصلي » في كتابه « حلية المجلي » وهو إبراهيم بن محمد الحلبي المتوفىٰ سنة ٩٥٦هـ .

(٥) ذكره في « كشف الظنون » ٢/ ١٢٢٢ بلا ترجمة أو تعريف .

(٦) انظر « غنية المتملي » للحلبي ص٤٧٨ .

(٧) « فتاوىٰ قاضيخان » ١/ ١٤٣ ، ولعله بنى فساد الصلاة على ما يترتب من تغيير المعنى إلى ما لا يليق .

حيث لا يجوز لاختلاف مخارجهما .

وأما قول زكريا [٧٧] : (ويلزم بيان الضاد من الطاء في قوله تعالىٰ : ﴿فَمَنِ اَضْطُرَّ﴾ [البقرة : ١٧٣] مع بيان الطاء من التاء. . .الخ) فليس في محله ؛ إذ لا اشتباه بين الضاد والطاء المهملة ، ولا بين الظاء المشالة والتاء الفوقية حتى يسلك في مسلك ما سبق من التمييز والبيان بين الضاد والظاء المعجمتين .

وقد أصاب الشيخ خالد حيث قال هنا [٧٧] : (رجع الناظم إلى ما كان بصدده من الأحكام المتعلقة بالتجويد) .

(**وَصَفِّ**) أمر من التصفية ، أي خَلِّصْ (**هَا**) بالقصر ضرورةً (**جِبَاهُهُمْ**) بالضم حكايةً (**عَلَيْهِمُ**) بالإشباع ، ونحوه ﴿إليهم﴾ .

والمعنىٰ بَيِّن الهاء من أختها ومن الياء ببيانهما وتمييز شأنهما ؛ لأن الهاء حرف خفي فينبغي الحرص على بيانه ، وكذلك الحكم في ﴿اهدنا﴾ و﴿أَلْهَىٰكُمُ﴾ .

[أحكامُ النُّونِ والميمِ المشدَّدتينِ والميمِ السَّاكِنة]

[٦٢] **وَأَظْهِرِ الغُنَّةَ مِنْ نُونٍ وَمِنْ مِيمٍ إِذَا مَا شُدِّدا وَأَخْفِيَنْ**

بالنون المخففة لتأكيد الأمر بالإخفاء ، و« ما » بعد « إذا » زائدة .

والمعنىٰ بالغ في إظهار الغنة الصادرة من نون وميم مشددتين نحو : ﴿إِنَّ﴾ و﴿ثُمَّ﴾ ، وإنما قدرنا المبالغة لأن الغنة صفة لازمة للنون والميم تحركتا أو سكنتا ، ظاهرتين أو مخفاتين أو مدغمتين ، إلا أنها في الساكن أكمل من المتحرك ، وفي المخفىٰ أزيد من المظهر ، وفي المدغم أوفىٰ من المخفىٰ ، وقد عرفتَ أنَّ الغنة مخرجها الخيشوم .

ثم كل من النون والميم المشددتين يشمل المدغمتين الواقعتين في كلمة أو كلمتين ، وغيرَ المدغمتين الحاصلتين في كلمة ، **فالنون المدغمة في كلمة** كـ(الجنَّة) ، و(النَّاس) ، و(إنَّا) ، **والمدغمة في كلمتين** نحو : ﴿مِّن

نَّصِرِينَ﴾ [آل عمران : ٩١] ﴿إِن نَّقُولُ﴾ [هود : ٥٤] وإنما جعلت ﴿إِنَّا﴾ كلمةً وإن كانت في الأصل « إِنْ نَا » فإنهما لكمال امتزاجهما وعدم قابلية انفصالهما لا وصلاً ولا وقفاً عُدَّتَا كلمةً واحدة ، وكذا الكلام في ﴿الناس﴾ و﴿النار﴾ وأمثالهما .

وأما **النون المشددة بغير المدغم** فنحو : ﴿إِنَّ ٱللَّهَ﴾ [النساء : ٥٨] .

ثم الميم المدغمة في كلمة نحو : ﴿فَتَمَّ مِيقَٰتُ﴾ [الأعراف : ١٤٢] و﴿هَمَّ قَوْمٌ﴾ [المائدة : ١١] ، **والمدغمة في كلمتين** نحو : ﴿كَم مِّن فِئَةٍ﴾ [البقرة : ٢٤٩] و﴿مَّا لَهُم مِّنَ ٱللَّهِ﴾ [يونس : ٢٧] .

وأما الميم المشددة بغير الإدغام نحو : (لَمَّا) ، و(ثُمَّ) ، و(ثَمَّ)[1] ، وكذا ﴿أَمَّا﴾ بالفتح ، و﴿إِمَّا﴾ بالكسر ففي بعض المواضع مدغمة نحو : ﴿فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم﴾ [البقرة : ٣٨] إذ أصله « إن » الشرطية أدغمت في « ما » المزيدة للتأكيد ، وفي بعضها مشددة بغير إدغام نحو قوله تعالىٰ : ﴿فَإِمَّا مَنًّۢا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَآءً﴾ [محمد : ٤] فاعرف التفصيل وإن وقع إجمالاً في كلام ابن المصنف ، ولعل هذا مراد خالد حيث قال [٧٨] : (وفيه بحث يعرف بالتأمل) . ولا يبعد أن مراده ما فهمه المصري حيث قال : (وفيه بحث ؛ إذ التشديد مستلزم للإدغام) . لكنه غير صحيح ؛ إذ الأمر بالعكس فإن الإدغام مستلزم للتشديد بخلاف عكسه ، وإنما يتبين لك الفرق بينهما بحسب[2] بنية أصولها[3] .

[٦٣] (**المِيمَ إِنْ تَسْكُنْ بِغُنَّةٍ لَدَىٰ بَاءٍ عَلَى المُخْتَارِ مِنْ أَهْلِ الأَدَا**)

بالقصر وقفاً[4] ، و« الميم » منصوب على أنه مفعول لقوله السابق : « أخفين » ، ويتعلق به قوله : « بغنة » و« على المختار » ، وأما قوله : « لدىٰ باءٍ » فظرف لقوله : « إن تسكن » .

---

(١) في « ب » : وثمة .
(٢) « بحسب » سقطت من « ب » .
(٣) في « ج » : « أصولهما » .
(٤) أي كما في وقف حمزة وهشام على الهمز .

فأمر بإخفاء الميم إذا سكنت وأتت الباء بعدها بناء على القول المختار من أقوال أهل الأداء ، فالمضاف محذوف[١] لأن المراد معروف ، وهذا القول هو المعول ، وعند الجمهور عليه العمل ، وهو مذهب ابن مجاهد[٢] وغيره ، وبه قال الداني واختاره الناظم كما صرح به في كتاب « التمهيد » حيث قال : (وبالإخفاء آخذ. . . ثم قال شيخنا ابن الجندي : واختلف في الميم الساكنة إذا لقيت باءً ، والصحيح إخفاؤها مطلقاً)[٣] ، وإلىٰ إظهارها ذهب المكي وابن المنادي[٤] وتبعه يار محمد السمرقندي[٥] .

واشتهر عند العامة أن حروف « بوف » تظهر عندها الميم ، أي الأصلية .

ثم اعلم أن سكون الميم أعم من أن تكون أصلية نحو : ﴿أَم بِظَٰهِرٍ﴾ [الرعد : ٣٣] أو عارضة السكون كقوله تعالىٰ : ﴿وَمَن يَعۡتَصِم بِٱللَّهِ﴾ [آل عمران : ١٠١] ومن قوله سبحانه : ﴿وَمَا هُم بِمُؤۡمِنِينَ﴾ [البقرة : ٨] ﴿فَٱحۡكُم بَيۡنَهُم﴾ [المائدة : ٤٨] ، ونقل زكريا[٧٩] أنه قيل بإدغامها[٦] ، والله أعلم .

---

(١) أي الذي هو لفظ « أقوال » كما قدره المؤلف : على المختار من أقوال أهل الأداء .

(٢) هو أحمد بن موسى التميمي أبو بكر بن مجاهد ، من كبار علماء القراءات وأعلاهم شأناً وإتقاناً في عصره ، كان فطناً ذكياً ، له كتاب « السبعة » و« الياءات » و« الهاءات » ت(٣٢٤هـ) . اهـ « غاية النهاية » ١/ ١٣٩ .

(٣) « التمهيد في علم التجويد » لابن الجزري ص١٥٦ .

(٤) هو أحمد بن جعفر بن محمد البغدادي المعروف بـ« ابن المنادي » الإمام المشهور ، حافظ ثقة متقن محقق ضابط ، قرأ على أبي الحسن بن عباس وعبيد الله بن محمد بن أبي محمد اليزيدي وكثيرين غيرهما ، توفي سنة (٣٣٦هـ) . اهـ « غاية النهاية » لابن الجزري ١/ ٤٤ وفي « د » : ابن المناوي .

(٥) هو محمد بن محمود بن محمد السمرقندي ، عالم بالقراءات وله مؤلفات في التجويد ، ونص ابن الجزري في ترجمته على وقوعه في السهو في أحكام الميم الساكنة ، توفي سنة ٧٨٠هـ « غاية النهاية » ٢/ ٢٦٠ ، « هدية العارفين » ٢/ ١٠٦ . وفي « أ » و« ب » : إياز بدل يار ، وهو لفظ فارسي معناه: الصديق، المحب، الرفيق «المعجم الذهبي فارسي عربي» د. محمد التونجي.

(٦) العلة في ترجيح الإخفاء على الإظهار والإدغام المحض ما نقله في « نهاية القول المفيد » : « ووجه إخفاء الميم عند الباء أنهما لما اشتركا في المخرج وتجانسا في الانفتاح والاستفال=

[٦٤] (**وَأَظْهِرَنْهَا**) أي أظهر الميم البتة (**عِنْدَ بَاقي الأَحْرُفِ**) بالإشباع ، والمراد منها غير الميم فإن حكمها علم من إدغام المثلين نحو : ﴿ ۞ وَمِنْهُم مَّنْ﴾ [التوبة : ٧٥] .

(**وَاحْذَرْ لَدَىٰ وَاوٍ وَفَا**) بالقصر للوزن (**أَنْ تَخْتَفِي**) بأن المصدرية ، والضمير للميم ، ومحله[١] النصب على أنه مفعول « احذر » فتدبر .

أي أظهر الميم الساكنة عند سائر الأحرف مما عدا الميم والباء الموحدة سواء وقعا في كلمة نحو : ﴿أنعمت﴾ أو في كلمتين نحو : ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ﴾ ثم أمر بالحذر عن إخفاء الميم قبل الواو والفاء مع أن حكمهما[٢] علم مما قبلهما في ضمن باقي الأحرف تصريحاً لدفع توهم من تَوَهَّمَ أنها تخفىٰ عندهما كما تخفىٰ عند الباء كما يفعله جهلة القراء ، وإنما نشأ ذلك من اتحاد مخرجها بالواو وقربها من الفاء فيسبق اللسان لذلك إلى الإخفاء .

وأما قول بحرق : (لاتحاد المخرج ولذا أظهرها بعضهم عند الباء أيضاً) فتعليل غير صحيح ؛ لأن ترتب[٣] الإظهار على اتحاد المخرج غير صحيح[٤] .

ثم إذا أظهرت فليُتَحَفَّظْ بإسكانها وليُتَحَرَّزْ[٥] عن تحريكها كما يفعله العامة في نحو : ﴿عَلَيْهِمْ وَلَا﴾ [الفاتحة : ٧] ﴿هُمْ فِيهَا﴾ [البقرة : ٨١] ، واجتمعا في قوله تعالىٰ : ﴿ٱللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ وَيَمُدُّهُمْ فِي طُغْيَٰنِهِمْ﴾ [البقرة : ١٥] .

= ثَقُلَ الإظهار والإدغام المحض فذهبت الغنة فعدل إلى الإخفاء » . اهـ .

(١) الضمير في « محله » يرجع إلى المصدر المؤول من (أن تختفي) ومحله النصب على أنه مفعول لـ« احذر » .

(٢) في « أ » و« ب » : « حكمها » .

(٣) في « ب » : لأن ترتيب .

(٤) في « أ » : غير صريح ، والصحيح ما ذكرنا .

(٥) « ج » : « فليُستحفظ من إسكانها وليحترز » .

[تعريف الإخفاء] :

ثم اعلم أن الإخفاء حال بين الإظهار والإدغام ، وهو عارٍ عن التشديد بل يسكن الحرف كما في المدغم إلا أنه يفرَّق بينهما بأن المخفىٰ مخفف والمدغم مشدد، وإنما يكون إذا لم يكن هناك قرب مخرج حتى يدغم ولا بعدٌ حتى يظهر.

ثم إنَّ الإخفاء على مراتب[1] ، فكل ما هو أقرب يكون الإخفاء أزيد ، وما قرب إلىٰ البعد يكون الإخفاء دون ذلك ، وتظهر فائدته في تفاوت التشديد وتفاوت الغنة ، نعم الإخفاء لا يكون بدون غنة ، فقوله « بغنة » للإيضاح بأمرها والاهتمام بإظهارها ولدفع وَهْمِ تركها لوقوعها في مقابل نقيضها .

وأما قول الرومي [٥٦] : (و« بغنة » متعلقة بـ« تسكن ») فوهم ومُوهمٌ أن يكون قيداً للسكون ، فالصحيح ما قدمناه .

وكما أن الإخفاء له مراتب كذلك الإظهار يكون قوياً وغير قوي ، ولذا قال :

. . . . . واحـذَرْ لَـدَىٰ واوٍ وفَـا أَنْ تَخْتَفـي

فالمعنىٰ أنك إذا لم تظهرها عندهما كمالَ إظهارها يخشىٰ إخفاؤها في أدنىٰ مراتبها .

ثم قال بعضهم : إن النون آصل في الغنة من الميم لقربها من الخيشوم ، وأما قول المصري : (وإنما لم يذكر التنوين لأنه نون حقيقة[2] في المخرج والصفة ، وإنما الفرق بينهما عدم ثبات التنوين في الوقف وفي صورة الخط ، وأنه لا يكون زائداً على هجاء الكلمة) . فليس في محله ؛ إذ الكلام في النون المشددة والمدغم ، ولا يتصور[3] أنه في نون التنوين ، مع أن سيبويه وأتباعه

---

(١) في « ب » و« ج » : ثم للإخفاء أيضاً مراتب ، وفي « د » : ثم إن الإخفاء أيضاً مراتب .
(٢) في « أ » : خفيفة .
(٣) في « أ » : ولا يتصوران .

لم يذكروا في حروف الغنة إلا النون والميم ، وسيأتي بعد ذلك حكم النون[١] عند الحروف الهجائية على حسب أقسامها ، فقد قال سيبويه في ذكر الحروف التي بين الشدة والرخوة : (ومنها حرف يجري معه الصوت ، وإن ذلك الصوت غنة من الأنف ، وإنما تخرجه من أنفك واللسان لازم لموضع الحرف لأنك لو أمسكت بأنفك لم يجرِ معه صوت وهو النون ، وكذلك الميم)[٢] ، وقال نصر بن علي الشيرازي[٣] : (ومنها حرف[٤] الغنة وهي النون والميم سميتا بذلك لأن فيهما غنة تخرج من الخياشيم وهي الصوت المحصور فيها كأصوات الحمام والقمارىٰ)[٥] .

وأما تقييد الشاطبي التنوين والنون والميم مع الغنة : حيث سَكَنَّ ولا إظهار[٦] ، فبيان للحالة التي تصحب الغنةُ فيها لهذه الأحرف ، لا أنَّ هذه الحروف ليست لازمة للغنة إذ لا تنفك عنها ولذلك قال : شرطها أنَّ تكنَّ

---

(١) في « أ » : النونين . وفي « ج » : حكم التنوين والنون الساكنة .

(٢) انظر « الكتاب » لإمام النحو سيبويه ٣/ ١٢٥ .

(٣) هو نصر بن علي الشيرازي الفارسي الفسوي ، ابن أبي مريم ، خطيب شيراز وعالمها وأديبها في عصره ، توفي سنة ٥٦٥هـ ، له كتب ، منها « تفسير القرآن » و« الموضح » في توجيه القراءات الثمان . اهـ « غاية النهاية » ٢/ ٣٣٧ ، و« إرشاد الأريب » ٧/ ٢١٠ ، و« الأعلام » ٨/ ٥٦ .

(٤) في « ب » : حرفا الغنة وهو . . . إلخ .

(٥) القمارىٰ جمع قُمْرَىٰ ، غير مصروف ، طائر حسن الصوت مشهور ، والأنثى قمرية . اهـ انظر « حياة الحيوان الكبرىٰ » للدميري ٢/ ١٩٩ .

(٦) هذه إشارة إلى ما قاله الإمام الشاطبي [١١٥٢] في باب مخارج الحروف :

وغُنَّةُ تنوينٍ ونون وميمِ أنْ سَكَنَّ ولا إظهار في الأنف يجتلىٰ

قال القاضي عند شرحه لهذا البيت : « يعني أنَّ مخرج غنة التنوين والنون والميم في الأنف إن كنَّ ساكنات ولم يَكُنَّ مظهرات بل كنَّ مدغمات أو مخفيات ، فإذا كانت هذه الأحرف متحركة أو كانت ساكنة مظهرة فإن مخرج التنوين والنون من طرف اللسان ، ومخرج الميم الشفتان ، والتنوين وإن كان نوناً ساكنة ولكن لما تميَّز بعدم إثباته خطاً ووقفاً أُفرد بالذكر » .

سواكن وأن تكنَّ مخفيات أو مدغمات إلا في موضع نصوا على الإدغام فيه بغير غنة ، واختلف في ذلك علىٰ ما سيأتي بيانه في أحكام النون الساكنة والتنوين ، فإن كنَّ مظهرات أو متحركات فلا غنة ـ أي ظاهرة ـ لما سبق من أنهما لا يخلوان عنها البتة في كل حالة ، فالعمل في النون للسان وفي الميم للشفتين على ما تقدم ، وكان يجزئه أن يشترط عدم الإظهار ؛ إذ يلزم من ذلك أن يكنَّ سواكن .

هذا وقال الشيخ أبو عمرو في شرح هذه الغنة المسماة بالنون المخفاة : (هذه النون ليست التي قد مَرَّ ذكرها، فإن تلك من الفم وهذه من الخيشوم)[1] .

ثم قال : (وشرط هذه أن يكون بعدها حرف من حروف الفم ليصح إخفاؤها ، فإن كان بعدها حرف من حروف الحلق أو كانت آخر الكلام وجب أن تكون الأُولىٰ ، فإذا قلت : « منك وعنك » ، فمخرج هذه النون من الخيشوم وليست تلك النون في التحقيق ، فإذا قلت : « من خلق ، ومَنْ آمن » ، فهذه هي النون التي مخرجها من الفم ، وكذلك إذا قلت : « أمكنَ وزَيَّنَ » ، مما يكون آخر الكلام وجب أن تكون هي النون الأولىٰ أيضاً ، فافهم)[2] والله أعلم .

[باب أَحكامُ النُّونِ السَّاكِنَةِ والتَّنوِيْنِ]

[٦٥] (**وَحُكْمُ تنْوِينٍ وَنُونٍ**) أي ساكن (**يُلْفَىٰ**) بصيغة المجهول من الإلفاء ، أي يوجد أحدهما في الكلام مقروناً بأحد حروف الهجاء .

(**إِظْهَارٌ أَدْغَامٌ وَقَلْبٌ إِخْفَا**) أخبار متعددة[3] لقوله« حُكْمُ » أتىٰ في بعضها بالعاطف وفي بعضها بغيره إيماءً إلى الجواز ، وإشارةً إلى الإيجاز ،

---

(١) انظر « جامع البيان في القراءات السبع » لأبي عمرو الداني ٥٩/ب .
(٢) المرجع السابق ٦٤/أ .
(٣) في « أ » : معدودة .

فـ« يُلْفَىٰ » صفة للنونين ، ومفعوله الثاني مقدرٌ كما قررناه .

وأما إعراب الرومي [٥٧] بقوله : (« يُلْفَىٰ » خبر المبتدأ ، ونائب فاعله مفعوله الأول ضميرٌ راجع إلى الـ« حُكْم » ، ومفعوله الثاني محذوف ، أي يوجد حكم التنوين والنون على أربعة أقسام ، وقوله « إظهارٌ » خبر مبتدأ محذوف تقديره : أي الحكم المذكور إظهار . . . الخ) . فلا يخفىٰ على أولي النهىٰ أنه تطويل خارج عن تحقيق المبنىٰ وتدقيق المعنىٰ وإن كانَ مأخَذَه ظاهرُ عبارة ابن المصنف لكن مراده بيان حَلِّهِ ، ومما يردُّ إعرابه[١] أنَّ « حكمُ تنوين » مبتدأ ، ونُكِّرَ لأنه مضاف إلى النكرة ، وكل مضاف إلى النكرة نكرة[٢] ، وإنما سَوَّغ[٣] كونه مبتدأ وصفُهُ بالجملة .

ثم قوله « إظهارٌ أدغام » إنما يستقيم الوزن بنقل حركة الهمزة إلى التنوين كما في قاعدة ورش .

[الفرق بين النون والتنوين] :

ثم الفرق بين النونين أنَّ **التنوين نون ساكنة زائدة لغير توكيد تلحق آخر الاسم ، لفظاً في الوصل لا وقفاً ولا خَطَّاً ، وأنَّ النون الساكنة تثبت لفظاً وخطاً ووصلاً ووقفاً وتكون في الاسم والفعل والحرف ، متوسطة ومتطرفة .**

ثم أنواع التنوين ثمانية أو عشرة ، منها أربعة جاءت في التنزيل مختصة بالأسماء وهي :

١ـ **تنوين التمكين** : وهو ما يدل على أمكنية الاسم لكونه منصرفاً من كمال حركات الإعراب فيه لفظاً أو تقديراً نحو: «اسم الله»[٤] و﴿ هُـدًى لِّلْمُتَّقِينَ ﴾ [البقرة: ٢] .

---

(١) في « أ » : « ومما يراد على إعرابه » وفي « ب » و« د » : « ومما يُرَادُ إعرابه » .
(٢) قوله : « وكل مضاف إلى النكرة نكرة » سقط من « ب » .
(٣) في « أ » و« ج » : وإنما يسوغ .
(٤) هذه شبه جملة لا تنوين فيها ، لأن الإضافة نابت مناب التنوين .

٢ـ **وتنوين المقابلة** : نحو : ﴿مسلماتٍ﴾ و﴿ومؤمناتٍ﴾ ، فإنَّ التنوين فيهما قابَلَ النون في ﴿مسلمين﴾ و﴿مؤمنين﴾ .

٣ـ **وتنوين العوض** : نحو : ﴿وَمِن فَوْقِهِمْ غَوَاشٍ﴾ [الأعراف : ٤١] فإن التنوين فيه عوض عن الياء المحذوفة ، ومنه : ﴿وَأَنتُمْ حِينَئِذٍ﴾ [الواقعة : ٨٤] فإنَّ تنوينه عوض عن الجملة المحذوفة ، أي : وأنتم حين إذ بلغت الحلقوم[١] ، وإنما حركت الذال لالتقاء الساكنين ، ومنه تنوين « كُلٍّ » فإنه عوض عن المضاف إليه ، أي « وكلّهم » .

٤ـ **وتنوين التناسب** : نحو : ﴿سَلَاسِلَا۠ وَأَغْلَالًا﴾ [الإنسان : ٤] فإنه صرف « سلاسلاً » عن بعض القراء[٢] لمناسبة « أغلالاً » .

قال خالد [٨٠] : (فإن قلت : قد أَخَلَّ الناظم بقيد السكون في قوله : « ونون » . قلت : هو معلوم من قرينة قوله « وحكم تنوين » لأن الاشتراك في الحكم يقتضي التسوية في الوصف غالباً ، ومن المعلوم أنَّ التنوين واجب السكون) .

وبقيد قوله « غالباً » خرج ما يرد على جوابه بدونه وعدم التسوية بينهما في كثير من الأوصاف على ما بيناه .

وإذا عرفت مجملاً أنَّ أحكامها أربعة فاعلمها مفَصَّلة .

[٦٦] (**فَعِنْدَ حَرْفِ الحَلْقِ**) بالإضافة الجنسية ، أي عند الحروف الحلقية (**أَظْهِرْ**) أي النونين ، والمعنىٰ فأظهرهما عندها[٣] .

(**وَادَّغم**) بتشديد الدَّال ، وهو من باب الافتعال ، ولغة في تخفيفها من باب الإفعال .

---

(١) أي إذا بلغت الروحُ الحلقوم .
(٢) هم نافع وهشام وشعبة والكسائي وأبو جعفر .
(٣) في « أ » : والمعنىٰ : أظهرهما .

وأما ما ضبط في بعض النُّسَخ بضم همزة « أظهر » وضم الدال فغير ظاهر ، وإن ذهب إليه ابن المصنف [٣٣] وتبعه الرومي [٥٨] وذكره المصري وَوَجَّهَهُ بأنَّ نائبَ الفاعل (في اللَّامِ وَالرَّا) بخلاف الشيخ زكريا [٨٠] فإنه اقتصر على ما اخترناه ، ويؤيده عطفَ قوله « وأدغمنْ بغنةٍ » عليه .

والمعنىٰ وأدغمها في اللام والرا ـ بالقصر للوزن ـ (لاَ بِغُنَّةٍ لَزِمْ) قال خالد [٨١] : (أي إدغاماً لازماً بغير غنة ، وفي بعض النسخ « أتم » مكان « لزِم » يعني إدغاماً تاماً مستكملاً للتشديد ، وبهذا التقرير يندفع ما توهمه ابن الناظم حيث جعل « لزِم » صفة لـ« غنة »)[1] .

والمعنىٰ أنه نعت لمصدر محذوف ، والأظهر أن التقدير : لا تدغم إدغاماً مقروناً بغنة ، وأنَّ قوله « لزم » جملة مستأنفة مبيِّنة أن الحكم السابق من الإدغام فيهما لزم جميع أفرادهما من غير استثناء عنهما بخلاف قوله :

[٦٧] (وَأَدْغِمَنْ بِغُنَّةٍ في يُومِنُ إلاَّ بِكِلْمَةٍ كَدُنْيَا عَنْوَنُوا)

وفي نسخة « صنونوا » وهو أولىٰ لورود أصله في التنزيل من قوله : ﴿صِنْوَانٌ وَغَيْرُ صِنْوَانٍ﴾ [الرعد : ٤] بخلاف مجيء العنوان على ما سيأتي له من البيان .

ثم قوله « وأدغمن » بالنون الخفيفة المؤكدة ، ومفعوله مقدر ، أي النونين .

ويقرأ « يومن » بإشباع النون ولا يكتب بالواو في آخره كما في بعض النسخ ، ولا يهمز « يومن » بل يقرأ بالإبدال لتحصيل الواو في أصل الكلمة ، وسبق حكم الهمزة[2] ، ولذا قال الشاطبي : « بينمو »[3] .

---

(١) في سوق المؤلف عبارة الشيخ خالد في هذا المكان مقصد هام سيأتي بيانه بعد قليل إن شاء الله تعالى .

(٢) أي أن اللفظ أصله (يؤمن) بالهمز وأبدلت همزته واواً حسب قاعدة الإبدال .

(٣) قال الشاطبي في « حرز الإماني » [٢٨٦ و٢٨٧] : =

ثم الاستثناء من حروف « يومن » أي إلا الواقع منها بكلمة كـ« دنيا » و« صنوان » ولم يجيء غيرهما منها في كلمة واحدة من الميم والنون[1] ، وإلا فكان القياس كذلك فيهما لو وجد لاشتراك[2] العلة بينهما .

وأما قول الرومي [٥٨] من أنَّ الاستثناء من « أدغمن » فلا يصح بظاهره إلا أن يتكلف بل يتعسف[3] .

وأما قول زكريا [٨١] : (إلا أن يكون الحرفان بكلمة) فصحيح بحسب المعنىٰ إلا أنه غير صحيح في حَلِّ المبنىٰ .

[الإظهار] :

والحاصل أن الناظم رحمه الله أمر بإظهار النونين عند حروف الحلق الستة المتقدمة في المخارج وهي : **الهمزة** ، **والهاء** ، **والعين** ، **والحاء** ، **والغين** ، **والخاء** ، بحسب ترتيبها في مخارجها الثلاثة من الأقصىٰ والأوسط والأدنىٰ ، ويجمعها أوائل قولك :

☆ أَخي هَاكَ عِلْماً حَازَهُ غَيْرُ خَاسِر ☆

وهو لمجيئها مرتبة في المبنىٰ مع قطع النظر عن المعنىٰ أحسن موقعاً[4] من

= وكلهمُ التنويـنَ والنُّونَ أدغَمُوا بلا غنةٍ في اللاَّم والرَّا ليجمُلاَ
وكلٌّ بينمو أدغموا معَ غنةٍ وفي الواوِ واليا دونها خَلَفٌ تَلاَ

(١) أي أنه لم تقع النون الساكنة قبل أحد حروف الادغام بغنة في كلمة واحدة إلا مع الياء والواو دون الميم والنون ، ومثَّل المصنف بلفظ : « دنيا » وكان الأولى تحليته باللام « الدنيا » كما ورد في التنزيل ، و﴿ صنوان﴾ ولم يرد إلا في [الرعد: ٤] مرتين . وبقي لفظان هما : ﴿قنوان﴾ في [الأنعام: ٩٩] . و﴿بنيان﴾ في [التوبة: ١٠٩] ، و[الصف: ٤] .

(٢) « أ » و« ب » : « لوجود اشتراك » ، و« د » : « لو وجد الاشتراك » .

(٣) « ب » : بتكلف وتعسف .

(٤) في « أ » : موقفاً .

قول الشاطبي [٢٨٩] رحمه الله :

. . . . . أَلاَ هَـاجَ حُكْـمٌ عَـمَّ خَـالِيْـهِ غُفَّـلاَ

قال المصري : وجمعت في بيتٍ أيضاً وهو قوله :

همــزٌ وهَــاءٌ ثــم حــاءٌ وعينهــا وخــاءٌ وغيــن يــا أخــي تَــأَمَّــلاَ

قلت : تأملنا فوجدنا أن حَقَّ الترتيب أن يقول :

فهمــزٌ وهــاءٌ ثــم عيــنٌ وحــاؤهــا وغيــنٌ وخــاءٌ ثــم كــن مُتَــأمِّــلاَ

والأمثلة : ﴿ينْأَون﴾ ﴿منْ آمن﴾ ﴿عادٍ إِذ﴾ وإنما يتأتى المثالان لغير من ينقل[1] ، و﴿ينْهَون﴾ ﴿منْ هَاجر﴾ ﴿إِنِ امرؤٌ هَلك﴾ ﴿أَنْعَمت﴾ ﴿منْ عِلم﴾ ﴿حقيقٌ عَلىٰ﴾ ﴿وانْحَر﴾ ﴿منْ حَادَّ﴾ ﴿نارٌ حَامية﴾ ﴿فسينْغِضون﴾ ﴿منْ غِلٍّ﴾ ﴿ماءٍ غَير آسن﴾ ﴿والمنْخَنقة﴾ ﴿إِنْ خِفتم﴾ ﴿يومئذٍ خَاشعة﴾ .

ووجه الإظهار رعاية غاية بعد المخرج مع تنوع الحلق من أدناه وأوسطه وأقصاه .

قال في « التمهيد » : (وقد ذكر بعض القراء في كتبهم أن الغنة باقية فيهما ، وذكر شيخ الداني فارس بن أحمد[2] في مصنف له أن الغنة ساقطة منهما إذا أظهرا ، وهو مذهب النحاة وبه صرحوا في كتبهم ، وبه قرأت على

---

(١) يعني المثالين الأخيرين ، وأما الأول فلا نقل فيه لوقوع الهمز في وسط الكلمة ، والنقل هو نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها مع ذهاب الهمزة ، وهو مذهب ورش عن نافع فلما حذفت الهمزة وصارت النون متحركة ذهب حكم الإظهار لذهاب مستلزماته .

(٢) هو فارس بن أحمد بن موسى بن عمران أبو الفتح الحمصي الضرير ، نزيل مصر ، الأستاذ الكبير الضابط الثقة ، ولد بحمص سنة ٣٣٣هـ ، رحل وقرأ على عبد الباقي بن الحسن وعلي بن عبد الله الجلاَّء وكثيرين غيرهم ، وكان حافظاً ضابطاً حسن التأدية ، توفي بمصر سنة ٤٠١هـ . « غاية النهاية » ٢/ ٦ .

كل شيوخي ما عدا قراءة يزيد[1] والمسيبي[2])[3]اهـ .

وأقول : يمكن أن يكون النزاع لفظياً ؛ لأن من قال ببقائها أراد في الجملة لعدم انفكاك أصل الغنة عن النون ، ومن قال بسقوطها أراد عدم ظهورها .

ثم اعلم أنَّ القراء السبعة أجمعوا على إظهار النونين عند حروف الحلق جميعها ، وإنما روىٰ أبو جعفر إخفاءَها عند الخاء والغين من طريق « الطيبة »[4] إلا في ثلاث كلمات وهي : ﴿المُنْخَنِقَة﴾ بالمائدة ، استثناها بعض أهل الأداء ، و﴿إن يكنْ غَنياً﴾ بالنساء ، و﴿فسينْغِضون﴾ بالإسراء[5] .

---

(١) هو يزيد بن القعقاع أبو جعفر المخزومي المدني ، أحد القراء العشرة ، تابعي مشهور معروف القدر ، روىٰ ابن جماز عنه أنه كان يصوم يوماً ويفطر يوماً كصيام داود ، وكان من المفتين المجتهدين ، توفي بالمدينة سنة ١٣٢هـ . « غاية النهاية » ٢/ ٣٨٣ .

(٢) هو إسحاق بن محمد المسيبي المخزومي المدني ، قرأ على نافع بن أبي نعيم ، وهو من جُلَّة أصحابه المحققين ، أخذ عنه القراءة ولده محمد ، وخلف البزار ، وتوفي سنة ٢٠٦هـ . « معرفة القراء الكبار » ١/ ١٢١ ، وفي نسخ المنح الفكرية التي عندنا « المسيب » دون ياء النسبة ، والتصحيح من « التمهيد » .

(٣) « التمهيد في علم التجويد » لابن الجزري ص١٦٦ .

(٤) والدرة أيضاً .

(٥) قال الإمام ابن الجزري في « طيبة النشر » في باب أحكام النون والتنوين :

أظهِرْهُمَا عِند حروف الحَلقِ عنْ كُلٍ وفي غينٍ وخا أَخْفَىٰ ثَمَن
لا منخنق ينغض يكن بعضٌ أبىٰ . . . . . .

فأشار بالثاء من قوله « ثَمَنْ » إلى قراءة أبي جعفر بالإخفاء عند الخاء والغين ، ثم ذكر ما استثني له منهما .

وقال في الدرة :

. . . . . وبِخَا وغينِ الاخفا سِوى يُنْغِضْ يكنْ منخنقْ ألا

والهمزة في الدرة رمز لأبي جعفر .

وقال مكي نصر في « نهاية القول المفيد » : ووجه الإخفاء عندهما ـ الغين والخاء ـ قربهما من حرفي أقصىٰ اللسان وهما القاف والكاف ، ووجه الإظهار العلة المشتركة وهي بُعْدُ مخرج حروف الحلق من مخرج النون وإجراء الحروف الحلقية مجرىٰ واحدٍ .

ثم لا يخفىٰ وجه تقديم الإظهار فإنه الأصل ، وثنىٰ بالإدغام لأنه ضد الإظهار المتقدم ، والشيء يحمل على ضده كما يحمل على نقيضه ؛ إذِ الضدُّ أقرب حضوراً بالبال ولمساواته له أيضاً في عدة الحروف ، ثم ذكر القلب لأنه نوع من الإدغامِ وحرف واحد قريب إلى الضبط ، ثم ذكر الإخفاء حفظاً للإحصاء ، ولأنه حالة بين الإظهار والإدغام فيتوقف على تحقيقهما[١] ، والله أعلم .

[الإدغام] :

ثم أمر بإدغام كلٍ من النونين في اللام والراء من غير إظهار غنة نحو : ﴿من ربهم﴾ و﴿بشراً رَسولاً﴾ و﴿أنْ لو﴾ و﴿هدًى للمتقين﴾ **ووجه إدغامهما فيهما تلاصق مخرجهما عند الجمهور واتحادهما عند جمع**[٢] ، ثم نفي الغنة عنهما مبالغة في تخفيفهما لأن في بقائها ثقلاً ما .

قال الرومي [٥٨] : (أوْ لإتباع الصفة الموصوف ، أو لتنزلهما بشدة المناسبة منزلة المثلين النائب أحدهما مناب الآخر) . وفيه أنَّ الغنة باقية في حقيقة المثلين من الميمين والنونين فلا وجه لنفيهما فيما ينزل منزلتهما .

قال ابن المصنف [٣٤] : (وإلى عدم الغنة أشار بقوله : « لا بغنة لزم » أي لا بغنة لازمة بل منفكة عنها) .

فما سبق لخالد من إسناد الوهم إلى ابن الناظم مبنيٌّ على عدم الفهم ، نعم ذكر زكريا أنَّ في نسخة : « أتم » ، فيفيد جواز إدغامهما في ذلك بغنة وبه قرأ جماعة[٣] ، لكن المشهور الأول وعليه العمل .

---

(١) في « أ » ، « ب » : تحققها . وفي « د » : تحققهما .

(٢) هو قول سيبويه وقطرب والجرمي ومن وافقهم كما مَرَّ آنفاً بيان ذلك عند مخرج الراء .

(٣) ورد إدغام اللام والراء بغنة من طريق « طيبة النشر » لقالون وابن كثير وأبي عمرو وابن عامر وحفص وأبي جعفر ويعقوب . انظر « طيبة النشر » ص٥٠ .

والأظهر أن لا يجعل « أتم » صفة لـ« غنة »[1] لئلا يتوهم جوازها في قراءة أو رواية لما صَرَّح الشاطبي رحمه الله من الاتفاق بقوله [٢٨٦] :

وكُلَّهُمُ التنويـنَ والنُّـونَ أَدْغَمُـوا بِـلاَ غُنَّـةٍ فـي الَّـلامِ وَالـرَّا لِيَجْمُـلاَ

بل يجعل صفةً لإدغامٍ[2] مقدر كما سبق في « لزم » ، أو خبراً لمبتدأ محذوفٍ هُوَ « هو »[3] ، وهو أفعل التفضيل ، أي وذلك الإدغام أتم ، والحكم أعم ، وهو الملائم ؛ لأن الإدغام إذا لم يكن مقروناً بالغنة فلا شك أنه أكمل وأتم مما توجد فيه الغنة ، إذْ هي كنوعٍ فَصَلَ بين الحرفين .

ثم أمر الناظم بإدغامهما مقروناً بغنة في حروف « يومن » وهي أربعة أحرف :

الياء والواو والميم والنون نحو : ﴿ وَإِن يَرَوْاْ ﴾ و﴿ مِن فِئَةٍ يَنصُرُونَهُۥ ﴾ و ﴿ مِن وَالٍ ﴾ و﴿ إِيمَانًا وَعَلَىٰ ﴾ و﴿ عَنْ مَن ﴾ و﴿ سُنۢبُلَةٍ مِّاْئَةُ حَبَّةٍ ﴾ و﴿ إِن نَّحْنُ ﴾ و﴿ مَلِكًا نُّقَـٰتِلْ ﴾ .

ثم اعلم أنَّ خلفاً راوي حمزة من القراء السبعة يدغمهما في الواو والياء بلا غنة ، فإطلاق المصنف رحمه الله بناء على قراءة العامة .

ثم اتفقوا على أن الغنة مع الواو والياء غنة المدغم ، ومع النون غنة المدغم فيه ، واختلفوا مع الميم فذهب ابن كيسان النحوي[4] وابن مجاهد المقري

---

(١) قولهُ : « غنة » سقط من « أ » .

(٢) « أ » ، « ب » ، « د » : الإدغام .

(٣) « هو » الثانية سقطت من « ب » ، وفي « ج » : وهو : هو .

(٤) هو محمد بن أحمد بن إبراهيم ، عالم بالعربية نحواً ولغةً ، من أهل بغداد ، توفي سنة ٢٩٩هـ ، من كتبه « تلقيب القوافي وتلقيب حركاتها » و« غريب الحديث » و« معاني القرآن » . اهـ « إرشاد الأريب » ٦/ ٢٨٠ ، و« شذرات الذهب » ٢/ ٢٣٢ ، و« الأعلام » ٥/ ٣٠٨ .

وغيرهما إلى أنها غنة النون أو التنوين[1] تغليباً للأصالة ، وذهب الجمهور إلى أنها غنة الميم كالنون في أنه غنة المدغم فيه ، وهو اختيار الداني والمحققين ، وهو الصحيح لأن الأُولىٰ قد ذهبت بالقلب فلا فرق بين « مِن مَنْ » وبين « أَم مَّن» .

أقول : ولا يبعد أن يقال بغنتهما إلا في الواو والياء فإنه لا غنة فيهما بالأصالة وإنما توجد فيهما عند المقارنة فيفيد أن الغنة في النون والميم أقوىٰ من الغنة في الواو والياء ولذا وقع خلفٌ فيهما ، وجاء التأكيد بإظهار غنة النون والميم المدغمتين على ما سبق بيانهما ، ولا بُدَّ أن تكون الغنة في النونين أظهر من غيرهما .

ثم وجه الإدغام في النون هو التماثل ، وفي الميم التجانس[2] في الغنة والجهر والانفتاح والاستفال وبعض الشدة[3] ، وفي الواو والياء هو التجانس في الانفتاح والاستفال والجهر ومشابهة الغنة المد[4] ، ومن ثَمَّ أُعرب بالنون في الأفعال الخمسة كما أُعرب بحروف المد في الأسماء الستة .

[ما خرج عن الإدغام لوقوع حرفيه بكلمة واحدة] :

أما إذا اجتمعت النون الساكنة مع الواو والياء في كلمة نحو : ﴿الدُّنيا﴾ و﴿بنيانٌ﴾ و﴿قِنْوانٌ﴾ و﴿صِنْوانٌ﴾ ولا خامس لهذه الأربعة أظهرت لئلا يلتبس بالمضاعف إذا أدغمت ، وهو ما تكرر أحد أصوله نحو : « صِوَّان » و« دُيَّا » كذا ذكره ابن المصنف[5] ، وفيه أن المراد بالمضاعف هنا هو المضاعف[6] الثلاثي وهو ما اتحد عين الفعل ولامه من حروف أصوله كمَدَّ وَعَدَّ ، فيصير

---

(١) في « ب » : غنة الميم . وسقط « أو التنوين » من « ج » و« د » .
(٢) قوله « التجانس » أي الاشتراك .
(٣) أي التوسط حيث يتصف كل من النون والميم بصفة التوسط بين الشدة والرخاوة .
(٤) أي مشابهة الغنة التي في النون والتنوين المد واللين الذي في الواو والياء .
(٥) في « ب » : كذا ذكره المصنف ، وهو خطأ .
(٦) « هنا هو المضاعف » سقط من « أ » .

وزن « صِوَّان » فِعْلان ، ووزن « دُيَّا » فُعْلَىٰ ، ليكون مضاعف الافتعال فإنه يصير باقياً على كونه أجوف[1] ، ومع هذا فقد يقال إنه لفيف لكن في الجملة لا يخلو عن الشبهة ، ولذا قال الشاطبي [٢٨٨] رحمه الله :

. . . . . مَخَافَةَ إِشْبَاهِ المُضَاعَفِ أَثْقَلاَ

وأما قول الرومي [٢٤] : (ونحو « عنونوا » فإنه إذا أدغم يصير « عَوَّنوا » فيصير « عمموا ») فخطأ ظاهر ؛ إذ « عمموا » لاشك أنه مضاعف ، و« عَوَّنوا » علىٰ حاله أجوف ، غايته أنه انتقل من باب « فعلل » إلى باب التفعيل ، فتأمَّل في حروف الأصيل .

ثم اعلم أنَّ حكم اللام والراء إذا كانتا مع النونين في كلمة كذلك يجب إظهارهما معهما لئلا يشتبه بمضاعفهما ، إلا أنه لَمَّا لم يقع شيء منه في القرآن في كلمة لم يحتج إلى استثنائه ، وأما في كلمتين وهو قوله : ﴿مَنْ رَاقٍ﴾ [القيامة : ٢٧] فالجمهور على إدغامه ، وإنما سكت حفص حال الوصل على نونه وكذا على لام ﴿بَلْ رَانَ﴾ [المطففين : ١٤] خوف اشتباهه بالمضاعف حيث يصير « مَرَّاق » و« بَرَّان » فيتوهم أن يكون الأول مبالغة مارِق ، والثاني تثنيه البَرّ ، والمراد بالمضاعف هنا معناه اللغوي دون الاصطلاحي فتدبر ، وسيجيء وجه سكته على غيرهما في باب الوقف إن شاء الله تعالىٰ .

ثم اعلم أنه لم يتأتَّ للناظم أن يأتي بمثال الواو من القرآن فأتىٰ بلفظ « عنونوا » من عُنْوَان الكتاب بضم العين وبكسرها ، وهو ظاهرُ ختمِه الدالُّ على ما في طَيِّه ، ولذا قيل : الظاهر عنوان الباطن ، وما أحسن ملاءمة هذا المعنىٰ بخصوص هذا المبنىٰ من الانتقال منه إلى المدَّعىٰ .

قال ابن المصنف [٣٤] : (وهو من تعنين الكتاب لختمه) .

---

(١) زاد في « ب » : ووزن « رئيا » فِعْلاً ، وفي « ج » : فيكون وزن صوّان : فعَّان ، ليكون مضاعف الافعال فإنه يصير باقياً على كونه أجوف ، ووزن ديَّا : فُعَّا .

وقال الرومي [٥٨] : (من عنوان الكتاب لختمه) .

والظاهر ما قال صاحب « القاموس » عن الكتاب : (وعَنَّنَهُ وعنونه وعَنَّاه كتَبَ عنوانه)[١] ، ولا يخفىٰ أن أصل الكلمة مضاعفة ففيه من الفائدة أن في تصويرها إشارةً إلىٰ أنَّ الواو أعم من أن تكون أصليةً أو زائدة .

ثم اعلم أنَّ القراء اختلفوا في نون ﴿يسٓ ۝١ وَٱلْقُرْءَانِ﴾ و﴿نٓ وَٱلْقَلَمِ﴾ حال الوصل[٢] كما بَيَّنَهُ الشاطبي [٢٨١] بقوله :

ع ف حق ب

وَيٰسـنَ أَظْهـر عـن فتـىً حقـه بَـدَا ونونَ وفيهِ الخلفُ عن ورشِهِمْ خَلاَ[٣]

وكذا في نون ﴿طسٓمٓ﴾ عند الميم ، فأظهرها حمزة دون غيره .

[القلب] :

[٦٨] (**والقَلْبُ عِنْدَ البَا**) بقصرها للوزن (**بِغُنَّةٍ كَذَا**) أي وقلب النونين ميماً عند ملاقاتهما الباء كما قال الشاطبي [٢٩٠] :

وَقَلْبُهُمـا مِيْمـاً لَـدى البـا . . . . . .

حال كونها مقرونة بغنة كما هو شأن الميم الساكنة عند الباء من إخفائها لديها مع الغنة كما سبق عن أجلاء أرباب القراءة في نحو قوله : ﴿وَهُم بِرَبِّهِمْ﴾ [الأنعام : ١٥٠] و﴿أَنۢبِئْهُم﴾ [البقرة : ٣٣] و﴿أَنْ بُورِكَ﴾ [النمل : ٨] و﴿عَلِيمُۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ﴾ [الحديد : ٦] .

---

(١) « القاموس المحيط » للفيروز آبادي ، مادة : عَنَنَ .

(٢) حاصل الخلاف في ذلك أن ورشاً وابن عامر وشعبة والكسائي ويعقوب وخلفاً أدغموا النون في الواو ، هذا ما في سورة يسٓ ، وأما ما في القلم فكما في يسٓ إلا أن لورش الوجهين فيه أعني الإدغام والإظهار ، وأما أبو جعفر فإنه يسكت على يا وسين ونون سكتة لطيفة فيلزم منها الإظهار .

(٣) العين من « عن » رمز لحفص، والفاء من «فتىٰ» رمز لحمزة، والحاء والقاف من « حقه » رمز لابن كثير وأبي عمرو ، والباء من « بدا » رمز لقالون ، ثم قوله « ونون » أي و﴿نٓ والقلم﴾ من سورة القلم كائنةٌ على الخلاف السابق إلا أن ورشاً له وجهان : الإدغام والإظهار .

ووجه القلب عسر الإتيان بالغنة في النون والتنوين مع إظهارهما ثم إطباق الشفتين لأجل الباء ، ولم يدغم لاختلاف نوع المخرج وقلة التناسب فيتعين الإخفاء ويتوصل إليه بالقلب ميماً لتشاركه الباء مخرجاً والنونُ غُنَّةً .

وقال سيبويه في تعليل ذلك ، أي في وجه تخصيص قلبهما ميماً من بين سائر الحروف : (لأنهم يقلبون النون ميماً في قولهم « العَنْبَر ، ومَنْ بَدَا لك[1] » فلما وقع مع الباء الحرف الذي يفرون إليه من النون[2] لم يُقِرُّوه[3] ، وجعلوه بمنزلة النون إذ كانا حرفي غنة ، ولم يجعلوا النون باءً لبعدها في المخرج من الباء ولأنها ليست فيها غنة أي في الباء ، ولكنهم أبدلوا مكانها من أشبه الحروف بالنون وهي الميم[4])[5] .

ثم قوله « كذا » من متعلقات المصراع الآتي ، أي وكذلك بغنةٍ (**الإِخْفَا لَدَىٰ بَاقِي الحُرُوْفِ أُخِذَا**) بصيغة المجهول ، وألفه للإطلاق ، والتقدير : أخذ به أي بالإخفاء .

ولا يبعد أن يقال : أُخذ بهما أي بالقلب والإخفاء ، أو بما ذكر من مجموع ما تقدم ، أي عُمِلَ بها ، والله أعلم .

---

(١) « ج » : ومن بذلك .

(٢) في « ب » : يفرون إليه من بين سائر الحروف .

(٣) « ج » : لم يقرؤوه .

(٤) انظر « الكتاب » لإمام النحو سيبويه ٤/٤٥٣ ، والعبارة فيه قريبة مما ذكره المؤلف وليست مطابقة .

(٥) قال مكي بن أبي طالب القيسي في تعليل القلب : « والعلة في إبدال النون الساكنة والتنوين ميماً عند الباء أن الميم مؤاخية للباء لأنها من مخرجها ، ومشاركةٌ لها في الجهر والشدة ، وهي أيضاً مؤاخية للنون في الغنة والجهر ، فلما وقعت النون قبل الباء ولم يمكن إدغامها بها لبعد المخرجين ولا أن تكون هي ظاهرة لشبهها بأخت الباء وهي الميم أبدلت منها ميماً لمؤاخاتها النون والباء ، ألا ترىٰ أنهم لم يدغموا الميم في الباء مع قرب المخرجين والمشاركة في الهمس والجهر في نحو قوله : ﴿وهم بربهم﴾ » اهـ « الرعاية » لمكي بن أبي طالب ص١٧٣ .

ولا يبعد أن يكون الألف للتثنية ، والضمير راجع إلى الحكمين من القلب والإخفاء في هذا البيت .

وقد أبعد الرومي حيث قال [٥٩] : (و« أُخِذا » مبني للمفعول تثنية « أُخِذ » ونائبُ فاعله ضمير راجع إلى النونين) ثم قال : (ويجوز أن يكون مفرداً ويكون الألف للإطلاق ، ونائب فاعله راجع إلى النون ، فتكون الألف واللام في « القلب » عوضاً من النون الساكنة فقط ، وعدمُ التعرض لحال التنوين لمشاركته للنون في الحكم المذكور) .

وهو غايةٌ من التكلف ونهاية في التعسف مع أنَّ الإسناد غير صحيح إلا أن يقدر مضاف ويقال : إخفاؤهما ، فتأمل فإنه موقع زلل .

ثم قول الناظم « الاخفا » بقصر الهمزة ضرورةً ، وبنقل حركة الهمزة إلى اللاَّم والاكتفاء بها عن همزة الوصل لغةً وقراءةً كما سبق تحقيقه في «الاَضراس»[1] ، والتقدير : إخفاؤهما ، لا « لِإخْفَاءُ لهما » كما ذكره زكريا [٨٢] .

[الإِخْفَاءُ] :

والحاصل أن الناظم أخبر أن النون الساكنة والتنوين كما قُلِبَا ميماً عند الباء وأخفيا بغنةٍ ، كذلك أُخِذَ إخفاؤهما بغنة عند باقي الحروف الخمسة عشر ، وهي ما عدا الحروف السابقة للأحكام الثلاثة ، وقد جمعها بعض الفضلاء في أوائل هذه الكلمات :

ض ز ف ث ت س د ش

ضَحِكَتْ زَينبُ فأبدتْ ثَنَايَا تَرَكَتْني سَكرَانَ دُونَ شَرَابِ

ط ظ ق ذ ج ك ص

طَوَّقتني ظلماً قَلاَئِدَ ذُلٍّ جَرَّعتْني جُفُونُهَا كأسَ صَابِ

---

(١) أي عند قول المصنف : « إذ وليا الأضراس من أيسرَ أو يمناها » .

واعلم أن الجيم من « جفونها » مكررة لإقامة الوزن ، ولذا لم تُمَيَّز كغيرها بالأحمر[1] ، فهو كما قال الشاطبي [٤٨] :

ورُبَّ مكـانٍ كَـرَّرَ الحـرفَ قَبْلَهَـا لِمَـا عَـارضٍ والأمـرُ ليـس مُهَـوِّلا

والأمثلة : ﴿منْضُود﴾ ﴿منْ ضَعفٍ﴾ ﴿عذاباً ضِعفاً﴾ ﴿يَنْزِل﴾ ﴿فإنْ زَللتم﴾ ﴿نفساً زَكيَّةً﴾ ﴿ينْفِقُ﴾[2] ﴿فإنْ فَاءوا﴾ ﴿سَفَرٍ فَعدة﴾ و﴿منْثُوراً﴾ ﴿فمنْ ثَقُلتْ﴾ ﴿أزواجاً ثَلاثة﴾ ﴿وكنْتُم﴾ ﴿إنْ تُبتم﴾ ﴿جناتٍ تَجري﴾ و﴿ما نَنْسخ﴾ ﴿أنْ سَيكون﴾ ﴿ورجلاً سَلماً﴾ ﴿وعنْدَه﴾ ﴿ومنْ دَخله﴾ ﴿عملاً دُون ذلك﴾ ﴿وينْشِىء﴾[3] ﴿فمنْ شَهد﴾ ﴿شيءٍ شَهيد﴾ ﴿وما يَنْطِق﴾ ﴿فإنْ طِبن﴾ ﴿صعيداً طَيباً﴾ ﴿وانْظُر﴾ ﴿إنْ ظَنَّا﴾ ﴿ظِلاً ظَليلاً﴾ ﴿وينْقَلب﴾ ﴿وإنْ قِيل﴾ ﴿بتابعِ قِبلتهم﴾ ﴿ولتنْذِر﴾ ﴿منْ ذَا الذي﴾ ﴿ظلٍ ذِي ثلاث﴾ و﴿تنْجيكم﴾ ﴿وإنْ جَنحوا﴾ ﴿ولكلِّ جَعلنا﴾ و﴿أنْكَالاً﴾ ﴿منْ كَان﴾ ﴿زرعاً كِلتا﴾ و﴿ينْصُركم﴾ ﴿ولمنْ صَبرَ﴾ ﴿عملاً صَالحاً﴾ .

ووجه الإخفاء تراخي باقي حروف الهجاء عن مناسبة حروف الإدغام ومباينتها لحروف الإظهار فأخفيت[4] ، فإن الإخفاء حالة بين الإظهار والإدغام الذي لا تشديد معه ، وإن إخفاء الحرف نفسه عند غيره لا في غيره بخلاف الإدغام .

قال اليمني : (وحقيقة الإخفاء أن يذهب ذات النون من اللفظ مع بقاء صفة الغنة) .

---

(١) لأن المؤلف كان يضع أحرف أوائل كلمات البيت باللون الأحمر .
(٢) زاد في « ب » تتمة الآية ﴿. . . . كيف يشاء﴾ .
(٣) في « ب » : وينشُرُ .
(٤) قال مكي بن أبي طالب : « والعلة في إخفاء النون الساكنة والتنوين عند ما ذكرنا أنَّ النون قد صار لها مخرجان : مخرج لها ومخرج لغنتها فاستعت في المخرج فأحاطت عند اتساعها بحروف الفم فشاركتها بالإحاطة فخفيت عندها » « الرعاية » ص١٧٤ .

وقال الرومي [٦٠] : (المراد هنا إخفاء الحرف لا إخفاء الحركة . . . ثم كل ما ذكر من أول هذا الباب إلىٰ هنا إن كانا من كلمة فالحكم عام في الوصل والوقف[١] ، وإن كانا من كلمتين فالحكم مختص بالوصل) فافهم ، والله أعلم .

فإن قلت : وجود الغنة مع الإدغام في الواو والياء يمنع أن يكون إدغاماً فينبغي أن يكون إخفاءً كما صرَّح به السخاوي[٢] حيث قال : (واعلم أنَّ حقيقة ذلك إخفاء لا إدغام ، وإنما يقولون له إدغام مجازاً وإلا فهو في الحقيقة إخفاء على مذهب من يبقي الغنة ويمنع تمحض[٣] الإدغام ، لكن لا بُدَّ من تشديد يسير فيها . . . قال : وهو قول الأكابر حيث قالوا : الإخفاء ما بقيت معه الغنة)[٤] .

أجيب : بأن الإدغام مع الغنة في الواو والياء غير كامل من أجل الغنة الباقية معه ، وهو عند من أذهب الغنة[٥] إدغام كامل ، ويوضح[٦] ذلك ما قاله الناظم في « النشر » : (فإن قلت : الصحيح من أقوال الأئمة أنه إدغام ناقص من أجل صوت الغنة الموجودة معه فهو بمنزلة صوت الإطباق الموجود مع الإدغام في ﴿أحطتُ﴾ و﴿بسطت﴾ والدليل على أن ذلك إدغام وجود التشديد فيه إذ

---

(١) قوله : « والوقف » سقط من « ب » .

(٢) في « ب » : السجاوندي ، وهو خطأ ، والسخاوي : هو علي بن محمد بن عبد الصمد الهمداني المصري السخاوي الشافعي ، عَلَمُ الدين ، ولد سنة ٥٥٨هـ ، كان عالماً بالقراءات والأصول واللغة والتفسير ، سكن دمشق وتوفي فيها سنة ٦٤٣هـ ودفن في قاسيون ، له كتب منها « جمال القراء وكمال الإقراء » و« هداية المرتاب في متشابهات الكتاب » و« فتح الوصيد في شرح القصيد » شرح للشاطبية . اهـ « بغية الوعاة » ٣٤٩ ، « غاية النهاية » ١/ ٥٦٨ ، « الأعلام » ٤/ ٣٣٢ .

(٣) في « ب » : من يبقي الغنة بمحض الإدغام .

(٤) « فتح الوصيد » للسخاوي ١/ ٤٥٣ ، وما فيه يخالف النص الذي هنا في عدة كلمات .

(٥) يعني في قراءة خلف عن حمزة كما أشير إليه آنفاً .

(٦) « ب » : وتوضيح .

التشديد ممتنع مع الإخفاء ، قلتُ : قال الحافظ أبو عمرو : فمن أبقىٰ غنة النون والتنوين مع الإدغام لم يكن ذلك إدغاماً صحيحاً في مذهبه ؛ لأن حقيقة باب الإدغام الصحيح أن لا يبقىٰ فيه من الحرف المدغم أثر إذا كان لفظه ينقلب إلى اللفظ المدغم فيه ويصير مخرجه من مخرجه ، بل هو في الحقيقة كالإخفاء الذي يمتنع فيه الحرف من القلب لظهور صوت المدغم وهو الغنة ، ألا ترىٰ أنَّ من أدغم النون والتنوين ولم يبقِ غنتهما قلبهما حرفاً خالصاً من جنس ما يدغمان فيه ، فعدمت الغنة بذلك رأساً في مذهبه ؛ إذ غير ممكن أن تكون منفردةً في غيْر حرفٍ أو مخالطةً لحرفٍ لا غنة فيه ، لأنها مما تختص به النون والميم لا غير)[1] .

فإن قيل : هَلاَّ أدغمت النون الساكنة فيهما بغنةٍ إذا كانتا في كلمة ليحصل الفرق بينهما وبين المضاعف ؟

أجيب : بأنها لما كانت فارقةً فرقاً خفياً لم يدركه العامة لم يكن الفرق معتبراً فمنع الإدغام حذراً من اللبس ظاهراً .

هذا وقد قال بعض المحققين في أحكام النون الساكنة والتنوين : (التحقيق أنها ثلاثة : إظهار وإدغام محض وغيره وسبق بيانه ، وإخفاء مع قلبٍ ودونه) .

قال المصنف في « النشر » : (فلا فرق حينئذٍ بين ﴿أَنْ بُورِكَ﴾ [النمل : ٨] و﴿وَمَن يَعْتَصِم بِٱللَّهِ﴾ [آل عمران : ١٠١] إلا أنه لم يختلف في إخفاء الميم المقلوبة عند من ذكر ولا في إظهار الغنة في ذلك)[2] بخلاف الميم الساكنة كما تقدم ، ثم قال : (وما وقع في كتب بعض متأخري المغاربة من حكاية الخلاف في ذلك فوهم ، ولعله انعكس عليهم من الميم الساكنة عند الباء ، والعجب أن شارح

---

(١) « النشر في القراءات العشر » للإمام ابن الجزري ٢/ ٢٨ .

(٢) « النشر في القراءات العشر » لابن الجزري ٢/ ٢٦ .

أرجوزة ابن بَرِّي[1] في قراءة نافع[2] حكىٰ ذلك عن الداني وإنما حكىٰ ذلك الداني في الميم الساكنة لا المقلوبة ، واختار مع ذلك الإخفاء)[3] . انتهى كلامه .

[بَابُ أَحْكَام المَدِّ]

[٦٩] (**وَالمَدُّ لاَزِمٌ وَوَاجِبٌ أَتَىٰ**) أي المد (**وَجَائِزٌ وَهْوَ**) أي المد (**وَقَصْرٌ ثَبَتَا**) بألف التثنية ، أي ثبت كلاهما إذِ الكلام في المدِّ الجائز .

والمدُّ لغةً : الزيادة .

واصطلاحاً : إطالة الصوت بحرف مدي من حروف العلة .

والقصر لغةً : الحبس .

واصطلاحاً : ترك المد ، وهو الأصل إذِ المدُّ لا بُدَّ له من وجود سبب يتفرع عليه .

وقال الجعبري : (المدُّ طول زمان صوت الحرف ، واللين أقله ، والقصر عدمهما)[4] .

وقدم الناظم المد على القصر مع أنَّ القصر هو الأصل لأنه هو المقصود بالذكر لأنه يبحث فيه القراء .

وأما قول المصري : (إذ لا فائدة في ذكر حكم القصر) فخروجٌ عن الحد ؛ إذ فيه الفوائد أيضاً من غير الحصر مع أنَّ الأشياء إنما تتبين بأضدادها .

---

(١) هو علي بن محمد بن الحسين الرباطي ، أبو الحسن ، عالم بالقراءات ، من أهل « تازة » ، ولد سنة ٦٦٠هـ ، له كتب منها « الدرر اللوامع في أصل مَقرأ الإمام نافع » أرجوزة ، توفي سنة ٧٣٠هـ . اهـ « انباه الرواة » ٦/ ٣٧ ، و« معجم الأدباء » ٣/ ٥٦ ، و« الأعلام » ٥/ ٥ .

(٢) لم يبين المؤلف الشارح المقصود ، ولأرجوزة « الدرر اللوامع » شروح عديدة معظمها لا يزال مخطوطاً .

(٣) النشر ٢/ ٢٦ .

(٤) « كنز المعاني شرح حرز الأماني » للجعبري ٦٧/أ .

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

[حروف المد] :

ثم اعلم أنَّ حروف المد ثلاثة :

الألف ، وهي لا تكون إلا ساكنة ، ولا توجد حركة ما قبلها إلا من جنسها وهو الفتحة .

والياء الساكنة إذا كان قبلها كسرة .

والواو الساكنة إذا وقع قبلها ضمة .

أما إذا كان قبل الواو والياء الساكنتين فتحة فتسميان حروف اللين ، وإذا كانتا متحركتين فاختصتا بحروف العلة .

والحاصل : أن العلة[1] أعم من المد واللين ، والألفُ دائماً مَدٌّ بخلاف أخويها ، ثم قيل بتباين حرفي المد واللين وعدم صدق أحدهما على الآخر في التمكن لكن من المحققين من جعل بينهما عموماً وخصوصاً مطلقاً مع قوله بذلك الفرق السابق ، قاطعاً بصدق حروف اللين على حروف المد من غير عكس .

[تقسيم المد إلىٰ أصلي وفرعي] :

ثم المد نوعان :

أصلي : وهو اللازم لحروف المد الذي لا ينفك عنها ، بل ليس لها وجودٌ بعدمه لابتناء بنيتها عليه ، ويسمىٰ مداً ذاتياً وطبيعياً ، وامتداده قدر ألف ، واجتمعت الثلاثة في كلمة ﴿أُوْتِيْنَا﴾[2] فالحروف الثلاثة شرط لمطلق المد .

وفرعي : وهو ما يكون فيه سبب للزيادة على مقدار المد الأصلي .

والمراد بالقصر هو ترك مد تلك الزيادة لا ترك أصل المد لما تقدم فافهم .

---

(١) في « ب » : أنَّ الغنة ، وهو خطأ ظاهر .

(٢) التمثيل بِـ(نوحيها) أولى ؛ لأن في الواو في مثاله مد بدل .

ثم **السبب لزيادة المد إما همز أو سكون** ، والهمز إما أن يوجد مع حروف المد في كلمة أو في كلمتين .

والسكون إما لازم أو عارض ، فالأقسام أربعة : لازم وواجب وجائز وعارض ، وسيأتي تعريف كُلٍّ في محله مع ما يتعلق بحكمه .

قال ابن المصنف [٣٥] : (وإلى الأربعة أشار في البيت) .

قلت : المصنف ما ذكر سابقاً في مقام الإجمال إلا ثلاثة ، وأما فيما سيأتي من بيان التفصيل فذكر الأربعة ، وكأنه أدرج هنا العارض في ضمن الجائز لاشتراكهما في حكم جواز المد والقصر في الجملة أو بالنسبة إلى اختلاف أهل القراءة .

[المَدُّ اللاَّزِم] :

[٧٠] (**فَلاَزِمٌ إِنْ جَاءَ بَعْدَ حَرْفِ مَدّ**) بتشديد دالٍ يوقف عليه بالسكون كما في قوله : ﴿وتَبّ﴾ و﴿حجّ﴾ ونحوهما ، ويخفف[1] للوزن .

(**سَاكِنُ حَالَيْنِ وَبِالطُّوْلِ يُمَدّ**) أي يزاد[2] حرف المد ، والمراد بالطول قدر ثلاث ألفات علىٰ خلافٍ في اعتبار المد الأصلي معهما أو بدونه ، فـ« لازم » خبر لمبتدأ مقدر ، أي فالمدُّ لازم ، وقولُه : « ساكن حالين » فاعلُ « جاء » ، وهو بالإضافة ، أي ساكن في حالي الوصل والوقف ، وقيل : هو الذي لا يخلو عن السكون ، والمؤدَّىٰ واحد والمعنىٰ متحد .

وأما العارض الذي يقابله فهو أن يكون سكونه عارضاً لأجل وقفٍ أو إدغامٍ كما سيأتي .

والحاصل أن الفاء لتفصيل ما أُجملَ أوَّلاً فأخذ يبين كل نوع من أنواع المد مفصلاً ، فأخبر **أن المد اللازم هو الذي جاء بعد أحد حروف المد حرف ساكن**

---

(١) في « ب » : وتخفيفاً . وفي « ج » : وتخففت .
(٢) في « أ » : يزداد .

لازم سكونه في الحالين لا يختلف حاله باعتبار اختلاف الوصل والوقف ، فلا يضرُّ كون سكونه عارضاً عند الإعلال نحو : « دَابَّة » ، فإنها في الأصل كانت « دابِبَة » على وزن « فاعلة » ، فسكنت الباء الأولىٰ وأدغمت في الثانية فلا يسمىٰ سكونه عارضاً عند القراء .

ثم السكون **إما مدغم** نحو : ﴿وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾ و﴿أَتُحَٰٓجُّوٓنِّي﴾ [الأنعام : ٨٠] و﴿ ۞ هَٰذَانِ﴾ [الحج : ١٩] و﴿ وَٱلَّذَانِ﴾ [النساء : ١٦] **عند من شدد نونهما**(١) ، و﴿ ءَآلذَّكَرَيْنِ﴾ [الأنعام : ١٤٣ـ١٤٤] في وجه الإبدال دون التسهيل ، وهذا لازم كلمي ، ويسمَّىٰ لازماً مشدَّداً .

وإما غير مدغم كما في فواتح السور من « صٓ » و« قٓ » ونحوهما ، وهذا لازم حرفي باعتبار أصلٍ كُلِّي ، ويسمَّىٰ لازماً مخففاً ، ويلحق به نحو : ﴿ ءَآلْـَٰٔنَ﴾ في موضعي يونس [٥١ و٩١] ، وكذا ﴿اللَّـَٔائي﴾ [الطلاق : ٤] و﴿محيَايَ﴾ [الأنعام : ١٦٢] في قراءة من أسكن ياءهما(٢) .

واختلف في « الٓمٓ » في فاتحة البقرة وكذا في فاتحة آل عمران وقفاً هل مَدُّ اللاَّم لكونه مشدداً أكثر أو مَدُّ الميم لأنه في محل الوقف أظهر ؟ والجمهور على التساوي على ما صرَّح به الجعبري(٣) .

ثم اعلم أنَّ القراء أجمعوا على مد اللازم بقسميه مَدّاً مشبعاً قدراً واحداً من غير إفراط ، فقد قال الناظم في « النشر » : (لا أعلم بينهم في ذلك خلافاً سلفاً ولا خلفاً إلا ما ذكره الأستاذ الجاجاني في كتابه « حلية القراء »

---

(١) وهو ابن كثير ، وكان ينبغي على المؤلف أن يقول : « عند من شدد نونهم » حتى يدخل في ذلك لفظ ﴿أتحاجُّونِّي﴾ لأن بعض القراء قرأ بتخفيف النون وهم نافع وأبو جعفر وابن عامر بخلفٍ عن هشام .

(٢) قرأ البزي وأبو عمرو (اللاَّيْ) بإبدال الهمزة ياءً ساكنة فتمد الألف لأجلها ، وقرأ قالون وأبو جعفر وورش بخلفٍ عنه (محياْيْ) بسكون الياء ، والمد فيهما من باب اللازم ، وفي « د » هنا زيادة : « لأنه اعتبر فيه اللفظ اعتباراً بالاعتداد بالعارض » .

(٣) « كنز المعاني شرح حرز الأماني » للجعبري ٧٢/ ب .

اتصالاً[1] عن أبي بكر بن مهران[2] حيث قال : والقراء مختلفون في مقداره ، فالمحققون منهم على أنه الإشباع ، والأكثرون على إطلاق تمكين المد فيه)[3] .

ثم اختلفوا أيضاً في تفاوت بعض ذلك على بعض ، فذهب كثير إلىٰ أن مَدَّ المدغم منه[4] أشبع تمكيناً من المظهر من أجل الإدغام مثل « دآبَّة » بالنسبة إلى « محياي » عند من أسكن ، وينقص عند هٰؤلاء مَدُّ ﴿صٓۚ وَٱلۡقُرۡءَانِ ذِي ٱلذِّكۡرِ﴾[5] و﴿نٓۚ وَٱلۡقَلَمِ﴾ عند من أظهربالنسبة إلىٰ من أدغم[6] ، وذهب بعضهم إلى عكس ذلك وهو أنَّ مَدَّ غير المدغم فوق المدغم ، وقال : لأنَّ المدَّ يتحصل ويتقوىٰ بالحرف المدغم فيه لحركته فكأنَّ الحركة في المدغم فيه حاصلة في المدغم فقوي بتلك الحركة وإن كان الإدغام يخفي الحرف .

وذهب الجمهور إلى التسوية بين مد المدغم والمظهر في ذلك كله إذِ الموجب للمد هو التقاء الساكنين ، والتقاؤهما موجود في كُلٍّ فلا حاجة

---

(١) العبارة في النشر : « ما ذكره الأستاذ أبو الفخر حامد بن علي بن حسنويه الجاجاني في كتابه حلية القراء نصاً » وترجمته في « غاية النهاية » ١/ ٢٠٢ ، وفي « ج » : « الخاقاني » بدل الجاجاني .

(٢) هو أحمد بن الحسين بن مهران الأستاذ أبو بكر الأصبهاني ثم النيسابوري ، قرأ على مشايخ كثيرين ، منهم أحمد بن بويان وأبو بكر النقاش ، وله كتب في هذا العلم منها : « الغاية » و«الشامل» ، توفي سنة ٣٨١هـ . « غاية النهاية » ١/ ٤٩ .

(٣) عبارة « النشر » : « والقراء مختلفون في مقداره ، فالمحققون يمدون على قدر أربع ألفات ، ومنهم من يمد على قدر ثلاث ألفات ، والحادرون يمدون عليه قدر ألفين ، إحداهما الألف التي بعد المحرك ، والثانية المدة التي أدخلت بين الساكنين لتعدل » ١/ ٣١٧ .

(٤) في « ب » : المدغم فيه .

(٥) هكذا في جميع النسخ التي عندنا ولعل المراد ﴿يسٓ ۝١ وَٱلۡقُرۡءَانِ ٱلۡحَكِيمِ﴾ ؛ لأنه يريد أن يذكر المثالين لِلأَزم الحرفي الذي وقع فيه الخلاف بين القراء من حيث الإدغام والإظهار حتى يبين أمكنية المد عند من أدغم أكثر ممن أظهر .

(٦) سبق ذكر مذاهب القراء إدغاماً وإظهاراً في هذين الموضعين .

للتفصيل في ذلك كله ، وهذا هو التحقيق فلا يعدل عنه ، وبه صَرَّح أبو عمرو الداني رحمه الله .

وأما ما ذكره ابن المصنف وتبعه غيره هنا من نوع الجائز في الإدغام نحو : ﴿الرحيم مَلِكِ﴾ و﴿فيه هدًى﴾ كما هو قراءة أبي عمرو برواية السوسي ، وكذا ﴿وَلَا تَيَمَّمُوا﴾ [البقرة : ٢٦٧] ﴿وَلَا تَعَاوَنُوا﴾ [المائدة : ٢] على رواية البزي عن ابن كثير[١] فليس في محله ، إذ كلام المصنف على حسب مرامه إنما هو في ساكن حالين ، والأمثلة المذكورة ليست كذلك ؛ إذ لا إدغام[٢] عند الوقف على الكلمة الأولىٰ منهما فحقها أن تذكر في المد الجائز لجواز مدها وقصرها كما اختلف القراء فيها ، أو في المد العارض لأن العارض كما يكون في الوقف يكون عارضاً في الوصل ، وكذا[٣] ﴿الٓمٓ ۝١ ٱللَّهُ﴾ في الوصل عند الكل[٤] ، و﴿الٓمٓ ۝١ أَحَسِبَ﴾ عند الناقل وهو ورش مطلقاً وحمزة وقفاً من المد الجائز أو العارض ؛ لأنه إن اعتبر فيه اللفظ اعتباراً بالاعتداد بالعارض جرىٰ فيه وجوه سكون الوقف من الطول والتوسط والقصر ، لكن صرحوا بأن التوسط ضعيف ، ولعل هذا وجه اقتصار زكريا على ما عداه ، وإن اعتُبِر الأصل وعدم الاعتداد بالعارض وهو الأكثر فالإشباع .

وأغرب المصري حيث جعل نحو : ﴿وَٱلصَّٰٓفَّٰتِ صَفًّا ۝١﴾ بالإدغام عند حمزة ، ونحو : ﴿فَلَآ أَنسَابَ بَيْنَهُمْ﴾[٥] [المؤمنون : ١٠١] ﴿وَلَا تَيَمَّمُوا﴾[٦] [البقرة :

---

(١) أي بتشديد التاء فيلزم من ذلك اجتماع ساكنين يلزم عنهما مد الحرف الأول إذا كان حرف مد ، وقد وقع ذلك في أفعال مخصوصة معدودة يرجع إليها في كتب القراءات .

(٢) في « أ » إذ الإدغام في الوقف على الكلمة . . الخ ، وهو خطأ ، وفي « ج » : « لعدم الإدغام . . . » .

(٣) في « ب » : وكذا الميم .

(٤) إذ القراءة بنقل حركة الهمزة إلى الميم مع إسقاط الهمزة وصلاً للجميع .

(٥) بإدغام الباء في الباء إدغاماً كبيراً كما في رواية السوسي ورويس .

(٦) بتشديد التاء ويلزم منه مد الألف قبلها .

[٢٦٧] من المد اللازم وقال : (خلافاً لبعضهم حيث جعله من القسم الجائز ، والمعتمد الأول) .

وهذا زلل منه وخطل[١] فإنه ذهب إلىٰ خلاف[٢] ما صرحوا به ، فما ذكرناه هو المعول[٣] .

ثم اعلم أنَّ أهل الأداء اتفقوا على إشباع المد للساكن اللازم في فواتح السور التي وجد فيها حرف المد والسكون ، ولذا قال الشاطبي [١٧٨] رحمه الله :

وَفي نحو طَـٰه القَصْرُ إِذْ لَيْسَ سَاكِنٌ وَمَا في أَلِفْ من حرف مَدٍّ فَيُمْطَلاَ

واختلفوا في قدر مد غير الفواتح ، فمنهم من مَدَّ قدر ألفين كالفواتح وهو اختيار الناظم ، وإليه أشار بقوله : « وبالطول يُمَدْ » ، كذا ذكره ابن المصنف [٣٦] مجملاً ، وينبغي أن يكون كلامه محمولاً على أنَّ المراد بـ« قدر ألفين » زيادة على المد الأصلي ليصح إطلاق الطول عليه ، فإنَّ أقل الطول ثلاث ألفات ، والتوسط قدر ألفين ليبقىٰ قدر ألفٍ للقصر .

ثم قال [٣٦] : (ومنهم من مَدَّ قدر ألف واختاره الأهوازي[٤] والسخاوي في قوله :

والمَدُّ من قبل المسَكَّنِ دون ما قد مُدَّ للهمزاتِ باستيقَانِ[٥])

---

(١) في « ب » : وخلل .

(٢) قوله : « خلاف » سقط من « ب » و« ج » .

(٣) نص أئمة القراءة على أن المد لحمزة في ﴿والصافات صفاً﴾ لازم ، وأن المد للسوسي في نحو : ﴿ولا تيمموا﴾ لازم كذلك ، والمد في نحو : ﴿فلا أنساب بينهم﴾ لرويس لازم وللسوسي جائز (انظر : إيضاح الرموز : ١٠٨ و٣٠٩ و٦١٧) .

(٤) هو الحسن بن علي بن إبراهيم بن يزداد بن هرمز الأهوازي ، صاحب المؤلفات ، وشيخ القراء في عصره وأعلاهم إسناداً ، إمام كبير محدث ، ولد سنة ٣٦٢هـ بالأهواز وقرأ بها على شيوخ العصر ، ثم قدم دمشق واستوطنها وتوفي فيها سنة ٤٤٠هـ . « غاية النهاية » ١/ ٢٢٠ .

(٥) انظر « عُمدة المفيد وعُدة المُجيد » للسخاوي ، البيت (٨) .

أقول : ومن المعلوم أنَّ أقل مَدِّ الهمزات ثلاثة إجماعاً ، فمراده بقدر ألف غير ما في حرف المد من المد الطبيعي .

ثم وجه المد اللازم أنه تقرر في علم التصريف أنه لا يجمع في الوصل بين الساكنين ، فإذا أدَّىٰ الكلام إليه حُرِّك أو حذف أو زيد في المد ليُقَدَّرَ محركاً ، وهذا موضع الزيادة ، ولذلك قال الخاقاني[1] :

مَـــدَدتُّ لأَنَّ السَّـــاكنيـــن تَـــلاَقَيَـــا فَصَارَا كَتَحْرِيْكٍ كَذَا قَالَ ذُو الخُبْرِ

هذا ويسمىٰ مد العدل أيضاً لأنه يعدل حركةً ، ولتساوي القراء في قدر مده .

قال ابن المصنف [٣٦] : (ويسمىٰ مد الحجز لأنه فصل بين الساكنين) .

وجعله خالد [٨٧] في شرحه مد الحجز كقوله تعالىٰ : ﴿أَأَنذرتهم﴾ و﴿أَإِذا﴾ سمي بذلك لدخول الألف بين الهمزتين حاجزة بينهما ومبعدة إحداهما عن الأخرىٰ عند[2] بعض القراء ممن يدخل الألف بين الهمزتين كراهة تواليهما متحركتين ، سواء كانتا متفقتين أو مختلفتين[3] .

ثم اعلم أن لفظ « عين » في فاتحتي سورة مريم والشورىٰ لما كانت ياؤه لينيَّة غير مَدِّية وإن كان سكون النون لازماً اختلف القراء في مقدار مدها ، فقال ابن المصنف [٣٦] : (فيه الإشباع والتوسط) وتبعه زكريا [٨٤] .

---

(١) أبو مزاحم موسى بن عبيد الله ، إمام مقرىء مجوّد ، ورائيته في التجويد أول ما نُظم فيه ، توفي سنة ٣٢٥ ، والبيت المستشهد به المذكور هنا في قصيدته رقم ٤٣ (انظر : قصيدتان في تجويد القرآن للخاقاني والسخاوي ، ص٧ و٩ و٢٧) .

(٢) في « ب » : وهذا عند .

(٣) عند توالي همزتين في كلمة واحدة فإن كانت الثانية مفتوحة أو مكسورة يدخل ألفاً قبلها قالون وأبو عمرو وهشام وأبو جعفر ، بخلفٍ عن هشام في المكسورة إلا في سبعة مواضع تعرف في مكانها ، وإن كانت الثانية مضمومة يدخل ألفاً قبلها قالون وأبو جعفر وأبو عمرو وهشام بخلفٍ عن الأخيرين . انظر (فتح الوصيد ١/ ٣٥١ و٣٥٤) .

والمحققون من شراح « الشاطبية » على جواز القصر أيضاً كما أشار إليه الشاطبي بقوله [١٧٧] :

ومُـدَّ لَـهُ عِنْـدَ الفَـوَاتِـح مُشْبِعَـاً وَفي عَينِ الوَجْهَانِ والطُّولُ فُضِّلاَ

لأنَّ الوجهين وقعا مبهمين يحتمل القصر والتوسط ويحتمل الطول مع أحدهما فيتحصل جواز الوجوه الثلاثة ، **فوجه الإشباع** أنه قياس مذاهبهم في الفصل بين الساكنين ، وهو أعم من اعتبار حرف اللين والمد مع ما فيه من المناسبة لما جاوره من المدود كـ« صاد » في مريم ، و« سين » في الشورىٰ .

ووجه التوسط هو التفرقة بين ما يكون حركة ما قبله من جنسه وبين ما لا يكون لتوجد مزية لحرف المد على اللين .

ووجه القصر أنَّ المد من خواص حرف المد فينتفي بانتفائه مع أنَّ القصر هو الأصل ، وهذه ثلاثة أوجه صرح الناظم بها في « طيبته » فقال[١] :

. . . . . ونحـوُ عيـنٍ فـالثَّـلاثـةُ لَهُـم

فَثَبْتُ الأوجه من الطريقين فلا يعبأُ بقول مخالفهما[٢] .

ثم اعلم أنه حيث قيل بالقصر في كلمة فلا يخرج بها عن المد الأصلي الذي لا يقوم ذات الحرف إلا به ولا يتوقف على وجود سبب مده ، فالمخرج عنه مخطىء لأنه لا يتوصل إليه إلا بإسقاط حرف من القرآن .

[المدّ المتصل] :

[٧١] (**وَوَاجِبٌ إِنْ جَاءَ قَبْلَ هَمْزَةِ**) بالإشباع (**مُتَّصِلاً إِنْ جُمِعَا بِكِلْمَةِ**)

---

(١) « طيبة النشر في القراءات العشر » لابن الجزري ص٤٣ .

(٢) المنصوص عليه عند شراح الشاطبية ومن يقرأ من طريقها : جواز المد والتوسط فقط في « عين » وامتناع القصر ، وقد نص على هذا غير واحدٍ من الأئمة المحققين ، انظر على سبيل المثال : « إبراز المعاني » ١/٣٣٦ و٣٤٠ ، و« التيسير » ١٧٦ و« غيث النفع » ٣٢١ ، و« البدور الزاهرة » ٢٥٠ .

المشهور على ما في النسخ المحررة والأصول المعتبرة بكسر همزة « إِنْ » على أنها للشرط .

قال اليمني : (والأَوْلَىٰ أن يكون بفتح الهمزة وتكون الباء مقدرة) .

قلت : لم يتجه وجه الأَوْلَىٰ مع أنَّ النسخة الأُولىٰ مستقيمة في المعنىٰ وغير محتاجة إلىٰ تقديرٍ في المبنىٰ .

قال : (وفي بعض النسخ « إِذْ جُمِعَا » فيكون تعليلاً للاتِّصَال) .

قلت : إنْ صحت « إذ » ولم يكن تصحيفاً لـ« إنْ » فحينئذٍ ينبغي أن يكون للظرفية ؛ إذ لم يستحسن تقديم التعليلية .

أي والمد واجب إن جاء حرف المد قبل الهمزة حال كون حرف المد متصلاً بها بأن اجتمعا في كلمة واحدة كما مثَّله الشاطبي بقوله [١٧٠] :

كجِيءَ وعنْ سوءٍ وشَاءَ اتِّصَالُهُ . . . . . .

ومنه قوله تعالىٰ : ﴿هاؤم﴾ لا ﴿هٰؤلاء﴾[١] فتنبه لهذا الأمر اللُّغوي فإنَّ الاعتبار بالاتصال الأَصلي لا بالاتصال الكَتبي ولا بالانفصال الرسمي ، ومنه ﴿النبيء﴾ عند من هَمَزَ[٢] ، ويُسَمَّىٰ هذا المدُّ **مَدَّ المتصل** لما ذكر .

وله محل اتفاق ومحل اختلاف ، أما الأول فاتفق القراء جميعهم من السبعة والعشرة وغيرهم على اعتبار أثر الهمزة إذا كانت بعد المد بخلافه إذا كان الهمز قبل حرف المد كـ﴿آمَنَ﴾ و﴿أوتي﴾[٣] و﴿إيمان﴾ و﴿ٱلْأَخِرَةُ﴾ فإنه من مختصات رواية ورش ، ويجوز له فيه المد والتوسط والقصر ، ويسمَّىٰ مَدَّ

---

(١) يقصد الشارح بهذا التنبيه المد الأول في (هؤلاء) فإنه مد منفصل ، أما المد الثاني وهو في الألف التي بعد اللام فمد متصل .

(٢) يعني في قراءة نافع بهمز هذا اللفظ وأمثاله ، قال الشاطبي في بيان ذلك [٤٥٨] :

وجمعاً وفرداً في النبيءِ وفي النُّبُو ءَةِ الهمزَ كلٌّ غيرَ نافعٍ أبْدَلاَ

(٣) « ج » و« د » : و﴿ ٱؤْتُمِنَ﴾ [البقرة : ٢٨٣] ، والبدل فيه حال الابتداء فقط .

البدل ، وكذا يجوز له الوجهان في نحو : ﴿شَيء﴾ و﴿السَّوء﴾ مما يقع الهمز بعد أحد حرفي اللين وصلاً ، ويجوز فيه الأوجه الثلاثة له ولغيره وقفاً ، ولم يتعرض الناظم لهما ؛ لأنَّ غرضه في هذه المقدمة بيان ما اتفق عليها لا ما اختلف فيها لأنها موضوعة للمبتدئين ، على أنَّ مد البدل اقتصر على قصره ابن مجاهد وعليه العراقيون واختاره بعض المحققين كالجعبري من أنَّ حرف المد الذي وقع بعد همزة متصلة محققة أو مخففة بالإبدال أو التسهيل أو النقل[1] الجائز مقصورٌ لكل القراء وجهاً واحداً ، إلا أنَّ ورشاً من طريق الأزرق ورد عنه ثلاثة[2] طرق :

القصر ، وهو مذهب ابن غلبون[3] .

والتوسط ، وهو مذهب أبي عمرو الداني ومكي .

والطول ، وهو مذهب الهذلي[4] فيما رواه عن شيخه أبي عمرو وضَبَطَه بالإشباع المفرط[5] .

وذهب الجمهور إلى الإشباع من غير إفراط وهو قدر ثلاث ألفات ، وممن

---

(١) أما المتصلة المحققة فهي كثيرة نحو : ﴿أوتيته﴾ و﴿لإيلاف﴾ ، وأما المخففة بالإبدال فنحو : ﴿من السماء ءاية﴾ وأما المخففة بالتسهيل فنحو : ﴿ءَالهتنا﴾ ، وأما النقل فنحو : ﴿الآخرة﴾ و﴿الإيمان﴾ ونحوه .

(٢) في « أ » و« ب » و« د » : « ثلاث » .

(٣) هو الإمام أبو الحسن طاهر بن الإمام أبي الطيب عبد المنعم بن عبيد الله بن غلبون الحلبي نزيل مصر ، من كتبه « التذكرة » في القراءات الثمان ، توفي في ذي القعدة سنة ٣٩٩هـ . « غاية النهاية » ٢/ ١٠٤ .

(٤) هو يوسف بن علي بن جبارة أبو القاسم الهذلي ، الأستاذ الكبير الرحال ، والعَلَمُ الشهير الجوَّال ، ولد في حدود سنة ٣٩٠ وطاف البلاد في طلب القراءات ، ولم يعلم في التاريخ أحدٌ رَحَلَ أكثر منه لجمع هذا العلم ، وجملة الذين أخذ عنهم هذا العلم ثلاثمائة وخمسة وستون شيخاً من شتى البقاع ، له كتب ، منها « الكامل في القراءات العشر والأربعين الزائدة عليها » ، توفي سنة ٤٦٥هـ . « غاية النهاية » ٢/ ٦٥٧ .

(٥) انظر « الكامل » للإمام الهذلي ص١٣٥ مخطوط في مكتبة المسجد النبوي .

روىٰ ذلك الصفراوي[1] في « إعلانه »[2] والشاطبي في قصيدته[3] .

وأما الثاني وهو تفاوت الزيادة في مراتب المد فالذي نقله السخاوي عن شيخه الإمام الشاطبي أنه كان يرىٰ في هذا النوع مرتبتين :

طولىٰ لورش وحمزة ، **ووسطىٰ** للباقين .

قال ابن المصنف [٣٧] : (وكان الناظم[4] يأخذ به إذا قرأ من طريق الشاطبية) .

أقول : وفي الطولىٰ خلاف هل هو مقدار خمس ألفات أو أربع ؟ وكذا في الوسطىٰ هل هو مقدار أربع أو ثلاث ؟

ومنشأُ الخلاف إدخال المد الأصلي فيه وتركه ، فالنزاع لفظي لا حقيقي[5] .

قال ابن المصنف [٣٧] : (وإذا اعتبرت مراتب القراء في الترتيل والتوسط والحدر تلخَّص منها أربع مراتب ، فيكون أطولهم في هذا النوع حمزة وورش ، ثم عاصم ، ثم ابن عامر والكسائي ، ثم أبو عمرو وابن كثير وقالون) .

أقول : وقد جمعها الشيخ عبد الله الجزري[6] في بيتين فقال :

---

(١) هو عبد الرحمن بن عبد المجيد الصفراوي ، الأستاذ المقرىء ، كان إماماً كبيراً مفتياً على مذهب مالك ، انتهت إليه رياسة العلم ببلده ، ولد سنة ٥٤٤هـ وقرأ على كثيرين من أهل هذا الفن عرضاً وسماعاً ، وألف كتاب « الإعلان » ، مات رحمه الله سنة ٦٣٦هـ . اهـ « غاية النهاية » ١/ ٣٧٣ ، و« النشر » ١/ ٧٨ ، و« الأعلام » ٣/ ٣١٤ .

(٢) « الإعلان » في القراءات السبع للإمام أبي القاسم عبد الرحمن بن إسماعيل بن عثمان بن يوسف الصفراوي المتوفىٰ سنة ٦٣٦هـ .

(٣) قصيدته المعروفة والمشهورة « حرز الأماني ووجه التهاني » في القراءات السبع .

(٤) قوله : « وكان الناظم » سقط من « ب » .

(٥) « ب » و« ج » : لا تحقيقي .

(٦) لم أعثر له على ترجمة فيما بين يدي من المراجع .

ج ف ن ر ك

وأطـولُهـم مَـدَّاً بهـا جـود فـاضـلِ ودونَهمـــا نـــورٌ ودونـــه رُم كَـــلاَ

ح ب

وأقصَـرُ مـن هٰـذيـن حـافَـةُ بحـره بخلفهما والقصرَ لا تعدُ مُطولاَ[1]

لكن قوله « بخلفهما » إنما أراد في المد المنفصل لهما ، وقد أوضح المراتب بعضهم بقوله :

ج ف ن ر ك

بمـدٍّ بقـدرِ الخمـسِ جُـودٌ وفـاضِـلُ والاَربـعِ نَجْـمٌ والثـلاثِ رِضَـاً كَـلاَ

ب د ح

والاثنـــانِ بِـــرٌ دَارِمٌ ثُـــمَّ حَـــامِـــدٌ مراتبُ مَدٍّ جَاءَ في الهَمْزِ مُسْجَلاَ

ثم تفصيله ما ذكره المصنف في « التقريب »[2] حيث قال : (فالمتصل اتفق جمهور القراء علىٰ مده قدراً واحداً مشبعاً من غير إفحاش ، وذهب آخرون

---

(١) هذه الرموز مأخذها من « حرز الأماني » للإمام الشاطبي ، حيث رمز لكل قارىءٍ وكلِّ راوٍ من القراء السبعة برمز خاص له ، وفيما يلي جدول الرموز تسهيلاً لفهم الأبيات السابقة والآتية :

أ	نافع	ح	أبو عمرو	ن	عاصم	ر	الكسائي
ب	قالون	ط	الدوري	ص	شعبة	س	أبو الحارث
ج	ورش	ي	السوسي	ع	حفص	ت	الدوري
د	ابن كثير	ك	ابن عامر	ف	حمزة	وتوجد رموز	
هـ	البزي	ل	هشام	ض	خلف	أخرى لاجتماع	
ز	قنبل	م	ابن ذكوان	ق	خلاد	قارئين أو أكثر	

وناظم هذه الأبيات لم يذكر بها رمز ابن كثير وهو (د) وسيذكره في الأبيات التالية .

(٢) « تقريب النشر في القراءات العشر » للإمام المحقق ابن الجزري ، كتاب هذَّب ولخص فيه كتابه الكبير « النشر » فحذف منه الأسانيد والانفرادات التي طال سندها عن القارىء في الأصل .

إلىٰ تفاضل مراتبه. . .)[1] كما تقدم ، وهذه طريقة صاحب « التيسير » وغيره ، وبه قرأت علىٰ عامة مشايخي .

وبعضهم لم يجعل سوىٰ مرتبتين ، وهو اختيار أبي بكر بن مجاهد وصاحب « العنوان »[2] والشاطبي وبه كان يقرأ وبه آخُذُ غالباً .

وقال أيضاً في « التقريب » بعد ذكر اختلاف مراتب القراء في المد المنفصل على ما سبق بيانه : (وهذا بناء على ما عليه أكثر أهل الأداء من المشارقة والمغاربة ، وذهب آخرون إلىٰ أنَّ وراء القصر مرتبتين[3] ، طولىٰ لحمزة والأزرق ، ووسطىٰ لمن بقي كما هو اختيار الشاطبي ومن معه في المتصل ، وبه آخذ اختصاراً)[4] .

وأما المد اللازم نحو : ﴿دابَّة﴾ فكلهم يقرؤون على نهجٍ واحد على المختار ، هكذا نقل عن الجزري مطلقاً ، والله أعلم .

وأما ما نقله أبو شامة من جواز قصر المتصل نقلاً عن الهذلي فمردود بما صَرَّح به الناظم في « النشر » حيث قال : (وهذا شيء لم يقله الهذلي[5] ولا ذكره العراقي ، وإنما ذكر العراقي التفاوت في مده فقط) ثم قال الناظم : (وقد تتبعته فلم أجده في قراءة صحيحة ولا شاذة ، بل رأيت النص بمده عن ابن مسعود رضي الله عنه يرفعه إلى النبي ﷺ « أنَّ ابن مسعودٍ كان يُقرِئُ رجلاً فقرأ الرجل ﴿ ۞ إِنَّمَا ٱلصَّدَقَٰتُ لِلْفُقَرَآءِ وَٱلْمَسَٰكِينِ ﴾ [التوبة : ٦٠] مرسلة ، فقال ابن مسعود : ما هكذا أقرأنيها رسول الله ﷺ ، فقال : كيف أقرأكها يا أبا

---

(١) « تقريب النشر في القراءات العشر » لابن الجزري ص١٠٨ .

(٢) هو إسماعيل بن خلف بن سعيد بن عمران أبو طاهر النحوي المقرىء الأنصاري صاحب كتاب « العنوان » إمام عالم ، أقرأ الناس بجامع عمرو بن العاص بمصر ، قرأ عليه كثيرون منهم أولاده ، توفي سنة ٤٥٥ هـ « غاية النهاية » ١/ ١٦٤ .

(٣) من قوله : « وهو اختيار أبي بكر. . . . » إلى هنا سقط من « أ » .

(٤) « تقريب النشر في القراءات العشر » لابن الجزري ص١٠٨ .

(٥) من قوله : « فمردود بما. . . . » إلى هنا سقط من « أ » .

عبد الرحمٰن[1] ؟ فقال أقرأنيها ﴿ ۞ إِنَّمَا ٱلصَّدَقَٰتُ لِلْفُقَرَآءِ وَٱلْمَسَٰكِينِ ﴾ فمدَّها[2] قال الناظم : (وهذا حديثٌ جليلٌ حجةٌ ونص في هذا الباب رجال إسناده ثقات ، رواه الطبراني في معجمه الكبير)[3] .

[مراتب المدود] :

ثم اعلم أنَّ القراء[4] اختلفوا في مقدار هذه المراتب عند من يقول بها ، فقيل أول الرُّتب ألف وربع ، قال زكريا [٨٥] : (وهذا عند أبي عمرو وقالون وابن كثير) ثم ألف ونصف ، ثم ألف وثلاثة أرباع ، ثم ألفان .

وقيل : أولها ألف ونصف ، ثم ألفان ، ثم ألفان ونصف ، ثم ثلاث ألفات ، وهذا هو الذي اختاره الجعبري[5] .

وقيل : أولها ألف ، ثم ألفان ، ثم ثلاث ، ثم أربع ، قال الرومي [٦٤] : (وهذا مذهب الجمهور) ولا يخفىٰ عليك أنَّ المراد بالألف ما عدا الألف الذي هو المد الأصلي للإجماع على ذلك .

وأما معرفة مقدار المدات المقدرة بالألفات فأن تقول مرةً أو مرتين أو زيادة وتمد صوتك بقدر قولك : ألف ألف ، أو كتابتها ، أو بقدر عقد أصابعك في امتداد صوتها ، وهذا كله تقريب لا تحديد للشأن ؛ إذ لا يضبطه إلا المشافهة والإدمان .

ثم وجه المد أنَّ حرف المد ضعيف خفي ، والهمزةُ حرفٌ قويٌّ صعبٌ ، فزيد في حرف المد تقويةً للضعيف عند مجاورة القويّ .

---

(١) في « أ » : يا أبا عبد الله .

(٢) رواه الطبراني في الكبير برقم ٨٦٧٧ ، وقال الهيثمي في « مجمع الزوائد » ٧/ ١٥٥ ، رجاله ثقات .

(٣) « النشر في القراءات العشر » لابن الجزري ١/ ٣١٦ .

(٤) في « ب » : العلماء .

(٥) « كنز المعاني » للجعبري ص٥٢/ ب .

وقيل : ليتمكن من التلفظ بالهمزة على حقها من شدتها وجهرها .

ثم لا يخفىٰ أنَّ المد ليس حرفاً ولا حركة بل زيادة على كمية حرف المد إلا أنها عارضة لا تقوم إلا بها كالحركة عليها ، وسيجيء زيادة بيانٍ لها .

[المَدُّ المنفصل] :

[٧٢] (**وَجَائِزٌ إِذَا أَتَىٰ مُنْفَصِلاً**) أي والمدُّ جائز إذا جاء حرف المد قبل الهمزة حال كون حرف المد منفصلاً عن الهمزة بأن اجتمعا في كلمتين ، وهو أن يكون حرف المد في آخر الكلمة الماضية والهمزة في أول الكلمة الآتية ، وقد جمع الشاطبي أمثلته في قوله [١٧٠] :

. . . . . وَمَفْصُوْلُهُ فِي أُمِّهَا أَمْرُهُ إِلَىٰ

منبهاً على أنَّ المعتبر في حرف المد أن يكون ملفوظاً لا أن يكون مكتوباً .

ومن اللطافة ما أشار إليه في العبارة من أنَّ حصول الجمع بين المثالين يولد مثالاً ثالثاً وهو وقوع حرف[١] الألف قبل الهمزة[٢] فتأمل فإنه عليه المعوَّل .

[سبب تسمية المنفصل جائزاً] :

وإنما سمي هذا المد جائزاً لاختلاف القراء فيه ، فإنَّ ابن كثير والسوسي يقصرانه بلا خلاف ، وقالون والدوري يقصرانه ويمدَّانه ، والباقون يمدونه بلا خلاف .

وتفاوت هذا المد المنفصل في الزيادة كتفاوتهم فيها كما مَرَّ في المد المتصل ، وقد يقال سمي جائزاً لأنه إنما يجوز مده إذا وصل بين الكلمتين في القراءة ، وأما إذا وقف على الكلمة الأولىٰ فلا مَدَّ أصلاً كما لا يخفىٰ .

---

(١) قوله : « حرف » سقط من « ب » .

(٢) أي أن الإمام الشاطبي مثل للمد المنفصل بمثالين هما : (في أمها) للياء ، و(أمره إلى) للواو ولما جمع بين المثالين لم يحتج إلى التمثيل للألف لحصول المثال الثاني في (أمها أمره) وإن لم يقع هذا التركيب في القرآن .

وقيل : سمي جائزاً لجواز زوال سببه فيجوز قصره حينئذٍ كما بيَّناه .

وأما قول المصري : (فالجائز ما كان مده جائزاً عند جميع القراء مع جواز القصر ، وقيل : ما جاز مده عند جميع القراء ، والعبارة الأُولىٰ أَوْلىٰ) فلا يخفىٰ أن كليهما لا يصح عند أرباب المبنىٰ وأصحاب المعنىٰ كما سبق من أنَّ المد المنفصل يجب قصره عند بعض فلا يجوز مده عندهم ، ويجب مده عند آخرين فلا يجوز قصره عندهم ، وإنما جاز الوجهان عند بعضهم .

ثم يجوز حمل الجائز في كلامه على أحد نوعيه وهو المد العارض لكن إطلاقه في مقام الفرق بين الواجب واللازم[1] خطأ مع أنَّ مؤدىٰ العبارتين في كلامه متحد ، فلله درُّ القائل :

عباراتنا شَتَّىٰ وحسنك واحدٌ وكلٌّ إلىٰ ذاك الجمال يشير

فالرجلُ كحاطبِ[2] ليلٍ لا يعرف[3] ما يقع بين يديه من حصول نيل ، **فوجه المد اعتبار اتصالهما لفظاً في الوصل** واعتبار العارض كاللازم ، ولما روي أنه سئل أنس رضي الله عنه عن قراءة النبي ﷺ فقال : « كان يَمُدُّ صوته مَدَّاً »[4] .

وهذا الخبر عام في المتصل والمنفصل وغيرهما من أنواع المد ، كذا ذكره ابن المصنف [٣٨] ، لكن ينبغي أن يفصل ويحمل كلُّ موضع من محالِّ المد على مقداره اللائق به ، حتىٰ يشمل المدَّ الأصلي والفرعي والاتفاقي والاختلافي .

وأما وجه القصر فهو إلغاء أثر الهمزة لعدم لزومه باعتبار حال الوقف ، فإنَّ العارض بمنزلة المعدوم .

---

(١) في « ب » بين الواجب والجائز ، وهو خطأ .

(٢) « ج » : حاطب .

(٣) « ب » : لا يفرق .

(٤) رواه ابن ماجه في إقامة الصلاة برقم ١٣٥٣ باب ما جاء في القراءة بصلاة الليل ، وابن حنبل في مسنده ٣/ ١٣١ ، ١٩٢ ، ٢٨٩ ، وابن أبي شيبة ٢/ ٥٢٠ في كتاب الصلوات ، باب في قراءة القرآن ، وأورده البرهان فوري في « كنز العمال » برقم ١٨٦٨٤ ، وهو في « مصابيح السنة »برقم ١٢٠٧ .

وأما ما نقل أبو علي الأهوازي عن الحلواني[١] والهاشمي[٢] كلاهما عن القواس[٣] عن ابن كثير في جميع ما كان من كلمتين تجويز البتر وهو حذف الألف والواو والياء فقال أبو عمرو الداني : (هذا مكروه قبيح لا يعول عليه ولا يؤخذ به إذ هو لحن لا يجوز بوجه ولا تحل القراءة به) قال : (ولعلهم أرادوا حذف الزيادة بحرف المد وإسقاطَها فعبروا عن ذلك بحذف حرف المد وإسقاطه مجازاً) .

(**أَوْ عَرَضَ السكونُ وقفاً مُسْجَلاَ**) « أو » للتنويع لا للترديد ، عاطفة لما بعدها على قوله : « أتىٰ » .

أي والمد جائز أيضاً إذا عرض السكون حال كون السكون ذا وقفٍ أو موقوفاً عليه .

ومعنىٰ « مسجلاً » مطلقاً ، بأن يكون الوقف بالإسكان سواء يكون معه الإشمام أم لا ، بخلاف ما إذا كان الوقف بالرَّوم فإنه حينئذٍ حكمه حكم الوصل ، وسيأتي بيان الرَّومِ والإشمام في محلهما مع اختلاف محالِّهما .

وأما عطف الشيخ زكريا « وقفاً » على قوله « أو إدغاماً »[٤] أي صاحب

---

(١) هو أحمد بن يزيد بن أزداد أبو الحسن الحلواني ، إمام كبير عارف صدوق متقن ضابط خصوصاً في رواية قالون وهشام ، قرأ على قراء كثيرين ، ومثلهم رووا عنه ، توفي سنة ٢٥٥هـ . « غاية النهاية » ١/ ١٤٩ .

(٢) هو سليمان بن داود البغدادي ، أبو أيوب ، ضابط ثقة مشهور قرأ على إسماعيل بن جعفر ، توفي سنة ٢١٩ هـ « غاية النهاية » ١/ ٣١٣ .

(٣) هو أحمد بن محمد بن علقمة بن نافع المكي المعروف بـ« القواس » ، إمام مكة في القراءة ، قرأ على وهب بن واضح ، وقرأ عليه كثيرون توفي رحمه الله سنة ٢٤٠هـ . « غاية النهاية » ١/ ١٢٣ .

(٤) عبارة الشيخ زكريا[٨٥] : (أو عرض السكون وقفاً) أو إدغاماً (مسجلاً) أي مطلقاً . . . إلخ » ومعنىٰ قوله « أو إدغاماً » أي نحو قوله تعالى : ﴿الرحيم مَلِك﴾ و﴿هارون نبياً﴾ في رواية السوسي عن أبي عمرو فيجوز في حرف المد الواقع قبل الادغام الأوجه الثلاثة على ما سيأتي بعد قليل لعروض سكونها بسبب الإدغام .

إدغام فلا دلالة عليه في كلام المصنف أصلاً إلا أنه كالمستدرك عليه أورده فصلاً .

ويعتذر عن المصنف بأنه إنما حَصَّل[1] هذه المقدمة لما اتفق عليه الأمة وذهب إليه أكثر الأئمة .

ثم الأمثلة في الوقف العارض نحو : ﴿الرَّحِيْمِ﴾ و﴿نَستعِيْنُ﴾ و﴿الصِّرَاطَ﴾ فيجوز في كلٍ منها لكل القراء ثلاثة أوجه : الطول ، والتوسط ، والقصر ، فوجه **الطول** حمله على اللازم بجامع اللفظ .

ووجه **التوسط** اعتبار سكون الوقف العارض مع حَطِّهِ عن سكون اللازم ، أو التعادل بين الحالين رعايةً للجانبين .

ووجه **القصر** مع ما ذكر فيما سبق أن الوقف يجوز فيه التقاء الساكنين مطلقاً فاستغنىٰ عن المد .

أقول : وهذه الأوجه الثلاثة تجوز في السكون العارض عند الجميع أيضاً ولو كان بعد حرف اللين نحو : ﴿لا خوف﴾ و﴿لا خير﴾[2] إلا أنَّ الطول أفضل ثم التوسط ، وهذا في حرف[3] المد ، وأما في حرف اللين فالقصر أولىٰ ثم التوسط[4] .

وقال زكريا [٨٦] : (وفي نحو : ﴿ ٱلرَّحِيمِ ۝٣ مَٰلِكِ ﴾ في قراءة أبي عمرو أي برواية السوسي ، ونحو : ﴿وَلَا تَيَمَّمُوا﴾ في قراءة البزي[5] يجوز ثلاثة أوجه) .

أقول : فكأنهم قاسوا العارض في الوصل على العارض في الوقف فأعطي

---

(١) في « ب » : إنما جعل .
(٢) « ج » : « لا ضير » .
(٣) « ج » : « حروف » وفي التي تليها كذلك .
(٤) من قوله : « وهذا في حرف المد . . . . » إلى هنا سقط من « ب » .
(٥) أي بتشديد التاء فيلزم عن ذلك اعتبار الأوجه الثلاثة في الألف التي قبلها للساكنين .

له حكمه ، فالشرط أن لا يقف على الكلمة الأولىٰ سواء وقف على الأخرىٰ أو وصلها بما بعدها .

فإن قلت : إنَّ ما يفهم من قول الناظم « وجائز » أن المد جائز ، وكذا قصره بحكم مفهومه أو باعتبار أن أحد الجائزين مد والآخر منهما قصر ، فالتوسط أمر زائد لا يؤخذ منه ولا يشير إليه ما يدلُّ عليه .

فالجواب أن المراد بالمد هو المد الزائد على القصر ، وهو أعمُّ من أن يكون طولاً أو توسطاً ، ولهذا نَصَّ المؤلف على الأول في المد اللازم المتصل[1] بقوله : (وبالطول يُمَدْ) لئلا يتوهم مطلق المد الشامل له ولغيره ، أو نأخذه من عموم القصر الذي هو نقيض[2] المد ما يكون قصراً حقيقياً أو إضافياً كما يستفاد من صنيع الشاطبي رحمه الله في قوله [١٨٠] :

بِطُولٍ وَقَصْرٍ وَصْلُ وَرْشٍ وَوَقْفُهُ . . . . . .

فإن الإجماع على أنَّ مراده بـ« قصر » هو التوسط ، لكن لو قال بدله : « وَوَسَّط » لكان صريحاً على المقصود .

ثم اعلم أنَّ هٰهنا دقيقة[3] وهي أنَّ إدخال الألف بين الهمزتين علىٰ ما هو المقدر عند بعض القراء وإن كان حرف مد فليس بموجب لزيادة الامتداد وإن وقع بعده سبب من همز محقق أو مسهَّل كرواية هشام[4] عن إمام الشام[5] في

---

(١) لفظ « اللازم » سقط من « أ » ، « ج » .

(٢) في « أ » : الذي يقتضي .

(٣) في « ب » : دقة .

(٤) هو هشام بن عمار ، بن نصير السُّلمي ، قاضٍ ، من القراء المشهورين ، من أهل دمشق ، ولد فيها سنة ١٥٣هـ ، قال الذهبي : خطيبها ومقرئها ومحدثها وعالمها ، توفي فيها سنة ٢٤٥هـ ، وكان فصيحاً بليغاً . « غاية النهاية » ٢/ ٣٥٤ ، و« ميزان الاعتدال » ٣/ ٢٥٥ ، و« الأعلام » ٨/ ٨٧ .

(٥) في « ب » : عن الإمام الشامي . وهو عبد الله بن عامر ، من القراء السبعة ، تقدمت ترجمته سابقاً .

نحو ﴿ءَأَنتم﴾ بخلاف إبدال الهمزة الثانية ألفاً حيث يتولد منه المد اللازم .

والفرق أن أصل هذه الألف موجود في بنية الكلمة بخلاف الأولىٰ فإنه ليس له ثبوت في الرسم أصلاً ، وبهذا يتبين أن صورة الألف إنما هي الهمزة الثانية وأن الأولىٰ هي الساقطة خلافاً لمن خالف في هذه القاعدة[١] .

ثم اعلم أن الألف مركب من فتحتين ، والواو مركب من ضمتين ، والياء مركب من كسرتين فإذا أشبعت الفتحة[٢] يتولد منها ألف ، وإذا أشبعت الضمة يتولد منها الواو ، وإذا أشبعت الكسرة يتولد منها الياء ، كذا ذكره الشارح اليمني .

وفيه إيماء إلىٰ أن هذه الحركات هي أصول هذه الحروف .

ومختار الشاطبي أن القضية منعكسة حيث قال [٣٧٥] :

أَوُ ٱمَّـاهُمَـا واوٌ ويـاءٌ. . . . . .

ويؤيده ما ذكروه من أنَّ الحروف ذات ، والحركة عارضة في محلها[٣] .

ثم اعلم أن الفرق المذكور بين اللازم والواجب اصطلاحي ، أما باعتبار المعنى اللغوي وكذا العرفي فلا فرق بينهما ، فإنه لا يجوز قصر أحدهما عند جميع القراء ، فلو قُرِئَ بالقصر يكون لحناً جلياً وخطأً فاحشاً لما ثبت عن النبي ﷺ بالطرق المتواترة ، وكذا إذا زاد في المد الأصلي والطبيعي على حده[٤] العرفي من قدر ألف بأن جعله قدر ألفين أو أكثر كما يفعله أكثر الأئمة من الشافعية والحنفية في الحرمين الشريفين في الحرم المحترم ، فإنه قبيح

---

(١) المعمول به عند علماء الضبط أنه إذا كانت الهمزتان من كلمةٍ متفقتين في الحركة مثل (ءَأنتم) فالألف صورة للهمزة الثانية ، وإذا كانت الهمزة الثانية مضمومة أو مكسورة نحو : (أَأُنزل ، أءِله) فالألف صورة للهمزة الأولى (دليل الحيران ٣٧٢ و٣٧٤) .

(٢) في « ب » : أشبعت بالفتحة .

(٣) انظر هذا البحث مع الخلاف فيه مفصلاً بأدلته في « الرعاية » لمكي بن أبي طالب ص٧٧ .

(٤) لفظ : « حده » سقط من « أ » .

محرَّم لاسيما وقد يقتدي بهم بعض الجهلة ، ويستحسن ما صدر عنهم من القراءة .

وأما إذا قصر المنفصل جاز لكن ينبغي أن لا يقع تركيب وتلفيق في قراءته بأن يمد في موضع ويقصر في موضع فإنه مكروه ، وأما إذا كان في نَفَسٍ واحد فهو أشد كراهة .

ثم اعلم أن الزيادة علىٰ المقدار[١] الوارد في حد المد أيضاً ممنوع ، فمذهب **الجمهور** أنَّ قدر المد الأطول خمس ألفات ، وقدر المد الطويل أربع ألفات ، وقدر المد المتوسط ثلاث ألفات ، وقدر المد فوق القصر ألفان .

ومذهب **العراقيين** أن قدر المد الطويل أربع ألفات ، ثم ينقص النصف في كل مرتبة حتىٰ ينتهي إلىٰ مرتبة القصر وهي ألف واحد .

ومذهب **الصقلي** أن المد الطويل ألفان ، ثم ينقص في كل مرتبة ربع ألف[٢] ، لكن الجعبري رَدَّ المذهب الأول في المتصل والمنفصل معاً حيث قال : (ولا تحصيل لمن قال غايتهما خمسة للخروج عن الحد) واختار المذهب الثاني حيث قال : (وهذا أعدل وبه قرأت)[٣] .

أقول : والأَولىٰ أن يكون[٤] مراد الجمهور بالخمس بناء على إدخال المد الأصلي ، ومراد غيرهم بالأربع ما عداه ، فالخلاف لفظي لا حقيقي .

والحاصل أنه لا يجوز الزيادة علىٰ مقدار خمس ألفات إجماعاً ، فما يفعله بعض الأئمة وأكثر المؤذنين فمن أقبح البدعة وأشد الكراهة .

وأما تقدير الهذلي الطويل بست ألفات وذلك في « كامله » لورش فيما رواه

---

(١) في « أ » : قدر ، وفي « ب » : مقدار .

(٢) نص في التجريد ، ص١٣٦ على أن المد الطويل بمقدار ألفين ، أما النقص منها بمقدار ربع ألف فلم ينص عليه في باب المد .

(٣) « كنز المعاني » للجعبري ص٥٢/ ب .

(٤) في « ب » : أن يقال ، وفي « ج » : أن يقول .

الحَدَّاد[1] وابن نَفيس[2] وابن سفيان[3] وابن غلبون فنسبوه في ذلك إلى الوهم كما قاله المصنف رحمه الله في « نشره »[4] ، والله أعلم .

ثم لما عرفت أن الهمزة والسكون هو السبب لزيادة المد فلا وجه لمن مَدَّ ﴿معايش﴾ و﴿داود﴾ إذ ليس بعد ألفهما إلا الياء والواو المتحركان ، وهما ليسا من أسباب المد .

وأما ما ذكر خالد [٨٧] من أنَّ أقسام المد أربعة عشر ، وكذا عَدُّ غيره تسعة وعشرين فكلها مندرجة فيما ذكر إجمالاً ، وإنما اختلف باختلاف الأسماء ، فـ« كل الصيد في جوف الفرا »[5] كما ورد عن سيد الورى .

هذا وقد أطلق الشاطبي في الفرش المد وأراد به حرفه كقوله [٩٢٧] :

وفي حاذرون المَدُّ. . . . . .

واستَعْمَلَ القَصْرَ فيه أيضاً وأراد به حذف حرفه كقوله [١٠٩٩] :

وقل لأبثين القصر. . . . . .

---

(١) لعله إدريس بن عبد الكريم ، أبو الحسن البغدادي الحداد المقرىء ، أقرأَ الناس ورُحِلَ إليه من البلاد لإتقانه وعلوِّ إسناده ، توفي رحمه الله يوم الأضحى سنة ٢٩٢هـ ، وله ثلاث وتسعون سنة . اهـ« غاية النهاية » ١/ ١٥٤ ، و« شذرات الذهب » ٢/ ٢١٠ .

(٢) هو أبو العباس أحمد بن سعيد الطرابلسي ثم المصري ، إمام معمَّر عالي الإسناد ، من شيوخه عبد المنعم بن غلبون ، ومن تلاميذه : ابن الفحام وابن شريح والهذلي ، توفي سنة ٤٥٣ . « معرفة القراء الكبار » ١/ ٤١٦ .

(٣) هو محمد بن سفيان القيرواني ، أبو عبد الله ، مقرىء من أهل القيروان ، توفي بالمدينة سنة ٤١٥هـ ، ودفن بالبقيع ، له كتاب « الهادي » في القراءات . اهـ« غاية النهاية » ٢/ ١٤٧ .

(٤) « النشر في القراءات العشر » لابن الجزري ١/ ٣٢٦ .

(٥) في القاموس: « الفَرَأُ ، كجبل وسَحَاب: حمار الوحش، أو فَتِيُّهُ»، جمعه أَفْراء وفِرَاء. . . ، و(كل الصيد في جوف الفرا) بغير همزٍ لأنه مثل ، والأمثال موضوعةٌ على الوقف ، أي كلُّهُ دونه » اهـ ، مادة : فَرَأ .

وذكر ابن عبد البر في « الاستذكار » ٧/ ١٠٤ ، أنه من كلام النبي ﷺ لأبي سفيان بن الحارث ، وقيل لأبي سفيان بن حرب .

ثم اعلم أنَّ الشارح المصري ذكر أنَّ الساكن العارض بقسميه للقراء فيه ثلاثة مذاهب :

الأول : الإشباع كاللازم لاجتماع الساكنين اعتداداً بالعارض ، وهو اختيار الشاطبي لجميع القراء ، فهذا قد يُتوهَّمُ منه أنَّ من طريق « الشاطبية » ليس لكل القراء إلا المد ، وليس كذلك ؛ لقوله في « الشاطبية » [١٧٦] :

وَعَنْ كُلِّهِم بِالمَدِّ مَا قَبْلَ سَاكِنٍ . . . . . .

أي من السكون اللازمي لمقابلته بقوله :

. . . . . وعندَ سكون الوَقْفِ وَجْهَانِ أُصِّلا

مع ما فيه من الإشارة إلىٰ أنَّ الوجهين أصلان وهما المد والقصر .

وهناك وجه فرع يتفرع عليهما من عدم اعتبارهما هو التوسط فيما بينهما ليعتدل الأمر بالحط عن درجة الأولىٰ ، وبالرفع في درجة الأخرىٰ .

ثم اعلم أنَّ أسباب المد منها لفظي كما تقدم ، ومنها معنوي وهو قصد المبالغة في النفي ، وهو سبب قوي مقصود عند العرب ، وإن كان أضعف من السبب اللفظي عند القراء ، ومنه مد التعظيم في نحو : ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [محمد : ١٩] و﴿لَّآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنتَ﴾ [الأنبياء : ٨٧] وهو قد ورد عن أصحاب القصر في المنفصل لهذا المعنىٰ ، كما نَصَّ على ذلك أبو معشر الطبري[1] وأبو القاسم الهذلي وابن مَهْرَان وغيرهم .

ويقال له أيضاً مد المبالغة ، قال ابن مهران : (وإنما سمي بمد المبالغة لأنه طلب للمبالغة في نفي إلٰهيَّة سوى الله سبحانه وتعالىٰ) ، قال : (وهذا

---

(١) هو عبد الكريم بن عبد الصمد بن محمد بن علي بن محمد ، أبو معشر الطبري القطان الشافعي ، إمام عارف ، شيخ أهل مكة ، قرأ على أبي القاسم الزيدي وأبي عبد الله الكارزيني وغيرهما ، توفي بمكة سنة ٤٧٨هـ . « غاية النهاية » ١/ ٤٠١ ، والمعلومة في كتابه « التلخيص » ، ص١٦٤ .

مذهب معروف عند العرب لأنها تمد عند الدعاء وعند الاستغاثة)[1] .

وقد استحب العلماء المحققون مد الصوت بـ« لا إله إلا الله » إشعاراً بما ذكرناه[2] ، ومما يدل على ذلك ما روي في الحديث عن ابن عمر مرفوعاً إلى النبي ﷺ : « من قال لا إله إلا الله ومَدَّ بها صوته أسكنه الله تعالىٰ دار الجلال داراً سمَّىٰ بها نفسه فقال : ﴿ذُو ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن : ٢٧] ورزقه النظر إلىٰ وجهه »[3] .

وفي الحديث عن أنس « من قال لا إلٰه إلا الله ومَدَّها هدمت له أربعة آلاف ذنب »[4] .

قال الناظم في « النشر » : (وكلا الحديثين ضعيفان إلا أنه يعمل بهما في فضائل الأعمال)[5] .

أقول : وعلىٰ تقدير صحته وجواز العمل بروايته ليس فيه إلا تقوية لمذهب القائل بمد المنفصل ، ولا يلزم منه أن يكون مده وجهاً لمن يجوِّزُ قصر المنفصل ، ولهذا ما عَرَّج عليه الشاطبي وجمهور القراء ، وإنما هو من طريق المصنف ، وكذا ما جاء من مد المبالغة للنفي في نحو : ﴿لا ريب﴾ التي للتبرئة عن حمزة ، فإنه لا يصح من طريق « الشاطبية » وعامة أهل القراءة ، بل هي رواية شاذة عند أهل الدراية[6] .

---

(١) قاله ابن مهران في كتاب « المدات » ونقله عنه ابن الجزري في النشر ١/ ٣٤٥ .

(٢) قال الشيخ الإمام محيي الدين النووي رحمه الله في « الأذكار » : (ولهذا كان المذهب الصحيح المختار استحباب مد الذاكر قوله : « لا إله إلا الله » لما ورد فيه من التدبر ، وأقوال السلف وأئمة الخلف مشهورة في مد هذا) ، والله أعلم .

(٣) أورده ابن حبان في المجروحين ٢/ ١٦٨ ، وابن القيسراني في « تذكرة الموضوعات » ص٨٥٥ .

(٤) ذكره ابن حجر في «لسان الميزان» ٦/ ١٦٩ .

(٥) « النشر في القراءات العشر » لابن الجزري ١/ ٣٤٥ .

(٦) ثبت المد عن حمزة من طريق «النشر» في لا النافية للجنس ومقداره عنده أربع حركات . « النشر » ١/ ٣٤٥ ، و« إيضاح الرموز » ١٢٣ .

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

[بَابُ الوَقْفِ وَالابتِدَاءِ]

[٧٣] (**وبَعْدَ تَجْوِيدِكَ لِلحُرُوفِ**) بالإشباع ، أي وبعد معرفة تحسينك للحروف مفردةً ومرتبةً وموصولةً وموقوفةً .

وتعميمنا أولىٰ من تخصيص المصري لها بحروف الهجاء واعتراضه على ابن المصنف في تفسيره إياها بالكلمات فإنه عدول عن الظاهر .

[٧٤] (**لا بُدَّ مِنْ مَعْرِفَةِ الوُقوفِ**) أي لا بُدَّ لك من معرفة أماكن الوقف (**والِإبتداءِ وهْيَ تُقسَمُ إلىٰ**) بحذف همزة « ال » وكسر[(١)] لامه لالتقاء الساكنين[(٢)] ، وبسكون هاء « وهْي » الراجعة إلى الوقوف ، و« تقسم » بصيغة المجهول مخففاً .

وفي نسخة ضُبطَ بكسر هاء « وهي » وسكون يائها ، و« تقسم » بتشديد سينها ، والظاهر أنه غير موزون إلا بقصر « الابتداء » .

[٧٥] (**تَامٍ وكَافٍ حَسَنٌ تَفَضُّلاَ**) بضم الضاد ، تمييز كما اختاره الرومي [٦٥] ، وبفتحها جملة مستأنفة كما أشار إليه ابن المصنف بقوله [٣٨] : (أي تُبَيِّنُ تقسيم الوقوف) . فألفه للإطلاق ، وخففت ميم « تام » ضرورة ، وفي نسخة :

. . . . . وَهْـــي تُقْسَـــمُ إِذَنْ ثَـــلاَثَـــةً تَـــامٌ وَكَـــافٍ وَحَسَـــنْ

فمعنىٰ « إذن » أي حينئذٍ ، فهو ظرف لـ(تقسم) كما صَرَّح به الرومي [٦٦] .

وقال الشيخ زكريا [٦٩] وتبعه المصري : (زائدة) ، وفيه أنَّ « إذن » الزائدة لا تكون منونة .

ونصب « ثلاثةً » على المفعولية من « تقسم » ، وحذف « إلىٰ » لدلالة الحال عليها ، وقوله : « تام » مخفف ، خبر مبتدأ محذوف هو « هي » ،

---

(١) « أ » ، « ب » ، « ج » : وسكون ، والمثبت من « د » .
(٢) في « أ » ، « ب » ، « د » : « لانتقاله » .

و« كافٍ » بكسر فاءٍ منون ، وهو مرفوع ، لكن علامة رفعه مقدرة كإعراب « قاضٍ » مرفوعاً ، و« حَسَن » بالسكون وقفاً ، وهذه النسخة هي أصل الشيخ زكريا وخالد الأزهري .

قال ابن المصنف [٣٨] : (« الوقوف » جمع وقف ، وجَمعُهَا باعتبار تنوعها) يعني في محل واحد من الإسكان والروم والإشمام (وَوُحِّدَ الابتداء لأنه غير متنوع ، أي كذلك) .

والأظهر أنَّ « الوقوف » مصدر كالابتداء ، ففي « القاموس » : (وقف يقف وقوفاً : دام قائماً . . . والموقف محل الوقوف)[1] ، ولا يبعد أن يقدرَ مضاف فيقال : معرفة مواضع الوقف ومحال الابتداء ، فالمعنى معرفة المواقف والمبادىء ، أو يرادَ بهما المعنى المصدري ، أي معرفة كيفية الوقف والابتداء .

ثم قال ابن المصنف [٣٨] : (والوقف عن الشيء ترك الإتيان به ، ولهذا سمي في الاصطلاح وقفاً لأنه وقف عن الحركة أي تركها) .

وفيه أن هذا الحد غير جامع لأنه لم يشمل الكلمة التي يكون آخرها ساكناً من أصلها كـ﴿لَمْ يَلِدْ﴾ و« إن » و« في » ونحوها ، فالأَولىٰ أن يقال : لأنه وَقَفَ على الكلمة ولم يتعدَّها .

[٧٥] (**وَهْيَ لِمَا تَمَّ فإنْ لَمْ يُوجَدِ**) بالإشباع (**تَعَلُّقٌ أو كَانَ مَعْنَىً فابْتَدِيْ**) أي وهذه المواقف المذكورة إنما تكون لما تَمَّ معناه لا لما كَمُلَ مبناه .

والحاصل أن هذه الوقوف للفظٍ تم الكلام عليه من حصول ركني الجملة من المسند والمسند إليه ، ثم يقسم ذلك التمام إلىٰ ما فَصَّله في مقام المرام بقوله :

« فإن لم يوجد » لما تَمَّ من الكلام « تعلقٌ » بما بعده لا مبنىً ولا معنىً ، أو يوجد له تعلق به معنىً لا مبنىً فابتدىء أنت بما بعده في القسمين المذكورين إذا

---

(١) « القاموس المحيط » للفيروزآبادي ، مادة : وقف .

وقفت على ما قبله في الصنفين المسطورين .

فقوله « ابتدىء » عطفٌ علىٰ مقدر ، أي قف حينئذٍ[1] على ما تَمَّ فابتدىء بما بعده .

قال الرومي [٦٦] : (هو أمرٌ حذفت الهمزة من آخره ثم أشبع الدال للوزن) .

وفيه أنه لا وجه لحذفها مجاناً ، فالصواب أنه أبدل الهمزة الساكنة ياءً على قاعدة حمزة وهشام وقفاً[2] ، فينبغي أن يكتب بالياء بعد الدال ليكون دالاً على الإعلال .

[٧٦] (فالتَّامُ فالكَافي وَلَفْظَاً فَامْنَعَنْ إلا رُؤُوسَ الآيِ جَـوِّز فـالحَسَـنْ)

الفاء الأولىٰ للتفصيل أو للتفريع ، وما بعدها للترتيب في التنويع ، وفيه لفٌّ ونشرٌ مرتب في الصنيع ، وتقدير الكلام : وقل أما الوقف على الأول منهما فالتام ، وسمي به لتمام المبنىٰ وانقطاع ما بعده عنه في المعنىٰ .

وأما الوقف على الثاني فالكافي ، سُمِّي به للاكتفاء في الوقف عليه ، والابتداء بما بعده كالتمام .

و« لفظاً » عطفٌ على « معنىً » في البيت السابق ، أي وإن كان فيه تعلقٌ بما بعده لفظاً ومعنىً ، لأنه يلزم من اللفظ تعلق المعنىٰ بخلاف عكس المبنىٰ كما سيأتي في تحقيق التعلق .

وقوله « فَامْنَعَنْ » بالنون الساكنة المخففة دخلت على الأمر للتأكيد ، والفاءِ[3] لأنه جواب للشرط المقدر ، والمعنىٰ : فامنع الابتداء حينئذٍ بما بعده

---

(١) « حينئذ » سقط من « ب » .

(٢) من قوله : « مجاناً . . . . » إلى هنا سقط من « أ » ، وقد تقدم الكلام على وقف حمزة وهشام سابقاً بالإجمال ، وأحلنا تفصيله إلى الكتب المختصة .

(٣) قوله « والفاء » عطف على « بالنون » ، أي : فامنعن ، بالنون الساكنة والفاء .

بل ابتدىء بما قبله ، إلا رؤوس الآي التي فيها التعلق اللفظي ، فيجوز الابتداء بما بعدها لورود الحديث بالوقوف على ﴿العالمين﴾ والابتداء بـ﴿الرحمٰن﴾ ، ولأن رؤوس الآي بمنزلة فواصل السجع في النثر ، وفي مرتبة القوافي بالشعر من حيث إنها محالُّ التَّوَقف .

وقوله « فالحسن » بالفاء بناء على أنه جواب « إن » المقدرة ، أي وإن كان التعلق لفظاً فوقفه الحسن ، أو فاسْم وقفه الحسن .

فإذا عرفت ذلك فاعلم أن الوقف على ما فيه التعلق اللفظي مطلقاً ، سُمِّيَ بالحسنِ لحُسْنِ الوقف عليه وإن كان تفصيلٌ بالابتداء بما بعده ، فقوله ﴿الحمد﴾ مثلاً لفظٌ غير تام فلا يدخل تحت أنواع الوقوف المستحسنة .

وأما ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ فوقفه حسن لكن لا يحسن الابتداء بما بعده[1] ، فلابد أن يعيد ما قبله كله أو بعضه .

وأما ﴿رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ فوقفه حسن أيضاً لكن يحسن الابتداء بما بعده لكونه من رؤوس الآي على خلافٍ في أن الوقف على مثله أولىٰ أو وصله بما بعده من أصله أعلىٰ ؟ وسيجيء تحقيقه ، وكذلك الوقف على ﴿الرحيم﴾ .

وأما الوقف على ﴿مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ﴾ فكافٍ ، وكذلك الوقف على ﴿نستعينُ﴾ فلا خلاف أن الوقف عليهما هو الأَولىٰ .

قال ابن المصنف [٣٨ و٣٩] : (والوقف التام عند تمام القصص ، وأكثر ما يكون موجوداً في الفواصل ورؤوس الآي كقوله تعالىٰ : ﴿ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ [البقرة : ٥]) . زاد الشيخ زكريا [٩٢] : ﴿ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ وفيه بحث ، والله هو المعين .

وقد يوجد قبل انقضاء الفاصلة كقوله تعالىٰ : ﴿ وَجَعَلُوٓاْ أَعِزَّةَ أَهْلِهَآ أَذِلَّةً ﴾ [النمل : ٣٤] .

---

(١) في « أ » زيادة : « لكونه حسن » .

قال ابن المصنف [٣٩] : (وهذا الوقف تام لأنه انقضاء كلام بلقيس ، وهو رأس آية) . يعني قوله تعالى : ﴿وَكَذَٰلِكَ يَفْعَلُونَ﴾ ابتداء كلام من اللهِ شهادةً علىٰ ما ذَكَرَتْهُ ، وفيه أن له تعلقاً معنوياً فلا يكون وقفه تاماً بل كافياً .

وقال بعض المفسرين : إن قوله تعالىٰ : ﴿وَكَذَٰلِكَ يَفْعَلُونَ﴾ أيضاً من كلامها تأكيداً لما قبلها ، فالوقف على ﴿أذلة﴾ كاف ، وعلى ﴿يفعلون﴾ تام ، وقد يقال إنه كاف أيضاً لأن ما بعده من جملة مقولها فله تعلق معنوي[١] بما قبله .

ثم قال [٣٩] : (وقد يوجد بعد انقضاء الفاصلة بكلمة كقوله تعالىٰ : ﴿وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِم مُّصْبِحِينَ ﴿١٣٧﴾ وَبِٱلَّيْلِ﴾ [الصافات] لأنه معطوف على المعنىٰ ، أي بالصبح والليل ، يعني فيهما) وفيه البحث السابق ؛ إذ من جملة التعلق المعنوي قوله ﴿أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ فهو وقف تام ، وما قبله كاف .

ثم قال [٣٩] : (وأما التعلق من جهة المعنىٰ دون اللفظ فنحو قوله : ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَٰتُكُمْ﴾ [النساء : ٢٣] والابتداء بما بعد ذلك في الآية كلها) وفيه أن الظاهر أن ما بين المعطوف والمعطوف عليه تعلق لفظي ، فهو من قبيل الوقف الحسن .

ثم قال[٣٩] : (وكذلك القطع[٢] على الفواصل في سورة الجن والمدثر والتكوير والانفطار والانشقاق وما أشبههن) .

وفيه أن رؤوس آيِ هذه السور مختلفة الصور ، فبعضها تام وبعضها كاف وبعضها حسن عند من له إلمام بالمباني العربية والمعاني التفسيرية ، خصوصاً في فواصل سورة الجن ، فإنَّ أرباب الوقوف جعلوا الخلاف في جواز وقفها بناءً على كسر الهمزة[٣] بعد الواو فيها وتعيين الوصل علىٰ فتحها .

---

(١) « معنوي » سقط من « أ » .

(٢) المراد بالقطع هنا الوقف .

(٣) قرأ ابن عامر والكوفيون سوى شعبة (وأن) الواقعة بعد الواو وقبل الضمير المتصل وهي ثلاث عشرة آية بفتح الهمزة ، وافقهم أبو جعفر في : ﴿وأنه تعالى﴾ و﴿وأنه كان يقول﴾ =

ثم قال [٣٩] : (وكذلك مثل الوقف على : ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾) [البقرة : ٢] .

وفيه أن وقوع اختلاف أرباب الوقوف ينافيه ، فبعضهم وقف علىٰ ﴿لا ريب﴾ بناء على أنَّ خبر « لا » محذوف لحذفه كثيراً بلا شك[١] ، وأنَّ قوله « فيه » خبر مقدم لقوله : ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ أي هدايةٌ وباعثةُ عنايةٍ للمؤمنين .

وبعضهم وقف علىٰ « فيه » بناء على أنه خبر « لا » وأنَّ « هدىً » خبر مبتدأ محذوف تقديره : هو هدًى ، أو ذو هدايةٍ ، أو سَمَّىٰ[٢] بالمصدر للمبالغة ، ومثل هذا التركيب يسمىٰ عند أرباب الوقوف معانقة أو مراقبة ، بمعنىٰ أنه إذا وقف على الأول يصل في الثاني أو بالعكس ، فلا يجوز وقفهما ولا وصلهما[٣] ، وأمثال ذلك في القرآن مواضع جمعها بعضهم .

ثم اعلم أن الوقف على رؤوس الآي سنة لما ذكره ابن المصنف بروايته عن أبيه بسنده المتصل إلىٰ أم سلمة رضي الله عنها : « كان إذا قرأ قطع آية آية ، يقول : (بسم الله الرحمٰن الرحيم) ، ثم يقف ، ثم يقول : (الحمد لله رب العالمين) ، ثم يقف ، ثم يقول : (الرحمٰن الرحيم) ، ثم يقف »[٤] .

قال [٤٠] : (ولهذا الحديث طرق كثيرة ، وهو أصل في هذا الباب) .

= و﴿وأنه كان رجال﴾ ، ﴿وأنه لما﴾ ووافقهم في الموضع الأخير الباقون سوى نافع وشعبة ، والباقون في جميع المواضع بالكسر (إيضاح الرموز/ ٧١١) .

(١) رفض ابن الجزري في « النشر » هذا القول ، واستدلَّ عليه بعدم صحة مثل هذا الوقف في سورة السجدة ﴿تنزيل الكتاب لا ريب فيه من رب العالمين * أم يقولون افتراه . .﴾ فلا ريب بعدم تحصيل فائدة إذا ابتُدِىء بـ« فيه » من هذه السورة ، ومثلها سورة البقرة وأشباهها . « النشر في القراءات العشر » لابن الجزري ١/ ٢٢٣ .

(٢) « د » : « وسمّى » .

(٣) لا يصح الوقف على كلا الموضعين لعدم الإفادة حال الوقف على الموضع الثاني بعد الوقف على الأول ، أما وصلهما فلا شيء فيه وقد نص عدد من الأئمة على جوازه .

(٤) رواه أبو داود في كتاب الحروف والقراءات ، والترمذي في كتاب القراءات ، وأحمد في المسند .

أقول : فظاهر هذا الحديث أن رؤوس الآي يستحب الوقوف عليها سواء وجد تعلق لفظي أم لا ، وهو الذي اختاره البيهقي[1] .

وقال أبو عمرو : (هو أحبُّ إليَّ)[2] لكنه خلاف ما ذهب إليه أرباب الوقوف كالسجاوندي[3] وصاحب « الخلاصة »[4] وغيرهما من أن رؤوس الآية وغيرها في حكم واحد من جهة تعلق ما بعده بما قبله وعدم تعلقه ، ولذا جعلوا رمز « لا » ونحوه فوق الفواصل[5] كما كتبوها فوق غيرها مع اتفاقهم على جواز الابتداء بعد رؤوس الآي ، بخلاف ما سواها مما لا يكون علامة الوقف[6] فوقها ، وحملوا الحديث الوارد على بيان الجواز ، وعلى تعليم الفواصل فإنه من باب التوقيف لعدم اطلاع غيره ﷺ بل فرقوا في رؤوس الآي بحسب اختلاف القراء المقتضي لاختلاف الإعراب الموجب للتعلق وعدمه ، فوقفوا في سورة إبراهيم على قوله تعالىٰ : ﴿ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ﴾ [إبراهيم : ١] إذا قرؤوا لنافع[7] والشامي برفع ما بعده ، ووصلوا على قراءة غيرهما بجره ، وأمثال ذلك كثيرة في القرآن يعرفها أرباب الوقوف من الأعيان .

وقد اعتنىٰ قراء العجم بهذا الشأن ، وأهمل أمره قراء العرب في هذا

---

(١) أحمد بن الحسين بن علي ، من أئمة الحديث ، له كتاب « السنن الكبرى » وغيره توفي سنة ٤٥٨هـ . « شذرات الذهب » ٣/ ٣٠٤ .

(٢) « المكتفى في الوقف والابتداء » للداني ص١١٠ .

(٣) هو الإمام العلامة أبو عبد الله محمد بن طيفور السجاوندي الغزنوي مفسر لغوي قارىء ، له كتب منها « الوقف والابتداء » و« عين المعاني » في التفسير ، توفي سنة ٥٦٠ . « إنباه الرواة ٣/ ١٥٣ ، و« غاية النهاية » ٢/ ١٥٧ .

(٤) لم أعثر على هذا الكتاب فيما بين يدي من المراجع ، وهو مذكور في « كشف الظنون » بلا ترجمة .

(٥) يعني أواخر الآيات كما في قوله تعالىٰ : ﴿ولا يزالون مختلفين * إلا من رحم ربك﴾ وقوله : ﴿ويومئذٍ يفرح المؤمنون * بنصر الله﴾ وقوله ﴿فويل للمصلين * الذين هم . . .﴾ ونحوه .

(٦) في « أ » : الوقوف .

(٧) « ب » : إذا قرأ النافع .

الزمان ، حتى ذكر مولانا نور الدين عبد الرحمٰن الجامي[1] قدس سره السامي بطريق اللَّطافة أن قُرَّاء مصر والشام تركوا مراعاة وقوف الكلام فكان قضاتهم لما ضيقوا أوقاف كل مكان رفعوا أيضاً وقوف القرآن .

[معنى التعلق اللفظي والمعنوي]

هذا **والتعلق اللفظي هو أن يكون ما بعده متعلقاً بما قبله من جهة الإعراب** كأن يكون صفةً أو معطوفاً بشرط أن يكون ما قبله كلاماً تاماً .

وأما **التعلق المعنوي فهو أن يكون تعلقه من جهة المعنىٰ فقط دون شيء من تعلقات الإعراب** كالإخبار عن حال المؤمنين في أول سورة البقرة مثلاً فإنه لا يتمُّ إلا إلىٰ قوله : ﴿هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ ، ثم أحوال الكافرين تتمُّ عند قوله : ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ ، ثم تمام أحوال المنافقين عند قوله : ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [البقرة : ٢٠] حيث لم يبق لما بعده تعلق بما قبله لا لفظاً ولا معنىً .

وقد اعتنىٰ أبو عمرو الداني برسالة مستقلة مستوعبة لأنواع الوقف من التام والكافي والحسن في جميع السور .

وأما قول الأزهري [٩٧] : (والمختار أن التام والكافي حسن ، والحسن جائز ، وكذا حكم الابتداء) . فخروج عن اصطلاح القراء وتحقيق العلماء ومبنيٌّ على عدم التمييز بين مراتب الوقف والابتداء .

[٧٧] **وَغَيْرُ مَا تَمَّ قبيحٌ وَلَهُ ... يُوقَفُ مُضْطَرّاً وَيُبْدَا قَبْلَهُ**

« يُبْدَأُ » بصيغة المجهول ، وسكن همزته ضرورةً ثم أبدل ألفاً .

وقال اليمني : (الهمزة في[2] « يُبْدَأ » ساكنة على نية الوقف كما في رواية قنبل بـ﴿سَبَأْ﴾)[3] .

---

(١) عالم في النحو ، له كتاب : «الفوائد الضيائية» في شرح كافية ابن الحاجب ، توفي ٨٩٨هـ وفي « ب » : الشامي بدل الجامي .

(٢) من قوله : « يبدأ بصيغة . . . » إلى هنا سقط من « أ » .

(٣) أي من قوله تعالى : ﴿وجئتك من سبأ﴾ و﴿لقد كان لسبأ﴾ فقد قرأ قنبل عن ابن كثير بإسكان=

وَضَبْطُ الرومي بصيغة الفاعل حيث قال [٦٩] : (وَيَبْدَأُ القارىء) لكنه خلاف الظاهر للاحتياج إلى القول بحذف الفاعل ولو بقرينة المقام مع ما يفوته من المناسبة بين « يبدأ » و« يوقف » على ما فيه من نظام المرام .

وفي أصل زكريا : « الوقف مضطراً » بفتح همزة « ال » للابتداء وقال [٩٣] : (التقدير : للقارىء الوقف على ذلك) وفي نسخة : يُوْقَفُ ، أي ولأجل قبح الوقف على ذلك يوقف عليه مضطراً . . .) الخ ، وأنت تعلم أن نسخة المضارع أحسن من المصدر ، وهو كذلك في النُّسَخ باعتبار الأكثر .

ومعنى البيت مجملاً : أنَّ غير ما تَمَّ من الكلام قبُحَ الوقف عليه عند القراء الفخام حال الاختيار دون وقت الاختبار والانتظار والاضطرار ، فالمراد بالاضطرار أعمُّ من الحقيقي والحكمي في الاعتبار .

وقوله « مضطراً » حال من الواقف بناء على نسخة « الوقف » ، ومن « الوقف » على نسخة « يوقف » .

ولا يبعد أن يكون المضطر مصدراً للعلة ، والأظهر أنه صفة مصدر محذوف ، أي يوقف وقفاً مضطراً لِعَيٍّ[١] أو حَصْرٍ[٢] أو غيرهما ، لكن حينئذٍ يبدأ بما قبل موضع الوقف من الكلمة التي وقف عليها .

وبيان تفصيله بحسب تمثيله أن الوقف على ﴿الحمد﴾ قبيح ، وكذا على ﴿بسم الله﴾ كما صَرَّح به ابن المصنف [٤٠] .

وأما ما سبق من المصري أن الوقف علىٰ ﴿بسم الله﴾ قبيح ، وعلىٰ ﴿الرحمن﴾ كذلك ، وعلى ﴿الرحيم﴾ تام ، فخطأ قبيح منه ؛ فإن الوقف على

= الهمزة وصلاً بنية الوقف .

(١) العيُّ : ضد البيان ، وعييَ بأمره إذا لم يهتدِ لوجهه ، والمعاياة أن تأتي بشيء لا يهتدى له . اهـ « مختار الصحاح » مادة : عيا .

(٢) حَصَرَهُ ضيَّق عليه ، والحصرُ : العيُّ ، وهو أيضاً ضيق الصدر ، يقال : حصِرَ صدره ، أي : ضاق . اهـ « مختار الصحاح » مادة : حصر .

كلٌّ من الجلالة والرحمٰن حسن لأنه مع متعلقه من الفعل أو الاسم المقدر كلامٌ تامٌ كما ورد في أحاديثه عليه الصلاة والسلام من الاكتفاء على ﴿بسم الله﴾ في ابتداء الطعام ونحوه من المواضع الكرام ، وإنما يقبح الوقف على « بسم » لأنه لا يعلم إلىٰ أيِّ شيءٍ أضفته ، وكذلك الوقف على المضاف دون المضاف إليه ، والصفة دون الموصوف ، والرافع دون المرفوع ، والناصب دون المنصوب[1] ، والمنصوب دون الناصب ، ولا على المعطوف دون ما عطفته عليه ، ولا على « إنَّ » وأخواتها دون اسمها ، ولا على اسمها دون خبرها ، ولا على « ظننت » وأخواتها دون منصوباتها ، ولا على صاحب الحال دونها ، ولا على المستثنىٰ منه دون الاستثناء ، ولا على المفسِّر دون المفسَّر ، ولا على « الذي » و« ما » و« مَنْ » دون صلاتهنَّ ، ولا على صِلاتهنَّ دون معمولاتهنَّ ، ولا على الفعل دون مصدره ، ولا علىٰ مصدره دون آلته ، ولا على حروف الاستفهام دون ما استفهم بها عنه ، ولا على حرف الشرط دون المشروط ، ولا على المشروط دون الجزاء ، ولا على الأمر دون جوابه **إلا أن يكون القارىء مضطراً فإنه يجوز له الوقف حال اضطراره كانقطاع نفسٍ ونحوه** ، لكن إذا وقف يبتدىء من الكلمة التي وقف عليها ، يعني إذا حَسُنَ الابتداء بها ، كذا ذكره ابن المصنف [٤١] ، ولعله مبني على أن التمام عنده ما يحسُنُ السكوت عليه من الكلام ، وأما على الظاهر المتبادر من كلام الناظم وتقسيمه إلىٰ أنواع التعلق فمعنىٰ التمام استيفاء الكلام للمسند والمسند إليه .

ثم يَرِدُ على ابن المصنف في إطلاق أمثلته إذا وقع شيء منها في رؤوس الآي فإنه ليس الوقف عليها بقبيح إجماعاً وإنما اختلفوا في الوجه الأولىٰ .

وكذا يَرِدُ على قوله « ولا المعطوف دون ما عطفته عليه » ماسبق من أن[2] الوقف على قوله : ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَٰتُكُمْ ﴾ [النساء : ٢٣] هو الكافي ،

---

(١) « والناصب دون المنصوب » سقط من « ب » .

(٢) في « أ » و« د » ما سبق منه أنَّ .

ويمكن دفعه بأنه أراد عطف المفرد كقوله : ﴿ وَٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ﴾ [التوبة : ٦٢] .

وكذا يَرِدُ علىٰ قوله : « وعلى الموصوف دون الصفة » ما تقدم من حُسْنِ الوقف علىٰ « بسم الله » وكذا على ﴿الحمدُ لله﴾ .

ثم قال [٤١] : (واعلم أنَّ من الوقف القبيح الوقف علىٰ « غير » من ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ وعلى « إلٰه » من ﴿ إِلَـٰهِ ٱلنَّاسِ﴾ كما يفعله جهلة القراء ويستدلون بِرَقْم السجاوندي على ما قبل هذه الكلمات « لا » أي لا وقف ، فليت شعري .هل نهاك عن الوقف على رؤوس الآي الذي هو سنة وأمرك بالوقف عل المضاف دون المضاف إليه[1] من « غير » و« إلٰه ») . يعني وتخالف السنة وأئمة الوقوف في القراءة فتقف تارةً بعد تمام الآية[2] وتارةً قبلها لكون كتابة « لا » على رأس آية[3]!! ؟

وأما ما نقل بعضهم من الرواية عن بعض من ليس له الدراية أن الوقف علىٰ ﴿ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ غيرُ جائز بل حرام وكفر وأمثالُ ذلك ، فهذا نقل باطل ليس فيه[4] وجه طائل ، وكذا ما ذكره بعضهم من أنَّ الوقف علىٰ ﴿ وَٱلسَّمَآءِ ذَاتِ ٱلرَّجْعِ﴾ [الطارق : ١١] مبطلٌ للصلاة وكفرٌ في خارجها تعمُّداً فمن أقبح الروايات ؛ لأنه مخالف لإجماع أرباب القراءات وقواعدهم المأخوذة من الأصول العربية لاسيما وقد وردت الأحاديث النبوية بخصوص رؤوس الآي القرآنية .

ثم قال [٤١] : (وأقبح من هذا الوقفُ علىٰ قوله ﴿ لَّقَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ ﴾ ﴿ لَقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ ﴾ ﴿ وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ ﴾ ﴿ وَقَالَتِ ٱلنَّصَـٰرَى ﴾ ﴿ فَٱعْبُدُونِ ﴿٣٥﴾ وَقَالُواْ ﴾ ﴿ مِّنْ إِفْكِهِمْ لَيَقُولُونَ ﴾ ﴿ وَهُم مُّهْتَدُونَ ﴿٣١﴾ وَمَا لِىَ ﴾ ﴿ وَمَن يَقُلْ مِنْهُمْ﴾ ﴿ مِنَ ٱلْخَـٰسِرِينَ ﴿٣٠﴾ فَبَعَثَ﴾ ﴿ إِلَّآ أَن قَالُوٓاْ أَبَعَثَ﴾ والابتداء

---

(١) في « ب » : دون ما أضيف إليه .
(٢) في « ب » : الآي .
(٣) في « ب » : على رؤوس الآية .
(٤) في « ب » : وليس منه .

بقوله : ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ فَقِيرٌ ﴾ [آل عمران : ١٨١] و﴿ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ مَرْيَمَ ﴾ [المائدة : ١٧] و﴿ يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ ﴾ [المائدة : ٦٤] و﴿ ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ ٱللَّهِ ﴾ [التوبة : ٣٠] و﴿ ٱتَّخَذَ ٱلرَّحْمَٰنُ ﴾[1] [الأنبياء : ٢٦] و﴿ وَلَدَ ٱللَّهُ ﴾ [الصافات : ١٥٢] و﴿ لَآ أَعْبُدُ ٱلَّذِى فَطَرَنِى ﴾ [يس : ٢٢] و﴿ إِنِّىٓ إِلَٰهٌ مِّن دُونِهِۦ ﴾ [الأنبياء : ٢٩] و﴿ ٱللَّهُ غُرَابًا ﴾ [المائدة : ٣١] و﴿ ٱللَّهُ بَشَرًا ﴾ [الإسراء : ٩٤] لأنَّ المعنىٰ يختَلُّ بل يستحيل بفصل ذلك عما قبله) .

قلت : أما الابتداء في المثالين الأخيرين فإنه يشتبه على العوام حيث لا يميزون بين المنصوب والمرفوع في حكم الكلام ونظام المرام ، وأما في سائر الأمثلة فالوقف ليس بقبيح فضلاً عن أن يكون أقبح[2] ، وإنما القبيح في غاية القبح هو الابتداء بما بعده لما يتفرع على الابتداء من توهُّمِ الإنشاء ، وسيأتي تحقيق أساس ذلك البناء .

ومن هذا القبيل الوقف علىٰ نحو ﴿ قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْكَٰفِرُونَ ۝١ لَآ ﴾ والابتداء بقوله ﴿ أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ ﴾ .

ثم قال [٤١] : (ومثله في القبح الوقف على قوله : ﴿ فَبُهِتَ ٱلَّذِى كَفَرَ ۗ وَٱللَّهُ ﴾ [البقرة : ٢٥٨] و﴿ لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْءَاخِرَةِ مَثَلُ ٱلسَّوْءِ ۖ وَلِلَّهِ ﴾ [النحل : ٦٠] و﴿ ۞ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسْتَحْىِۦٓ ﴾ [البقرة : ٢٦] و﴿ فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى ﴾ [النحل : ٣٧] و﴿ لَا يَبْعَثُ ٱللَّهُ ﴾ [النحل : ٣٨] وشبهه لأن المعنىٰ يفسد بفصل ذلك عما بعده) .

أقول : وإنما قال « ومثله » وفَصَلَهُ عما قبله لأن الوقف على هذه المواضع قبيح جداً لما يترتب عليه من قبح العطف[3] أو ترك المفعول[4] ، وأما الابتداء بما بعده فليس بقبيح[5] ، بخلاف الأمثلة التي قبله ، فقوله[٤١] : (ومن انقطع

---

(١) في جميع النسخ التي عندنا (الله) والتصويب كما في الآية الكريمة .
(٢) وجه قبح الوقف عدم تمام المعنى ، وتعلق الموقوف عليه بما بعده .
(٣) يعني في المثالين الأولين .
(٤) يعني في الأمثلة الثلاثة الأخيرة .
(٥) يقبح الابتداء بما له تعلق بما قبله .

نفسه علىٰ ذلك وجب عليه أن يرجع إلىٰ ما قبله ويصلَ الكلام بعضه ببعض فإن لم يفعل أَثم) إنما يستقيم في الأمثلة الأولىٰ ، وأما ما في الأمثلة الثانية فينبغي أن يعود فالعودُ أحمد[1] .

ثم قال [٤١] : (وكان ذلك ـ أي الابتداءُ في القسم الأول والوقفُ في الثاني ـ من الخطأ العظيم الذي لو تعمده متعمد لخرج بذلك عن دين الإسلام لكون اعتقاد ذلك افتراءً على الله عز وجل وجهلاً به سبحانه) .

وأقول : وأما قول قاضيخان من علمائنا الحنفية في « فتاواه » : (وإن غَيَّرَ المعنىٰ تغييراً فاحشاً بأن قرأ ﴿ إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُا۟ ﴾ [فاطر : ٢٨] برفع الهاء[2] ونصب « العلماء » أو قرأ ﴿ أَنَّ ٱللَّهَ بَرِىٓءٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُۥ ﴾ [التوبة : ٣] بكسر لام « الرسول » وما أشبه ذلك مما لو تعمد به يكفر ، وإذا قرأ خطأً فسدت صلاته في قول المتقدمين)[3] . فسهوٌ صَدَر عنه من الغفلة عن معرفة القراءة الشاذة ووجوه القواعد العربية ؛ إذ نصبُ « العلماء » روي عن أبي حنيفة رحمه الله تعالىٰ إمام الفقهاء ، وَوَجَّهَهُ بأن « يخشىٰ » بمعنىٰ يُعَظِّم على قاعدة التجريد ، فإن الخشية خوف مقرون بالتعظيم .

وَوَجْهُ كسر « رسوله » المقروء في الشواذ أيضاً بأن واوه للقسم ، أو جَرُّه للجوار[4] كما ذكره صاحب « الكشاف »[5] .

---

(١) الظاهر تساوي أمثلة المجموعتين في التزام الابتداء بما قبل الموقوف عليه لسلامة المعنى .

(٢) في « ب » : برفع الله .

(٣) انظر « فتاوى قاضيخان » ١/٢٢٨ .

(٤) هاتان القراءتان شاذتان ، ولم تصح الأولى منهما عن أبي حنيفة ولا عن غيره ، وتوجيههما فيه تكلف وتمحل ظاهر ، والقراءة بنصب (العلماء) مخالفة لرسم المصاحف العراقية حيث رسمت فيها بالواو بعد الهمزة (العلمؤا) ولا تحتمل على هذا الرسم إلا الرفع . « النشر » لابن الجزري ١/١٦ وفيه الجزم بوضع القراءة على أبي حنيفة ، و« المقنع » للداني ص٥٧) .

(٥) هو محمود بن عمر بن محمد الزمخشري جار الله ، أبو القاسم ، من أئمة العلم بالدين واللغة والأدب ، ولد في « زمخشر » سنة ٤٦٧هـ وسافر إلىٰ مكة فأقام بها زمناً فلقب بـ« جار الله »=

ثم قال[1] : (وإن وصل في غير موضعه أو فَصَلَ في غير موضعه فإن لم يتغير المعنىٰ تغيراً فاحشاً بأن وقف على الشرط وابتدأ بالجزاء فقرأ ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ ﴾ [البينة : ٧] ووقف ثم ابتدأ بـ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ هُمْ خَيْرُ ٱلْبَرِيَّةِ ۝٧ ﴾ ، أو فَصَلَ بين الصفة والموصوف نحو إن قرأ ﴿ إِنَّهُۥ كَانَ عَبْدًا ﴾ [الإسراء : ٣] ووقف ثم ابتدأ بقوله : ﴿شكوراً﴾ فمثل هذا لا يحسن ولا يفسد صلاته ؛ لأن موضع الوصل والفصل لا يعرفها إلا العلماء ، وإن تغير المعنىٰ تغيراً فاحشاً نحو أن يقرأ ﴿ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ ﴾ [البقرة : ٢٥٥] ويقف ثم يبتدىء بقوله : ﴿إلا هو﴾ ، أو قرأ ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ ﴾ [التوبة : ٣٠] ويقف ثم يبتدِىء بقوله ﴿ عُزَيْرٌ ٱبْنُ ٱللَّهِ ﴾ ونحو ذلك ، قال عامة العلماء لا تفسد صلاته ، وقال بعضهم تفسد) .

وفي « الخلاصة » : (لو وقف على قوله : ﴿ وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ ﴾ ثم ابتدأ بقوله : ﴿ عُزَيْرٌ ٱبْنُ ٱللَّهِ ﴾ لا تفسد صلاته بالإجماع) .

أقول : ولعل وجهه ما روي عن عبد الله بن المبارك[2] وأبي حفص الكبير البخاري[3] ومحمد بن مقاتل وغيرهم من أنَّ عدم فساده لما فيه من ضرورة سبق اللسان .

ثم قال في « الخلاصة » : (ولو لم يقف عند قوله : ﴿ أَنَّهُمْ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ ﴾ [غافر : ٦] بل وصل بقوله : ﴿ ٱلَّذِينَ يَحْمِلُونَ ٱلْعَرْشَ ﴾ لا تفسد لكنه قبيح) .

= ثم عاد إلى الجرجانية بخوارزم فتوفي بها سنة ٥٣٨هـ ، كتبه كثيرة ، منها « الكشاف » في التفسير ، و« أساس البلاغة » و« المقامات » « الأعلام » ٧/ ١٧٨ .

(١) قائل هذا القول هو الإمام قاضيخان في « الفتاوىٰ » ١/ ٢٢٩ .

(٢) هو عبد الله بن المبارك بن واضح الحنظلي بالولاء التميمي الحافظ ، شيخ الإسلام ، صاحب التصانيف والرحلات ، أفنىٰ عمره بالأسفار حاجاً ومجاهداً وتاجراً ، ولد سنة ١١٨هـ ، جمع الحديث والفقه والعربية وأيام الناس ، مات قرب الفرات سنة ١٨١هـ ، من كتبه « الجهاد » و« الرقائق » « الأعلام » ٤/ ١١٥ .

(٣) هو أحمد بن حفص ، من كبار علماء الحنفية أخذ عن محمد بن الحسن ، وله اختيار وترجيح في المذهب (من مقدمة حاشية ابن عابدين ١/ ٣٧) .

ولا يخفىٰ أن أرباب الوقوف جعلوا الميم الذي هو علامة الوقف اللازم علىٰ قوله : ﴿أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ﴾ لأن في وصله إيهام أن يكون ما بعده صفة لما قبله ، وهو يغير المعنىٰ تغيراً فاحشاً ؛ لأن قصد ذلك المعنىٰ يكون كفراً ، وبهذا التقرير وما سبق به من التحرير تبين معنىٰ قول الناظم النحرير :

[٧٨] (**وَلَيسَ في القُرْآنِ مِنْ وقفٍ وَجَبْ**) وفي نسخة « يجب » ، و« مِنْ » زائدة مؤكدة للمبالغة في النفي ، فيجوز وصل الكلمات من أولها إلىٰ آخرها في القرآن العظيم ولا يكون فاعله تاركاً لواجبٍ عليه بمعنىٰ أنه يأثم بترك الوقف لديه ، وإنما ينبغي له بالوجوب الاصطلاحي ، ويستحب له باللزوم العرفي مراعاة الوقوف القرآنية ، لما ورد أن علياً كرم الله وجهه سئل عن قوله تعالىٰ : ﴿وَرَتِّلِ ٱلْقُرْءَانَ تَرْتِيلًا﴾ [المزمل : ٤] فقال : (الترتيل تجويد الحروف ومعرفة الوقوف)[١] ، ولما ورد عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه قال : (لقد عشنا برهةً من دهرنا وإنَّ أحدنا ليؤتىٰ الإيمان قبل القرآن وتنزل السورة على النبي ﷺ فيتعلم حلالها وحرامها وأمرها وزجرها وما ينبغي أن يوقف عنده منها)[٢] .

قال الناظم : (ففي كلام عليٍّ رضي الله عنه دليل على وجوب تعلمه ومعرفته ، وفي كلام ابن عمر رضي الله تعالىٰ عنهما برهان علىٰ أنَّ تعلمه إجماع من الصحابة رضي الله عنهم ، وصحَّ بل تواتر عندنا تعلمه والاعتناء به من السلف الصالح . . .)[٣] .

قال : (ومن ثَمَّ اشترط كثير من أئمة الخلف على المجيز أن لا يجيز أحداً إلا بعد معرفته الوقف والابتداء)[٤] .

---

(١) انظر « النشر في القراءات العشر » ١/ ٢٢٥ ، و« شرح طيبة النشر » لابن الناظم ص٣٥ وص٣٦ وص٤٢ ، و« لطائف الإشارات لفنون القراءات » للقسطلاني ص٢٢٠ .
(٢) رواه البيهقي في السنن الكبرى ١/ ١٢٠ .
(٣) انظر « النشر في القراءات العشر » للإمام ابن الجزري ١/ ٢٢٥ .
(٤) المرجع السابق ١/ ٢٢٥ .

وقال الإمام أبو زكريا : (الوقف في الصدر الأول من الصحابة والتابعين وسائر العلماء مرغوبٌ فيه من مشايخ القراء والأئمة والفضلاء ، مطلوبٌ فيما سلف من الأعصار ، واردةٌ به الأخبار الثابتة والآثار الصحيحة ، ففي الصحيحين[1] أن أم سلمة رضي الله عنها قالت : « كان رسول الله ﷺ يقطِّع قراءته يقول : ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ ثم يقف . . .) الحديث[2] .

وروي أن رجلين أتيا إلى النبي ﷺ فتشهد أحدهما وقال : من يطع الله ورسوله فقد رشد ، ومن يعصهما ، ووقف ، فقال النبي ﷺ : « قم بئس الخطيب أنت »[3] .

قال بعضهم : إنما قال ذلك[4] لقبح لفظه ، وكان من حقه أن يقف على « رَشد » أو علىٰ « غوىٰ » أو يصل الجميع ، فانظر كيف قبُحَ[5] لفظه وإن كان مراده الخير لا الشر .

ولا يخفىٰ أن قوله : (وما ينبغي أن يوقف عنده منها) لا يبعد أن يراد بها الآيات المتشابهة في معناها ، فليس في الحديث الثاني نصٌّ على الوقف المصطلح عليه .

(**وَلاَ حَرَامٌ غيرُ مَالَهُ سَبَبْ**) يجوز رفع « حرام » على أنه معطوف على محل « من وقفٍ » لأنه اسم ليس ، وجَرُّهُ[6] للعطف على لفظه كما قُرِىء بالوجهين

---

(١) في « ب » : الصحيح ، والحديث ليس في الصحيحين ولا في أحدهما .
(٢) تقدم تخريجه قبل قليل .
(٣) رواه أبو داود في كتاب الصلاة باب الرجل يخطب على قوس ، وهو في صحيح مسلم في كتاب الجمعة برقم ٢٠٠٧ وفي آخره : « ومن يعصهما فقد غوى » دون الوقف على : « يعصهما » وأخرجه أبو جعفر النحاس عن عبد الله بن عمر في « القطع والائتناف » ص٨٧ .
(٤) في « أ » : بذلك .
(٥) في « ب » : كيف كُرِهَ قُبحُ لفظه .
(٦) أي ويجوز أيضاً جره ، وتقدير الكلام : يجوز رفع « حرام » وجرُّه .

في قوله تعالىٰ : ﴿هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ﴾[1] [فاطر : ٣] وقوله سبحانه : ﴿مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥٓ﴾[2] [هود : ٥٠] لكن الجمهور بالرفع ، وأما « غير » في البيت فتابع لـ« حرام » في إعرابه ، وجُوِّزَ نصبه حالاً ، ويمكن نصبه على الاستثناء أيضاً .

وحاصل معنى البيت بكماله أنه ليس في القرآن وقف واجب يأثم القارىء بتركه ، ولا وقف حرام يأثم بوقفه ، لأنهما لا يدلان على معنىً فيختل بذهابهما إلا أن يكون لذلك سبب يستدعي تحريمه ، وموجب يقتضي تأثيمه ، كأن يقصد الوقف على ﴿وَمَا مِنْ إِلَٰهٍ﴾ [المائدة : ٧٣] و﴿إِنِّى كَفَرْتُ﴾ [إبراهيم : ٢٢] ونحوهما كما سبق من غير ضرورة ، إذ لا يقصد ذلك مسلم واقف على معناه ، وإذا لم يقصد فلا يحرم[3] عليه لا الوصل ولا الوقف في مبناه ، وأما غير الواقف على معناه ففي الأمر سعة عليهم إذْ لا يتصور القصد لديهم ، لكن الأحسن مع عدم القصد أن يتجنب الوقف على مثل ذلك مطلقاً للإيهام على خلاف المرام لاسيما إذا كان مستمعٌ في ذلك المقام .

ثم اعلم أن المتأخرين من علمائنا اتفقوا على أنَّ الخطأ إن كان في الإعراب لا يفسد الصلاة مطلقاً وإن كان مما اعتقاده كفر ؛ لأن أكثر الناس لا يميزون بين وجوه الإعراب .

قال قاضيخان : (وما قاله المتأخرون أوسع ، وما قاله المتقدمون أحوط ؛ لأنه لو تعمد يكون كفراً ، وما يكون كفراً لا يكون من القرآن)[4] .

قال ابن الهمام[5] : (فيكون متكلماً بكلام الناس الكفار ، وهو مفسد كما

---

(١) وقرأها بالجر حمزة والكسائي وخلف وأبو جعفر ، والباقون بالرفع .
(٢) وقرأها بالجر الكسائي وأبو جعفر ، والباقون بالرفع .
(٣) في « ب » : فلا حرمة .
(٤) انظر « فتاوى قاضيخان » ١/ ١٤٠ .
(٥) كمال الدين محمد بن عبد الواحد ، من أئمة الحنفية وله دراية بأصول الدين والتفسير والحساب والمنطق ، من أشهر مؤلفاته : « فتح القدير » في شرح الهداية ، توفي سنة ٨٦١هـ في القاهرة . « الضوء اللامع » ٨/ ١٢٧ـ ١٣٢ .

لو تكلم بكلام الناس ساهياً مما ليس بكفر ، فكيف وهو كفر)[1] .

قال شارح « المنية » : (ولا تقاس مسألة زلة القاري بعضها ـ مما ليس مذكوراً عن الأئمة المتقدمين أو المتأخرين ـ على بعضٍ مما هو مذكور إلا بعلمٍ كاملٍ في اللغة والعربية والمعاني ونحو ذلك مما يحتاج إليه التفسير ، ليعلم ما اعتقاده كفرٌ وما هو بعيد فاحشاً أو غير فاحش. . . ثم قال : وأما الحكم في قطع بعض الكلمة عن بعض بأن أراد أن يقول : « الحمدُ لله » ، فقال : « أل » فانقطع نفَسُه ، أو نسي الباقي ثم تذكر فقال : « حمدُ لله » ، أو لم يتذكر فترك الباقي وانتقل إلى كلمة أخرىٰ فقد كان الشيخ الإمام شمس الأئمة الحلواني[2] يفتي بالفساد في مثل ذلك ، وعامة المشايخ قالوا : لا تفسد لعموم البلوىٰ في انقطاع النفس والنسيان)[3] .

أقول : وفيه بحث ؛ لأن المثال المذكور لا يصلح أن يكون لقطع بعض الكلمة عن بعضٍ على وجه الحقيقة ؛ فإن لام التعريف كلمة مستقلة لكن لكمال امتزاجها بمدخولها تعد كلمة واحدة ، ولا يستحسن قطعها عما بعدها ، وكذا فصلُ ما بعدها عنها لاتصالها رسماً ، فالمثال اللائق فيما نحن فيه أن يقول : « الحمْدُ للهِ » بأن يقف على الميم[4] ويبتدأ بالدال فتأمل في تحقيق تصور المثال .

قال : (وأما الوقف في غير موضعه والابتداء في غير موضعه[5] فلا يوجب

---

(١) « فتح القدير » لابن الهمام ١/ ٢٢٧ .

(٢) هو عبد العزيز بن أحمد بن نصر البخاري ، ونسبته إلى عمل الحلواء ، فكان يلقب أيضاً بالحلوائي وكان من كبار علماء الحنفية في وقته ، له عدة كتب منها : « المبسوط » ـ وهو غير كتاب السرخسي ـ و« النوادر » و« الفتاوى » توفي سنة ٤٤٨هـ (الأعلام ٤/ ١٣ ومقدمة حاشية ابن عابدين ١/ ٣٨) .

(٣) انظر « حلبي صغير » مختصر غنية المتملي ص٢١٦ .

(٤) قوله : « بأن يقف على الميم » سقط من « أ » .

(٥) قوله : « والابتداء في غير موضعه » سقط من « أ » .

ذلك فساد الصلاة أيضاً لعموم البلوىٰ بانقطاع النفَس وحصول النسيان وعدم معرفة المعنىٰ في حق العوام ، وانتفاء القصد المذموم بالنسبة إلى الخواص عند عامة علمائنا ، وعند بعض العلماء تفسد إن تغير المعنىٰ تغيراً فاحشاً نحو أن يقرأ : ﴿لا إله﴾ ووقف وابتدأ بقوله : ﴿إلا الله﴾ وهذا مثال الوقف ، أو قرأ : ﴿ وَلَقَدْ وَصَّيْنَا ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ مِن قَبْلِكُمْ ﴾ ووقف وابتدأ بقوله : ﴿ وَإِيَّاكُمْ أَنِ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ﴾ [النساء : ١٣١] أو قرأ : ﴿ يُخْرِجُونَ ٱلرَّسُولَ﴾ وابتدأ بقوله : ﴿ وَإِيَّاكُمْ أَن تُؤْمِنُوا۟ بِٱللَّهِ رَبِّكُمْ ﴾ [الممتحنة : ١] وأمثال ذلك مما تقدم فالصحيح عدم الفساد في ذلك)[١] والله أعلم .

ثم قال : (ولو وصل حرفاً من آخر كلمةٍ بكلمةٍ أخرىٰ بأن قرأ ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾ بوصل كاف « إياك » بالنون ، أو قرأ ﴿ إِنَّآ أَعْطَيْنَٰكَ ٱلْكَوْثَرَ ﴾[٢] وما أشبه ذلك فإن صلاته لا تفسد على قول العامة من العلماء)[٣] .

قال قاضيخان : (وإن تعمد ذلك)[٤] ، وفي « شرح التهذيب » : (هو الصحيح ؛ لأن من ضرورة وصل الكلمة بالكلمة اتصال آخر الأولىٰ بأول الثانية) .

قال في « فتاوى الحجة » : (المصلي إذا وصل في الفاتحة ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾ لا ينبغي أن يقف على « إياك » ثم يقول « نعبد » ، بل الأَولىٰ والأصح أن يصل ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾) .

قال صاحب « المنية » : (وعلىٰ قول بعض المشايخ تفسد صلاته)[٥]

---

(١) انظر « حلبي صغير » مختصر غنية المتملي ص٤٧ .
(٢) فتصبح الأولى : « إيَّا كنعبد وإيَّا كنستعين » وتصبح الثانية : « إنا أعطينا كالكوثر » .
(٣) المرجع السابق ص٤٨ .
(٤) انظر « فتاوى قضيخان » ١/ ١٤١ .
(٥) « منية المصلي » للكاشغري ص٤٧ .

والظاهر أن مراد هذا القائل إنما هو عند السكت علىٰ « إيا » ونحوها ، وإلا فلا ينبغي لعاقلٍ أن يتوهم فيه الفساد فضلاً عن العالم .

هذا وبعض المشايخ فصَّلوا وقالوا : إن علم القارىء أن القرآن كيف هو ، أي علم أن الكاف من الكلمة الأولىٰ لا من الثانية إلا أنه جرىٰ على لسانه هذا الوصل لا تفسد صلاته ، وإن كان في اعتقاده أن القرآن كذلك ، أي أن الكاف مثلاً من الكلمة الثانية تفسد صلاته ؛ لأن ما قرأ ليس بقرآن نظراً إلىٰ ما أراده .

والصحيح قول العامة ؛ لأن هذه كلها تكلفات باردة ، وإذا اتسق اللفظ فلا عبرة بالإرادة .

أقول : وما اشتهر على لسان بعض الجهلة من القراء : في سورة الفاتحة للشيطان كذا من الأسماء في مثل هذه التراكيب[1] من البناء فخطأ فاحش وإطلاق قبيح ، ثم سكتهم على نحو دال « الحمد » وكاف « إياك » وأمثالها غلط صريح .

[الفرق بين الوقف والسكت] :

ثم اعلم أن الوقف هو قطع الصوت عند آخر الكلمة مقدار زمن التنفس .

والسكت قطع الصوت زماناً أقصر من زمن التنفس .

[أقسام الوقف] :

ثم الوقف **اختياري** : وهو أن يُقْصَد لذاته من غير عروض سبب في جهاته .

واضطراري : وهو ما يعرض بسبب حصر وعجز ونسيان لما بعده من كلماته .

واختباري : وهو ما يمتحنه الأستاذ بقوله : كيف تقف على هذا اللفظ بعينه ؟ لعلم مهارته في وجوه قراءته .

---

(١) في « ب » : هذا التركيب .

وانتظاري : وهو أن يقف على كلمة ليعطف عليها غيرها حين جمعه لاختلاف رواياته .

ثم اعلم أن الوقف قد يكون كافياً علىٰ إعرابٍ وتفسير ، وغير كافٍ على آخر نحو قوله تعالىٰ : ﴿ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾ [آل عمران : ٧] فإنه كاف على أن ما بعده مستأنف ، وهو قول ابن عباس وعائشة وابن مسعود وغيرهم رضي الله عنهم ومذهب أبي حنيفة وأكثر أهل العلم وذهب إليه الفراء والأخفش وأبو حاتم[١] وغيرهم .

قال عروة[٢] : (والراسخون في العلم لا يعلمون التأويل ولكن يقولون آمنا به) .

وعند غيرهم الوقف كاف علىٰ ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلْعِلْمِ﴾ فإنه عندهم معطوف عليه ، وهو رواية عن ابن عباس ، واختاره ابن الحاجب ومن تبعه ، **والمعتمد هو الأول** وعند أرباب الوقف هو المعول ، ولذا رمزوا فوق لفظ الجلالة حرف الميم بالحمرة للإيماء إلى أن الوصل موهم لمعنىً فيه خلل من حيث الاعتقاد .

وأما جَعْلُ المصري الوقف على الجلالة تاماً فغير تام ؛ لأن ما بعده له تعلق معنوي بما قبله بل عند المحققين من أرباب التفسير إثبات تعلق المعنىٰ في جميع الآيات ولو ما بين القصص وبين السور من سائر الكلمات .

والحاصل أن الناظم جعل الوقوف على ثلاث مراتب تبعاً لأبي عمرو الداني ، وأما السجاوندي[٣] وكذا من تبعه لم يفرق بين التام والكافي لكنه

---

(١) هو سهل بن محمد بن عثمان الجشمي السجستاني ، كان من كبار العلماء باللغة والشعر ، من أهل البصرة ، وكان المبرد يلازم القراءة عليه ، له كتب كثيرة ، منها « المعمرين » و« ما تلحن فيه العامة » و« المختصر » في النحو على مذهب الأخفش ، توفي سنة ٢٤٨ . اهـ « الأعلام » ٣/ ١٤٣ .

(٢) هو عروة بن الزبير بن العوام ، كان من العباد عالماً بالتفسير والقراءة ، كان يختم كل أربع ليال ختمة ويصوم الدهر ، توفي سنة ٩٥هـ (غاية النهاية ١٠/ ٥١١) والعبارة المنقولة عنه في تفسير الطبري ٣/ ١٨٣ .

(٣) تنظر رموزه ومدلولاتها في كتابه : «الوقف والابتداء» ص١٠٥ـ١١٧ .

جعلهما على مراتب من وقفٍ مطلق ورمزه الطاء حيث لم يجوز فيه الوصل ، ومن وقفٍ جائز وَصْلُهُ والأَولىٰ وقفه ورمزه الجيم ، ومن وقف يجوز وصله ووقفه أولىٰ ورمزه الزاي ، وجعل لطول الكلام وقفاً سماه مرخصاً ورمزه الصاد ، وجعل بعض أنواع المطلق وقفاً لازماً ورمزه الميم وذلك لما كان في وصله حصول خلل في المعنىٰ نحو قوله تعالىٰ : ﴿وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ ۝٨ يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ﴾ [البقرة :] فإن حال الوصل قد يتوهم أن قوله « يخادعون » قيد للنفي لكونه وصفاً أو حالاً ، والصواب أنه استئناف .

ونحو قوله سبحانه : ﴿وَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ ۘ إِنَّ ٱلْعِزَّةَ لِلَّهِ﴾ [يونس : ٦٥] و﴿. . . إِنَّا نَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ﴾ [يس : ٧٦] فإن وصله موهمٌ أن القول هو ما بعده وليس كذلك ، بل القول مقدر ، أي فينا أو فيك أو في كتابنا .

ثم الجملة استئنافية معللة لنفي الحزن وتسلية له ﷺ وتهديد لهم .

وقد يكون الاختلاف باختلاف القراءة ، فنحو قوله تعالىٰ : ﴿يُحَاسِبْكُم بِهِ ٱللَّهُ﴾ [البقرة : ٢٨٤] وقف كافٍ على قراءة من رفع ﴿فيغفر﴾ و﴿يعذب﴾ ، وَوَقفٌ حسن لمن يجزمهما[1] ، لكن لا يستحسن الوقف عليه لعدم حسن الابتداء بما بعده ، وقس على هذا ما وقع في القرآن مثله .

وقد جاءني سؤال عن بعض فضلاء اليمن في الفرق بين قوله تعالىٰ : ﴿وَإِلَىٰ عَادٍ أَخَاهُمْ هُودًا﴾ [الأعراف : ٦٥] وبين قوله سبحانه : ﴿۞ وَإِلَىٰ ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَٰلِحًا﴾ [هود : ٦١] حيث جعل رمز الوقف على الأول مطلقاً وعلى الثاني لازماً مع أنَّ ما بعدهما ﴿قَالَ يَٰقَوْمِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥ﴾ بلا تفاوت في الموضعين .

فقلت : لأن الأول علم جامد لا يصلح أن يكون ما بعده وهو قوله : ﴿قَالَ يَٰقَوْمِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥ﴾ وصفاً له بخلاف الثاني فإنه علم مشتق

---

(١) قرأ بالرفع عاصم وابن عامر وأبو جعفر ويعقوب ، والباقون بالجزم .

وقع في صورة النكرة فقد يتوهم أن ما بعده نعت له .

ومن تحقيق أرباب هذا الفن وتدقيق نظرهم في التعبير أن السجاوندي جعل رمز الوقف على قوله تعالىٰ حكايةً عن موسىٰ عليه السلام : ﴿ قَالَ رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَآ ﴾ [الشعراء : ٢٤] مطلقاً ، وعلى قوله سبحانه وتعالىٰ في الدخان : ﴿ رَبِّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَآ ﴾ [الدخان : ٧] لازماً مع اتحاد ما بعدهما بقوله تعالىٰ : ﴿ إِن كُنتُم مُّوقِنِينَ ﴾[1] وقد جاء صاحب « الخلاصة » وجعل رمزهما مطلقاً من غير فرقٍ بينهما بل اعترض على من مَيَّز باختلاف رمزهما .

وأقول : الصواب هو الأول ؛ لأن الوصل في الآية الأولىٰ ليس بموهم لخلل في المعنىٰ ، بخلاف الآية الثانية ؛ لأن ما قبلها فيه خطاب للنبي ﷺ حيث قال تعالىٰ : ﴿ إِنَّا كُنَّا مُرْسِلِينَ ۝٥ رَحْمَةً مِّن رَّبِّكَ ﴾ فلو وصل لربما يتوهم أن الخطاب في ﴿كنتم﴾ له ﷺ على طريق التعظيم ، أو له ولأمته على جهة التغليب ، وقد عرضت هذه الدقيقة على مشايخي في الحرمين الشريفين أعني شيخ القراء بالمدينة السكينَة مولانا المغفور له أبي الحرم المدني ، وشيخ القراء بمكة الأمينة أستاذنا المبرور سراج الدين عمر الشواقي[2] اليمني ، فاستحسنا ما ذكرته غاية التحسين لما تبين الفرق لهما على وجه التبيين .

وقد اعتنىٰ بعضهم برسالة مختصة في الوقف اللازم والعوام يحسبونه أنه واجب ووصله حرام ويغفلون أنه مقيد بما ذكره الناظم من سببِ قصدٍ لمخالفة المرام .

وقد صُنف كتبٌ في الوقوف القرآنية بعضها مُدَلَّلٌ ببيان إعراب المباني وإغراب[3] المعاني والمصاحف المصححة المقروءة على قراء العجم مرموزة في مشتبهات[4] المثاني .

---

(١) « الوقف والابتداء » للسجاوندي ص٣٠٩ و٣٩٤ .
(٢) في « د » : « الشوافي » .
(٣) في « ج » و« د » : وإعراب .
(٤) في « أ » : مشبِّهات .

فإن قلتَ : ما وجه أرباب الوقوف أنهم كتبوا « لا » في بعض المواضع ولم يستغنوا[1] بعدم كتابة الرمز الدالِّ على نفي الوقف في أكثرها ؟

قلت : لأن تلك المواضع كانت مظنة أنها محل وقف وانقطاع لها عما بعدها فنبهوا على خلاف ما يتوهم من ظواهرها .

هذا وقد وقع اختلاف بين الكوفي والبصري في بعض رؤوس الآي فجُعِلَ رمز آية الكوفي « لب » ، وعلامةُ خَمْسِهم الهاء ، وعشرهم رأس العين أو حرف الياء ، ورمزُ آية البصري « تب » ، وخَمسهم « خب » ، وعشرهم « عب » ، فقوله ﴿بسم الله الرحمٰن الرحيم﴾ في الفاتحة آية للكوفي ، و﴿ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ ﴾ آية للبصري ، مع الإجماع على أن سورة الفاتحة سبع آيات ، وأما البسملة من سائر السور فليست بآية اتفاقاً ، وكذا ﴿الم﴾ البقرة آية عند الكوفي خلافاً للبصري ، وتفصيل ذلك يطول ويصير للملول ، والعاقل يكفيه الإشارة .

ثم اعلم أنه قد يقع الوقف كافياً علىٰ إعراب وحسناً على آخر نحو قوله تعالىٰ : ﴿ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ﴾ [البقرة : ٢] فإنه إن جعلت[2] الموصول بعده نعتاً له فالوقف حسن ، وإن جعلته مرفوعاً أو منصوباً على القطع أو مبتدأ فوقفه كاف .

وبمراعاة هذه الملاحظات في إعراب الآيات وسائر الكلمات يحصل الفهم والدراية ويتضح منهاج الهداية ومعراج الرواية فتلتذُّ به التلاوة على وجه الغاية والنهاية ، وأما إذا لم يلاحظ الإعراب والمعنىٰ فقد يقع الواقف في خطأ المبنىٰ كما إذا وقف على قوله تعالىٰ : ﴿ وَإِن كَانَتْ وَٰحِدَةً فَلَهَا ٱلنِّصْفُ ۚ وَلِأَبَوَيْهِ ﴾ [النساء : ١١] وكذا الوقف علىٰ ﴿ لَا تَقْرَبُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ ﴾ [النساء : ٤٣] وكذا علىٰ ﴿ فَوَيْلٌ لِّلْمُصَلِّينَ ۙ ﴾ [الماعون : ٤] وإن كان رأس آية ، ولا يقاس هذا على[3] نحو :

---

(١) في « ب » : يكتفوا .

(٢) في « ب » : وإن جعلت .

(٣) في « ب » : ولا يقاس على هذا .

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

﴿رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ لما بينهما من الفرق الجلي المعنوي .

وأما قول المصري : (الوقف على ﴿ خَتَمَ ٱللَّهُ﴾ [البقرة : ٧] قبيح ، والابتداء بـ« الله » أقبح) فليس بصحيح ؛ لأن الوقف على ﴿ختم الله﴾ حسن ، إلا أنه يبدأ بما قبله ، والابتداء بـ« ختم » أحسن من الابتداء بالجلالة[١] .

ثم قوله : (وقد يكون الوقف قبيحاً والابتداء به جيداً نحو قوله تعالىٰ : ﴿ مَنۢ بَعَثَنَا مِن مَّرْقَدِنَا هَٰذَا﴾ فإن الوقف على « هذا » قبيح لفصله بين المبتدأ والخبر ولأنه يوهم أن الإشارة إلى « مرقدنا » وليس ذلك عند أئمة التفسير) . ففيه تنبيه حسن إلا أن الأقبح منه وصل « مرقدنا » ، فإن وقفه عند أرباب الوقوف لازم[٢] لما سبق ، وإن وصل « هذا » بما بعده لحصول توهم ما تقدم .

واختار حفص[٣] عن عاصم السكت على « مرقدنا » ، وهو وقفة لطيفة من غير تنفس لحصول هذا المعنىٰ ولدفع توهم ذلك المبنىٰ ، ولأن « هذا » وما بعده مع ما قبله داخلان في أجزاء مقولهم فلا يحسن القطع بالكلية بين مقولهم ، فتأمل فإنه موضع تحقيق ومحل تدقيق .

كما اختار السكت أيضاً على قوله في سورة الكهف ﴿وَلَمْ يَجْعَل لَّهُۥ عِوَجَاۜ﴾ [الكهف : ١] ، وغيرُه جعل وقفه مطلقاً مع أنه من رؤوس الآي ، ويتبين لك وجه

---

(١) ليست كل عبارة المصري غير صحيحة ، فالوقف على ﴿ختم الله﴾ يمكن أن يعد حسناً كما هو الوقف في ﴿الحمد لله﴾ ، ويمكن أن يعد قبيحاً لعدم تمام المعنى ، أما الابتداء بلفظ الجلالة في هذه الآية فهو ابتداء ظاهر القبح .

(٢) أو تام .

(٣) هو حفص بن سليمان بن المغيرة الأسدي بالولاء ، أبو عمر ، ويعرف بحفيص ، قارىء أهل الكوفة ، نزل بغداد وجاور بمكة ، وكان أعلم أصحاب عاصم بقراءته ، وهو ابن امرأته (ربيبه) ، ومن طريقه قراءة أهل المشرق ومعظم الناس حالياً ، توفي سنة ١٩٠هـ . « غاية النهاية » ١/ ٢٥٤ .

سكته وسبب العدول عن وقفه مما حكاه بعضهم[1] من أنه سمع شيخاً يعرب لتلامذته « قيماً » من قوله تعالىٰ : ﴿وَلَمْ يَجْعَل لَّهُۥ عِوَجَاۜ ۝١ قَيِّمًا﴾ صفة لـ« عوجاً » ، فقلت : يا هذا! كيف يكون العوج قيماً ؟! وترحمتُ علىٰ من وقف من القراء على ألف التنوين في « عوجاً » وقفةً لطيفةً دفعاً لهذا الوهم ، وإنما « قيماً » حال إما من اسم محذوف هو وعامله ، أي أنزله قيماً ، وإما من « الكتاب » وجملة النفي معطوفة على الأول ومعترضة على الثاني على ما ذكره « المغني »[2] .

[بَابُ المَقْطُوعِ وَالمَوْصُولِ]

[٧٩] (**واعْرِفْ لِمَقْطُوعٍ ومَوْصُولٍ وَتَا**) أي كن عارفاً بها وعالماً بمواضع اختلافها ، وقُدِّمَ المقطوع لأنه الأصل الموضوعُ (**في مُصْحَفِ الإِمَامِ فِيمَا قَدْ أَتَىٰ**) والمراد بالتاء تاء التأنيث التي كتبت بالتاء المجرورة وحقها علىٰ القياس أن تكتب بالتاء المربوطة ، فالجمهور يقفون عليها بالتاء متابعةً للرسم العثماني ، وبعضهم يقفون بالهاء كما فصله الشاطبي بناءً على قواعد كتابة العربية ، فخرج بما قررنا نحو : ﴿قالت﴾ و﴿المؤمنات﴾ فإنه لا خلاف فيهما رسماً ووقفاً عند جميع القراء .

[تعريفُ المُصْحَفِ الإِمامِ] :

والمراد بمصحف الإمام هو مصحف أمير المؤمنين عثمان بن عفان رضي الله عنه الذي اتخذه لنفسه يقرأ فيه كما قاله[3] الشيخ زكريا [٩٥] ، وليس هو بخطه كما توهمه[4] بعضهم علىٰ ما ذكره الشيخ خالد [٩٨] ، ولعله أراد

---

(١) في « أ » ، « ب » : بعضه .
(٢) « مغني اللبيب عن كتب الأعاريب » للعلامة ابن هشام ٢/٥٨٩ ، وقد تقدم التعريف به موسعاً في أول الكتاب .
(٣) في « ب » : قال .
(٤) في « ج » : توهم .

الشارح[1] اليمني حيث قال : (والمراد بمصحف الإمام في البيت ما كتبه أمير المؤمنين عثمان رضي الله عنه لنفسه على الخصوص)اهـ .

وهو وهمٌ ؛ إذ هو أمر زيد بن ثابت كاتب الوحي وغيره بأن يكتبوا المصاحف المتعددة وأرسلها إلىٰ مواضع مختلفة واختار واحداً منها لنفسه ولأهل المدينة وما بقي منها شيء .

والأظهر أن المراد بمصحف الإمام جنسه الشامل لما اتخذه لنفسه في المدينة ولما أرسله إلىٰ مكة والشام والكوفة والبصرة وغيرها .

ولام « لمقطوع » زيدَ لتأكيد التعدية والتقوية ، وقُصِرَ « تا » كوقف حمزة ، وهو مجرور للعطف على مثله فيما قبله ، وقد أبعد الشيخ زكريا حيث قطعه عما قبله وقال [٩٥] : (واعرف تاء التأنيث . . .)الخ ، وكذا قول المصري : (إنه يحتمل أن يكون بمعنىٰ « على » والتقدير : اعرف الوقف على المقطوع والموصول) ليس في محله ؛ لأن المراد هٰهنا معرفة المقطوع والموصول رسماً ، وإنما يترتب عليه علم[2] الوقف والوصل فرعاً .

وأما قول ابن المصنف [٤٢] وتابعه الرومي [٧١] : (إنها[3] بمعنىٰ « في » كقوله تعالىٰ : ﴿وَنَضَعُ ٱلْمَوَٰزِينَ ٱلْقِسْطَ لِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾) [الأنبياء : ٤٧] فليس في محله ، ولذا قال المصري : (ولا معنىٰ لقول القائل : واعرف في مقطوع) لكني أقول : يمكن أن يقال : التقدير واعرف المرسوم في مقطوع وموصول وتاءٍ كائنة في مصحف الإمام فيما قد وصل رسمه إلينا من طريق علمائنا الأعلام .

والحاصل أنه لا عبرة بكتابة مصحف العوام .

ثم اعلم أن الناظم أتىٰ بجملة من المرسوم ، وهو كثير[4] صُنف فيه كتاب

---

(١) في « أ » : الشيخ اليمني .
(٢) في « ب » : يترتب عليه الوقف .
(٣) الضمير في « إنها » يرجع إلى اللام في « لمقطوع » .
(٤) في « ب » : ثم اعلم أن ما ذكره الناظم من جملة المرسوم هو كثير .

« المقنع »[1] لأبي عمرو الداني ، ونظمه الشاطبي في « الرائية » وهي مشروحة مبسطة ، وإنما اختار هذه المواضع المذكورة لما يترتب عليها[2] من المنافع المسطورة ، أما في المقطوع فإنه يجوز الوقف على الكلمة الأولىٰ وكذا الابتداء بالثانية ، بخلاف الموصول فإنه لا يجوز فيه كلاهما ، وأما تاء التأنيث فلما تقدم ، والله أعلم .

ومما يجب التنبيه عليه أنه سئل مالك رحمه الله : هل تكتب[3] المصاحف على ما أحدثه الناس من الهجاء ؟ فقال : لا ، إلا على الكتابة الأولىٰ .

وقال أبو عمرو الداني : (ولا مخالف في ذلك من علماء الأمة)[4] ، وهذا معنىٰ قول الشاطبي في « الرائية » :

وقالَ مَالِكٌ القُرآنُ يكتَبُ بِالـ ـكتابِ الأَولِ لا مُسْتَحْدِثاً سُطِرَا[5]

[بحث « أن لا »] :

[٨٠] (**فَاقْطَعْ بِعَشرِ كَلِمَاتٍ « أَن لاَّ »**) ضبط بتنوين « كلمات » وإضافتها ، والثاني يحتاج إلىٰ تقدير ، أي اقطع « أن » في عشرِ كلماتِ « أن لاَّ » .

والأول أسلس في المبنىٰ وأحسن في المعنىٰ ؛ فإن « أن لا » مفعول « اقطع » أو خبر مبتدإٍ محذوف ، تقديره : هي « أن لا » حال كونها مقارنةً (**مَعْ مَلْجَأً وَلاَ إِلَـٰهَ إِلاَّ**) فالأول قوله تعالىٰ في التوبة : ﴿أَن لَّا مَلْجَأَ مِنَ ٱللَّهِ﴾ [١١٨] والثاني قوله في هود : ﴿وَأَن لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ [١٤] ، وفتح « ملجأً » على الحكاية ، ويجوز جره منوناً على الإعراب أو للضرورة .

---

(١) « المقنع في رسم مصاحف الأمصار » للإمام أبي عمرو عثمان بن سعيد الداني ، جمع فيه جملة المرسوم في المصاحف الأربعة المعتمدة من المكي والبصري والكوفي والمدني ، وبين فيه المقطوع والموصول وغيره .

(٢) في « ب » : عليه .

(٣) في « ب » : هل نكتب .

(٤) المقنع للداني ص١٠ .

(٥) « عقلية أتراب القصائد » للإمام الشاطبي ، بيت رقم ٣٨ .

وفي نسخة : « ملجأً أَنْ لاَّ إِلَـهَ إِلاَّ » ، وهي أولىٰ كما لا يخفىٰ .

قال ابن المصنف [٤٢] : (اتفقت المصاحف العثمانية على قطع نون « أن » الناصبة للفعل ، و« أن » الناصبة للاسم[(١)] عن « لا » النافية في عشرة مواضع) . وتبعه الشيخ زكريا [٩٥] والرومي [٧٢] أيضاً ، والظاهر أن يقال : نون المفتوحة المخففة[(٢)] عن « لا » النافية الداخلة على الاسم كما تقدم ، والناصبة الداخلة على الفعل كما في قوله :

[٨١] (**وَتَعْبُدُوا ياسِينَ ثَانيْ هُوْدَ لاَ**) أي ﴿ أَن لَّا تَعْبُدُواْ ٱلشَّيْطَـٰنَ ﴾ [٦٠] الواقعة في سورة ياسين .

ونصب « ياسين » على الظرفية ، وكان حقه أن يقول : وثانيَ هود ـ بالنصب ـ فحذف العاطف وسكن الياء ضرورة ، والمراد به قوله تعالىٰ : ﴿ أَن لَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّا ٱللَّهَ ﴾ [٢٦] ، واحترز بثانيها عن أولها[٢] فإنه موصول بلا خلاف .

ثم قوله « لا » مُتَعَلَّقُهُ بقوله : (**يُشْرِكْنَ تُشرِكْ يَدْخُلَنْ تَعْلُوا عَلَىٰ**) أي ﴿ عَلَىٰٓ أَن لَّا يُشْرِكْنَ بِٱللَّهِ شَيْـًٔا ﴾ في الممتحنة[١٢] ، و﴿ أَن لَّا تُشْرِكْ بِى شَيْـًٔا ﴾ في الحج[٢٦] ، و﴿ أَن لَّا يَدْخُلَنَّهَا ٱلْيَوْمَ ﴾ في نَ [٢٤] ، وخفف نون « يدخُلَنْ » وقطعت عما بعدها من ضميرها المتصل بها رسماً لضرورة الوزن ، و﴿ وَأَن لَّا تَعْلُواْ عَلَى ٱللَّهِ ﴾ في الدخان [١٩] ، وبقيد « علىٰ » بالألف احترز مما في سورة النمل ﴿ أَلَّا تَعْلُواْ عَلَىَّ ﴾ [٣١] بتشديد الياء .

[٨٢] (**أن لا يَقُولُوا لاَ أَقُولَ**) أي ﴿ أَن لَّا يَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ ﴾ في الأعراف [١٦٩] علىٰ خلافٍ في الخطاب والغيبة[(٣)] ، و﴿ أَن لَّآ أَقُولَ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ ﴾ [١٠٥]

---

(١) في « ب » وشرح ابن المصنف المطبوع : والناصبة للاسم . . . .

(٢) في « ب » : نون « أن » المخففة المفتوحة .

(٣) قوله : « على خلاف في الخطاب والغيبة » غير مثبت في « د » . والقراء العشرة متفقون على القراءة بصيغة الغيبة ، ولعل حذفها تصرف من الطابع حيث أجمعت النسخ المخطوطة الثلاث على إثباتها . =

فيها أيضاً في أول السورة[1] ، وأُخِّرَ للضرورة .

و« لا أقول » عطف على « لا يقولوا » بحذف العاطف ، لا أنَّ « أنْ » حذف للضرورة كما توهم المصري .

وقال الرومي [٧٢] : (قوله : « أن لا يقولوا » عطفٌ على ما سبق ، وكرر « أن لا » هٰهنا لطول العهد ، وقوله : « لا أقولَ » عطفٌ علىٰ « أن لا يقولوا » بحسب المعنىٰ فتقديره : أن لا أقول ، وإنما ذَكَرَ « لا » وحذف « أن » للوزن ، لكن يجعلُ « لا أقول » منصوباً ليدل علىٰ تقدير « أن ») .

ولا يخفىٰ أن لا معنىٰ لطول العهد أصلاً في ذكر « أن لا » فإنه على أصله وصلاً وفصلاً ، والصواب ما قدمناه من أنَّ « لا أقولَ » عطف علىٰ « لا يقولوا » كما هو صحيح المبنىٰ فلا يحتاج عطفه على « أن لا يقولوا » بحسب المعنىٰ ، وبهذا تمت العشرة .

والمفهوم من إفادة الحصر أن كلما جاء « أن لا » من غيرها تكون موصولة اتفاقاً نحو : ﴿ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا ﴾ [طه : ٨٩] و﴿ أَلَّا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ ﴿٣٨﴾ ﴾ [النجم : ٣٨] إلا في سورة الأنبياء من قوله : ﴿ أَن لَّآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنتَ ﴾ [٨٧] فإنهم اختلفوا في قطعها ووصلها ، ويمكن إدراجها تحت عموم قوله سابقاً : « ولا إله إلا » ، أو يقال : لعل مختار الشيخ أنه موصول .

وقد ذهب الشيخ زكريا إلى ظاهر كلام المصنف حيث قال [٩٦] : (وما عدا العشرة موصول) .

نعم قال اللبيب : (والوصل أشهر) ، فالقطع هو الأولىٰ لأنه الأصل من انفصال إحدى الكلمتين عن الأخرىٰ ، ووجه الوصل هو التقوية وقصد الامتزاج وتنزيله منزلة المحذوف لأن النون لما أُدغمت بلا غنة فكأنها ذهبت بالكلية لفظاً فسقطت رسماً ، فيجري عليها حكم نون ﴿جُنَّةٌ﴾ المدغمة من أنها لم ترسم

---

(١) في « ب » : في الأعراف أيضاً .

فإنها لكمال اتصالها عدت كلمة واحدة واعتبرت تلك الحالة .

ثم المراد بالوصل وصلٌ اعتباري وهو أن يوجد هناك حذف حرف لا وصل صوري ؛ لاستحالة اتصال الهمزة بالنون في الكتابة ، ثم قال :

[بحث « إنْ مَا » و« عنْ مَا »] :

(« **إنْ مَا** » ☆ **بالرَّعدِ والمفتوحَ صِلْ و« عَنْ مَا »**) أي وكذا اتفقوا أيضاً على قطع « إن » الشرطية عن « ما » المؤكدة في قوله تعالىٰ : ﴿وَإِن مَّا نُرِيَنَّكَ بَعْضَ ٱلَّذِى نَعِدُهُمْ﴾ بالرعد [٤٠] ، واتفقوا على وصل ميم « أم » بـ« ما » الاسمية حيث جاءت نحو : ﴿أَمَّا ٱشْتَمَلَتْ عَلَيْهِ﴾ بالأنعام[١٤٣] ، و﴿أَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [٥٩] و﴿أَمَّاذَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [٨٤] كلاهما بالنمل ، لكن عبارة الناظم قاصرة عن ذلك لعدم تقدم « أم » هنالك .

وأما قول ابن المصنف [٤٢] في هذه الأمثلة : (إنهم اتفقوا على وصل « أن » المفتوحة بـ« ما » الاسمية) فموهمٌ لذكرهم هذه الأمثلة في مقابل « إن » المكسورة مع « ما » ، والتحقيق ما قدمناه ، ثم احترز بقيد « الرعد » المفيد للحصر من غير ما جاء في سائر السور من قوله تعالىٰ : ﴿فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّى هُدًى﴾ في البقرة [٣٨] ، ﴿وَإِمَّا تَخَافَنَّ﴾ بالأنفال [٥٨] ، ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ﴾ بمريم [٢٦] ، ﴿وَإِمَّا نُرِيَنَّكَ﴾ بيونس [٤٦] وغافر[1] [٧٧] ، فقوله « والمفتوحَ صل » أراد به « أمَّا » المفتوح الهمز ولو كان أصله « أمْ مَا » لا « أنْ مَا » ، وإنما ذكره بعده استطراداً ولِمَا بينهما من نسبة اللفظ اشتباهاً .

ذكر المصري أنه قال في « المقنع » [٧٦] : (وقوله : ﴿أَمَّا ٱشْتَمَلَتْ﴾ هي في المصحف حرف واحد ومعناها أم الذي) .

قلت[2] : (وأطلق الناظم الحكم فيه ولم يقيده بموضع وهو الصواب ؛

---

(١) موضع غافر (فإما) بالفاء .

(٢) هو كلام الشارح المصري يدلي فيه برأيه بعد ذكره لما في كتاب « المقنع » .

لاتفاق المصاحف عليه ، وأفهم كلام « المقنع » تقييده بـ﴿أما اشتملت﴾ وليس كذلك) .

أقول[1] : التخطئة خطأ فاحش على إمام الكل في هذا الفن ، وإنما نشأ هذا من قصور فهم القائل لأن قوله : ﴿أما اشتملت﴾ أول ما وقع في القرآن ، وقد بينه بتعليله الشامل له ولغيره حيث قال : « معناه أم شيء »[2] فـ« كلُّ الصَّيد في جوف الفرا »[3] فافهم بلا امترا .

واتفقت المصاحف أيضاً على قطع « عن » عن « ما » الموصولة في قوله تعالىٰ : ﴿فَلَمَّا عَتَوْا عَن مَّا نُهُوا عَنْهُ﴾ في الأعراف [١٦٦] ، وإليه أشار بقوله :

[٨٣] (**نُهُوا اقْطَعُوا** « **مِنْ مَلكت** » **رُوْمُ النِّسَا**) ففي غير الأعراف تكون موصولة كما في قوله تعالىٰ : ﴿عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ [البقرة : ٧٤] و﴿وَإِن لَّمْ يَنتَهُوا عَمَّا يَقُولُونَ﴾ [المائدة : ٧٣] و﴿سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [النحل : ١] و﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ﴾ [النبأ : ١] و﴿عَمَّا قَلِيلٍ﴾ [المؤمنون : ٤٠] .

هذا وقد ضبط « روم » بالرفع والنصب وهو الأولىٰ ليكون نصبه على نزع الخافض ، ويؤيده ما في نسخة صحيحة وهي أصل الشيخ زكريا[٩٧] : « نُهُوا اقطعوا مما بروم والنسا » .

[بحث « مِنْ مَا »]:

والمعنىٰ أن المصاحف اتفقت على قطع « من » الجارة عن « ما » الموصولة نحو : ﴿مِّن مَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُم مِّن شُرَكَاءَ﴾ بالروم [٢٨] ، ﴿فَمِن مَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُم مِّن فَتَيَاتِكُمُ﴾ بالنساء [٢٥] ، وقُدِّم الروم لأجل الوزن ، والخطاب في

---

(١) كلام المؤلف علي القاري .
(٢) لم أجد هذا القول عند الداني بعد البحث .
(٣) تقدم شرحه ونسبته .

« اقطعوا » للقراء ولكتَبَةِ[1] المصاحف ، ومفعوله « عن ما نهوا » وما بعده معطوف على ما قبله بحذف العاطف .

(**خَلْفُ المُنَافِقِينَ « أَمْ مَنْ » أَسَّسَا**) بألفِ الإطلاق معروفاً ومجهولاً كما قرىء بهما في السبعة[2] ، والأكثر على الأول .

أقول : « خُلْفُ » ضُبِطَ بالرفع ، أي خلفُ ما في المنافقين ثبت كما ذكره الشيخ زكريا [٩٧] ، وبالنصب على أنه ظرف لـ« اقطعوا » بتقدير مضاف ، أي مع خلف المنافقين .

والمعنىٰ : اختلفت المصاحف في قطع ﴿ وَأَنفِقُواْ مِن مَّا رَزَقْنَٰكُم ﴾ في المنافقين [١٠] ، بخلافِ ما عدا هذه الثلاثة فإنه موصول اتفاقاً نحو : ﴿ وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ ﴾ [البقرة : ٣] و﴿ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا ﴾ [البقرة : ٢٣] ، وأما قوله : ﴿ مِّن مَّالِ ٱللَّهِ ﴾ [النور : ٣٣] و﴿ مِّن مَّآءٍ مَّهِينٍ ﴾ [السجدة : ٨] وشبهه فمقطوع ، ولعله قيده بقوله « ملكت »[3] لهذا .

وكذا لا خلاف في نحو : ﴿ مِمَّن مَّنَعَ ﴾ [البقرة : ١١٤] و﴿ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ ﴾ [يونس : ١٧] ونحو ذلك في أنَّ « مِنْ » موصولة بـ« مَنْ » الموصولة .

[بحث « أَمْ مَنْ »] :

ثم قوله « أَمْ مَنْ أَسَّسَا » معطوف على مفعول « اقطعوا » بحذف العاطف ، والجملة بينهما معترضة .

---

(١) في « ب » : أو لكتبة .

(٢) قرأ نافع وابن عامر (أُسِّسَ) [التوبة : ١٠٩] في الموضعين بالبناء للمجهول و(بنيانُه) بالرفع ، وقرأ الباقون بالبناء للفاعل ونصب (بنيانَه) . « تحبير التيسير » ١٢١ .

(٣) أي في نسخة المؤلف التي هي بلفظ (. . . من ملكت رومُ النِّسَا * خُلفُ المنافقين . . .) حيث إن الناظم سرد المثالين بقوله : « من ملكت » أي الآيتين اللتين جاء بهما لفظ « ملك » مقروناً بتاء التأنيث ، وعطف عليه ما في المنافقين بذكر سورته أيضاً لأنه موضع ليس فيه لفظ « مَلَكَ » فاكتملت الثلاثة ، وفي نسخ أخرى للمقدمة : « من ما بروم والنسا » .

والمعنىٰ أنهم اتفقوا علىٰ قطع « أَمْ » عن « مَنْ » الاستفهامية في ﴿أَم مَّنْ أَسَّسَ بُنْيَـٰنَهُۥ﴾ في التوبة [١٠٩] ، و﴿أَم مَّن يَأْتِىٓ ءَامِنًا يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ﴾ في فصلت [٤٠] ، و﴿ أَم مَّن يَكُونُ عَلَيْهِمْ وَكِيلًا ﴾ بالنساء [١٠٩] ، و﴿أَم مَّنْ خَلَقْنَآ ﴾ في الذِّبح [١١] ـ بكسر الذال ـ وهو الصافات لقوله تعالىٰ فيها : ﴿ وَفَدَيْنَـٰهُ بِذِبْحٍ عَظِيمٍ﴾ [١٠٧] كما قال :

[٨٤] (**فُصِّلَتِ النِّسَا وذبحٍ « حيثُ مَا »**) وقَصْرُ « النساء » ضرورةٌ ، وكذا حذف العاطف فيها ، وقد أغرب المصري حيث قال : (أبعد المصنف في الدِّلالة بقوله : « وذبحٍ » ، ولو قال : « فُصِّلت النِّسَا خلقنا حيثُ ما » لكان أقرب كعادته ولعدم نظيره)اهـ وغرابةُ تعبيره لا تخفىٰ[1] .

وأما قول الرومي [٧٤] : (إنَّ « النساء » عطف على « فصلت » بحسب المعنىٰ) فلا معنىٰ له ؛ إذ يصح من حيث المبنىٰ .

واتفقوا على وصل ما عدا الأربعة نحو : ﴿أَمَّن لَّا يَهِدِّىٓ﴾ [يونس : ٣٥] و﴿أَمَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ﴾ [النمل : ٦٠] و﴿ أَمَّن يُجِيبُ ٱلْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ ﴾ [النمل : ٦٢] فوجه الفصل كونه الأصل ، ووجه الوصل التقوية ، ووجه الخُلفِ[2] الجمع .

[بحث « حيث ما »] :

ثم قوله : « حيث ما » معطوف المحل علىٰ مفعول « اقطعوا » ، والمعنىٰ أنهم اتفقوا على قطع « حيث » عن « ما » في موضعي البقرة ولم يأتِ غيرهما ، وهما قوله تعالىٰ : ﴿ وَحَيْثُ مَا كُنتُمْ فَوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُۥ ۗ وَإِنَّ﴾ [١٤٤] ﴿ وَحَيْثُ مَا كُنتُمْ فَوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُۥ لِئَلَّا﴾ [١٥٠] وقد دَلَّ إطلاق النظم على إرادة شمولهما

---

(١) اقتراح الشارح المصري باستعمال لفظ (خلقنا) المقارن لـ« أم من » في سورة الصافات ، بدلاً من لفظ (وذبح) الذي استخدمه الناظم جيّد ، وفيه موافقة لعادة الناظم في ذكر كلمة قريبة في الآية للكلمة المتحدث عنها ، ولا التباس فيه لعدم نظيره كما قال ، إلا أنه لم يعجب الشارح وعده غريباً .

(٢) أي الجمع بين الوصل والفصل .

وفاقاً للشاطبي في « الرائية »[1] ، وقد نَصَّ « المقنع » [٧٨] على موضعي البقرة .

[بحث « أن لم »] :

(وَ « أَن لَّمِ » **المفتُوحَ كَسْرَ « إِن مَّا »**) بنصب « المفتوحَ » على أنه مفعول تقديره : واقطعوا « أَنْ لَمْ » المفتوح همزته وهو « أن » المصدرية عن « لم » الجازمة أينما وقعت لإطلاق حكمه نحو : ﴿ ذَٰلِكَ أَن لَّمْ يَكُن رَّبُّكَ ﴾ في الأنعام [١٣١] ، ﴿ أَيَحْسَبُ أَن لَّمْ يَرَهُۥٓ أَحَدٌ ﴾ في البلد [٧] ، وقيد بالمفتوح احترازاً عن المكسور فإن بعضه مقطوع وبعضه موصول كما سيأتي[2] .

[بحث « أَنَّ ما » و« إِنَّ ما »] :

و« كسرَ إِنَّ ما » منصوب أيضاً على المفعولية ، أي اقطعوا « إِنَّ » المكسورة عن « ما » الموصولة بالأنعام فقط نحو : ﴿ إِنَّ مَا تُوعَدُونَ لَءَاتٍ ﴾ [١٣٤] ، ولهذا قال :

[٨٥] (**الأَنْعَامَ والمفتوحَ يَدْعُونَ معا**) إعلال « الأنعام » سبق في « الأضراس »[3] وهو منصوب على نزع الخافض ، و« المفتوحَ » منصوب .

أي اقطعوا « أَنَّ ما » المفتوح[4] همزته من قوله تعالىٰ : ﴿ وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ هُوَ ٱلْبَٰطِلُ ﴾ في الحج [٦٢] ، ﴿ وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ مِن دُونِهِ ٱلْبَٰطِلُ ﴾ [٣٠] في لقمان ، على خلافٍ في خطابهما وغيبتهما[5] ، وهذا معنىٰ قوله : « معاً » أي في الموضعين جميعاً ، وحذف تنوينه وقفاً .

---

(١) قال الإمام الشاطبي رحمه الله في « الرائية » : وحيث ما فاقطعوا . . . .

(٢) من قوله : « وقيد بالمفتوح . . . » إلى هنا سقط من « أ » .

(٣) يعني عند قول الناظم : « إذا وليا * الاضراسَ من أيسرَ أو يمناها » .

(٤) في « ب » : المفتوحة .

(٥) قرأ بتاء الخطاب نافع وابن كثير وابن عامر وشعبة وأبو جعفر ، والباقون بياء الغيب .

(وَخُلْفُ الأَنْفَالِ) بالنقل (وَنَحْلٍ وَقَعَا) بألف الإطلاق نظراً إلى إفراد لفظ الخلف أو بألف التثنية نظراً إلىٰ وقوع الخلف في السورتين ، والتقدير : وخُلْفُ ما فيهما وقع في رسوم المصاحف ، وهو بمنزلة الاستثناء من مفهوم كلامه السابق لفاً ونشراً مشوشاً من « أنَّ » المكسور والمفتوح مع « ما »[1] .

والحاصل أنهم اختلفوا في وصل « إنَّ ما » المكسور وقطعه في قوله تعالىٰ : ﴿ إِنَّمَا عِندَ ٱللَّهِ هُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ﴾ في النحل [٩٥] ، والوصل أثبت كما في « الرائية »[2] ، والباقي موصول اتفاقاً نحو : ﴿ إِنَّمَا صَنَعُواْ كَيْدُ سَٰحِرٍ ﴾ [طه : ٦٩] [﴿ إِنَّمَا تُوعَدُونَ لَصَادِقٌ ﴾ [الذاريات : ٥]][3] ﴿ إِنَّمَا تُوعَدُونَ لَوَٰقِعٌ ﴾ [المرسلات : ٧] ﴿ إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ ﴾ [النساء : ١٧١] ﴿ إِنَّمَآ أَنتَ مُنذِرٌ ﴾ [الرعد : ٧] ﴿ إِنَّمَآ أَنَا۠ بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ ﴾ [الكهف : ١١٠] وكذا اختلفوا في وصل « أنما » المفتوح وقطعه في قوله تعالى : ﴿ ۞ وَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّمَا غَنِمْتُم مِّن شَىْءٍ ﴾ بالأنفال [٤١] ، والوصلُ أثبت كما في « الرائية »[4] ، واتفقوا على وصل ما عداه نحو : ﴿ يُوحَىٰٓ إِلَىَّ أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ ﴾ [الكهف : ١١٠] و﴿ إِن يُوحَىٰٓ إِلَىَّ إِلَّآ أَنَّمَآ أَنَا۠ نَذِيرٌ مُّبِينٌ ﴾ [ص : ٧٠] و﴿ فَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّمَا عَلَىٰ رَسُولِنَا ٱلْبَلَٰغُ ٱلْمُبِينُ ﴾ [المائدة : ٩٢] .

ثم اعلم أنَّ في كلامه ما لا يخفىٰ من الإيهام والإبهام ، فإنه أوهَمَ أنَّ كلاً منهما مفتوحة ، وأبهم المكسورة مع أنَّ في النحل ثمانية مواضع غير هذه مكسورة .

قال بحرق : (وإنما تعينت لكونها اسمية وما عداها فعلية ﴿ إِنَّمَا يَبْلُوكُمُ

---

(١) في « أ » : من المكسورة والمفتوحة مع « ما » .

(٢) قال الشاطبي رحمه الله في « الرائية » [٢٥١] :

وإنَّ مـا عنـد حـرف النحـل جـاء كـذا . . . . . .

فأشار بقوله : «كذا» إلى السابق في البيت قبله : «والوصل أُثْبِتَ في الأنفال . . .» .

(٣) سقط من « ب » .

(٤) قال الإمام الشاطبي رحمه الله في « الرائية » [٢٥٠] :

. . . . . والـوَصْـلُ أُثْبِـتَ فـي الأنفـال مختبـرا

ٱللَّهُ﴾ [النحل : ٩٢] ﴿إِنَّمَا سُلْطَٰنُهُۥ﴾ [النحل : ١٠٠] ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَىْءٍ﴾) [النحل : ٤٠] اهـ .

وخَطَؤُه مما لا يخفىٰ ؛ لأنَّ كلاً من المثالين الأخيرين اسمية ، ولا يفيده وقوع الجملة الفعلية بعدهما من قوله : ﴿إذا أردناه﴾ [النحل : ٤٠] ومن قوله : ﴿يتولونه﴾ [النحل : ١٠٠] إلا بتكلف لا يخلو من تعسف في الجملة ، نعم لو قال : وما عداها عرفية لكان تفرقة منه خفية .

[بحث « كُلَّ ما »] :

[٨٦] (وَ« كُلِّ مَا » سَأَلْتُمُوهُ وَاخْتُلِفْ) بكسر « كل » على الحكاية ، وإلا فهو منصوب على المفعولية ، أي اقطعوا لفظ « كل » عن « ما » في ﴿كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ﴾ في سورة إبراهيم [٣٤] .

واختلف أرباب الرسوم في غيره ، فوقع الاختلاف في كُلَّ ما (رُدُّوا كَذَا قُلْ « بِئْسَمَا » والوَصْلَ صِفْ) فـ﴿كُلَّ مَا رُدُّوٓا إِلَى ٱلْفِتْنَةِ﴾[(١)] بالنساء [٩١] مختلفٌ في فصله وقطعه ، وكذا وقع الاختلاف في ﴿كُلَّمَا دَخَلَتْ أُمَّةٌ﴾ في الأعراف [٣٨] ، و﴿كُلَّ مَا جَآءَ أُمَّةً﴾ بالمؤمنين[(٢)] [٤٤] ، و﴿كُلَّمَآ أُلْقِىَ﴾ بالملك [٨] كما نَصَّ أبو عمرو الداني في « المقنع » [٧٤] على الخلاف في هذه الثلاثة[(٣)] .

ففي هذا قصورٌ من الناظم للكلام عن مقام المرام ، حتىٰ قال ابن المصنف [٤٤] : (وعبارة الناظم لا تفهم الخلاف في[(٤)] هذه الثلاثة) .

وأما قول الرومي [٧٥] : (ولعله سكت عنها اكتفاءً بذكر واحد منها

---

(١) قوله : « إلىٰ الفتنة » سقط من « أ » .

(٢) في « أ » : بالموضعين ، وهو خطأ .

(٣) ذكر الداني في المقنع موضعي : النساء وإبراهيم ، وأشار إلى الخلاف في موضع النساء ، ثم ذكر باقي المواضع مجملة نقلاً عن مصحف عبد الله أنها بالقطع فالداني لم ينص على الخلاف في هذه الثلاثة ، ونص عليه الناظم في النشر (٢/ ١٤٩) .

(٤) في أ : « إلى » .

ولِاشتهار ما عداه عندهم[1]) . فعذر بارد ، وعن حضور الفهم شارد ، فنظمت فقلت :

وَجَـــاءَ أُمـــةً وأُلْقـــي دَخَلَـــتْ فـي وَصْلِهَـا وَقَطْعِهَـا فـاختَلَفَـتْ[2]

فما عدا الخمسة اتفقوا على وصله نحو : ﴿ أَفَكُلَّمَا جَآءَكُمْ رَسُولٌ﴾ [البقرة : ٨٧] ﴿ كُلَّمَا نَضِجَتْ جُلُودُهُم﴾ [النساء : ٥٦] ﴿ كُلَّمَآ أَوْقَدُواْ نَارًا لِّلْحَرْبِ﴾ [المائدة : ٦٤] .

هذا ومن المعلوم **أنَّ خَطَّين لا يقاسان : خَطُّ العروض وخَطُّ المصحف** ، وإنما يُتَّبعُ الرسم تعبداً وتبركاً واقتداءً بالصحابة الكرام كتابةً وقراءةً .

وقد نبَّه الزجاجي[3] على أنَّ « كلما » إن كانت ظرفاً كتبت موصولة ، أو شرطاً فمقطوعة ، فهي إن لم تحتمل الظرفية كقوله تعالىٰ : ﴿وَءَاتَىٰكُم مِّن كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ﴾ [إبراهيم : ٣٤] فمقطوعة ، أي قطعاً ، وإن احتملتها وعدمها كالمواضع المذكورة آنفاً ففيها خلاف ، وإن تعينت للظرفية فموصولة .

قلت : فكأنما أخذ هذه القاعدة المذكورة من ضمن رسوم « كلما » المسطورة ، وأما ما عداها نحو : ﴿ كُلَّمَآ أَضَآءَ لَهُم﴾ [البقرة : ٢٠] فموصول .

[بحثُ « بئسَ مَا »] :

ثم قال : « كذا قل بئسما » أي ﴿ بِئْسَمَا يَأْمُرُكُم بِهِۦٓ إِيمَٰنُكُمْ﴾ بالبقرة [٩٣] مختلفٌ أيضاً في وصله وقطعه ، ثم جزم بقوله : « والوصل صف » [٨٧] (**خَلَفْتُمُونِي واشْتَرَوا « في مَا » اقْطَعَا**) أي صف الوصل في ﴿ بِئْسَمَا خَلَفْتُمُونِى مِنۢ بَعْدِىٓ﴾ بالأعراف [١٥٠] ، و﴿ بِئْسَمَا ٱشْتَرَوْاْ بِهِۦٓ أَنفُسَهُمْ﴾ بالبقرة [٩٠] اتفاقاً ،

---

(١) في « أ » : عنده .

(٢) المعمول به بالقطع في موضعي النساء والمؤمنون ، وبالوصل في موضعي الأعراف والملك .

(٣) هو عبد الرحمٰن بن إسحاق النهاوندي الزجاجي ، شيخ العربية في عصره، ولد في « نهاوند » ونشأ في « بغداد » وسكن « دمشق » وتوفي في « طبرية » سنة ٣٣٧هـ ، له كتب ، منها : « الجمل الكبرى » و« الإيضاح في علل النحو » و« الأمالي » . « وفيات الأعيان » ١/ ٢٧٨ .

ومفهوم كلامه أنَّ ما عدا هذه الثلاثة مقطوع بلا خلاف وهو حيثما وقع « بئسما » مقروناً باللام ، وهي خمسة : ﴿وَلَبِئْسَ مَا شَرَوْا بِهِۦٓ أَنفُسَهُمْ﴾ بالبقرة [١٠٢] ، ﴿لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [٦٢] ﴿لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَصْنَعُونَ﴾ [٦٣] ﴿لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ﴾ [٧٩] ﴿لَبِئْسَ مَا قَدَّمَتْ لَهُمْ أَنفُسُهُمْ﴾ [٨٠] بالمائدة ، أو مقروناً بالفاء ، وهو موضعان : ﴿فَبِئْسَ مَا يَشْتَرُونَ﴾ [١٨٧] في موضعي آل عمران[1] ، فالمجموع سبعة لا ستة كما توهم المصري .

[بحث « في ما »] :

ثم قوله : « في ما اقطعا » ابتداء كلام ، وأصله : اقطعن ، قلبت النون المخففة ألفاً حال الوقف لا ضرورة الوزن كما ذكره اليمني .

و« فيما » مفعول مقدم ، والمعنىٰ : اقطع « في » عن « ما » الموصولة في أحد عشر موضعاً كما بينه بقوله :

. . . . . أُوْحِي أَفَضْتُمُ اشْتَهَتْ يَبْلُو مَعَا

[٨٨] ثَانِيْ فَعَلْنَ وقعت رُوْمٌ كِلاَ تَنْزِيْلَ شُعَرَا وَغَيرهَا صِلاَ

أي صِلَن ، أَمَر بالوصل مؤكداً بالنون المخففة المبدلة ألفاً حال الوقف ، أراد قوله تعالىٰ : ﴿قُل لَّآ أَجِدُ فِى مَآ أُوحِىَ إِلَىَّ مُحَرَّمًا﴾[2] بالأنعام [١٤٥] ، و﴿فِى مَآ أَفَضْتُمْ﴾ بالنور [١٤] ، و﴿فِى مَا ٱشْتَهَتْ أَنفُسُهُمْ﴾ بالأنبياء [١٠٢] ، و﴿وَلَٰكِن لِّيَبْلُوَكُمْ فِى مَآ ءَاتَىٰكُمْ﴾ بالمائدة [٤٨] ، و﴿لِّيَبْلُوَكُمْ فِى مَآ ءَاتَىٰكُمْ﴾ آخر الأنعام [١٦٥] ، وإليهما أشار بقوله « معاً » ، و﴿فِى مَا فَعَلْنَ فِىٓ أَنفُسِهِنَّ مِن مَّعْرُوفٍ﴾ ثاني البقرة [٢٤٠] ، وإليه[3] أشار بقوله[4] : « ثاني فعلن » احترازاً من أوله وهو قوله : ﴿فِيمَا فَعَلْنَ فِىٓ أَنفُسِهِنَّ بِٱلْمَعْرُوفِ﴾ ، و﴿وَنُنشِئَكُمْ فِى مَا

---

(١) في آل عمران موضع واحد فقط ، فتخطئة الشارح لغيره خطأ منه عفا الله عنه .
(٢) زاد في « ب » : على طاعم يطعمه .
(٣) في أ : وإليهما .
(٤) من قوله : « بقوله معاً . . . » إلى هنا سقط من « أ» .

﴿ لَا تَعْلَمُونَ ﴾ بالواقعة [٦١]، و﴿ هَل لَّكُم مِّن مَّا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُم مِّن شُرَكَآءَ فِى مَا رَزَقْنَٰكُمْ ﴾ بالروم [٢٨] ، و﴿ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ فِى مَا هُمْ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ ﴾ [٣] و﴿ أَنتَ تَحْكُمُ بَيْنَ عِبَادِكَ فِى مَا كَانُوا۟ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ ﴾ [٤٦] كلاهما بالزمر ، وإليه أشار بقوله : « كلا تنزيل » ، وقوله : ﴿ أَتُتْرَكُونَ فِى مَا هَٰهُنَآ ءَامِنِينَ ﴾ بالشعراء [١٤٦] .

ثم الضمير في قوله : « وغيرها صلا » راجعٌ إلىٰ سورة الشعراء لكونها أقرب مذكور ولأنه المطابق لكتب الرسم والموافق لما صَرَّح به الشاطبي في قوله [٢٤٩] :

وفي سوى الشُّعَراءِ بالوَصْلِ بعضُهُمْ . . . . . .

وفي نسخة : « وغير ذي صلا » ، وفي أخرىٰ : « وغيره صِلا » بالتذكير فهو راجع إلىٰ لفظ « الشعراء » ، والمعنى : فما عدا الشعراء صله لاختلاف وقع فيه ، بخلاف الشعراء فإنه لا خلاف في قطعه ، وبخلاف ما عدا المذكورات ، فإنه لا خلاف في[1] وصله سواء كان « ما » خبرية أو استفهامية نحو : ﴿ فِيمَا فَعَلْنَ فِىٓ أَنفُسِهِنَّ بِٱلْمَعْرُوفِ ﴾ في أول البقرة [٢٣٤] كما فهم من قيد ثاني البقرة ، ونحو : ﴿ فِيمَ كُنتُمْ ﴾ [النساء : ٩٧] و﴿ فِيمَ أَنتَ ﴾ [النازعات : ٤٣] ، وقوله تعالىٰ : ﴿ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ فِيمَا كَانُوا۟ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ ﴾ [البقرة : ١١٣] فتحصل أن ما في سورة الشعراء هو الحرف المتفق على قطعه كما صَرَّح به ابن المصنف [٤٥] ، وسائر المذكورات قد اختلفوا في وصلها وقطعها ، وإنما حكم عليها بالقطع أولاً ثم جَوَّز وصلها آخراً إشعاراً بأن القطع هو الأَولىٰ لأنه هو الأصل في رسم المبنىٰ ، فقول خالد الأزهري [١٠٣] : (وأما ﴿ أَتُتْرَكُونَ فِى مَا هَٰهُنَآ ءَامِنِينَ ﴾ في الشعراء [١٤٦] فهو من المختلف فيه فذكره مع المتفق عليه سهوٌ منه)[2] فخطأ فاحش صدر عنه حيث عكس القضية .

---

(١) من قوله : « قطعه وبخلاف . . . » إلى هنا سقط من « ب » .

(٢) وهذا الخطأ وقع عند الشيخ زكريا الأنصاري أيضاً كما في « الدقائق المحكمة » ص١٠١ .

وأما قول ابن المصنف [٤٥] : (أي وغير هذه الأحد عشر موضعاً صلهُ بلا خلاف) [٤٥] فيفهم منه أن المواضع الأحد عشر كلها ليس فيها خلاف ، وليس كذلك لما تقدم ولما صُرِّح أيضاً من أنَّ قطع « في » عن « ما » الموصولة في عشرة مواضعَ بخلاف ، وفي موضع بلا خلاف ، ولا يفهم من عبارة الناظم ؛ لأنه لم يذكره صريحاً ولا إشارةً . اهـ

فتبين لك أن ضمير « غيرها » إلىٰ جميع المذكورات خطأ ظاهر ، ويترتب عليه فسادٌ باهر ، وقد غفل عنه ابن المصنف أيضاً .

وأما قول الرومي [٧٦] : (وقد جزم الناظم في جميعها بالقطع ، والمشهور الاختلاف في العشرة الأولىٰ منها ، والجزمُ في الحادي عشر فقط اللهمَّ إلا أن يترجح عنده جانب القطع فيها أيضاً) فغلط منه ، وكأنه تبع خالداً في نقله وقلد ابن المصنف في مرجع ضمير « غيرها » .

وأما الشيخ زكريا فقد استراح في هذا المقام واكتفىٰ بتحصيل المرام حيث قال : (وهذه الأحد عشر فيها الخلاف إلا الأخير فمتفق على قطعه)[1] لكن غفل عن موضع حله إذ قال [١٠١] : (« وغير ذي » أي المواضع الأحد عشر) فتأمل[2] .

ثم قوله [١٠٢] : (« صلا » أي صلها) غير صحيح ؛ لأن مفعول صِلْ « غيرَها » .

وقد تبين لك اضطراب كلام الشيخ زكريا في هذا المحل ، وقد وقع في الوهل من جهة الحل ، ولهذا اعترض المصري عليه بقوله : (إنه أجرى

---

(١) لم أجد هذا الكلام عند الشيخ زكريا ، وإنما في النسخة المطبوعة ما يوافق كلام الأزهري السابق المذكور قبل قليل ، ولعل نسخة كتاب الشيخ زكريا التي معنا مختلفة عن التي مع المؤلف ملا علي القاري .

(٢) لعل الشيخ زكريا أراد المواضع الأحد عشر دون النظر إليها من حيث كونها حصل فيها الخلاف دون الأخير أم لا ، لسبق ذكر الخلاف فيها .

الخلاف في التي في الشعراء وجزم بالقطع في العشرة وهو مخالف لما في « المقنع » [٧٢]) اهـ[١] .

ولا يخفىٰ أنه ليس مخالفاً للمقنع لا باعتبار أول كلامه ولا بالنسبة إلىٰ آخر مرامه[٢] ، فتأمل فإنه موضع زلل ، والله سبحانه هو الملهم بالصواب ، وإليه المرجع والمآب .

[٨٩] « **فَأَيْنَمَا** » **كَالنَّحْلِ صِلْ وَمُخْتَلِفْ في الشُّعَرَا الأَحْزَابِ والنِّسَا وُصِفْ**

بصيغة المجهول ، أي صف الاختلاف في السور الثلاثة .

قال اليمني : (وفي بعض النسخ « اتُّصِفْ » والمعنىٰ واحد) .

أقول : وفيه أنَّ المبنىٰ مختلف ؛ لأن الفعل اللاَّزم لا يبنىٰ مجهولاً .

ثم قوله : « مختلف » اسم فاعل ، والتقدير : مختلف رسمه ، أو الرسم مختلف .

وقوله : «وُصِفْ» الجملة استئنافية، وأغرب بَحْرق حيث قال : («ومختلف» حال ، أي وُصِفَ لنا مختلفاً) .

وقُصِرَ « الشعراء » و« النساء » ضرورةً ، وفي نسخة بدل الشعرا « الظُّلَّة » وهي أصلُ الشيخ زكريا لما جاء في السورة ﴿عَذَابُ يَوْمِ ٱلظُّلَّةِ﴾ [١٨٩] .

[بحث « أين ما »] :

أي اتفقت المصاحف علىٰ وصل قوله تعالىٰ : ﴿فَأَيْنَمَا تُوَلُّواْ فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ﴾ بالبقرة [١١٥] ، وكذلك ﴿أَيْنَمَا يُوَجِّههُّ لَا يَأْتِ بِخَيْرٍ﴾ بالنحل [٧٦] ، فالفاء في الآية الأولىٰ من نفسها .

---

(١) يتبين من هذا النقل وما قبله الاختلاف بين نسخ شرح زكريا الأنصاري في هذا الموضع .

(٢) إن كانت عبارة الشيخ زكريا هي (وهذه الأحد عشر فيها الخلاف إلا الأخير فمتفق على قطعه) فليست مخالفة لما في المقنع ، وليست موجودة في النسخة المطبوعة من الشرح ، وإن كانت موافقة لما قاله خالد الزهري وهي كذلك في النسخة المطبوعة ، فهي مخالفة لما في «المقنع» .

وقوله : « كالنحل » بالعطف على المعنىٰ أو على أصل المبنىٰ لئلا يلزم التشبيه من جميع الوجوه كما لا يخفىٰ .

ثم تصرف[1] الأولىٰ للبقرة لأنها في الإطلاق أول سورة ، وهي أول ما وقع فيها .

وقال اليمني : (وعُلِمَ كونه في سورة البقرة من الفاء في « أينما » لأن « أينما » بالفاء لم يقع في غيرها[2] ، والمعنىٰ صل بالبقرة كوصلك بالنحل) .

وأما قوله : ﴿أَيْنَ مَا كُنتُمْ تَعْبُدُونَ﴾ في الشعراء [٩٢] ، وقوله ﴿أَيْنَمَا ثُقِفُوٓاْ﴾ بالأحزاب [٦١] ، و﴿ أَيْنَمَا تَكُونُواْ يُدْرِككُّمُ ٱلْمَوْتُ﴾ في النساء [٧٨] فأكثر المصاحف على قطع « أين » عن « ما » ، كذا ذكره الشراح ، والمفهوم من « الرائية » [٢٥٦] أنَّ وصل النساء قليل ، ويستوي الأمران في الأحزاب والشعراء[3] ، وأما ما بقي فمتفق على قطعه نحو قوله : ﴿فَٱسْتَبِقُواْ ٱلْخَيْرَٰتِ أَيْنَ مَا تَكُونُواْ﴾ [البقرة : ١٤٨] ، وقوله : ﴿أَيْنَ مَا كُنتُمْ تَدْعُونَ﴾ [الأعراف : ٣٧] ـ وفي بعض نسخ ابن المصنف ﴿أَيْنَ مَا كُنتُمْ تَعْبُدُونَ﴾ [الشعراء : ٩٢] وهو وَهمٌ أو سبق قلم[4] ـ و﴿أَيْنَ مَا كُنتُمْ تُشْرِكُونَ﴾ [غافر : ٧٣] و﴿أَيْنَ مَا كَانُواْ﴾ [المجادلة : ٧] **فوجه القطع الأصل ، ووجه الوصل شبهة التركيب للجزم** ، وهو معنىٰ قول ابن قتيبة[5] لأنها أحدثت باتصالها معنًى لم يكن مع مناسبة النون الميم بخلاف « حيث » كما قال الجعبري[6] .

---

(١) في « أ » : يصرف .

(٢) في « أ » : لم يقع غيرها .

(٣) المعمول به هو الوصل في سورة النساء والأحزاب ، والقطع في سورة الشعراء « دليل الحيران » ٣٠٠ .

(٤) لما سبق بيانه قبل قليل أن موضع الشعراء مختلف فيه .

(٥) هو عبد الله بن مسلم الدينوري النحوي اللغوي الكاتب نزيل بغداد ، كان ثقة فاضلاً ديناً من مصنفاته : « إعراب القرآن ومعانيه ومشكله » ، توفي سنة ٢٦٧هـ ، « تاريخ بغداد » (١٠/ ١٧٠) و« طبقات المفسرين » للداووي (١/ ٢٥١) .

(٦) « كنز المعاني » ١٤٠/ب .

[٩٠] (**وَصِلْ « فَإِلَّمْ » هودَ « أَلَّنْ » نَجْعَلاَ**) بألف الإطلاق ، وهو معطوف بالعاطف المقدر على « فإلَّمْ هُودَ » وهو منصوب على الإضافة لكونها علم السورة ، أو علىٰ نزع الخافض واعتبار الظرفية .

[بَحْثُ « فإن لَّمْ »] :

والمعنىٰ أنَّ المصاحف اتفقت على وصل « إن » الشرطية بـ« لم » في قوله تعالىٰ : ﴿ فَإِلَّمْ يَسْتَجِيبُواْ لَكُمْ﴾ بهود [١٤] ، وعلى قطع ما عداه نحو : ﴿ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ﴾ [البقرة : ٢٤] ﴿ وَإِن لَّمْ يَنتَهُواْ﴾ [المائدة : ٧٤] ﴿ فَإِن لَّمْ يَسْتَجِيبُواْ لَكَ﴾ [القصص : ٥٠] **فوجه القطع هو الأصل ، ووجه الوصل اتحاد عمل « إن » و« لم »** .

[بَحْثُ « أَن لَّنْ »] :

وكذلك اتفقوا على وصل « أن » المصدرية بـ« لن » الناصبة في موضعين :

قوله تعالىٰ : ﴿ أَلَن نَّجْعَلَ لَكُم مَّوْعِدًا﴾ بالكهف [٤٨] ، و﴿ أَلَّن نَّجْمَعَ عِظَامَهُۥ﴾ بالقيامة [٣] ، وعلى قطع ما سواهما نحو : ﴿ أَن لَّن يَنقَلِبَ ٱلرَّسُولُ﴾ [الفتح : ١٢] و﴿ أَن لَّن تَقُولَ ٱلْإِنسُ وَٱلْجِنُّ﴾ [الجن : ٥] و﴿ أَن لَّن يَقْدِرَ عَلَيْهِ أَحَدٌ﴾[١] [البلد : ٥] ، وأما قوله : ﴿ أَلَّن تُحْصُوهُ﴾ [المزمل : ٢٠] فقال بعضهم موصول ، وقال آخرون مفصول على ما في « المقنع » [٧٦] ، ولعل الشيخ اختار الفصل الذي هو الأصل ، ولهذا لم يتعرض لبيان الخلاف فيه ، **فوجه القطع الأصل** مع التنبيه على أنَّ العمل للثاني ، **ووجه الوصل التقوية مع مجانسة الإدغام**[٢] ، وهذا معنىٰ قوله : (**نَجْمَعَ « كيلا » تَحزَنُوا تَأْسَوا عَلَىٰ**) فـ« نجمع » عطفٌ على «نجعلا» ، و« كيلا » عطفٌ على « فإلَّم » ، و« تأسَوا » عطفٌ على « تحزنوا » ، و« على » يتعلقُ بـ« تأسَوا » .

---

(١) في « ب » : ﴿ أَن لَّن نَّقْدِرَ عَلَيْهِ﴾ [الأنبياء : ٨٧] وكلاهما صحيح التمثيل به .

(٢) المعمول به في هذا الموضع القطع .

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

[بحث « كيلا »] :

والمعنىٰ أنَّ المصاحف اتفقت على وصل « كي » بـ« لا » في أربعة مواضع :

﴿ لِّكَيْلَا تَحْزَنُواْ عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ ﴾ بآل عمران [١٥٣] ، ﴿ لِّكَيْلَا تَأْسَوْاْ عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ ﴾ بالحديد [٢٣] ، ﴿ لِكَيْلَا يَعْلَمَ مِنۢ بَعْدِ عِلْمٍ شَيْـًٔا ﴾ بالحج [٥] ، ﴿ لِكَيْلَا يَكُونَ عَلَيْكَ حَرَجٌ ﴾ الثاني من الأحزاب [٥٠] ، ولهذا احترز بقوله « عليك » من أوله لأنَّهُ مُتَعَلَّقُ ﴿على المؤمنين﴾ ، واتفقت على قطع ماعداها وهو الأول من الأحزاب : ﴿ لِكَيْ لَا يَكُونَ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ ﴾ [٣٧] و﴿ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةَۢ ﴾ بالحشر [٧] ، و﴿ لِكَيْ لَا يَعْلَمَ بَعْدَ عِلْمٍ شَيْـًٔا ﴾ بالنحل [٧٠] ، فوجه القطع الأصل ، ووجه الوصل التقوية مع تحقيق عدم الحجز ، وهذا معنىٰ قوله :

[٩١] حَجَّ عَلَيْكَ حَرَجٌ وَقَطْعُهُمْ « عن مَّن » يشاء مَن تولىٰ « يَوْمَ هُمْ »

أي ثالثها موضع حجٍ ، أي ما وقع في سورة الحج ، ورابعها الذي بعد ﴿عليك حرج﴾ كما سبق .

[بَحْثُ « عَن مَّنْ »] :

ثم قوله : « وقطعهم » مبتدأ ، أي مقطوع أرباب الرسوم واتفاقهم على قطع « عن من » الموصولة في موضعين وهما : قوله تعالىٰ : ﴿ وَيَصْرِفُهُۥ عَن مَّن يَشَآءُ ﴾ بالنور [٤٣] ، و﴿ عَن مَّن تَوَلَّىٰ عَن ذِكْرِنَا ﴾ بالنجم [٢٩] ، وليس ثَمَّ غيرهما كما نبه عليه ابن المصنف [٤٦] وتبعه الأزهري [١٠٦] ، وقد قال في « المقنع » [٨٠] : (وليس في القرآن غيرهما) .

قال الجعبري : (أي لا مفصولاً ولا موصولاً)[1] .

وأما قول الشيخ زكريا [١٠٤] وتبعه الرومي [٧٩] بأنَّ ما عداهما موصول فوهمٌ منهما .

---

(١) الظاهر أن هذه العبارة للجعبري من شرحه على العقيلة ، لأن حرز الأماني تخلو من باب المقطوع والموصول .

[بَحْثُ « يَومَ هُم »] :

وكذا اتفقت المصاحف على قطع « يوم » عن « هم » المرفوع المحل وحده في موضعين : ﴿ يَوْمَ هُم بَـٰرِزُونَ ﴾ بغافر [١٦] ، و﴿ يَوْمَ هُمْ عَلَى ٱلنَّارِ يُفْتَنُونَ ﴾ في الذاريات [١٣] ، واتفقت على وصل « يوم » بـ« هم »[(١)] المجرورة المحل نحو : ﴿ مِن يَوْمِهِمُ ٱلَّذِى يُوعَدُونَ ﴾ [الذاريات : ٦٠] ﴿ حَتَّىٰ يُلَـٰقُوا۟ يَوْمَهُمُ ٱلَّذِى فِيهِ يُصْعَقُونَ ﴾ [الطور : ٤٥] ، **فوجه القطع أنَّ « هم » مرفوع بالابتداء منفصل فيناسبه الفصل مع كونه هو الأصل ، ووجه الوصل أن « هم » المجرور متصل حكماً فيلائمه الوصل .**

وقد أغرب اليمني حيث قال : (وقطع لفظ « هم » الساكن الميم وقفاً ووصلاً ثابت أيضاً في السورتين. . .) قال : (وإنما قيدنا بالساكن الميم احترازاً من ﴿يومِهِمُ الذي﴾ فإنه موصول) . اهـ . ووجه غرابته أنَّ هذا فرق عام لفظي لا حكم خاص حقيقي مع أنَّ ميم الأَوَّلَين ليس ساكناً في الوصل عند الكل ، بل فيه خلافٌ لبعضهم[(٢)] ، وأما في الوقف فلا فرق أصلاً .

[بَحْثُ « مَالِ »] :

[٩٢] (**وَ« مَالِ هَذَا » وَالَّذِيْنَ هَـٰؤُلاَ**) أي وثبت قطعهم ، أو وكذا قطعهم لام الجر عن مجرورها في أربعة مواضع : ﴿ مَالِ هَـٰذَا ٱلْكِتَـٰبِ ﴾ في الكهف [٤٩] ، و﴿ مَالِ هَـٰذَا ٱلرَّسُولِ ﴾ في الفرقان [٧] ، فالمراد بـ« هذا » جنس هذا الواقع بعد « مال » ، ﴿ فَمَالِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ﴾ بالمعارج [٣٦] ، ﴿ فَمَالِ هَـٰٓؤُلَآءِ ٱلْقَوْمِ ﴾ بالنساء [٧٨] ، وعلى وصل لام الجر بمجرورها فيما عداها نحو : ﴿ فَمَا لَكُمْ ﴾ [الأحزاب : ٤٩] و﴿ مَا لَكَ لَا تَأْمَنَّا ﴾ [يوسف : ١١] و﴿ وَمَا لِأَحَدٍ عِندَهُۥ ﴾ [الليل : ١٩] **فوجه قطع لام الجر هو التنبيه على أنها كلمة برأسها ، ووجه وصلها بما بعدها تقويتها لأنها [على**

---

(١) « ب » : على وصل « يومهم » .

(٢) وهم الذين يقرؤون بصلة ميم الجمع : قالون بخلاف عنه ، وابن كثير ، وأبو جعفر .

حرف واحد ولأنها][1] غير مستقلة ولأنها تكتب موصولة بما دخلت عليه غالباً كما هو قاعدة كتابة العربية .

ثم « ما » في هذه الأربعة[2] للاستفهام ، فالجمهور يقفون اختباراً أو اضطراراً لا اختياراً على اللام اتباعاً للرسم ، وأبو عمرو يقف في هذه الأربعة على « ما » ، والكسائي يقف على « ما » في رواية ، وعلى اللاَّم في الأخرىٰ[3] .

وفي نسخةٍ بعد « ها » : « ولا » لأنها[4] من تتمة المسألة السابقة ، و« لا » متعلقة بالقضية اللاحقة وهي قوله :

[بَحْثُ « لاَتَ حِيْنَ »] :

(تَحينَ في الإِمامِ صِلْ ووُهِّلاَ) بألف الإطلاق وبضم الواو وتشديدها مكسوراً .

أي ضُعِّفَ وغلِّط قائله ونسب إلى الوهل والوهم ناقله .

وفي أكثر النسخ : « وقيل لا » كما نصَّ عليه الرومي [٧٩] واختاره الأزهري [١٠٧] ، أي وقيل لا وصلَ ، أو المعنىٰ : لا تصل بل اقطع التاء عن « حين » ، لكن تعبيره بـ« قيل » مشعر بتضعيفه وهو خلاف ما عليه الجمهور ، فالصواب الأول وهو مختار الشيخ زكريا [١٠٦] وعليه المعوَّل فتكتب مفصولة من الحاء

---

(١) « على حرف واحد ولأنها » سقط من « ب » .

(٢) يعني الأربعة الأُوَل التي ثبت قطعها وهي في سورة الكهف والفرقان والنساء والمعارج .

(٣) قال الإمام الشاطبي رحمه الله في بيان مذهب أبي عمرو البصري والكسائي :

ومالِ لدىٰ الفُرقانِ والكهفِ والنِّسَا وسالَ على ما حجَّ والخلفُ رُتِّلاَ

فأشار بالحاء من كلمة « حجَّ » إلى أبي عمرو البصري ، ثم عقبه بالخلف للكسائي الذي رمز له بالراء من كلمة « رتلا » ، وقد تقدم جدول يوضح هذه الرموز عند الكلام على المد وأقسامه .

(٤) أي أن « ها » من تتمة الكلام على مال ، و« لا » متعلقة بما بعدها ، حسب هذه النسخة .

على هذه الصورة ﴿ وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ [ص : ٣] لا على هذه الكيفية « لا تحين » .

واعلم أنَّ أبا عبيد[١] قال : (رسم في الإمام يعني مصحف عثمان رضي الله عنه الخاص به « لا تحين »)[٢] نَصَّ على أن التاء متصلة بـ« حين » .

وفي رسم المصاحف الحجازية والشامية والعراقية التاء منفصلة عن «حين» خطَّاً ومتصلة بـ« لا » حكماً ، وذلك لأن « لات » في قول الأكثرين هي « لا » النافية[٣] دخلت عليها التاء علامةً لتأنيث الكلمة كما دخلت على « رُبَّ » و« ثَمَّ » لذلك ، فقيل : ربة وثمة ، فهي زائدة متعلقة بما قبلها لا بما بعدها ، والمعنىٰ : ليست تلك المدة حين الفرار .

واختلف القراء فالكسائي يقف بالهاء لأصالتها ، والباقون يقفون بالتاء تبعاً لرسمها ، فأجمعوا على أنه لا يجوز الوقف على « لا » ولا الابتداء بـ« تحين » ، وبهذا يظهر صحة نسخة « وَوُهِّلا » ، وإنما خالفهم أبو عبيد حيث قال : (الوقف عندي علىٰ « لا » والابتداء بقوله : « تحين ») فتكون قراءة شاذة لأنها مخالفة لقواعد العربية في المبنىٰ والمعنىٰ وإنْ وَجَّهَ قراءته بقوله : (لأني نظرتها في الإمام فوجدتها « تحين ») ، قال : (وهذا التاء تزاد في « حين » فيقال : هذا تحين كان كذا ، وأنشد[٤] شعراً :

العاطفونَ تَحين مَا مِنْ عَاطِفٍ والمطعمونَ زمانَ أينَ المُطْعِمُ)

---

(١) هو القاسم بن سلام الهروي الأزدي الخزاعي ، من كبار العلماء بالحديث والأدب والفقه ، ولد في هراة سنة ١٥٧هـ وتعلم فيها ، وكان مؤدِّبا ، رحل إلى بغداد فولي القضاء بطرسوس ، وحج بعدها فتوفي بمكة سنة ٢٢٤هـ ، له كتب كثيرة ، منها « أدب القاضي » و« فضائل القرآن » و« المقصور والممدود » . « تذكرة الحفاظ » (٢/ ٥) ، و« تهذيب التهذيب » (٧/ ١٥) و« الأعلام » (٥/ ١٧٦) .

(٢) « اختلاف الحديث » لأبي عبيد ٤/ ٢٥٠ و٢٥١ .

(٣) في « ب » : الناهية .

(٤) في « ب » : وأنشدوا ، بواو الجماعة وحذف لفظ « شعراً » ، وفي «ج» : وأنشد .

قال الناظم في « النشر » : (إني رأيتها مكتوبةً في المصحف[1] الذي يقال له الإمام ، مصحف عثمان بن عفان رضي الله عنه « لا » مقطوعة ، والتاء موصولة ، ورأيت به أثر الدم وتتبعت فيه ما ذكره أبو عبيد فرأيته كذلك ، وهذا المصحف هو اليوم بالمدرسة الفاضلية بالقاهرة المحروسة)[2] .

وقال القسطلاني : « الأكثرون على خلاف ذلك وحملوا ما حكاه أبو عبيد على أنه مما خرج في خط المصحف عن القياس »[3] .

وأما قول المصري : (فحيث صح النقل عن أبي عبيد أنه وجد ذلك كذلك في مصحف الإمام فيكون كافياً في حكم المرسوم فيكون حكمه كحكم غيره إذ لا فرق) فمدفوعٌ بأن الفرق هو مخالفته للجمهور مع مخالفته لسائر المصاحف، فغايته أنَّ وَصْلَهُ شاذ حيث لم يثبت التواتر في نقله .

[٩٣] (**وَوَزَنُوهُمُ وَكَالُوهُمْ صِلِ**) بالإشباع ، أي كتب أرباب الرسوم ﴿وَإِذَا كَالُوهُمْ أَو وَّزَنُوهُمْ﴾ [المطففين : ٣] موصولَين أي حكماً ؛ لأنهم لم يكتبوا بعد الواو ألفاً ، فَعَدَمُ الألف يدل على أنَّ الواو غير منفصلة فتكون موصولة ، بخلاف قوله تعالىٰ : ﴿ وَإِذَا مَا غَضِبُواْ هُمْ يَغْفِرُونَ﴾ في سورة الشورىٰ [٣٧] ، فإن الألف تكتب بعد الواو فيجوز الوقف علىٰ « غضبوا » وكذا الابتداء بقوله : « هم » .

قال ابن الأنباري[4] : (قال أبو عمرو وعاصم وعلي ـ يعني الكسائي ـ والأعمش[5] ـ أي من الأربعة عشر ـ : « كالوهم » حرف واحد أي حكماً ،

---

(١) في « ب » زيادة : العثماني .

(٢) « النشر في القراءات العشر » لابن الجزري ٢/ ١٥٠ ، ١٥١ .

(٣) انظر « لطائف الإشارات لفنون القراءات » للقسطلاني ٢/ ١٠٥ .

(٤) هو محمد بن القاسم بن محمد بن بشار ، من أعلم أهل زمانه بالأدب واللغة ، ومن أكثر الناس حفظاً للشعر والأخبار ، ولد في الأنبار سنة ٢٧١هـ ، وتوفي ببغداد سنة ٣٢٨هـ ، له كتب كثيرة ، منها « الزاهر » في اللغة ، و« إيضاح الوقف والابتداء » و« الأضداد » اهـ « وفيات الأعيان » ١/ ٥٠٣ .

(٥) هو سليمان بن مهران الأسدي بالولاء ، تابعي مشهور ، أصله من بلاد « الري » ، ولد سنة=

والأصل : كالوا لهم ، فحذف الألف على حد : كلتك طعاماً ، فحذفت اللَّام وأوقع الفعل على « هم » فصارا حرفاً واحداً ، لأن الضمير المتصل مع ناصبه كلمة واحدة .

وكان عيسىٰ بن عمرو[1] يقول : « كالوهم أوْ وَزَنوهم » كلمتان ، أي كُلٌّ منهما ، وكان يقف على « كالو » و« وزنو » ويبتدىء بـ« هم » ، والمعنىٰ أنه كان يجوِّز الوقف على الواو والابتداء بقوله « هم » لا أنه كان يفعل اختياراً ، بخلاف بقية القراء أجمع ، فإنهم لا يجوزون الوقف على الواو أصلاً ، ولذا[2] قال أبو عبيد : والاختيار الأول ، فإن مختار الجمهور هو المعوَّل)[3] .

ثم اعلم أنَّ في معنى « وزنوهم » نحو : ﴿رزقناهم﴾ و﴿أعطيناك﴾ و﴿أنزلناه﴾ و﴿أنلزمكموها﴾ و﴿أورثتموها﴾ وأمثال ذلك .

(**كَذَا مِنَ « ٱلْ » وَ« هَا » وَ« يَا » لاَ تَفْصِلِ**) بالإشباع ، أي لا تفصل مدخول لام التعريف من « أل » ولو قمرية لا كتابةً ولا قراءة ، وكذا مدخول هاء التنبيه وياء النداء وإن كانت كلمات مستقلة لقلة الامتزاج بينهما في الصورة نحو : ﴿الحمد﴾ ، ﴿والحق﴾ ، و﴿الأرض﴾ ، و﴿الآخرة﴾ ، ونحو : ﴿يا أيها﴾ ، و﴿يا آدم﴾ ، و﴿يا بنيَّ﴾ ، ونحو : ﴿هٰأنتم﴾ ، و﴿هـٰؤلاء﴾ ، و﴿هذا﴾ ، وأمثال ذلك فلا يوقف على « أل » و« يا » و« ها » ولا يبتدأ : حمد ، وحق ، وأرض ، وآخرة ، وآدم ، وبني ، وأنتم ، وأولاء ، وذا ، في

= ٦١هـ في الكوفة ، وتوفي بها سنة ١٤٨هـ ، كان عالماً بالقرآن والحديث والفرائض يروي نحو ١٣٠٠ حديثاً . « وفيات الأعيان » ١/ ٢١٣ .

(١) هو غالباً عيسى بن عمر الثقفي بالولاء ، من أئمة اللغة ، وهو شيخ الخليل وسيبويه وابن العلاء ، وهو أول من هذب النحو ورتبه ، وعلى طريقته مشىٰ سيبويه والخليل ، وهو من أهل البصرة ، له أكثر من سبعين مؤلفاً احترقت ، توفي سنة ١٤٩هـ . « وفيات الأعيان » ١/ ٣٩٣ . وفي جميع النسخ التي عندنا كُتب اسمه : « عيسى بن عمرو » .

(٢) في « ب » : ولهذا .

(٣) « إيضاح الوقف والابتداء » لابن الأنباري ١/ ٣٤٥ ، ٣٤٦ ، ٣٤٧ .

الأمثلة المذكورة وأمثالها كما يفعله كثير من جهلة القراء وقفاً عليها وبدءاً بما بعدها .

وقد أخطأ الرومي حيث قال في إعراب البيت [٨٠] : (وإضافة الياء إلى الضمير العائد إلىٰ « آل » للمناسبة بينهما في التعريف) فإنَّ الصواب أن « ها » عطف على « يا » وليست تلك الواو علامة ضمة الهمزة ، وفي نسخة بالعكس وهو الأَولىٰ كما اخترنا لما فيه من دفع التوهم كما لا يخفىٰ ، وأيضاً « مِنْ » في البيت ليست زائدة كما قررناه خلافاً للرومي [٨٠] .

ثم قول الناظم « كذا » محمولٌ على التشبيه المعنوي بين قوله « صلِ » و« لا تفصِلِ » لأن مرادهما[١] واحد وإن كان بين الأمر والنهي كلام صوري .

ومما يجب التنبيه عليه أنَّ « نِعِمَّا » و« مهما » و« ربما » موصول[٢] في جميع المصاحف .

قال ابن الأنباري : (حدثنا خلف قال : قال الكسائي : « نِعِمَّا » حرفان ، أي كلمتان لأنَّ معناه نِعْمَ الشيء ، وكتبا بالوصل ، أي كلمة واحدة)[٣] .

ثم قال ابن الأنباري عن الكسائي : (ومن قطع لم يخطَّأ)[٤] أي في اللفظ بناءً على الأصل ، وإن أخطأ من حيث إنه خالف[٥] الرسم .

ثم كل كلمة على حرف واحد متصلة إما أولاً وإما آخراً بخلاف الواو العاطفة نحو : ﴿ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ﴾ [النساء : ١٣٦] ﴿ وَكَلَّمَهُۥ رَبُّهُۥ ﴾ [الأعراف : ١٤٣] ، و﴿حينئذٍ﴾ [الواقعة : ٨٤] و﴿يومئذٍ﴾ [الحاقة : ١٨] موصولات ، و﴿مِمَّن﴾ [البقرة : ١٤٣] كله موصول، و﴿أَنُلْزِمُكُمُوهَا﴾ [هود : ٢٨] كذلك ، و﴿أن يُمِلَّ هُو﴾ [البقرة: ٢٨٢]

---

(١) في ب : مؤداهما .
(٢) في أ : موصولة .
(٣) « إيضاح الوقف والابتداء » لابن الأنباري ١/ ٣٣٦ .
(٤) المرجع السابق ١/ ٣٣٦ .
(٥) في « ب » : مخالف .

مفصول ، وكتبوا ﴿ابن أمَّ﴾ في الأعراف مفصولاً ، وصورة ﴿يبنؤمَّ﴾ بطه حرفُ النداءِ موصولٌ بالباء ، وكتبوا صورة الهمزة واواً متصلة بالنون ، ومن المعلوم أنَّ في المنفصلين يجوز الوقف على آخر كُلٍّ منهما ، بخلافِ المتصلين فإنه لا وقف إلا في آخر الثانية .

و﴿ وَيْكَأَنَّ ٱللَّهَ ﴾ و﴿ وَيْكَأَنَّهُۥ ﴾ في موضعي القصص [٨٢] يوصل فيهما الياء بالكاف كما قال الداني في « مقنعه » [٨١] والشاطبي في « عقيلته » [٢٥٨] ، لكن وقف أبو عمرو على الكاف ، والكسائي على الياء ، والجمهور على آخرهما على وفق رسمهما(١) ، ومعناه : تَنَدَّمْ وتَنَبَّهْ على الخطأ ، فأما ﴿ يَٰعِبَادِىَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِنَّ أَرْضِى وَٰسِعَةٌ ﴾ [العنكبوت : ٥٦] و﴿ يَٰعِبَادِىَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُواْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ ﴾ [الزمر : ٥٣] فياء الإضافة ثابتة فيهما اتفاقاً كما اتفقوا على حذفها في ﴿ يَٰعِبَادِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمْ ﴾ في الزمر [١٠] ، واختلفوا في قوله سبحانه وتعالىٰ : ﴿ يَٰعِبَادِ لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمُ ﴾ في الزخرف [٦٨] .

وحذفُ ياء الإضافة أيضاً بعد نون الوقاية كثير نحو قوله تعالىٰ : ﴿ فَٱرْهَبُونِ ﴾ [البقرة : ٤٠] ﴿ وَلَا تَكْفُرُونِ ﴾ [البقرة : ١٥٢] و﴿ إِن يُرِدْنِ ٱلرَّحْمَٰنُ ﴾ [يس : ٢٣] وكذا من غير نون الوقاية كقوله ﴿مَتَابِ﴾ و﴿مَآبِ﴾ ، ومحلُّ بسطها كتب الرَّسم .

ومنها ﴿واخشون﴾ فهي محذوفة بالمائدة في الأولىٰ وهي التي بعدها ﴿اليومَ﴾ [٣] ، وثابتة في البقرة وهي قوله تعالىٰ : ﴿ وَٱخْشَوْنِى وَلِأُتِمَّ ﴾ [١٥٠]

---

(١) قال الإمام الشاطبي في « حرز الأماني » مبيناً مذاهب القراء في ذلك :

وقِفْ وَيْكَأَنَّهْ ويْكَأَنَّ برسمه وبالياء قف رفقاً وبالكاف حُلِّلاَ

فقوله « برسمه » يشمل جميع القراء ، ثم استثنىٰ منهم الكسائي الذي يقف على الياء ورمز له بالراء من « رفقاً » ، واستثنىٰ بعده أبا عمرو الذي يقف على الكاف ورَمَزَ له بالحاء من « حُلِّلاَ » ، وقد تقدم جدول لبيان رموز القراء سابقاً . والراجح عند الجميع الوقف على الكلمة بتمامها .

إجماعاً فيهما كتابةً وقراءةً ، وأما الثانية في المائدة وهي التي بعدها ﴿وَلَا تَشْتَرُوا﴾ [٤٤] فمحذوفة رسماً ويثبتها أبو عمرو وصلاً[١] .

ومن المحذوفات ما يكون من أصل الكلمة نحو قوله : ﴿وَسَوْفَ يُؤْتِ ٱللَّهُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [النساء : ١٤٦] و﴿يَقُصُّ ٱلْحَقَّ﴾ [الأنعام : ٥٧] على قراءة الضاد المعجمة[٢] ، و﴿نُنجِ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ بيونس [١٠٣] ، و﴿بِٱلْوَادِ ٱلْمُقَدَّسِ﴾ [طه : ١٢] و﴿وَادِ ٱلنَّمْلِ﴾ [النمل : ١٨] إلا أنَّ الكسائي يقف فيه بالياء[٣] ، و﴿بِهَٰدِ ٱلْعُمْيِ﴾ في الروم [٥٣] إلا أنَّ حمزة والكسائي يقفان بالياء[٤] ، و﴿صَالِ ٱلْجَحِيمِ﴾ [الصافات : ١٦٣] ﴿فَمَا تُغْنِ ٱلنُّذُرُ﴾ [القمر : ٥] ﴿ٱلْجَوَارِ ٱلْمُنشَـَٔاتُ﴾ [الرحمن : ٢٤] ﴿ٱلْجَوَارِ ٱلْكُنَّسِ﴾ [التكوير : ١٦] ، وأما قوله : ﴿وَمِنْ ءَايَـٰتِهِ ٱلْجَوَارِ﴾ [الشورى : ٣٢] فمحذوفة أيضاً لكن أثبتها نافع وأبو عمرو وصلاً ، وابن كثير في الحالين[٥] .

ثم قوله تعالىٰ : ﴿ذَا ٱلْأَيْدِ﴾ [ص : ١٧] وكذا ﴿وَٱلسَّمَآءَ بَنَيْنَـٰهَا بِأَيْيْدٍ﴾ [الذاريات : ٤٧] فصحيح الآخر لأنَّ وزنه فَعْل ، فمعنى « الأيد » القوة ، بخلاف ﴿أُوْلِى ٱلْأَيْدِى﴾ [ص : ٤٥] لأنه جمع « يدٍ » أصلها « يديٌ » ، أو جمع « أيدٍ » .

وأما ﴿هادٍ﴾ [الرعد : ٧ ، ٣٣] و﴿والٍ﴾ [الرعد : ١١] و﴿باقٍ﴾ [النحل : ٩٦] و﴿واقٍ﴾ [الرعد : ٣٤ و٣٧] فمحذوف الياء ، إلا أنَّ ابن كثير يثبتها وقفاً[٦] .

---

(١) « تحبير التيسير » لابن الجزري ص١٠٨ ، ووافقه من بقية العشرة أبو جعفر ، وأثبتها يعقوب في الحالين .

(٢) هي قراءة أبي عمرو وابن عامر وحمزة والكسائي ويعقوب وخلف بضاد معجمة مكسورة ، وحذفت الياء بعدها ، انظر « تحبير التيسير » لابن الجزري ص١٠٩ .

(٣) يعني الذي في سورة النمل فقط ، انظر : « تحبير التيسير » لابن الجزري ص١٥٧ ، ووافقه من بقية العشرة يعقوب .

(٤) قرأها حمزة ﴿تهدي العمي﴾ بالفعل المضارع ونصب « العميَ » في النمل والروم ، وفي سورة النمل اتفقوا على إثبات الياء وقفاً ، وأثبتها في الروم حمزة والكسائي ويعقوب ، انظر : « تحبير التيسير » لابن الجزري ص١٥٦ .

(٥) وافقهم من تتمة العشرة أبو جعفر وصلاً ، ويعقوب في الحالين ، انظر : « تحبير التيسير » ص١٧٧ .

(٦) « تحبير التيسير » لابن الجزري ص١٣١ .

و﴿المهتدي﴾ بالأعراف [١٧٨] ثابتة ، وفي غيره محذوفة لكن فيه الخلاف كما سبق في ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِ ٱلْجَوَارِ﴾ ، وأمثال ذلك كثير محله الشاطبية الصغرىٰ[١] من جهة الرسم ، والكبرىٰ[٢] من جهة اختلاف القراء .

وحذفت الواو من لام الفعل من غير جازم في أربعة مواضع : ﴿وَيَدْعُ ٱلْإِنسَٰنُ بِٱلشَّرِّ﴾ [الإسراء : ١١] ﴿وَيَمْحُ ٱللَّهُ ٱلْبَٰطِلَ﴾ [الشورى : ٢٤] و﴿يَوْمَ يَدْعُ ٱلدَّاعِ﴾ [القمر : ٦] و﴿سَنَدْعُ ٱلزَّبَانِيَةَ﴾ [العلق : ١٨] وليس منه ﴿وَقُل لِّعِبَادِى يَقُولُوا۟ ٱلَّتِى﴾ [التحريم : ٤] كما في بعض مصاحف العوام فإنه خطأ عظيم في هذا المقام ، وأما ﴿وَصَٰلِحُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأنعام : ٥٧] فالحذف اتفاقاً على خلافٍ في كونه جمعاً أو مفرداً أريدَ به الجنس .

ثم اعلم أنه كان مكي[٣] يقول في نحو : ﴿يقضِ الحقَّ﴾[٤] [الأنعام : ٥٧] وبابه : (لا ينبغي للقارىء أن يقف عليه لأنه إن وقف على الرسم خالف الأصل ، وإن وقف على الأصل خالف الرسم) .

قال الحافظ أبو عمرو الداني : (وكان أبو حاتم سهل بن محمد[٥] وغيره من النحويين لا يجيزون الوقف على ذلك إلا بِرَدِّ ما حذف وهو القياس في العربية وقال : إنَّ الأئمة على خلاف ذلك ، والقراءة سنة متبعة) .

وفيه بحث لا يخفىٰ إذ لم يثبت القراءة بالوقف عن الصحابة في مثل تلك الكلمة لا مقطوعة ولا موصولة ، وإنما ثبت على خلاف القياس رسم الكتاب ، فالتحقيق ما قاله المكي حيث لا ضرورة في العدول عن الدراية من غير ثبوت الرواية .

قال المصري : (فإن قلت كيف يوقف على نحو : ﴿وَيُحْىِ ٱلْأَرْضَ﴾ ؟

---

(١) يعني بذلك « عقيلة أتراب القصائد » لأنها تتعلق بالرسم وأبياتها أقل من غيرها .
(٢) يعني بذلك « حرز الأماني ووجه التهاني » فهي متعلقة بالقراءات وأبياتها أكثر من غيرها .
(٣) هو مكي بن أبي طالب القيسي ، تقدمت ترجمته سابقاً .
(٤) وذلك بقراءة من قرأ بالضاد المعجمة المكسورة .
(٥) تقدمت ترجمته .

قلت : يوقف على ذلك بردِّ الياء لأنها حذفت من الكتابة لكراهة الجمع بين صورتين متفقتين واكتفاءً[1] بالكسرة التي قبلها ، وما حذف لذلك لم يحذف في الوقف بل بردٍّ[2] ما حذف ، واللهُ أعلم) .

قلت : يَرِدُ عليه أنَّ هذا خلاف ما أجمع عليه القراء[3] ، وكان اختيار بعض النحاة في هذا[4] الاقتفاء[5] على أنَّ عروض الساكن في الوقف لا يرفع حكم كسر ما قبلها ، ولذا جَوَّز النحاة أيضاً اجتماعَ الساكنين حينئذٍ حيث لم يعتَدُّوا بالعارض .

[بَابُ التَّاءَاتِ]

[٩٤] (وَرَحْمَتُ الزُّخْرُفِ بِالتَّا زَبَرَهْ) برفع « رحمت » ونصبها ، أي رسم عثمان رضي الله عنه ، أو كَتَبَ أهل الرسم بالتاء المجرورة لفظ « رحمتُ » في سورة الزخرف .

وكذا في (الأَعْرافِ رُومِ هُوْدَ كَافَ البَقَرَهْ) بحذف العاطف في الكل للوزن ، وبالنقل والاكتفاء بحركة اللام عن همزة الوصل في « الاعراف » ، وضُبِطَ « هودَ » و« كافَ » بالفتح لأنهما اسما سورتين .

وأما قول الرومي [٨٢] : (وإضافة الأعراف إلى الروم ، والكاف إلى البقرة لفظاً لأدنى ملابسة) . فمحمول على عدم الملاحظة لما قدمناه من حسن المقابلة .

---

(١) « ج » : اكتفاءً .

(٢) « ج » : يرد .

(٣) في دعوى الإجماع نظر ، ومما يرده ما سبق من المؤلف من ذكر الخلاف في ألفاظ عديدة ، مثل : (يُؤْتِ) و(يَقْضِ) وغيرهما ، وقد اختار عدد من القراء في نحو : ﴿يحيِ الأرض﴾ الوقف بياء واحدة بعد الحاء اتباعاً للرسم ، واختار عدد آخر من القراء الوقف بياءين ، لأن الياء الأخيرة أصلية وقد زال موجب حذفها وهو الساكن الذي بعدها . انظر : « النجوم الطوالع » ١٣٠ ، و« هداية القاري » ٥٥٧ ، و« المنير » ٢٦٠ .

(٤) من قوله : « عليه أن هذا . . . » إلى هنا ، سقط من « أ » .

(٥) د : الاكتفاء .

ثم اعلم أنَّ هاء التأنيث في المصحف الكريم ينقسم إلىٰ ما رسم بالهاء وهو المسمَّىٰ بالتاء المربوطة ، وإلىٰ ما رسم بالتاء وهو المسمىٰ بالتاء المجرورة .

فأما ما رسم بالهاء فإن الوقف عليه بالهاء مما اتفق عليه القراء ، وهو الموافق لقاعدة[1] الكتابة العربية .

وأما ما رسم بالتاء فإنه مما اختلف في الوقف عليه ، فابن كثير وأبو عمرو والكسائي يقفون بالهاء[2] كسائر الهاءات الداخلة على الأسماء من نحو : « فاطمة وقائمة » إجراءً لهاء التأنيث على سنن واحد وهي لغة قريش ، ويترتب عليه أيضاً إمالة الكسائي ، وكذا جواز الرَّوم والإشمام وعدمهما للكل ، والباقون يقفون بالتاء تغليباً لجانب الرسم وهي لغة طيِّء .

فلا بُدَّ للقارىء من معرفة ما رسم بالتاء والهاء ليتحرىٰ في جميعها الصواب في الأداء ، وقد خصَّ الناظم ما رسم من ذلك بالتاء لقلته ، ويعرف ما عداها لكثرته ، ومجموع ما ذكره من ﴿رَحْمَت﴾ سبعة ، لأنها في الزخرف موضعان ﴿أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَتَ رَبِّكَ﴾ ﴿وَرَحْمَتُ رَبِّكَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ﴾ [٣٢] ، والعموم يفهم من إطلاق الناظم ومن الإضافة الجنسية ، وفي الأعراف ﴿إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ [٥٦] وفي الروم ﴿فَٱنظُرْ إِلَىٰٓ ءَاثَٰرِ رَحْمَتِ ٱللَّهِ﴾ [٥٠] وفي هود ﴿رَحْمَتُ ٱللَّهِ وَبَرَكَٰتُهُۥ﴾ [٧٣] وفي مريم ﴿ذِكْرُ رَحْمَتِ رَبِّكَ﴾ [٢] وفي البقرة ﴿أُو۟لَٰٓئِكَ يَرْجُونَ رَحْمَتَ ٱللَّهِ﴾ [٢١٨] وما عدا هذه السبعة بالهاء نحو قوله تعالىٰ : ﴿لَا تَقْنَطُوا۟ مِن رَّحْمَةِ ٱللَّهِ﴾ [الزمر : ٥٣] .

[٩٥] (**نِعْمَتُهَا ثَلَاثُ نَحْلٍ إِبْرَهَمْ**) بفتح الراء والهاء بلا ألف لغة في « إبراهيم » كما صرَّح به صاحب « القاموس »[3] ، فلا يحتاج إلىٰ قول برهان

---

(١) في « ب » : لقواعد .

(٢) « يقفون بالهاء » سقط من « ب » .

(٣) « القاموس المحيط » للفيروز آبادي ، مادة : برهم .

الدين الحلبي[1] في شرحه للمقدمة : (حذف منه الألف والياء لأنه اسم أعجمي ، والعرب إذا عربته تخالف بين ألفاظه للخفة ، وينضم إلى ذلك ضرورة الوزن) . اهـ

وفي جعلِهِ مُعرَّباً نظرٌ لا يخفىٰ ، والمراد به سورته .

و« ثلاثُ » بالرفع عطف على « نعمتها » بحذف العاطف ، والمفهوم من كلام الشيخ زكريا [١١٠] أنهما منصوبان حيث قال : (وزبَرَ بالتاء أيضاً « نعمتَهَا »)[2] .

ولا يصح قول الرومي [٨٢] : (إنه نصب على الظرفية) ؛ إذ ليس في الكلام ما يصلح أن يكون ظرفاً له ، وجَعْلُهُ ظرفاً لقوله : « نعمتها » مخلٌّ بالمعنىٰ ؛ لأن ضمير « نعمتها » راجع إلى البقرة .

والحاصل أن لفظ « نعمت » رسم بالتاء في أحد عشر موضعاً : في البقرة ﴿ وَٱذْكُرُواْ نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَمَآ أَنزَلَ عَلَيْكُم ﴾ [٢٣١] وفي النحل ثلاثة[3] مواضع : ﴿ وَبِنِعْمَتِ ٱللَّهِ هُمْ يَكْفُرُونَ ﴾ [٧٢] ﴿ يَعْرِفُونَ نِعْمَتَ ٱللَّهِ ﴾ [٨٣] ﴿ وَٱشْكُرُواْ نِعْمَتَ ٱللَّهِ ﴾ [١١٤] وفي إبراهيم موضعان : ﴿ بَدَّلُواْ نِعْمَتَ ٱللَّهِ كُفْرًا ﴾ [٢٨] ﴿ وَإِن تَعُدُّواْ نِعْمَتَ ٱللَّهِ لَا تُحْصُوهَآ ﴾ [٣٤] وإليهما أشار بقوله :

(**مَعاً أَخيْرَاتٌ عُقُودُ الثَّانِ هَمْ**) ضبط « أخيراتٍ » بالنصب على الحال من مجموع[4] « ثلاث نحلٍ » ، وموضعي إبراهيم احتراز من أوائل النحل وأول إبراهيم ، وبالرَّفع على أنه خبر مبتدأ محذوف ، أي وهنَّ أخيرات .

---

(١) سبق أن من شراح المقدمة : رضي الدين محمد بن إبراهيم الحلبي المعروف بابن الحنبلي ، المتوفى سنة ٩٧١ ، ومنهم برهان الدين إبراهيم بن عبد الرحمن بن أحمد الأنصاري من علماء القرن التاسع ، ولعل الشارح أخطأ في أحد طرفي الاسم أو أن المراد شارح آخر غير هذين .

(٢) حيث جعل « نعمتها » مفعولاً للفعل « زَبَر » وعليه يكون « ثلاثَ » منصوباً مثله .

(٣) في « أ » و« ب » : ثلاث .

(٤) في « ب » : من محمول .

وقال ابن المصنف [٥٠] : (« أخيرات » صفة لـ« ثلاث النحل » وموضعي إبراهيم الأخيرين)اهـ . ولا يخفىٰ أنَّ « الأخيرين » في قوله ليس في محله .

واحترز به عما في أول النحل ﴿ وَإِن تَعُدُّواْ نِعْمَتَ ٱللَّهِ لَا تُحْصُوهَآ ﴾ [١٨] وعما في أول إبراهيم ﴿ ٱذْكُرُواْ نِعْمَةَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ ﴾ [٦] .

ثم ضبط « عقود الثان » بضم الدال وفتحها ، والضم هو الأتم على أنه عطف على « ثلاث » .

والمراد بالعقود سورة المائدة ، ووقع « نعمت » فيها في موضعين ، والمراد هنا هو الثاني[1] المقرون بـ« هَمَّ » بتشديد الميم الساكن وقفاً ، أي بقوله « هَمْ » ، يعني في قوله : ﴿ ٱذْكُرُواْ نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ هَمَّ قَوْمٌ ﴾ [١١] ، وأمَّا ما في نسخة بدل « هَمْ » « ثَمْ » ـ بفتح المثلثة ـ أي هناك كما نقله الشيخ زكريا [١١١] فهو تصحيف للمبنىٰ وتحريف للمعنىٰ .

وأغرب من هذا ما ذكره اليمني من أنَّ في بعض النسخ « ثُمَّ » بضم الثاء ، أي ثُمَّ لقمان .

[٩٦] (**لُقْمَانُ ثمَّ فاطرٌ كالطُّورِ**) برفع « لقمان » و« فاطر » ، وفي نسخة بنصبهما على منوال ما سبق في « عقود » ، ولعل وجه النصب على نزع الخافض ، أو على أنه مفعول « زَبَرَ » كما تقدم ، وكذا قوله (**عِمْرانَ لَعْنَتَ بِهَا والنُّورِ**) إلا أنَّ قوله : « لعنت » مبتدأ منقطع عما قبله ، و« النور » مجرور عطفاً على الضمير المجرور في « بها » الراجع إلىٰ « عمران » ـ المراد به سورته ـ من غير تأكيد بالمنفصل على مذهب البعض من الكوفيين وجمعٍ من البصريِّين وهو مختار المتأخرين من القراء والمفسرين كما حققناه في الحاشية المسماة بالجمالين للجلالين[2] عند قوله تعالىٰ : ﴿ تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ﴾ [النساء : ١] حيث قرأ حمزة بالجر .

---

(١) في « ب » : والمراد هنا الثاني .

(٢) في « أ » : حققناه في حاشية الجلالين .

والحاصل أنه في لقمان عند قوله تعالىٰ : ﴿ فِي ٱلْبَحْرِ بِنِعْمَتِ ٱللَّهِ ﴾ [٣١] وفي فاطر ﴿ نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ ﴾ [٣] وفي الطور ﴿ فَمَآ أَنتَ بِنِعْمَتِ رَبِّكَ ﴾ [٢٩] وفي آل عمران ﴿ وَٱذْكُرُوا۟ نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنتُمْ أَعْدَآءً ﴾ [١٠٣] مكتوب بالتاء المجرورة، ولم يرتب بين السور للضرورة ، وما عدا هذه المواضع المذكورة فكل « نعمة » بالهاء مسطورة نحو قوله تعالىٰ : ﴿ وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ ﴾ [الضحى : ١١] .

ثم أخبر أن لفظ « لعنت » مرسوم بالتاء في موضعين : في آل عمران ﴿ فَنَجْعَل لَّعْنَتَ ٱللَّهِ عَلَى ٱلْكَٰذِبِينَ ﴾ [٦١] وفي النور ﴿ وَٱلْخَٰمِسَةُ أَنَّ لَعْنَتَ ٱللَّهِ عَلَيْهِ ﴾ [٧] .

هذا وعبارة الناظم قاصرة عن المراد بما في سورة آل عمران حيث أطلقها ولم يقيد بما يُفْهِمُ المقصود منها ؛ إذ جاء فيها أيضاً : ﴿ أُو۟لَٰٓئِكَ جَزَآؤُهُمْ أَنَّ عَلَيْهِمْ لَعْنَةَ ٱللَّهِ ﴾ [٨٧] وهو بالتاء المربوطة ، فليس المراد عموم ما فيها كما سبق في « رحمت » الزخرف مع أنه المتبادر من إطلاقها ، فرحم الله الشاطبي حيث تفطن بها وقيدها في « الرائية » بقوله [٢٧٠] :

. . . . . فَنَجْعَلْ لَعْنَتَ ابْتُدِرَا

مع الإشعار بأنه هو الواقع في أولها ، ثم ما عدا هذين فبالهاء كقوله تعالىٰ : ﴿ أُو۟لَٰٓئِكَ عَلَيْهِمْ لَعْنَةُ ٱللَّهِ ﴾ [البقرة : ١٦١] .

[٩٧] (**وَامْرَأَتٌ يُوسُفَ عِمْرَانَ القَصَصْ**) بتنوين « امرأتٌ » على أنه مبتدأ[(١)] ، وبنصب « يوسف » و« عمران » على الظرفية ، أي الكائنة فيها ، وكذا « القصص » وسكن بالوقف ، والمفهوم من شرح الشيخ زكريا أنَّ « امرأة » منصوبة مضافة حيث قَدَّر « وزَبَرَ » فتدبر .

وقال اليمني : (مرفوع بالابتداء ، وخبره محذوف تقديره : ومنها امرأت ، أي ومن الكلمات المرسومة بالتاء كلمة « امرأت » ، وقوله « يوسف »

---

(١) في « ب » : خبر مبتدأ .

مبتدأ ، خبره محذوف ، أي[1] محلها سورة يوسف ، وقوله « عمرانَ القصص » معطوفان على « يوسف » ، وحرف العطف محذوف للوزن) .

وأغرب الرومي حيث جعل « امرأت » مضافة إلىٰ « يوسف » وهو مضاف إلى « عمران » ، وهو إلى القصص بناءً على أن الإضافة لأدنىٰ ملابسة . اهـ

ووجه الغرابة لا يخفىٰ على ذوي النهىٰ .

ويستفاد عموم موضعي يوسف مما قدمناه في « رحمت » الزخرف ، فتدبر .

(**تَحْرِيمَ مَعْصِيَتٌ بِقَدْ سَمِعْ يُخَصّ**) فـ« تحريم » منصوب أيضاً على الظرفية أو على المفعولية ، والمراد به سورة التحريم ، و« معصيت » منونةٌ لكونها مبتدأ ، وجُوِّز جره حكاية لأنها وردت في القرآن مجرورة ، و« يُخَصّ » بصيغة المجهول ، ويجوز تذكيره باعتبار لفظ « قد سمع » وتأنيثه باعتبار سورته .

والمعنىٰ أنَّ « امرأت » مرسومة بالتاء في سبعة مواضع : ﴿ ٱمْرَأَتُ ٱلْعَزِيزِ تُرَٰوِدُ ﴾ [٣٠] و﴿ ٱمْرَأَتُ ٱلْعَزِيزِ ٱلْـَٰٔنَ ﴾ [٥١] كلاهما بيوسف ، و﴿ إِذْ قَالَتِ ٱمْرَأَتُ عِمْرَٰنَ ﴾ في آلِ عمران [٣٥] ، و﴿ وَقَالَتِ ٱمْرَأَتُ فِرْعَوْنَ ﴾ في القصص [٩] ، و﴿ ٱمْرَأَتَ نُوحٍ وَٱمْرَأَتَ لُوطٍ ﴾ [١٠] و﴿ ٱمْرَأَتَ فِرْعَوْنَ ﴾ [١١] في التحريم ، وما سواها بالهاء .

والقاعدة الكلية أن المرأة المذكورة مع زوجها مرسومة بالتاء[2] ، وغيرها بخلافها[3] كما في قوله تعالىٰ : ﴿ وَإِنِ ٱمْرَأَةٌ خَافَتْ ﴾ [النساء : ١٢٨] .

ثم أخبر أن لفظ « معصيت » مخصوص بموضعي قد سمع ﴿ وَيَتَنَٰجَوْنَ بِٱلْإِثْمِ وَٱلْعُدْوَٰنِ وَمَعْصِيَتِ ٱلرَّسُولِ ﴾ [٨] ﴿ فَلَا تَتَنَٰجَوْا۟ بِٱلْإِثْمِ وَٱلْعُدْوَٰنِ وَمَعْصِيَتِ ٱلرَّسُولِ ﴾ [٩]

---

(١) من قوله : « تقديره ومنها . . . » إلى هنا سقط من « أ » .

(٢) الأدق أن يقال : أن المرأة المضافة إلى زوجها مرسومة بالتاء ؛ لئلا يعترض بقوله تعالى : ﴿وإن امرأة خافت من بعلها﴾ فهي هنا مذكورة مع زوجها ومرسومة بالهاء .

(٣) في « أ » و« ب » : بخلاف .

ولا ثالث لهما ، ويستفاد العموم من إطلاقها .

[٩٨] (**شَجَرَتَ الدُّخَانِ سُنَّتْ فَاطِرِ**) بجر « الدخان » على أنَّ الإضافة بمعنىٰ « في » ، ويجوز نصبه على الظرفية بنزع الخافض ، وأسكن تاء « سنت » ضرورةً ، وهي مضافة إلىٰ « فاطر » .

(**كُلاًّ والاَنْفَالِ وَأُخْرَىٰ غَافِرِ**) فقوله : « كلاً » حال من « سنت » الواقعة في فاطر ، و« الاَنْفَالَ » بالنقل عطف على « فاطر » ، و« أخرىٰ » أي وسُنَّتْ أخرىٰ هي في غافر ، فـ« أخرىٰ » في محل جر ، و« غافر » بدله ، وفي بعض الأصول : « وحرفِ غافر » بالجر مضافاً .

والمعنىٰ وكذلك قوله : ﴿ إِنَّ شَجَرَتَ ٱلزَّقُّومِ ﴾ في سورة الدخان [٤٣] مرسومة بالتاء ، بخلاف غيرها كقوله تعالىٰ : ﴿ لِّلظَّٰلِمِينَ ﴿٦٣﴾ إِنَّهَا شَجَرَةٌ ﴾ [الصافات : ٦٣ ، ٦٤] .

وكذلك « سنت » في خمسة مواضع مرسومة بالتاء ، ثلاثة في فاطر ﴿ إِلَّا سُنَّتَ ٱلْأَوَّلِينَ ۚ فَلَن تَجِدَ لِسُنَّتِ ٱللَّهِ تَبْدِيلًا ۖ وَلَن تَجِدَ لِسُنَّتِ ٱللَّهِ تَحْوِيلًا ﴾ [٤٣] وإلىٰ هذه الثلاثة أشار بقوله « كلاً » ، وفي الأنفال ﴿ مَضَتْ سُنَّتُ ٱلْأَوَّلِينَ ﴾ [٣٨] وفي غافر ﴿ سُنَّتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِى قَدْ خَلَتْ فِى عِبَادِهِۦ ۖ وَخَسِرَ هُنَالِكَ ٱلْكَٰفِرُونَ ﴾ [٨٥] وهي آخر السورة ، لكن قول ابن المصنف [٥١] : (« أخرىٰ غافر » أي آخرها) غير مستقيم ؛ للفرق بين الآخر والأخرىٰ كما لا يخفىٰ على ذوي النهىٰ ، ومع ذلك فهو بيان لمحله لا احتراز عن أوله أو آخره لعدم تحقق تعدده .

ثم ما عدا هذه الخمسة بالهاء كقوله تعالىٰ : ﴿ سُنَّةَ مَن قَدْ أَرْسَلْنَا ﴾ [الإسراء : ٧٧] ، ثم كان حقه أن يذكر « سنت » أولاً لكونها من الألفاظ المكررة ثم يذكر « شَجَرَتَ الدخان » فإنها من الكلمات المفردة ، والاعتذار عنه ارتكابُ الضرورة .

[٩٩] (**قُرَّتُ عَيْنٍ جَنَّتٌ في وَقَعَتْ**) أي وكذلك رسم بالتاء قوله تعالىٰ حكايةً عن امرأت فرعون : ﴿ قُرَّتُ عَيْنٍ لِّى وَلَكَ ﴾ في القصص [٩] .

وبالإضافة إلىٰ لفظ « عين » احترَزَ عن المضاف إلى أعين في قوله تعالىٰ ﴿ قُرَّةَ أَعْيُنٍ ﴾ في الفرقان [٧٤] ، و﴿ مِّن قُرَّةِ أَعْيُنٍ ﴾ في السجدة [١٧] .

و[١]﴿ وَرَيْحَانٌ وَجَنَّتُ نَعِيمٍ ﴾ في سورة الواقعة [٨٩] التي أولها ﴿ إِذَا وَقَعَتِ ﴾ بخلاف غيرها نحو : ﴿ جَنَّةُ ٱلْخُلْدِ ﴾ [الفرقان : ١٥] .

(فِطْرَتْ بَقِيَّتْ) بسكون التاء فيهما (وابْنَتٌ) بالتنوين (وَكَلِمَتْ) ولو قال : « مع كلمت » لكان أكثر سلاسة .

أي وكذا رسم بالتاء ﴿ فِطْرَتَ ٱللَّهِ ﴾ بالروم [٣٠] ، و﴿ بَقِيَّتُ ٱللَّهِ خَيْرٌ لَّكُمْ ﴾ في هود [٨٦] ، ولعله اكتفىٰ باللفظ عن القيد بعدم التنوين أو لوجودهما كذلك في هود ، فخرج بـ« بقيت » البقية المنونة في قوله تعالىٰ : ﴿ وَبَقِيَّةٌ مِّمَّا تَرَكَ ءَالُ مُوسَىٰ ﴾ [البقرة : ٢٤٨] و﴿ أُوْلُواْ بَقِيَّةٍ ﴾ [هود : ١١٦] .

و﴿ وَمَرْيَمَ ٱبْنَتَ عِمْرَانَ ﴾ في التحريم [١٢] ولم يقع غيرها ، و﴿ وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ ٱلْحُسْنَىٰ ﴾ في الأعراف [١٣٧] لقوله : [١٠٠] (أَوْسَطَ الأَعرافِ) بالنصب على الظرفية ، وغيرها بالهاء نحو قوله تعالىٰ : ﴿ وَجَعَلَ كَلِمَةَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ٱلسُّفْلَىٰ وَكَلِمَةُ ٱللَّهِ هِيَ ٱلْعُلْيَا ﴾ [التوبة : ٤٠] ، لكن « كلمت » التي في الأنعام بالتاء أيضاً إلا أنه مندرج في ضمن قوله : (وَكُلُّ مَا اخْتُلِفْ ☆ جَمْعاً وَفَرْدَاً فِيهِ بِالتَّاءِ عُرِفْ) بصيغة المجهول فيهما ، فهذه قاعدة كلية تحتها أفراد جزئية ، وهي كل ما اختلف القراء في إفراده وجمعه قراءةً فإنه يكون في رسم القرآن بالتاء كتابةً ، والمراد أنَّ مفرده أيضاً بالتاء ؛ إذ لا خلاف أن[٢] الجمع المؤنث السالم يكون بالتاء سواء فيه الرسوم القرآنية وقواعد كتابة العربية ، ولذا أجمع القراء في الوقف عليها بالتاء .

واختلفوا في مفردها ومجموعها في اثني عشر موضعاً ، وذلك قوله

---

(١) أي وكذلك رسم بالتاء لفظ « جنت » من قوله تعالى . . . إلخ .

(٢) في « ب » : في أن الجمع .

تعالىٰ : ﴿ وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا ﴾ في الأنعام [١١٥] ، قرأها بالتوحيد عاصم وحمزة والكسائي(١) ، وكذلك ﴿ حَقَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ عَلَى ٱلَّذِينَ فَسَقُوٓاْ ﴾ أول يونس [٣٣] ، قرأها بالإفراد غير نافع وابن عامر(٢) ، واختلف المصاحف في ثاني يونس ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ حَقَّتْ عَلَيْهِمْ كَلِمَتُ رَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ [٩٦] ، وكذلك ﴿ حَقَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ عَلَى ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ ﴾ في الطَّول [غافر : ٦] ، والقياس فيهما التاء إذ قرأهما غير نافع وابن عامر بالتوحيد ، و﴿ ءَايَٰتٌ لِّلسَّآئِلِينَ ﴾ في سورة يوسف [٧] قرأها ابن كثير بالإفراد(٣) ، و﴿ وَأَلْقُوهُ فِى غَيَٰبَتِ ٱلْجُبِّ ﴾ [١٠] و﴿ أَن يَجْعَلُوهُ فِى غَيَٰبَتِ ٱلْجُبِّ ﴾ [١٥] كلاهما في يوسف أيضاً قرأهما غير نافع بالتوحيد(٤) ، و﴿ لَوْلَآ أُنزِلَ عَلَيْهِ ءَايَٰتٌ مِّن رَّبِّهِۦ ﴾ في العنكبوت [٥٠] قرأها بالإفراد ابن كثير وأبو بكر وحمزة والكسائي(٥) ، و﴿ وَهُمْ فِى ٱلْغُرُفَٰتِ ﴾ في سبأ [٣٧] قرأها بالتوحيد حمزة(٦) ، و﴿ فَهُمْ عَلَىٰ بَيِّنَتٍ مِّنْهُ ﴾ في فاطر [٤٠] قرأها بالإفراد ابن كثير وأبو عمرو وحفص وحمزة(٧) ، و﴿ وَمَا تَخْرُجُ مِن ثَمَرَٰتٍ مِّنْ أَكْمَامِهَا ﴾ في فصلت [٤٧] قرأها بالتوحيد ابن كثير وأبو عمرو وأبو بكر وحمزة والكسائي(٨) ، و﴿ جِمَٰلَتٌ صُفْرٌ ﴾ [المرسلات : ٣٣] قرأها بالإفراد ـ أي صورةً وإلا فهو جمعٌ حقيقةً ـ حفص وحمزة والكسائي(٩) .

---

(١) وافقهم من بقية العشرة يعقوب وخلف العاشر ، انظر « تحبير التيسير » لابن الجزري ص١١١ .

(٢) وغير أبي جعفر من تتمة العشرة ، انظر « تحبير التيسير » لابن الجزري ص١٢٢ .

(٣) « تحبير التيسير » لابن الجزري ص ١٢٦ .

(٤) وافقه من تتمة العشرة أبو جعفر كما في « تحبير التيسير » ص١٢٦ .

(٥) وافقهم أيضاً خلف من بقية العشرة ، وكلٌ على أصله وقفاً لرسمها بالتاء ، وأبو بكر هو شعبة راوي عاصم «تحبير التيسير» ١٦٠ .

(٦) « تحبير التيسير » لابن الجزري ص١٦٦ .

(٧) أيضاً تبعهم خلف من تتمة العشرة كما في المرجع السابق ص١٦٧ .

(٨) وافقهم يعقوب وخلف العاشر ، المرجع السابق ص١٧٦ .

(٩) وافقهم خلف العاشر كما في « تحبير التيسير » لابن الجزري ص١٩٦ وقد سقط منه اسم=

ثم اعلم أنهم اختلفوا في التاء الموجودة في الوصل والهاء الموجودة في الوقف أيتهما الأصل للأخرىٰ ؟

فذهب سيبويه وجماعة إلىٰ أنَّ التاء هي الأصل مستدلين بجريان الإعراب عليها دون الهاء ، وبأن الوصل هو الأصل والوقفُ عارض ، قالوا : وإنما أبدلت هاءً في الوقف فرقاً بينها وبين التاء التي في « عفريت » و« ملكوت » ، وقال ابن كيسان[1] : بل فرقاً بينها وبين تاء التأنيث اللاحقة للفعل نحو : خرجتْ وضربتْ .

وذهب آخرون إلىٰ أن الهاء هي الأصل ولهذا سميت هاء التأنيث لا تاء التأنيث ، وإنما جعلوها تاءً في الوصل لأنها حينئذٍ يتعاقبها الحركات ، والهاء ضعيفة تشبه حروف العلة لخفائها فقلبوها إلىٰ حرف يناسبها مع كونه[2] أقوىٰ منها وهو التاء .

ومما يجب التنبيه عليه أن قوله : ﴿يا أبتِ﴾ [يوسف : ٤] مرسوم بالتاء والشامي يفتحها ويقف عليها بالهاء ووافقه ابن كثير[3] ، وكذلك ﴿هَيْهَاتَ﴾ [المؤمنون : ٣٦] مرسوم بالتاء ووقف عليها البزي والكسائي بالهاء ، وكذا ﴿مَرْضَاتِ﴾ [البقرة : ٢٠٧] و﴿لات﴾ [ص : ٣] و﴿اللَّات﴾ [النجم : ١٩] و﴿ذاتَ﴾ [النمل : ٦٠] وقف عليها الكسائي بالهاء[4] ، وقد نظمتها في بيتٍ وقلت :

والـلاَّتَ مـع لاتَ كـذا مـرضـاتِ ويـا أبـتِ وذاتَ مـع هيهـاتِ

= « حفص » مع القارئين بالجمع .

(١) هو محمد بن أحمد بن إبراهيم ، أبو الحسن ، المعروف بـ« ابن كيسان » عالم بالعربية نحواً ولغةً ، أخذ عن المبرد وثعلب ، له كتب عديدة ، منها « المهذب » في النحو ، و« غريب الحديث » و« معاني القرآن » توفي سنة ٢٩٩هـ . « شذرات الذهب » ٢/ ٢٣٢ .

(٢) في « ب » : مع كونها .

(٣) أي أنه وافقه في الوقف عليها بالهاء ، وكذلك يعقوب ووافقه أبو جعفر وصلاً ووقفاً .

(٤) « تحبير التيسير » لابن الجزري ص٧٧ .

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

[بَابُ هَمْزِ الوَصْلِ]

[١٠١] (**وَابْدَأْ بِهَمْزِ الوَصْلِ مِنْ فِعْلٍ بِضَمْ**) أي مع ضم الهمزة لكن لا مطلقاً في جميع الأحوال بل كما قال : (**إِنْ كَانَ ثَالِثٌ مِنَ الفِعْلِ يُضَمْ**) بصيغة المجهول خبر كان ، أي مضموماً .

اعلم أن الهمزة في أول الكلمة إما همزة قطع وهي التي تثبت وصلاً وبدءاً ، وإما همزة وصل وهي التي تثبت في الابتداء وتسقط في الدَّرج .

قال ابن المصنف [٥٣] : (ووقوع همزة القطع في الكلام أكثر من وقوع همزة الوصل فلذلك حصر الناظم مواضع همزة الوصل ليعلم بذلك أن ما عداها همزة قطع)اهـ . وفيه بحث لا يخفىٰ ؛ إذِ[١] الظاهر أن همزة الوصل أكثر وجوداً من[٢] همزة القطع في الكلام إلا أن الضابط في همزة الوصل أقرب وأظهر فلذا اختار بيانها ، ومن المعلوم أنَّ الابتداء لا يمكن[٣] إلا بمتحرك ، فأول الكلمة إن كان متحركاً فظاهر ، وإن كان ساكناً فيحتاج إلىٰ همزة الوصل .

وسميت همزة وصل لأنها يتوصل بها إلى النطق بالساكن ولذا سَمَّاها الخليل سلم اللسان .

ثم همزة الوصل توجد في الأسماء والأفعال والحروف ومن شأنها أنها لا تكون في مضارع مطلقاً ولا في ماضٍ ثلاثي كأَمَرَ[٤] ، أو رباعي كأكرم ، بل في الخماسي كانطلق ، والسداسي كاستخرج ، **وحكمها في الماضي المعروف الكسر لا غير ، وأما في المجهول فلا يكون إلا مضموماً ، وأما الأمر الحاضر ففيه تفصيل** كما ذكره الناظم .

---

(١) في « ب » : والظاهر .
(٢) في « ب » : أكثر من وقوع .
(٣) في « ب » : يكون .
(٤) في « أ » : كما مر .

وقَدَّمَ حكم الأفعال لأن همزة الوصل في الأفعال بالأصالة ، **وأمر بالابتداء بهمزة الوصل مضمومةً من فعل الأمر إذا كان ثالثه مضموماً ضماً لازماً لا عارضاً** كما سيأتي نحو : (انظر) ، و(اعبد) ، وإنما عَدَل عن الكسرة إلى الضمة ـ مع أنَّ الأُولىٰ هي الأَولىٰ ـ لكونها الأكثر في همزات[1] الوصل لئلا يلزم الخروج من الكسرة إلى الضمة والحال أن لا عبرة بالساكن بينهما حيث إنه ليس بحاجز ولمناسبة عين الفعل .

وأما إن كان ثالثه مكسوراً كسراً لازماً أي أصلياً ، أو مفتوحاً فابتدِىءْ بها مكسورةً على أصلها نحو : (اضِرب) و(اذهب) و(اعلم)[2] ، وأشار إلىٰ ذلك بقوله :

[١٠٢] (**وَاكْسِرْهُ حَالَ الكَسْرِ وَالْفَتْحِ وَفِي**) **أي واكسر الهمزة حال كسر ثالث الفعل أو فتحه** ، أما وجه كسره في مكسوره فهو لمناسبةٍ بينهما كما في ضمه مع مضمومه ، وأما وجه كسره في مفتوحه فالحمل له على مكسوره كنظيره في إعراب المثنىٰ والجمع كذا ذكره الشيخ زكريا [١٦٦] .

والأظهر : لدفع الاشتباه في بعض الصور باعتبار بعض الصيغ ، ولأن همزة القطع غالباً تكون مفتوحة فلا بُدَّ من ظهور المغايرة .

وأما إذا كان ثالث الفعل مضْموماً ضماً غير لازم بأن يكون عارضاً لإعلال كُسِرَت أيضاً نحو : ﴿اِمشوا﴾ ، فإن أصله : اِمشيوا ، نُقِلَتْ ضمة الياء إلى الشين بعد سلب حركتها فالتقىٰ ساكنان فحذفت الياء فصار ﴿اِمشُوا﴾ ، وكذا قوله : ﴿ائتوني﴾[3] .

وقد ذهب ابن المصنف [٥٣] وتبعه الشراح إلى أنَّ حَصْرَ[4] تصوير الأمثلة

---

(١) في « ب » : همزة .
(٢) واعلم سقط من « ب » .
(٣) يلزم من الابتداء به إبدال همزة القطع ياءً .
(٤) في « د » : إلى حَصْرِ .

مختصٌ بالأمر من الثلاثي[1] المجرد ، ولعلهم غفلوا عن أنه[2] كذلك حكم الأمر مطلقاً والماضي من الثلاثي المزيد ما عدا باب الإفعال فإن همزته مطلقاً قطعية سواء كان ذلك الفعل الماضي معلوماً أو مجهولاً نحو : ﴿اجتمعت﴾ و﴿اجْتُثَّت﴾ و﴿اسْتكبرَ﴾ و﴿ائتُمِنَ﴾ و﴿اشْتَرىٰ﴾ و﴿أَتَّخَذْنَهُمْ سِخْرِيًّا﴾ [ص : ٦٣] لمن قرأ بالإخبار[3] ، ونحو : ﴿انطَلِقُوا﴾ و﴿اسْتَغْفِرُوا﴾ ، وبذلك التعميم أشار الناظم حيث قال : « ثالث من الفعل » ولم يقل عين الفعل ، فافهم .

وقال الشيخ زكريا [١١٥] : (« وابدأْ » وجوباً) ولعله أشار إلى الخلاف الواقع في ﴿قلِ ادعوا﴾ حال الوصل كما بينه الشاطبي رحمه الله بقوله [٤٩٥] :

ف ن ح

وَضَمُّكَ أُوْلَى السَّاكِنَيْنِ لِثَالِثٍ يُضَمُّ لُزُومَاً كَسْرُه في نَدٍ حَلاَ[4]

ثم قول الناظم « وفي » حرف جر مدخولها قوله : (**الأَسْمَاءِ غيرِ اللَّامِ كَسْرُهَا وَفي**) بتشديد الياء سكن وقفاً أو خُفِّفَ ، فهو فعيل بمعنىٰ وافٍ ، أي تام .

والمعنىٰ كسر الهمزة فيها تام بخلافها في لام التعريف فإنها تفتح طلباً للخفة فيما يكثر دوره .

و« غير » إما مجرور على أنه نعتُ « الأسماء » أو منصوب على الاستثناء ، والمراد باللام لام التعريف ، و« كسرها » مرفوع على أنه مبتدأ ، وضميرها[5]

---

(١) في « ب » : بالأمر الثلاثي ، وفي « ج » : مختصة بالأواخر من الثلاثي .

(٢) في « ب » : عن كونه .

(٣) يعني بكسر الهمزة ابتداءً وإسقاطها درجاً ، وهي قراءة أبي عمرو وحمزة والكسائي ويعقوب وخلف . « تحبير التيسير » ص١٧١ .

(٤) أشار بحرف الفاء من « في » إلىٰ حمزة ، وبالنون من « ندٍ » إلى عاصم ، وبالحاء من « حَلاَ » إلى أبي عمرو البصري وأخبر أنهم يقرؤون هذا الساكن الأول بالكسر ، وافقهم من بقية العشرة يعقوب البصري ، ويفهم من ذلك أن الباقين يقرؤون بالضم .

(٥) في « ب » : وضميره .

راجع إلى الهمزة في أول الأسماء ، وخبره « وفيٌّ » .

و« في الأسماء » متعلقٌ بـ« كسرُها » ، واللام في « الاَسْمَاءِ » متحركة بحركة الوصل منقولةٌ إليها من الهمزة بعدها حيث أدرجت الهمزة واكتفي بحركة اللام عن همزة الوصل .

والمعنىٰ أن همزة الوصل في الأسماء كلها مكسورة غير همزة لام التعريف فإنها تكون مفتوحة دائماً طلباً للخفة فيما يكثر دوره .

واستثناء لام التعريف من الأسماء استثناء منقطع لأنها حرف لا اسم ، ومن ثمة قال ابن المصنف [٥٤] : (ليس مستثنىً منها بل من قوله : « واكسره » يعني من ضميره ، أي واكسر الهمز فيما ذكر غير همزة أل المعرفة[1]) . وفيه بُعْدٌ من حيث اللفظ كما قال الشيخ زكريا [١١٧] .

[١٠٣] (ابْنٍ مَعَ ابْنَةِ امْرِىءٍ وَاثْنَيْنِ وَامْرَأَةٌ وَاسْمٍ مَعَ اثْنَتَيْنِ)

فقوله « ابن » بالجر بدلاً من « الاَسماء » كما قاله الشيخ زكريا [١١٧] ، أو عطف بيان وهو الأظهر ، فالمرادُ من « الأسماء » الآتيةُ .

وأما قول الرومي [٨٦] : (« وفي الاَسماء » خبر مقدم لقوله : « كسرها » ، و« في ابنٍ » عطف علىٰ قوله « في الاَسماء ») ، فليس في محله بل خطأ من جهة المبنىٰ وكذا من طريقة المعنىٰ ، أما المبنىٰ فلأنه يلزم منه عيب في كلام الناظم وهو الإيطاء[2] ، بخلاف ما قدمناه في تحقيق

---

(١) في نسخة ابن المصنف المطبوعة : غير همز لام التعريف .

(٢) الإيطاء : هو إعادة اللفظة ذاتها بلفظها ومعناها ، وهو عيب من عيوب القافية يوحي بضعف طبع الشاعر وقلة مادته حيث قصر فكره عن أن يأتي بقافية أخرى وأجازوا إعادة اللفظة ذاتها بمعناها بعد سبعة أبيات ، وإنما يجوز إعادة اللفظ بمعنىً مختلف نحو : « إنسان » للرجل ولناظر العين ، وقد اشتهرت أبيات عند البيانيين مما تكرر فيه اللفظ واختلف المعنىٰ وهي :

قامَتْ تُهَادي طفلةٌ جَلَّلَتْ هودجها بالرخم والعقلِ
قلتُ أما للصبِّ من مُهْجةٍ يَفْدِيْ بِهَا بِاللُّطفِ ذا العقلِ=

المبنىٰ[1] ، وأما المعنىٰ فلأن الأسماء المكسورة الهمزة محصورة عند المصنف في الأسماء المذكورة ، فلا يصح التعاطف بينهما على الطريقة المسطورة ، وأيضاً لا يصح حمل الأسماء على العموم ويكون العطف من قبيل التخصيص ؛ لأن جميع همزات الاسم ليست موصولة ولا كلها مكسورة ، وكأن الشيخ أراد بالأسماء ما فيه الهمزة المكسورة السماعي فلا يَرِدُ عليه القياسي وهو كل مصدر بعده ألفٌ فِعْلُهُ أربعة أحرفٍ فصاعداً كالانفعال والافتعال والاستفعال مما ورد في القرآن أو لم يرد ، أو لأنه اكتفىٰ بما يفهم من كسر همزة في الفعل وكسر همزته في مصدره بالقياس .

وأما تفسير اليمني « الاَسماءَ » بالمصادر من نحو : ﴿ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ ﴾ [آل عمران : ٧] و﴿ وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ ﴾ [آل عمران : ١٩٠] و﴿ ٱنتِقَامٍ ﴾ [آل عمران : ٤] فليس في محلهِ لما سبق من تحقيق المرام .

وأما سائر الأسماء فمختلفة الأوائل ، فمنها مفتوحة كآدم ، أو مكسورة كإبراهيم ، أو مضمومة كأجاج ، وقد يقال إن هذا كله يندفع بأن الضمير في « اكسره » إلىٰ همزة الوصل لا إلى الهمز مطلقاً .

ثم ما اختاره ابن الناظم [٥٤] من أنَّ التعريف باللام وحده ، والهمزة زائدة إذ لو كانت مقصودة لم تحذف كما لا تحذف همزة « أم » وأن هو مذهب سيبويه وأكثر النحاة خلافاً لما ذهب إليه الخليل من أنَّ « أل » حرف ثنائي تفيد التعريف لأنها من خصائص الأسماء وتفيد معنىً فيها وهي بمنزلة « قد » و« هل » في الأفعال وذلك ثنائي فكذلك هذه .

= قالت بلىٰ في الحبِّ طال البلىٰ ما لقتيل العشقِ من عقلِ

فأراد بالعقل الأول الزخرفة التي توضع على الهودج ، وبالثاني العقل الحقيقي المعروف ، والأخير الدِّية التي هي جزاء القتل . اهـ « ميزان الذهب » للهاشمي ص٢٠١ مع بعض الزيادات .

(١) في ج : البناء .

أقول : ولعل وجه حذف همزه كثرة استعماله .

والحاصل أن الناظم يريد همزة الوصل في السماعي وهو عشرة أسماء وقد ذَكَر سبعةً منها لورودها في القرآن لا أنه ترك باقيها لضرورة النظم كما قاله المصري وسبقه الرومي [٨٨] .

منها « ابن » ، وأصله بَنَوٌ بفتحتين لقولهم في تكسيره أبناء ، و« أَفْعَال » في الأصل جمعُ « فَعَل » نحو : نَبَأ وَأَنْبَاء ، وخَبَر وأخبار ، فَأُعلَّ بأن استثقل الضمة على الواو فحذفت اللام لالتقاء الساكنين ، وأُسكن الأول وأدخلت عليه همزة الوصل .

ومنها « ابنة » ، وأصلها بَنَوة كشجرة ، وهي مؤنثة « ابن » فحكمها حكمه .

ومنها **« امرؤٌ »** للمذكر ، و**« امرأة »** للمؤنث ، وفيها لغة أخرىٰ : مُرْءٌ ومَرَأَة[(١)] ، وإنما أدخلوا الهمزة عليهما ـ وإن كانا تامين ـ من حيث أنَّ لامهما همزة ، ويلحقهما التخفيف فيقال : مُرْوٌ ومَرَةٌ ، فجريا مجرى ابن وابنة .

ومنها « اثنان » للمذكر ، و**« اثنتان »** للمؤنث ، وأصلهما : ثَنَيَان وثَنَيَتَان كَجَمَلاَن وشَجَرَتان[(٢)] بدليل قولهم في النسبة « ثنوي » فحذفت اللام وأسكنت الثاء وجيء بهمزة الوصل .

ومنها « اسم » ، وأصله : سَمَوٌ ، بوزن قَنَوٌ وصنوٌ فحذفت الواو لاستثقالهم تعاقب الحركات الإعرابية عليها ، ونقل سكون الميم إلى السين لتعاقب تلك الحركات عليها وأُتي بهمزة الوصل ، وهذا مذهب البصريين .

وفيه أن العلة المذكورة منقوضة بـ« دلو » اللهمَّ إلا أن يقال بأن استعمال الاسم أكثر من الدلو ، واطراد العلة غير لازم .

---

(١) انظر « القاموس المحيط » مادة : مرأ ، و« مختار الصحاح » مادة : مرا .

(٢) « كجملان وشجرتان » سقط من « ب » .

وأما مذهب الكوفيين أنَّ أصله : وَسْمٌ ، أي علامةٌ لأن الاسم علامة للمسمىٰ ويعرف هو به .

والمختار مذهب البصريين لقولهم في تكسيره : أسماء لا أوسام ، وفي تصغيره : سُمَيّ لا وُسَيم ، وعند إسناد الضمير المرفوع المتصل المتحرك : سَمَّيْتُ ، لا وَسَمْتُ كوَعَدتُ[1] .

قال ابن الناظم [٥٤] : (ومنها « است » ، وأصله : سَتَه كجَمَل لتكسيره على أستاه ، وأهمله الناظم لأن البيت لم يسعه) .

قلت : الصواب في الاعتذار أن يقال : لعدم وروده في الكتاب[2] لا سيما وذكره مستهجن عند أولي الألباب .

وأما قول خالد [١١٦] : (وينبغي أن يزيد « ال » الموصولةٌ ، و« ايم » لغة في « أيمُن » ، فإن قالوا : هي أيمن فحذفت اللام ، قلنا : و« ابنم » هو ابن فزيدت الميم[3] ، وحكمها مع ما ذكرنا الكسر ومع لام التعريف الفتح) .

فالجواب : أن لام التعريف يشمل نوعيه ، و« ايم » لم يجىء في القرآن العظيم ، وكذا « ابنم » مع أنه عُلِمَ حُكْمُهُ من « ابن » فإن الميم زائدة للتوكيد والمبالغة كما في « رزقم » بمعنىٰ الأرزق[4] ، ومراد المصنف بيان ما في الكتاب ، والله أعلم بالصواب .

وأما قول ابن المصنف [٥٥] وقد تبعه الرومي [٨٧] : (لو قال الناظم مكان

---

(١) لزيادة الإحاطة بهذا الخلاف راجع إن شئت أول بحث من كتاب « الإنصاف في مسائل الخلاف » لابن الأنباري ١/ ٦ ، ففيه ما يثلج صدرك ويرويك .

(٢) في « ب » : القرآن .

(٣) في « أ » : فحذفت .

(٤) في « ج » و« د » : زرقم بمعنى الأزرق ، وفي « الطرازات المعلمة » : زرقم بمعنى أزرق ص٢٤٠ .

« كسرها » : « وايمنٌ وفيّ » لوَفَىٰ) فمدفوعٌ كما لا يخفىٰ على أرباب الوفاء لعدم وجود الاستيفاء .

وقال الشيخ زكريا [١١٦] : (ذكر ابن الناظم هنا فوائد لا يفتقر إليها المشروح) .

قلت : وهو كذلك ، ولذلك أعرضت عما فيه من المغلوق والمفتوح .

[بَابُ الوَقْفِ عَلَىٰ أَواخِرِ الكَلِمِ]

[١٠٤] (**وَحَاذِرِ الوَقْفَ بِكُلِّ الحَرَكَهْ**) الجار متعلق بـ« الوقف » وهو مفعول « حاذر » ، أمرٌ بمعنى احذر على المبالغة فإن المفاعلة إذا لم تصح منها المغالبة[(١)] فهي للمبالغة .

والمعنى احذر الوقف بتمام الحركة كما يفعله جهَّال القراء في نحو : ﴿وتبَّ﴾ [المسد : ١] .

ثم اعلم أن الوقف في **اللغة** : مصدر وَقَفْتُ الدابة حبستها فوقفت هي وقوفاً ، فهو لازم ومتعد ، والفرق بينهما بالمصدر كرجع رَجْعَاً ورجوعاً ، وصَدَّ صَدَّاً وصدوداً .

واصطلاحاً : قطع الكلمة عما بعدها إن كان بعدها شيء ، وإلا فيسمىٰ قطعاً ، كذا ذكروه ، ولا يبعد أن يسمى وقفاً أيضاً[(٢)] ؛ لأن بعض القرآن يتعلق ببعض ، ويستحبُّ الحال والمرتحل فيصدق الوقف على أواخر السور وعلى آخر القرآن ، غايته أنَّ بسملة الفاتحة مبتدأة حكماً كما عرفَ في محله[(٣)] .

---

(١) في « أ » : المبالغة ، وفي « ب » : إذا لم يصح مبالغةً فهو للمبالغة ، وفي « ج » : إذا لم يصح فيها . . . .

(٢) في « أ » و« ب » و« د » : ولا يدعى أو يسمى وقفاً .

(٣) الفرق بين الوقف والقطع أن الوقف بنيّة استئناف القراءة في الحال ، والقطع هو الكف عن القراءة والانتقال منها إلى شيء آخر ، فليس بعده قراءة مباشرة ، ولعل مراد الشارح من هذه العبارة تسمية كل من الوقف والقطع وقفاً ، بهدف الإشعار بسرعة العود إلى القراءة ، وأشار=

[أنواع الوقف] :

ثم أنواع الوقف ثلاثة[1] :

أولها : الإسكان المحض ، وهو الأصل لأن الغرض من الوقف هو الاستراحة ، وسلبُ الحركة أبلغ في تحصيل الراحة .

وثانيها : الرَّوم ، وهو إتيان بعض الحركة بصوت خفيٍّ وكأنه يضعف صوتها لِقِصَرِ زمانها فيسمعها القريب المصغي دون البعيد لأنها غير تامة ، والمراد بالبعيد أعم من أن يكون حقيقةً أو حكماً فيشمل الأصم والقريب إذا لم يكن مصغياً .

وثالثها : الإشمام ، وهو أن تضم شفتيك بعد الإسكان إشارةً إلى الضم وتترك بينهما بعض انفراجٍ ليخرج النفَس ، فيراهما المخاطب مضمومتين فيعلم أنك أردت بضمهما الإشارة إلى حركة آخر الكلمة الموقوف عليها ، فهو شيء يختص بإدراك العين دون الأُذن لأنه ليس بصوت يسمع ، وإنما هو تحرُّكُ عضوٍ فلا يدركه الأعمىٰ ، والرَّوم يدركه الأعمىٰ والبصير لأن فيه مع بعض الحركة صوتاً ما يكادُ الحرف أن يكون به متحركاً[2] .

واشتقاقه من الشم كأنك أشممت الحرف رائحة الحركة بأن هيأتَ العضو للنطق بها .

والمراد من الإشمام هو الفرق بين ما هو متحرك في الأصل فأسكن للوقف وبين ما هو ساكن في كل حال .

= إلى حديث الحال المرتحل وهو الذي يشرع في ختمة جديدة فور انتهائه من ختم القرآن .

(١) في « أ » و« ب » و« د » : ثلاث .

(٢) قال الشاطبي رحمه الله في بيان كيفية الروم والإشمام وموضوعهما :

ورَوْمُكَ إسماعُ المحرَّك واقفاً ... بصوتٍ خفيٍّ كلُّ دَانٍ تَنَوَّلاَ
والإِشْمَامُ إطباقُ الشَّفَاهِ بُعَيدَ مَا ... يُسَكَّنُ لا صَوْتٌ هُنَاكَ فَيَصْحَلاَ
وفعلُهما في الضَّمِّ والرَّفعِ وَارِدٌ ... ورومُك عِنْدَ الكسرِ والجَرِّ وُصِّلاَ

فإذا عرفت ذلك عرفت أن قول الناظم : (**إلاّ إذَا رُمْتَ فبعضُ الحركه**) استثناء مفرغ من أعم الأحوال ، والـ« بعض » مضاف إلى الحركة ، وهو مفعول لفعل مقدر ، أي واحذر الوقف بتمام الحركة في جميع حركات الوقف وأنواعِ حركات الكلمات الموقوف عليها من الرفع والنصب والجر والضم والفتحِ والكسر نحو : ﴿نستعينُ﴾ و﴿قيلَ﴾ و﴿العالمينَ﴾ و﴿الصراطِ﴾ و﴿الرحيمُ﴾ و﴿يَسْرِ﴾ **إلا إذا رُمْتَ وقفَ الرَّوم فَأْتِ ببعض الحركة ، لكن محلُّه إذا كانت الكلمة الموقوف**[1] **عليها مرفوعة أو مضمومة أو مخفوضة أو مكسورة ، بخلافِ ما إذا كانت مفتوحة أو منصوبة** ، ولهذا قال :

[١٠٥] (**إلا بِفتحٍ أو بنَصْبٍ**) وفي نسخة : « وبنصبٍ » .

(**وَأَشِمْ**) أي قف بالإشمام (**إشَارَةً بالضَّمِّ في رَفْعٍ وَضَمْ**) أي للإشارة إلى ضم الحركة من الكلمة الموقوف عليها في رفعٍ وضم ، أي إذا كانت تلك الكلمة مرفوعة أو مضمومة ، بخلاف ما إذا كانت منصوبة أو مفتوحة أو مخفوضة أو مكسورة .

والمغايرة بين أنواع الإعراب لإفادة عموم الحكم بين[2] الحركات الإعرابية وبين الحركات البنائية ، فإن الرفع والنصب والجر من ألقاب الإعراب ، والضم والفتح والكسر من ألقاب البناء فيستوي في الأحكام المذكورة المنون وغيره والمعرب والمبني من الاسم ونحوه .

[الفَرْقُ بينَ الرَّوْمِ والإِخْتِلاَسِ] :

ثم اعلم أنَّ الرَّوم والاختلاس يشتركان في التبعيض إلا أنَّ الرَّوم أخَصُّ من حيث إنه لا يكون في الفتح والنصب ، ويكون في الوقف دون الوصل ، والثابتُ من الحركة أقلُّ من الذاهب ، والاختلاس أعمُّ لكونه يتناول الحركات

---

(١) في « ب » : الموقوفة .

(٢) في « ب » : عموم الحكم بينه وبين .

الثلاث كما في ﴿لا يهِدِّي﴾ [يونس: ٣٥] و﴿نِعِمَّا﴾ [النساء: ٥٨] و﴿يأمُرُكم﴾ [البقرة: ٦٧] عند بعض القراء في الأمثلة الثلاثة[١] ، ولا يختص بالآخر وهو محل الوقف ، والثابت من الحركة أكثر من الذاهب وذلك أن يأتي بثلثيها ، وهذا لا يضبط إلا بالمشافهة بالسماع من أفواه أرباب أداء القراءة .

ثم اعلم أن الروم والإشمام لا يدخلان في هاء التأنيث ولا في ميم الجمع ولا في الحركة العارضية كما بينه الشاطبي رحمه الله بقوله [٣٧٣] :

وَفي هَاءِ تأنيثٍ ومِيمِ الجَمْيعِ قُلْ وعَارِضِ شَكْلٍ لَمْ يَكُونَا لِيَدْخُلاَ

أما هاء التأنيث فإنها تنقسم إلى ما رسم بالهاء نحو : ﴿وَهُدًى وَرَحْمَةً﴾ [النحل : ٨٩] ﴿وَتِلْكَ نِعْمَةٌ﴾ [الشعراء : ٢٢] وإلى ما رسم بالتاء نحو : ﴿يَرْجُونَ رَحْمَتَ﴾ [البقرة : ٢١٨] و﴿ٱذْكُرُواْ نِعْمَةَ ٱللَّهِ﴾ [البقرة : ٢٣١] فما رسم بالهاء لا يوقف عليه إلا بالهاء الساكنة ؛ إذِ المرادُ بالرَّوم والإشمام بيان حركة الحرف الموقوف عليه حالة الوصل ولم يكن على الهاء حركة في الأصل ؛ إذ هي مبدلة من التاء ، والتاء معدومة في الوقف .

وأما ما رسم بالتاء فإن الروم والإشمام يدخلان فيه على مذهب من وقف بالتاء لأنها تاء محضة وهي التي كانت في الوصل ، ولذا قال الشاطبي :

وفي هَاءِ تَأْنيثٍ. . . . . .

ولم يقل : وفي تاء تأنيث .

وأما ميم الجمع نحو : ﴿عليهم﴾ و﴿إليكم﴾ فهي تنقسم إلى ما تحرك في الوصل للجميع نحو : ﴿وَأَنتُمُ ٱلْأَعْلَوْنَ﴾ [آل عمران : ١٣٩] ونحوه مما يقع قبل السكون ، وإلى ما تحرك بالضم أو الكسر موصولاً لبعض القراء ويسكن لبعضهم .

---

(١) حيث قرىء باختلاس فتحة الهاء في المثال الأول ، واختلاس كسرة العين في المثال الثاني ، واختلاس ضمة الراء في المثال الثالث ، وتفصيل من قرأ بالاختلاس والإتمام والإسكان مذكور في كتب القراءات ، انظر : « تحبير التيسير » : ١٢٢ و٩٦ و٨٧ .

فأما النوع الأول فلا يدخله روم ولا إشمام لأن حركته عارضة كحركة[1] ﴿ وَأَنذِرِ ٱلنَّاسَ﴾ [إبراهيم : ٤٤] و﴿لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ [البينة : ١] **والغرض من الروم والإشمام إنما هو بيان حركة الموقوف عليه حالة الوصل باعتبار الأصل .**

وأما النوع الثاني فعند من يقرأ بالإسكان فلا يدخلان فيه على قراءته لأنهما إنما يدخلان في المتحرك ، ومن قرأ بالضم والصلة لم يدخل أيضاً على قراءته روم ولا إشمام عند الحافظ أبي عمرو الداني وأبي القاسم الشاطبي[2] رحمهما الله تعالىٰ ؛ لأن ميم الجمع لا حركة لها في الأصل وإنما حركتها عارضة لأجل واو الصلة أو لالتقاء الساكنين .

وقال مكي : (يدخلان عليه لأن حركتها بنائية كهاء الكناية)[3] .

وفرَّق الداني بين ميم الجمع وهاء الكناية بأن[4] الهاء محركة قبل الصلة بخلاف الميم يعني بدليل قراءة الجماعة فعوملت حركة الهاء في الوقف معاملة سائر الحركات ، ولم يكن للميم حركة فعوملت بالسكون فهي كالذي يتحرك[5] لالتقاء الساكنين[6] .

وهنا قول ثالث فيه تفصيل ذكره الشاطبي في قوله [٣٧٤] :

وفي الهَاءِ للإِضْمَارِ قَوْمٌ أَبَوْهُمَا . . . البيتين[7]

---

(١) في « ب » زيادة : « وأنذر الذين » والظاهر أنه سهو من الكاتب .
(٢) انظر « التيسير في القراءات السبع » للداني ص٥٤ ، و« حرز الأماني » للشاطبي ص٣٠ .
(٣) « التبصرة في القراءات السبع » ص١٠٩ باب الوقف على أواخر الكلم .
(٤) في « ب » : لأن .
(٥) في « ج » : تحرك .
(٦) انظر : « جامع البيان في القراءات السبع » للداني ص١٠٤/أ .
(٧) تتمة هذين البيتين :

. . . . . ومن قَبْلِهِ ضَمٌّ أو الكَسْرُ مُثِّلا
أَوُ ٱمَّاهُمَا واوٌ وياءٌ وبعضهم يَرَىٰ لَهُمَا في كلِّ حَالٍ مُحَلِّلاَ

وحاصله أنه إن وقع قبلها[1] ضمة أو كسرة أو واو أو ياء نحو : ﴿لا نخلفُه﴾ و﴿بمزحزِحه﴾ و﴿عقلُوه﴾ و﴿لا ريب فيه﴾ فبعضٌ يجيز الروم والإشمام وبعضٌ يمنعهما ، فوجه الجواز إجراؤه على القاعدة ، ووجه المنع استثقال الخروج من ثقيل إلى مثلهِ والإشارةُ إليه في موضع الاستراحة .

وأما إن انضمت الهاء بعد فتحة أو ألف نحو : ﴿لَهُ﴾ و﴿ناداه﴾ دخله الروم والإشمام بلا خلاف[2] لعدم العلة المانعة منهما .

وأما الحركة العارضة وهو ما حُرِّك لساكنٍ بعده متصل أو منفصل نحو : ﴿وَلَا تَنسَوُا۟ ٱلْفَضْلَ﴾ [البقرة : ٢٣٧] ﴿وَأَنذِرِ ٱلنَّاسَ﴾ [إبراهيم : ٤٤] و﴿يومئذٍ﴾ [الحاقة : ١٦] و﴿حينئذٍ﴾[3] [الواقعة : ٨٤] و﴿قُلْ أُوحِىَ﴾ [الجن : ١] و﴿قَدْ أَفْلَحَ﴾ [المؤمنون : ١] و﴿مِنْ إِسْتَبْرَقٍ﴾[4] [الرحمن : ٥٤] فلا يجوز في هذا روم ولا إشمام ؛ لأن الحركة إنما عرضت لساكنٍ لقيه حال الوصل وزالت عند الوقف لذهاب المقتضىٰ فلا يعتد بها فلا وجه للروم والإشمام بخلاف نحو : ﴿ملءُ﴾ و﴿دفءٌ﴾ إذا ألقيت حركة الهمزة على ما قبلها في قراءة حمزة وهشام[5] حيث قرأا بالروم والإشمام فيهما ؛ لأنها حركة الهمزة وهي تدلُّ عليها فكأن الهمزة ملفوظٌ بها كما صرَّح به مكي[6] ، فنظمت هذه الأحكام التي في حكم المستثنىٰ من المرام فقلت :

وهـاءُ تـأنيـثٍ وَعَـارضُ الكـلامِ مُمتنـعُ الـرَّومِ مَـعَ الإِشْمَـامِ

ولا يخفىٰ أن العارض من الحركة يشمل حركة ميم الجمع فلا يحتاج إلى الفرق .

---

(١) في أ ، ب : قبل ، والمراد قبل هاء الكناية .
(٢) أي على مذهب دخول الروم والإشمام هاء الكناية .
(٣) حركة الذال في هذين المثالين عارضة للتخلص من التقاء الساكنين وهما الذال والتنوين .
(٤) الأمثلة الثلاثة الأخيرة على القراءة بالنقل ، وحركة النقل عارضة .
(٥) انظر « تحبير التيسير » لابن الجزري ص٦٠ .
(٦) انظر « التبصرة في القراءات السبع » لمكي بن أبي طالب ، باب وقف حمزة وهشام .

هذا وفي النظم إيطاء[1] بتكرار « الحركة » وهو عيب ، فلو قال : « وبعضٌ بركة » برفع « بعض » على أنَّ تنوينه[2] بدل من المضاف إليه ، أي وبعضٌ من الحركة بركة وكفاية .

وقد ختم المصنف رحمه الله مباحث علم التجويد بمباحث الوقف إيماءً إلى حسن المقطع ، ولقد أحسن في ذلك وأجاد فيما أفاد ، والله الهادي إلى الرشاد والملهم إلى السداد .

[١٠٦] (**وَقَد تَقَضَّىٰ نَظْمِيَ المُقَدَّمَه**) بفتح ياء الإضافة على استعمال لغةٍ[3] ، لا كما قال المصري إنه للضرورة .

والـ« نظم » مصدر ، ويحتمل أن يراد به المعنى المفعول ، واللام في « المقدمة » للعهد الذي تقدم ، وبينها وبين ما يجيء من لفظ « تَقْدِمة » صنعة الجناس نحو قوله تعالىٰ : ﴿ فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ ٱلْقَيِّمِ ﴾ [الروم : ٤٣] على ما هو محرر مقرر في صنع البديع .

(**مِنِّي لِقَارِىءِ القُرانِ تَقْدِمَه**) « تقضَّىٰ » أصله : تقضَّض ، فأبدلوا من الضاد الأخير ياءً لاستثقالهم ثلاث ضادات متواليات ، مشتقٌ من « انقَضَّ الحائط » سقط .

والمراد انقضىٰ نظمي المقدمة ، وفي بعض النسخ « وقد انقضىٰ » والأول أصح ، كذا ذكره الرومي [٩٠] ، لكن كون « تَقضَّىٰ » مضاعفاً غير صحيح بل هو ناقص ، ففي « الصحاح » : (تَقَضَّىٰ وانقضىٰ بمعنىٰ واحد)[4] وإن كان بابهما مختلفاً ، نعم باب التَّفَعُّل أصله للتكلف فمعناه الانقضاء شيئاً فشيئاً ، والظاهر

---

(١) في « ب » : وفي هذا النظم وقع أيضاً . . . وفي « ج » : وفي النظم وقع . . . ، وقد تقدم تعريف الإيطاء قريباً .

(٢) في « أ » : التنوين .

(٣) في « ب » : على لغة .

(٤) « الصحاح » للجوهري ، مادة : قضي .

أن المراد هنا مجرد الانتهاء ، أي وقد انتهىٰ نظمي لهذه المقدمة في علم تجويد القراءة ، وهي مِنِّي لقارىء القرآن تحفة متقدمة وهدية متوصلة[1] ، فجزاه الله عنا خير الجزاء والمثوبة .

فـ« تَقْدِمَة » مبتدأ مؤخر ، وقال اليمني : (حال كونها تقدمة) .

قلت : فـ« مِنِّي » بها متعلقة .

ويجوز أن يكون « قارىء القرآن » مفرداً مراداً به الجنس ، أو جمعاً حذف نونه للإضافة .

[١٠٧] (**والحَمْدُ للهِ لَهَا خِتَامُ**) بكسر الخاء ، وجملة « الحمد لله » مما يختم به للمقدمة ليكون الشكر أولاً وآخراً على جزيل النعمة وجميل المنة ، وليكون ختامه مسكاً كما قال الله تعالىٰ في حقِّ رحيق الجنة : ﴿ يُسْقَوْنَ مِن رَّحِيقٍ مَّخْتُومٍ ﴿٢٥﴾ خِتَـٰمُهُۥ مِسْكٌ ﴾ [المطففين: ٢٥ـ ٢٦] أي آخر ما يجدون رائحة المسك بعد تمام الشرب في مقام اللذة .

وأصل الختام الطين الذي يختم به الإناء للعصمة أو الحرمة ، ففيه تلويح إلىٰ تأكيد ختم المقدمة وتلميح إلى ذكر صاحب ختم النبوة ، ولذا قال :

(**ثُمَّ الصَّلاَةُ بَعْدُ والسَّلاَمُ**) أي ثم الصلاة على خاتم الأنبياء بعد حمد الله تعالىٰ لها ختام وكذا السلام ، ويحتمل أن يكون « السلام »[2] عطفاً على « الصلاة » وخبرهما محذوف لأنه معلوم بقرينة المقام لتعيُّنِه عليه السلام بهذا المرام ، ولذا جاء في نسخة بعد قوله « والسلام » [١٠٨] (**عَلَى النَّبيِّ أحمدٍ وآلِهِ**) بتنوين « أحمدٍ » للضرورة ، وفي نسخة بدله لفظ « المصطفى » وهو أولىٰ كما لا يخفىٰ .

---

(١) في « أ » : متصلة .

(٢) سقط من « ب » .

(وصَحْبِهِ وتَابِعي مِنْوَالِهِ) بكسر الميم ، أي طريقه وحاله في أفعاله وأقواله ، وفي بعض النسخ[1] :

على النبيِّ المصطفىٰ المختارِ وآلِهِ وصحبِهِ الأطهار

وحاصله أن الصلاة والسلام لها ختام كما أن الحمد لله سبحانه لها ختام .

ولا يبعد أن يقال : الصلاة والسلام للحمد ختام ، ففيه إيماء إلى معنىٰ كلمتي التوحيد المطلوب وجودهما عند الخاتمة لأرباب التأييد .

ويحتمل أن يكون قوله : « والسلام » كلاماً مبتدأً مالُه تمام اكتفاءً بالمرام كما هو عادة بعض الكرام من ختم كتابهم بلفظ « والسَّلام » كما قيل :

وكنتُ ذخرتُ أفكاري لوقتٍ فكان الوقتُ وقتك[2] والسلام
وكنتُ أُطالبُ[3] الدُّنيا لحرٍّ فأنتَ الحُرُّ وانقَطَعَ الكَلاَم

وسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين[4] ، وعلى ملائكتك المقربين ، وعلى أهل طاعتك أجمعين ، والحمدُ لله رب العالمين[5] .

---

(١) وفي بعض النسخ ختمت المنظومة بِـ :

أبياتها قافٌ وزايٌ في العددْ من يُحسنِ التَّجويد يظفرْ بالرَّشَدْ

وفي بعضها أثبت هذا البيت قبل بيت : والحمد لله . . . ، وقد يكون من زيادات بعض الشراح أو غيرهم وفي هذا البيت ذكر عدد أبيات المقدمة وهو (١٠٧) حيث أن القاف تساوي مئة والزاي تساوي سبعة في حساب الجُمَّل .

(٢) في ج : وقت .

(٣) في « ب » و« د » : كطالب .

(٤) في « أ » : وسلامٌ على المرسلين والحمد لله رب العالمين .

(٥) في نسخة « أ » زيادة : « وقد تم الفراغ من هذه النسخة الشريفة في يوم الثاني من رمضان المبارك بعد الظهر قبل العصر من يد أفقر العباد خضر بن الحاجي علي القنوي غفر الله له ولوالديه ولجميع المؤمنين والمؤمنات والمسلمين والمسلمات ، وعلى جميع الأنبياء والمرسلين ، رحمةُ الله لمن نظر فيه ودعا لكاتبه » .

وفي نسخة (ج) زيادة : « الحمد لله على الإتمام ، وعلى النبي أفضل الصلاة =

. . . . . .

* * *

= والسلام ، وعلى آله وأصحابه الكرام ، ما دام الليالي والأيام ، تمت الكتاب بعون الله الملك الوهاب شرح المقدمة الجزرية المعروفة بالأرجوزة في علم التجويد للعالم المحقق والنحرير المدقق ، رئيس المحدثين المتأخرين ، والمجودين المقتفين لكلام الباري ، ملا علي القاري ، أسكنه الله في جنانه بإحسانه ، وتغمده بغفرانه ، لازال سحاب الفضل عليه فائض ، آمين يا رب العالمين ، وصلى الله على خير خلقه محمد وآله وأصحابه وأتباعه أجمعين ، بيد الفقير الحقير الراجي إلى رحمة الله محمد أكرم بن الحافظ أمان الله بن شيخ عبد الباري بن شيخ أبي الفضل بن مخدوم فتح الله بن مخدوم عثمان بن مخدوم نصير الدين ، وهما من تلاميذ المخدوم حسام الدين المتقي الملتاني وهو من تلاميذ المخدوم بير بهاء الدين زكريا الملتاني في يوم الأربعاء وقت الظهر والتاريخ الثالث من الشهر ذي الحجة في الرابع والعشرين ومئة وألف سنة من هجرة النبوية عليه أفضل الصلاة وأكمل التحية نفعنا الله بها وبجميع المؤمنين نفعاً عظيماً ، وجعل الله إيماننا إيماناً مستقيماً .

وفي نسخة « د » زيادة : قال شارحه الملا علي بن سلطان القاري رحمه الله ذاكراً من أخذ عنه القراءات من مشايخه الأجلة الأثقات :

وأما سندي في تحقيق القراءات ، وتدقيق الروايات ، فعلى المشايخ العظام ، والقراء الكرام ، من أجلّهم في هذا الفن الشريف وأكملهم ، شيخ القراء بمكة الغراء ، وحيد عصره ، وفريد دهره ، العالم العامل ، والصالح الكامل ، الشيخ سراج الدين عمر اليمني الشوافي ، بلغه الله سبحانه المقام العالي الوافر ، وجزاه عني وعن سائر المسلمين الجزاء الكافي ، وقد قرأ على جماعة قرؤوا على الإمام العلامة محمد بن القطان خطيب المدينة المنورة وإمامها ، وهو قرأ على الشيخ زين الدين عبد الغني الهيتمي المصري ، وهو على خاتمة القراء والمحدثين الشيخ شمس الدين محمد بن محمد بن محمد الجزري ، قُدّس سره السري ، وهو أخذ عن شمس الدين بن الكياني ، عن اللبان ، عن التقي الصالح كمال الدين العباسي ، عن الإمام وليّ الله أبي القاسم الشاطبي ، عن ابن نجاح ، عن ابن هذيل ، عن أبي عمرو الداني ، وسنده مذكور في كتابه التيسير ، منتهياً إلى البشير النذير صلى الله عليه وسلم وعلى آله وأصحابه وأحبابه ، وعلى الأئمة المجتهدين في أنواع علوم الدين ، وعلى إخوانه من النبيين ، وسلام على المرسلين ، والحمد لله رب العالمين .

خاتمة المحقق

تم بعون الله ومدده وتوفيقه وإحسانه الفراغ من تحقيق كتاب المنح الفكرية لمؤلفه الإمام علي بن سلطان محمد القاري رحمه الله يوم الثلاثاء الواقع في الثالث عشر من شهر شعبان سنة اثنتين وعشرين وأربعمئة وألف من هجرة أفضل الخلق محمد ﷺ الموافق للثلاثين من شهر تشرين الأول سنة واحد وألفين .

هذا وإنني لأسأل المولىٰ جل في علاه وأضرع إليه أن يتقبل هذا العمل المتواضع ويجعله حجةً لي ويكتبه في صحيفتي ، كما إنني لأسأله أن ينفع به كُلَّ قارىء ، وأن يغفر لي ولوالدي ولأشياخي وللمسلمين أجمعين إنه على ما يشاء قدير ، وصلىٰ الله على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين والحمد لله رب العالمين .

* * *

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

المصادر والمَرَاجِعُ

أ ـ المَخْطُوطَة :

١ـ **جامع البيان في القراءات السبع** : تأليف : الشيخ الإمام أبي عمرو عثمان بن سعيد الداني (ت٤٤٤) ، مخطوط في دار الكتب المصرية بالقاهرة ، ومكتبة الملك عبد العزيز بالمدنية المنورة .

٢ـ **الفوائد الجلية على المنظومة الجزرية** : للشيخ علاء الدين الطرابلسي الدمشقي (ت١٠٣٢) ، مخطوط في مكتبة الأسد الوطنية .

٣ـ **الفوائد المحررة في شرح المقدمة** : للشيخ محمد بن كمال الدين المدني (ت١٢٢٧) ، مخطوط في مكتبة الأسد الوطنية ودار الكتب المصرية .

٤ـ **الكامل في القراءات العشر والأربعين الزائدة عليها** : تأليف الأستاذ الكبير يوسف بن علي بن جبارة بن عقيل الهذلي (ت٤٦٥) ، مخطوط في مكتبة المسجد النبوي في المدينة المنورة .

٥ـ **كنز المعاني في شرح الشاطبية** : تأليف الشيخ إبراهيم بن عمر بن خليل الجعبري (ت٧٣٢) ، مخطوط في مكتبة الأسد الوطنية وغيرها من البلاد العربية .

ب ـ المطبوعة :

١ـ **إبراز المعاني من حرز الأماني** : للإمام عبد الرحمٰن بن إسماعيل بن إبراهيم المعروف بـ« أبي شامة » الدمشقي .

تحقيق : إبراهيم عطوة عوض ، طبع مصطفىٰ البابي الحلبي بمصر .

٢ـ **أحكام قراءة القرآن الكريم** : لمحمود خليل الحصري .

تحقيق : محمد طلحة بلال منيار ، جماعة تحفيظ القرآن الكريم بمكة ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٥م .

٣ـ **أسرار العربية** : لأبي البركات عبد الرحمٰن بن أبي سعيد الأنباري .

تحقيق وتعليق : بركات يوسف هبود . طبع دار الأرقم ، بيروت ـ سنة ١٩٩٩م .

٤ـ **الأسماء والصفات** : للإمام أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي ، تحقيق : محمد زاهد الكوثري ، مطبعة السعادة ـ القاهرة .

٥ـ **الأشباه والنظائر** : للإمام الحافظ جلال الدين عبد الرحمٰن السيوطي ، طبع : حيدر آباد ، الطبعة الثانية .

٦ـ **الإصابة في تمييز الصحابة** : للمحدث الإمام أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ، طبع دار إحياء التراث العربي ، الطبعة الأولىٰ سنة ١٣٢٨ .

٧ـ **الأعلام** : للمؤرخ خير الدين الزركلي ، طبع دار العلم للملايين ، ط خامسة .

٨ـ **أوضح المسالك** : للإمام ابن هشام الأنصاري ، تحقيق : الشيخ محيي الدين عبد الحميد ، طبع المكتبة العصرية ـ بيروت سنة ١٩٩٩ .

٩ـ **إيضاح الرموز ومفتاح الكنوز في القراءات الأربع عشرة** : لشمس الدين محمد بن خليل القباقبي . تحقيق ودراسة : أحمد شكري ، دار عمار ـ عمان ـ ٢٠٠٣ .

١٠ـ **إيضاح الوقف والابتداء** : لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن الأنباري ، تحقيق : محيي الدين عبد الرحمٰن رمضان ، طبع مجمع اللغة العربية بدمشق سنة ١٩٧١ .

١١ـ **البدر الطالع بمحاسن مَنْ بعد القرن السابع** : لمحمد بن علي الشوكاني . تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، المكتبة العصرية ، صيدا ـ بيروت .

١٢ـ **البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة** : للشيخ عبد الفتاح القاضي ، طبع مصطفى البابي الحلبي سنة ١٩٥٥ في مصر .

١٣ـ **تاج العروس من جواهر القاموس** : لمحمد مرتضى الزبيدي ، تحقيق : محمود محمد الطناحي ، راجعه عبد السلام هارون سنة ١٩٩٣ .

١٤ـ **التبيان في إعراب القرآن** : لعبد الله بن الحسين العكبري أبي البقاء ، طبع دار الفكر ـ بيروت ـ سنة ١٩٩٧ .

١٥ـ **تحبير التيسير** : لشمس الأئمة محمد بن محمد بن محمد بن علي بن يوسف الجزري ، عني بتصحيحه : أوتويرتزل ، طبع دار الكتب العلمية ـ بيروت سنة ١٩٩٦م .

١٦ـ **تذكرة الموضوعات** : لمحمد طاهر بن علي الهندي الفُتَّني ، المطبعة المنيرة ـ القاهرة سنة ١٣٤٣هـ .

١٧ـ **تفسير الجلالين** : للإمامين جلال الدين السيوطي ، وجلال الدين بن أحمد المحلي ، قدم له وراجعه الأستاذ مروان سوار ، الطبعة الأولىٰ سنة ١٩٨٧ .

١٨ـ **تفسير آيات الأحكام** : للشيخ علي السايس ، تحقيق : حسن السماحي سويدان ، ومحيي الدين مستو ، طبع دار ابن كثير ، ودار القادري سنة ١٩٩٤ .

١٩ـ **تفسير القرآن العظيم** : للإمام ابن كثير إسماعيل القرشي الدمشقي ، طبع دار الحديث ، سنة ١٩٩٤ .

٢٠ـ **التلخيص في القراءات الثمان** : لأبي معشر الطبري دراسة وتحقيق : محمد حسن عقيل موسى . الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم ، جدة ١٤١٢ ـ ١٩٩٢م .

٢١ـ **التمهيد في علم التجويد** : لشمس الدين أبي الخير محمد بن الجزري .
تحقيق : غانم قدوري حَمَد ، طبع مؤسسة الرسالة سنة ٢٠٠١ .

٢٢ـ **التيسير في القراءات السبع** : للشيخ أبي عمرو عثمان بن سعيد الداني ، عني بتصحيحه أوتويرتزل ، طبع دار الكتب العلمية سنة ١٩٩٦ .

٢٣ـ **جامع الترمذي** : للإمام الحافظ أبي عيسىٰ محمد بن عيسىٰ بن سورة الترمذي .
راجعه الشيخ صالح بن عبد العزيز بن إبراهيم آل الشيخ ، طبع دار الفيحاء (دمشق) ـ دار السلام (الرياض) سنة ١٩٩٩ .

٢٤ـ **جمال القراء وكمال الإقراء** : لعلم الدين أبي الحسن علي بن محمد السَّخاوي ، تحقيق : الدكتور علي حسين البواب ، طبع ونشر مكتبة الخانجي في القاهرة سنة ١٩٨٧ .

٢٥ـ **جهد المقل** : لمحمد بن أبي بكر المرعشي . تحقيق : الدكتور سالم قدوري الحمد ، دار عمار ، عمان ١٤٢٢ ـ ٢٠٠١ .

٢٦ـ **جواهر البلاغة** : للسيد أحمد الهاشمي ، منشورات محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية سنة ١٩٩٨ .

٢٧ـ **حاشية الطحطاوي** : تأليف أحمد بن محمد بن إسماعيل الطحطاوي الحنفي ، نشر دار الإيمان ، دمشق ـ بيروت .

٢٨ـ **حرْز الأماني ووجه التهاني** : للقاسم بن فيرُّه بن خلف الرعيني الشاطبي ، تحقيق وضبط : محمد تميم الزعبي ، طبع دار المطبوعات الحديثة ، المدينة المنورة سنة ١٩٩٠ .

٢٩ـ **الحواشي الأزهرية في شرح المقدمة الجزرية** : للشيخ خالد بن عبد الله الأزهري ، حققه وعلق عليه محمد بركات ، راجعه وقدم له العلامة الشيخ أبو الحسن الكردي ، طبع مكتبة الأوزاعي ـ سوريا دمشق سنة ٢٠٠٢ .

٣٠ـ **الحواشي المفهمة في شرح المقدمة** : للشيخ أحمد بن محمد بن علي بن يوسف الجزري ، طبع مصطفى البابي الحلبي بمصر ١٣٠٩ .

٣١ـ **خزانة الأدب ولب لباب العرب** : عبد القادر بن عمر البغدادي ، تحقيق : عبد السلام محمد هارون ، الهيئة العامة المصرية للكتاب سنة ١٩٧٩م .

٣٢ـ **خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر** : لمحمد بن فضل الله المحبي دار صادر ، بيروت .

٣٣ـ **الدر المنثور في التفسير بالمأثور** : للإمام جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ، طبع مصطفىٰ البابي الحلبي ، القاهرة ـ ١٣٨٠هـ .

٣٤ـ **الدقائق المحكمة في شرح المقدمة** : لشيخ الإسلام أبي زكريا الأنصاري الشافعي ، علق عليه : محمد غياث الصباغ ، راجعه الشيخ أبو الحسن محيي الدين الكردي ، طبع مكتبة الغزالي ـ دمشق .

٣٥ـ **الرعاية لتجويد القرآن وتحقيق لفظ التلاوة** : للعلامة أبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي ، تحقيق : أسامة هيثم عطايا ، طبع دار الفارابي ، دمشق ـ ١٤٢٦هـ ، ٢٠٠٥م .

٣٦ـ **روح البيانات في معاني القراءات** : أسامة بن هيثم عطايا ، قدم له شيخ القراء محمد كريم راجح ، والمربي المقرىء محمد إحسان السيد حسن ، طبع وتوزيع دار الفرفور بدمشق سنة ٢٠٠٤م .

٣٧ـ **الروض الأُنُف** : للسهيلي أبي القاسم الخثعمي تحقيق : طه عبد الرؤوف سعد ، دار الفكر .

٣٨ـ **سراج القارىء المبتدي وتذكار القارىء المنتهي** : للعلامة المقرىء ابن القاصح العذري ، طبع وتحقيق : مكتب البحوث والدراسات بدار الفكر ـ بيروت لبنان سنة ١٩٩٥ .

٣٩ـ **سنن ابن ماجه** : للإمام الحافظ أبي عبد الله محمد بن يزيد بن ماجه القزويني .
إشراف ومراجعة : صالح بن عبد العزيز آل الشيخ ، طبع دار السلام، الرياض ١٩٩٩ .

٤٠ـ **سنن أبي داود** : للإمام الحافظ أبي داود سليمان بن الأشعث ، إشراف ومراجعة : صالح بن عبد العزيز آل الشيخ ، طبع دار السلام ـ الرياض ، ودار الفيحاء ـ دمشق ـ سنة ١٩٩٩ .

٤١ـ **سنن الدارمي** : للإمام أبي محمد عبد الله بن بهرام الدارمي ، طبع دار الفكر في القاهرة سنة ١٩٧٨ .

٤٢ـ **السنن الكبرىٰ** : لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي ، طبع حيدر آباد الدكن ـ الهند ، تصوير في دار المعرفة ـ بيروت .

٤٣ـ **سنن النسائي (المجتبىٰ)** : للإمام الحافظ أبي عبد الرحمٰن أحمد بن شعيب النسائي ، إشراف ومراجعة : صالح بن عبد العزيز آل الشيخ ، طبع دار السلام ـ الرياض ، ودار الفيحاء ـ دمشق سنة ١٩٩٩ .

٤٤ـ **شرح ابن عقيل** : لبهاء الدين عبد الله بن عقيل الهمداني المصري ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، انتشارات ناصر خسرو .

٤٥ـ **شرح جوهرة التوحيد** : للشيخ أحمد بن محمد بن المالكي الصاوي ، تحقيق وتعليق : الدكتور الشيخ عبد الفتاح البزم ، طبع دار ابن كثير ، دمشق ـ بيروت ـ سنة ١٩٩٧ .

٤٦ـ **شرح المقدمة الجزرية** : تأليف عصام الدين طاش كبري زاده ، طبع في مصر بلا تاريخ .

٤٧ـ **شرح الشاطبية** : للشيخ عبد الفتاح عبد الغني القاضي ، طبع مكتبة السوداي في جدة ، ومكتبة الدار في المدينة المنورة سنة ١٩٩٥ .

٤٨ـ **شرح شرح نخبة الفكر في مصطلحات أهل الأثر** : لملا علي القاري .

تحقيق : محمد نزار تميم ، وهيثم نزار تميم ، دار الأرقم ـ بيروت .

٤٩ـ **شرح طيبة النشر** : لأبي القاسم النويري ، تحقيق : عبد الفتاح السيد سليمان أبو سنة ، مجمع البحوث الإسلامية ، القاهرة ـ ١٩٨٩م .

٥٠ـ **شرح كافية ابن الحاجب** : للشيخ الجاربردي ، نسخة مخطوطة مصورة في المكتبة الظاهرية بدمشق .

٥١ـ **الصحاح** : لإسماعيل بن حماد الجوهري ، تحقيق : أحمد عبد الغفور عطار ، دار العلم للملايين بيروت ، ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م .

٥٢ـ **صحيح البخاري** : لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري ، تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي ، ومحب الدين الخطيب ، طبع المطبعة السلفية ـ القاهرة ، تصوير : دار إحياء التراث ـ بيروت .

٥٣ـ **صحيح مسلم** : لمسلم بن الحجاج القشيري ، تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي ، تصوير : دار إحياء التراث العربي ـ بيروت .

٥٤ـ **صرف العنان إلى قراءة حفص بن سليمان** : للشيخ عبد الغني بن إسماعيل النابلسي ، تحقيق : أسامة بن هيثم عطايا ، طبع دار الفرفور بدمشق سنة ٢٠٠٣ .

٥٥ـ **ضوابط المعرفة** : للشيخ عبد الرحمٰن حسن حبنكة الميداني ، طبع دار القلم بدمشق ، ودار الكتب الشامية ببيروت سنة ١٩٩٨ .

٥٦ـ **الطرازات المعلمة في شرح المقدمة** : لعبد الدائم الأزهري . تحقيق د . نزار خورشيد عقراوي ، دار عمان ـ عمار ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٣م .

٥٧ـ **طلائع البشر في توجيه القراءات العشر** : تأليف محمد الصادق قمحاوي ، مكتبة العلم والإيمان ، ومطبعة النشر ـ مصر سنة ١٩٧٧ .

٥٨ـ **طيبة النشر في القراءات العشر** : لشيخ القراء والتحقيق محمد بن محمد بن محمد بن الجزري ، تحقيق : محمد بن تميم الزعبي ، طبع مكتبة دار الهدىٰ ـ المدينة المنورة سنة ١٩٩٤ .

٥٩ـ **عقيلة أتراب القصائد في الرسم** : للإمام المقرىء القاسم بن فِيْرُّه الشاطبي ، تحقيق د . أيمن سويد ، دار نور المكتبات . جدة ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١م .

٦٠ـ **غاية النهاية في طبقات القراء** : لشيخ القراء والمحققين محمد بن محمد بن محمد بن الجزري ، عني بنشره ج . برجستراسر ، مكتبة الخانجي . ط : أولىٰ ١٩٣٢ .

٦١ـ **غريب الحديث** : لأبي عبيد القاسم بن سلام الهروي . طبع : حيدر آباد ـ ١٩٦٧م .

٦٢ـ « **فتاوىٰ قاضيخان** » للإمام حسن بن منصور بن أبي القاسم المعروف بـ« قاضيخان » ، طبع مطبعة مصطفى البابي الحلبي ـ مصر سنة ١٩٣٤هـ .

٦٣ـ **فتح القدير للعاجز الفقير** : الإمام كمال الدين محمد بن عبد الواحد بن الهمام ، طبع مكتبة مصطفى البابي الحلبي بمصر سنة ١٩٥٩م .

٦٤ـ **فتح الوصيد في شرح القصيد** : لعلم الدين السخاوي دراسة وتحقيق : أحمد عدنان الزعبي ، دار البيان ، الكويت ١٤٢٣هـ .

٦٥ـ **الفوائد البهية في تراجم الحنفية** : لمحمد عبد الحي الهندي .

دار الأرقم ـ بيروت ١٤١٨هـ .

٦٦ـ **الفوائد المعتبرة في القراءات الأربع** : لشمس الدين المتولي ، تحقيق وجمع : علي محمد الضباع ، طبع مصطفى البابي الحلبي ـ مصر سنة ١٩٣٥ .

٦٦ـ **القاموس المحيط** : للإمام اللغوي مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي . ضبطه وتوثيق : يوسف الشيخ محمد البقاعي ، طبع وإشراف مكتب البحوث والدراسات في دار الفكر ـ بيروت سنة ١٩٩٩م .

٦٧ـ **قصيدتان في تجويد القرآن** : لأبي مزاحم الخاقاني ، ولعلم الدين السخاوي . تحقيق وشرح الدكتور عبد العزيز القارىء ، مكتبة الدار بالمدينة المنورة ١٤٠٢هـ .

٦٨ـ **الكتاب** : لإمام النحو عثمان بن قنبر الملقب (سيبويه) ، تحقيق : عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي ، دار الجيل ـ مصر ، دار الرافعي ـ رياض ـ ط : ثانية ١٩٨٢ .

٦٩ـ **القراءات القرآنية ، تاريخ وتعريف** : للدكتور عبد الهادي الفضلي طبع دار القلم ، بيروت ـ لبنان ١٤٠٥هـ .

٧٠ـ **كشف الخفاء ومزيل اللباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس** : للإمام إسماعيل بن محمد الجراح العجلوني ، مكتبة القدسي ـ القاهرة ١٣٥١ تصوير إحياء التراث العربي ـ بيروت .

٧١ـ **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل** : تأليف العلامة المفسر محمود بن عمر جار الله الزمخشري ، طبع ونشر مكتب الإعلام الإسلامي ـ قم ١٤١٤هـ .

٧٢ـ **كشف الأستار عن زوائد البزار** : تأليف نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي ، تحقيق : حبيب الرحمٰن الأعظمي ، طبع مؤسسة الرسالة ـ بيروت . ط : أولىٰ ١٩٧٩ .

٧٣ـ **كشف المشكلات وإيضاح المعضلات** : لأبي الحسن علي بن الحسين الباقولي تحقيق وتعليق : الدكتور محمد أحمد الدالي ، طبع : مجمع اللغة العربية ١٩٩٥م .

٧٤ـ **كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال** : للبرهان فوري علاء الدين المتقي الهندي ، ضبطه وحققه : حسن رزوق ، تصحيح : صفوة السَّقَّا ، طبع مكتبة التراث الإسلامي ـ حلب ١٩٦٩ .

٧٥ـ **لمحات في المكتبة والبحث** : للدكتور محمد عجاج الخطيب ، طبع مؤسسة الرسالة ، بيروت ١٤١٦هـ .

٧٦ـ **اللهجات العربية في التراث** : لأحمد علم الدين الجندي . الدار العربية للكتاب ، ١٩٨٣م .

٧٨ـ **لطائف الإشارات لفنون القراءات** : لأحمد بن محمد القسطلاني ، تحقيق وتعليق : عامر السيد عثمان ، طبع : المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية مصر ـ ١٩٧٣م .

٧٩ـ **مختار الصحاح** : للشيخ الإمام محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي ، طبع دار أسامة ـ دمشق سنة ١٩٩٣م .

٨٠ـ **مدارك التنزيل وحقائق التأويل** : عبد الله بن محمود النسفي . طبع دار القلم ، ١٩٨٩ .

٨١ـ **مراقي الفلاح** : لأبي الإخلاص الحسن بن عمار الشُّرُنْبُلاَلي .

تحقيق : عبد الجليل العطا . طبع دار النعمان للعلوم ، دمشق ـ ١٩٩٠م .

٨٢ـ **المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز** : لشهاب الدين عبد الرحمٰن بن إسماعيل بن إبراهيم المعروف بـ« أبي شامة » الدمشقي ، تحقيق : الدكتور طيار آلتي قولاج ، طبع دار وقف الديانة التركي ـ أنقرة سنة ١٩٨٦ .

٨٣ـ **المستدرك على الصحيحين** : لأبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري ، حيدر آباد ـ الهند ، تصوير مكتب المطبوعات الإسلامية ـ حلب .

٨٤ـ **المسند** : للإمام أحمد بن حنبل تحقيق : شعيب الأرناؤوط ، ونعيم العرقسوسي مؤسسة الرسالة .

٨٥ـ **مسند الشهاب** : لأبي عبد الله محمد بن سلامة القاضي ، تحقيق : حمدي عبد المجيد السلفي ، طبع مؤسسة الرسالة ـ بيروت سنة ١٩٨٥ .

٨٦ـ **المصنف** : لأبي بكر بن أبي شيبة العبسي . صححه عبد الخالق الأفغاني ، إدارة القرآن والعلوم الإسلامية ، كراتشي ، باكستان ـ ١٤٠٦هـ .

٨٧ـ **المعجم الأوسط** : لسليمان بن أحمد الطبراني ، تحقيق : الدكتور محمود الطحان . طبع مكتبة المعارف ـ الرياض سنة ١٤٠٥هـ .

٨٨ـ **المعجم الكبير** : لسليمان بن أحمد الطبراني ، تحقيق : حمدي عبد المجيد السلفي . طبع دار إحياء التراث العربي ـ بيروت سنة ١٩٨٦ .

٨٩ـ **المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي** : لجماعة من المستشرقين ، نشر : الدكتور أ . ى . وِنْسِنْكْ ، طبع مكتبة بريل في مدينة ليدن سنة ١٩٣٦ .

٩٠ـ **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب** : لجمال الدين بن هشام الأنصاري ، حققه وخرج شواهده : الدكتور مازن المبارك ، ومحمد علي حمد الله ، طبع دار الفكر ـ بيروت سنة ١٩٦٩ .

٩١ـ **مغني المحتاج** : للشيخ محمد بن الخطيب الشربيني .

حققه : محمد خليل عيتاني . طبع دار المعرفة ، بيروت ، لبنان ـ ١٤١٨هـ .

٩٢ـ **المقتضب** : لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد ، تحقيق : محمد عبد الخالق عضيمة ، طبع المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ـ القاهرة سنة ١٩٩٤ .

٩٢ـ **المقنع في رسم مصاحف الأمصار** : لعثمان بن سعيد الداني أبي عمرو ، تحقيق : محمد الصادق قمحاوي ، نشر : مكتبة الكليات الأزهرية ـ بالقاهرة سنة ١٩٧٨ .

٩٤ـ **المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج** : للإمام محيي الدين النووي ، تحقيق : الشيخ خليل مأمون شيحا ، طبع دار المعرفة ـ بيروت سنة ١٩٩٧ .

٩٥ـ **المنهاج في شعب الإيمان** : لأبي عبد الله الحسين بن الحسين الحليمي ، تحقيق : حلمي محمد فودة ، طبع دار الفكر ـ بيروت سنة ١٩٧٩ .

٩٦ـ **المنير في أحكام التجويد** : إعداد لجنة التلاوة في جمعية المحافظة على القرآن الكريم . عمّان ـ الطبعة الخامسة ٢٠٠٤م .

٩٧ـ **منية المصلي** : لسديد الدين محمد بن محمد الكاشغري ، مطبعة الفتوح الأدبية ـ مصر ١٩٥٤ .

٩٨ـ **الموطأ** : للإمام مالك بن أنس ، تخريج وتعليق : نجيب ماجدي ، طبع المكتبة العصرية ـ بيروت سنة ٢٠٠٠م .

٩٩ـ **ميزان الذهب في صناعة شعر العرب** : تأليف السيد أحمد الهاشمي ، ضبطه وعلق عليه : علاء الدين عطية ، طبع دار البيروتي ـ دمشق سنة ١٩٩٦م .

١٠٠ـ **ناظمة الزهر في عد الآي** : للقاسم بن فِيْرُّه الشاطبي ، تحقيق : علي محمد الضباع ، طبع مطبعة البابي الحلبي ـ مصر سنة ١٩٣٥ .

١٠١ـ **النشر في القراءات العشر** : لشيخ القراء والمحققين محمد بن الجزري ، تحقيق الشيخ علي محمد الضباع . طبع دار الكتب العلمية ـ بيروت سنة ١٩٧٢ .

١٠٢ـ **نهاية القول المفيد** : للشيخ محمد مكي نصر ، راجعه الشيخ علي محمد الضباع ، طبع مصطفى البابي الحلبي بمصر سنة ١٣٤٩ .

١٠٣ـ **الوافي بالوفيات** : للصفدي صلاح الدين خليل بن أيبك ، طبع بعناية : هملوت ريتر ، سنة ١٩٦٢م .

١٠٤ـ **وفيات الأعيان** : لابن خلّكان أحمد بن محمد بن أبي بكر . تحقيق : إحسان عباس ، دار صادر ـ بيروت .

* * *

كتب للمحقق

- إيضاح النكتة في شرح التحفة في تجويد القرآن الكريم ، طبع دار الغوثاني - تأليف .
- زبد الأحكام في أكل الحيوان ، طبع دار البيروتي - تأليف .
- الرعاية في تجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة ، طبع دار الفارابي - تحقيق .
- صرف العنان إلى قراءة حفص بن سليمان ، طبع . طبع الفرفور - تحقيق .
- المنح الفكرية في شرح المقدمة الجزرية ، طبع دار الغوثاني ، وهو هذا الكتاب - تحقيق .

* * *

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

فهرس الموضوعات

مقدمة التحقيق ٧
ترجمة المؤلف ٩
ترجمة الناظم ١٧
شروح متن الجزرية ٢١
كتاب المنح الفكرية : منهج الشارح فيه ٢٥
وصف النسخ الخطية ٢٧
منهج التحقيق ٣٠
نماذج صور بعض صفحات المخطوطات ٣٣
مقدمة الشارح ٤٣
اسم المصنف ونسبته ٤٩
بيان في البسملة والحمدلة ٥٤
فوائد بلاغية ٧٠
باب مخارج الحروف ٧١
تعريف الصوت والحركة ٧١
مطلب في عدد حروف العربية والخلاف فيه ٧٢
طريقة معرفة مخرج الحرف ٧٤
المخرج الأول (الجوف) ٧٦

المخرج الثاني (أقصىٰ الحلق) ٨٠
المخرج الثالث (وسط الحلق) ٨١
المخرج الرابع (أدنىٰ الحلق) ٨١
المخرج الخامس والسادس لـ(لقاف والكاف) ٨٢
المخرج السابع (وسط اللسان) ٨٢
المخرج الثامن (للضاد) ٨٣
أقسام الأسنان ومسمياتها ٨٥
المخرج التاسع (للام) ٨٦
المخرج العاشر (للنون) ٨٧
المخرج الحادي عشر (للراء) ٨٨
الخرج الثاني عشر (للطاء والدال والتاء) ٩٠
المخرج الثالث عشر (للصاد والسين والزاي) ٩١
المخرج الرابع عشر (الظاء والذال والثاء) ٩٢
المخرج الخامس عشر (للفاء) ٩٢
المخرج السادس عشر (الشفتين) ٩٣
المخرج السابع عشر (الخيشوم) ٩٣
باب صفات الحروف ٩٦
حروف الهمس ٩٧
حروف الشدة ٩٩
الحروف المتوسطة بين الشدة والرخاوة ١٠٠
حروف الاستعلاء ١٠٢
حروف الإطباق ١٠٣
حروف الإذلاق ١٠٤

حروف الصفير ١٠٦
حروف القلقلة ١٠٦
حرفا اللين ١٠٧
حرفا الانحراف ١٠٨
حرف التكرير ١٠٨
حرف التفشي ١٠٩
حرف الاستطالة ١١٠
حد التجويد وحكمه ١١٢
كيفية أخذ القراءة عن الشيوخ ١١٧
مراتب التجويد والقراءة ١١٧
تعريف التجويد ١٢٠
الترقيق والتفخيم ١٣١
مراتب القلقلة ١٤٣
باب الراءات وأحكامها ١٤٦
مواضع ترقيق الراء ١٤٩
ما حصل الخلاف فيه من الراءات ١٥٤
وجوب إخفاء التكرير في الراء ١٥٥
باب اللامات وأحكام متفرقة ١٥٦
وجوب العناية بتفخيم حروف الاستعلاء ١٥٨
تنبيهات ١٦٤
الإدغام والإظهار ١٦٩
تعريف الإدغام ١٧٥
تعريف الإظهار ١٧٦

باب الضاد والظاء ١٧٧
تعريف الاستطالة ١٧٧
حكم صلاة من أبدل الضاد أو الظاء أحدهما بالآخر أو بحرفٍ غيره ... ١٩٤
أحكام النون والميم المشددتين والميم الساكنة ١٩٦
تعريف الإخفاء ٢٠٠
باب أحكام النون الساكنة والتنوين ٢٠٢
الفرق بين النون والتنوين ٢٠٣
الإظهار ٢٠٦
الإدغام ٢٠٩
ما خرج عن الإدغام لوقوع حرفيه بكلمة واحدة ٢١١
القلب ٢١٣
الإخفاء ٢١٥
باب أحكام المد ٢١٩
حروف المد ٢٢٠
تقسيم المد إلى أصلي وفرعي ٢٢٠
المد اللازم ٢٢١
المد المتصل ٢٢٧
مراتب المدود ٢٣٣
المد المنفصل ٢٣٤
سبب تسمية المنفصل جائزاً ٢٣٤
المد العارض للسكون ٢٣٦
باب الوقف والابتداء ٢٤٤
معنى التعلق اللفظي والمعنوي ٢٥١

الفرق بين الوقف والسكت ٢٦٣
أقسام الوقف ٢٦٣
باب المقطوع والموصول ٢٦٩
تعريف المصحف الإمام ٢٦٩
بحث « أن لا » ٢٧١
بحث « إن ما » و« عن ما » ٢٧٤
بحث « من ما » ٢٧٥
بحث « أم من » ٢٧٦
بحث « حيث ما » ٢٧٧
بحث « أن لم » ٢٧٨
بحث « أنَّ ما » و« إنَّ ما » ٢٧٨
بحث « كل ما » ٢٨٠
بحث « بئس ما » ٢٨١
بحث « في ما » ٢٨٢
بحث « أين ما » ٢٨٥
بحث « فإن لم » ٢٨٧
بحث « أن لن » ٢٨٧
بحث « كيلا » ٢٨٨
بحث « عن من » ٢٨٨
بحث « يوم هم » ٢٨٩
بحث « مال » ٢٨٩
بحث « لات حين » ٢٩٠
باب التاءات ٢٩٨

باب همز الوصل ٣٠٨
باب الوقف على أواخر الكلم ٣١٥
أنواع الوقف ٣١٦
الفرق بين الروم والاختلاس ٣١٧
خاتمة المحقق ٣٢٥
المصادر والمراجع ٣٢٦
فهرس الموضوعات ٣٣٦

* * *

رفع

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

www.moswarat.com

www.moswarat.com

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

المنح الفكرية
في شرح المقدمة الجزرية

تأليف
ملا علي القاري

تحقيق
أسامة عطايا

مراجعة
الأستاذ الدكتور أحمد شكري

دار الغوثاني للدراسات القرآنية
دمشق - سورية

ISBN 978 - 9933 - 403 - 23 - 2
9 789933 403232

الغوثاني